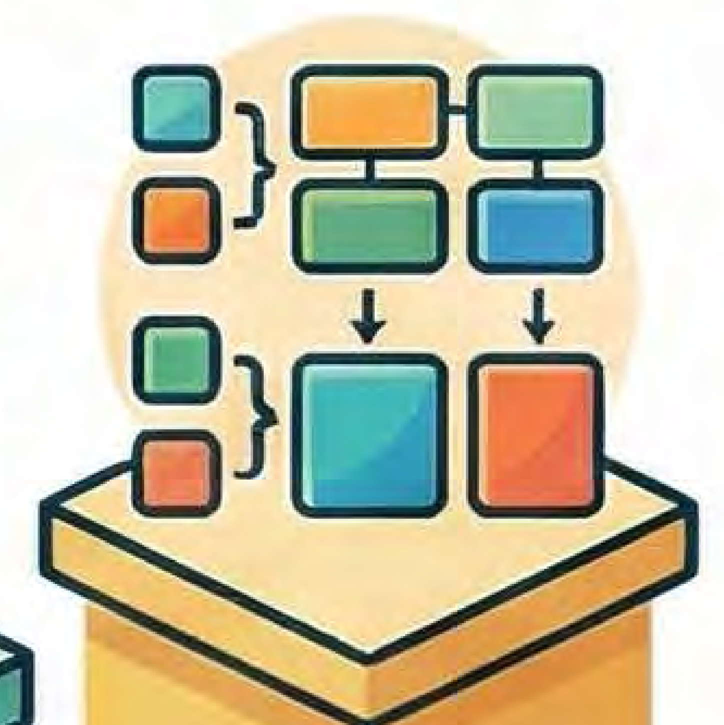
دليلك لعرض القوائم المالية: خلاصة معيار المحاسبة المصري رقم (١)



يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (١) أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان قابليتها للمقارنة مع القوائم السابقة للمنشأة ومع القوائم المالية للمنشآت الأخرى. يوضح المعيار المكونات الكاملة للقوائم المالية والمبادئ الأساسية التي تحكم هيكلها ومحتواها.



المبادئ الأساسية للعرض



الأهمية النسبية والتجميع

يجب عرض كل مجموعة من البنود المتشابهة ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل.



أساس الاستحقاق المحاسبي

يتم الاعتراف بالبنود عند حدوثها وليس عند قبض أو دفع النقدية (ما عدا قائمة التدفقات النقدية).



الاستمرارية

تُعد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة في مزاولة نشاطها.



العرض العادل والالتزام بالمعايير

يجب أن تعكس القوائم المالية بصدق أثر المعاملات والأحداث المختلفة.

المجموعة الكاملة للقوائم المالية



قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل (عن الفترة)

توضح الأداء المالي للمنشأة (الأرباح والخسائر) خلال فترة زمنية.





قائمة المركز المالي (في نهاية الفترة)

تعرض أصول والتزامات وحقوق ملكية المنشأة في تاريخ محدد.



قوائم وإيضاحات أخرى

تشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المتممة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

معيار المحاسبة المصري رقم (2):
دليل المخزون

يشرح القواعد الأساسية لمعيار المحاسبة المصري رقم 2، الذي يوضح كيفية تعريف المخزون وقياسه وحساب تكلفته، كجزء حيوي في القوائم المالية.

ما هو المخزون؟

أصول بغرض البيع

أو قيد الإنتاج

أو مواد خام ستُستخدم في عملية الإنتاج

القسم الأول: الأساسيات - التعريف والقياس

قاعدة القياس الذهبية

يُقيّم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية، أيهما أقل.



أيهما أقل

ما الذي تشمله "التكلفة"؟

تكاليف الشراء

والتشكيل

القسم الثاني: التطبيق - طرق الحساب والإفصاح

أهم الإفصاحات المطلوبة بالقوائم المالية

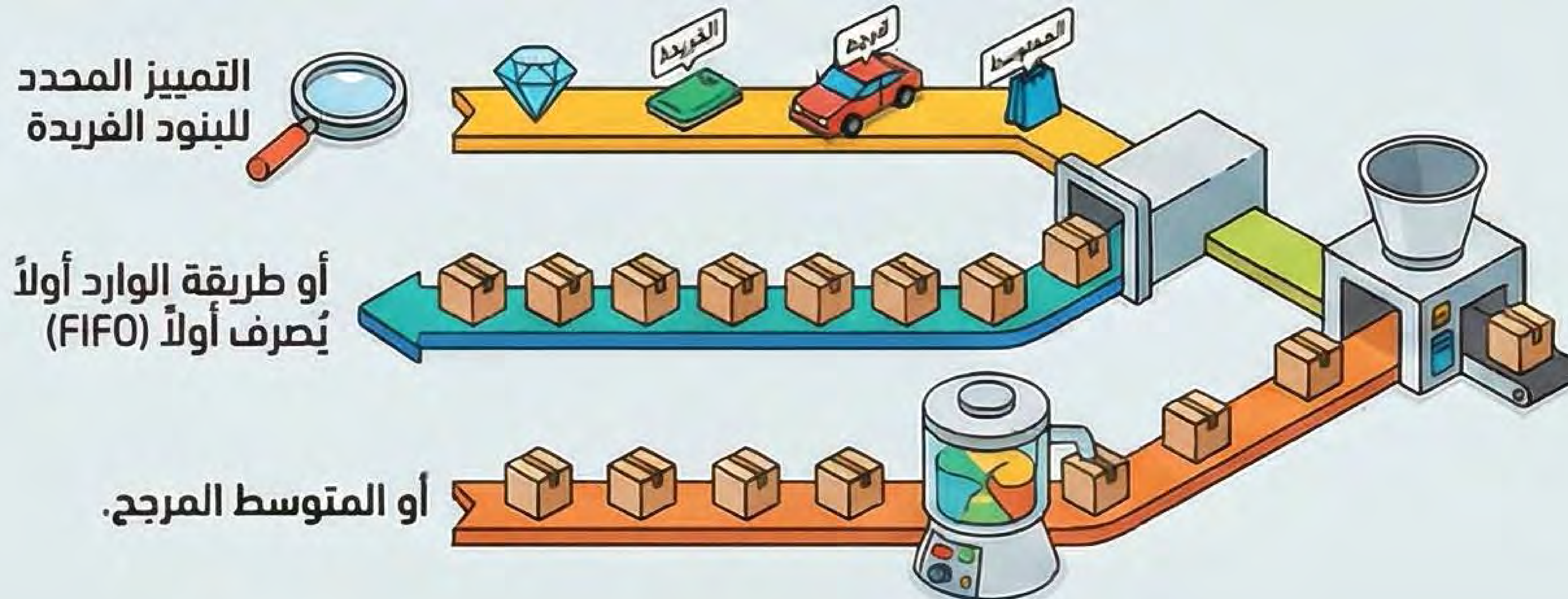
- يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة
- القيمة الدفترية للمخزون
- وقيمة المخزون المحمل كمصروف.



مبدأ الثبات

يجب استخدام نفس طريقة حساب التكلفة للمخزون ذي الطبيعة والاستخدام المتشابه.

طرق حساب التكلفة المعتمدة



التمييز المحدد للبنود الفريدة

أو طريقة الوارد أولاً يُصرف أولاً (FIFO)

أو المتوسط المرجح.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليلك السريع لقائمة التدفقات النقدية



أنشطة التمويل: وقود نمو الشركة

الأنشطة التي تؤدي إلى تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية وقروض المنشأة، تساعد في التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس المال من التدفقات النقدية المستقبلية.

كيف تجمع الشركة رأس المال؟

- المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو سندات.
- المتحصلات النقدية من الحصول على قروض.
- المدفوعات النقدية للمالكين لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.
- السداد النقدي للمبالغ المقترضة وتوزيعة وتوزيعات الأرباح.



أنشطة الاستثمار: استثمارات لبناء المستقبل

اقتناء الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى والتخلص منها، تمثل المدى الذي تم فيه الإنفاق لتوليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

كيف تستثمر الشركة أموالها؟

- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة.
- شراء أو بيع أدوات حقوق ملكية أو دين لمنشآت أخرى.
- السلف والقروض النقدية الممنوحة للغير.
- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة (مباني، معدات).

أنشطة التشغيل: قلب عمليات الشركة النابض

هي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيراد المنشأة. تشمل المعاملات التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.



من أين تأتي وتذهب النقود؟

- المدفوعات النقدية للموردين عن البضائع والخدمات.
- المدفوعات النقدية للعاملين.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية لضرائب الدخل.
- المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

مقارنة تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (10): الأصول الثابتة

تحول جوهري: من نموذج التكلفة الإلزامي إلى خيار نموذج إعادة التقييم (سارٍ من 1 يناير 2023)

إصدار 2023: إضافة خيار إعادة التقييم





نموذج التكلفة (اختياري)

الخيار الأول: الاستمرار في تطبيق نموذج التكلفة.



نموذج إعادة التقييم (جديد واختياري)

الخيار الثاني: إثبات الأصل بقيمته المعاد تقييمها (القيمة العادلة) بعد خصم الإهلاك المتراكم اللاحق.

إصدار 2015: نموذج التكلفة فقط







نموذج التكلفة: كانت المنشآت ملزمة بتطبيق نموذج التكلفة لقياس الأصول الثابتة بعد الاعتراف بها (الفقرة 30).



نقطة التحول: تاريخ السريان الإلزامي 1 يناير 2023

تعديلات سابقة جوهرية



الإيرادات العرضية (سابقًا)
تُثبت الإيرادات الناتجة عن المنتجات العرضية ضمن الأرباح أو الخسائر.



الإيرادات العرضية (سابقًا)
كانت تُخصم من تكلفة الأصل.



النباتات المثمرة (سابقًا)
لم يكن لها معالجة محاسبية محددة ومنفصلة كأصول.

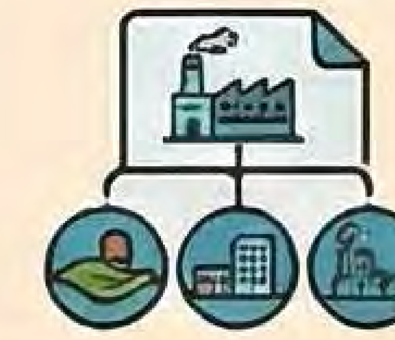
تفعيل نموذج إعادة التقييم (تفاصيل)



ما هو؟
إثبات الأصل اللموثوقة الإهلاك المتراكم.



تطبل الأصيل
إثبات الأصل بقيمته العادلة الموثوفة بعد خصم الإهلاك المتراكم.



تطبيق شامل
يجب إعادة تقييم الفئة الخاملة للأصل (مثل: الأراضي، المبالي، الآلات).



معالجة الفائض
زيادة القيمة تُثبت ضمن حقوق المنكية كـ"فائض إعادة التقييم"،(الانخفاض في الأرباح/الكسائر).



القيمة العادلة
تساوي القيمة السوقية، ويجب أن يتم تقديرها خبير تقييم المالية



طريقة الإهلاك (تأكيد)
تأكيد على عدم ملاءمة استخدام طريقة الإهلاك القائمة على الإيرادات الناتجة عن استخدام الأصل.



النباتات المثمرة (حاليًا)
تمت إضافة تعريف واضح للنباتات المثمرة محددة عند إنشائها ذاتيًا، بما يتماشى مع الأصول الأخرى.

تاريخ السريان والتطبيق بأثر رجعي



تاريخ السريان: 1 يناير 2023
تُطبق التعديلات بشكل إلزامي على الفترات المالية التي تبدأ في هذا التاريخ أو بعده.



التطبيق بأثر رجعي
يتم إثبات الأثر المترتب على تطبيق للتعديلات لأول مرة في الرصيد الافتتاحي لفائض إعادة التقييم ضمن حقوق الملكية.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

المحاسبة عن المنح الحكومية:

دليل مبسط للمعيار المصري رقم (12)

تعريفات أساسية



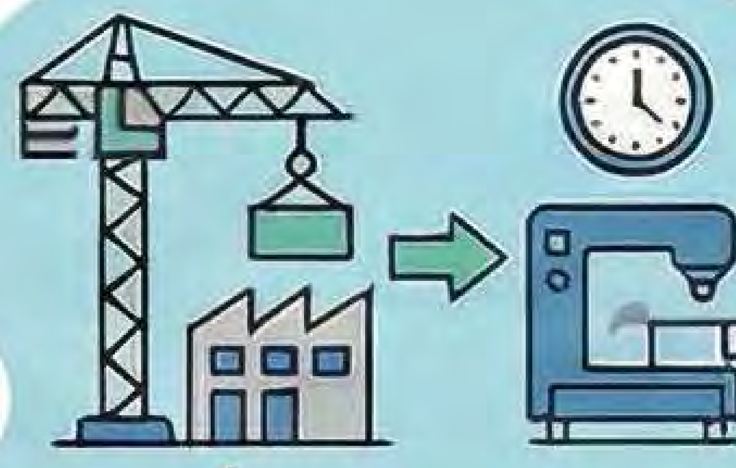
المساعدات الحكومية

أي إجراء حكومي يهدف لمنح مزايا اقتصادية معينة لمنشأة أو مجموعة منشآت تستوفي شروطاً محددة.



المنح المرتبطة بالدخل

تشمل جميع المنح الحكومية الأخرى بخلاف تلك المرتبطة بالأصول.



المنح المرتبطة بأصول

منح يكون شرطها الأساسي أن تقوم المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل.



المنح الحكومية

هي مساعدات من الحكومة في صورة تحول موارد اقتصادية إلى منشأة مقابل التزامها بتنفيذ شروط معينة تتعلق بأنشطتها.

كيفية العرض في القوائم المالية (للمنح المرتبطة بأصول)

الطريقة الثانية: خصمها من تكلفة الأصل

قائمة المركز المالي	
المنحة	تكلفة الأصل
القيمة الدفترية للأصل	
قائمة الدخل	---

تخفيض مصروف الإهلاك

يتم خصم قيمة المنحة من القيمة الدفترية للأصل، مما يؤدي إلى تخفيض مصروف الإهلاك المعترف به في قائمة الدخل.

الطريقة الأولى: إثباتها كإيرادات مؤجلة

قائمة المركز المالي	
إيراد مؤجل	المنحة
قائمة الدخل	

توزيع على العمر الإنتاجي

يتم عرض المنحة في قائمة المركز المالي كإيراد مؤجل يتم توزيعه على قائمة الدخل على مدار العمر الإنتاجي للأصل.

متى يتم الاعتراف بالمنحة الحكومية؟

شرطان أساسيان للاعتراف

الشرط الأول: الوفاء بالالتزامات
التأكد من مقدرة المنشأة على الوفاء بالشروط المصاحبة للمنحة.

الشرط الثاني: تأكيد الاستلام
التأكد من أن المنشأة سوف تتسلم المنحة فعلاً.



منح التعويض الفوري

المنح التي تُقدم كتعويض عن نفقات أو خسائر حدثت بالفعل، يتم الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر فوراً عند استحقاقها.

متطلبات الإفصاح الرئيسية





(أ) السياسة المحاسبية

يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمنح الحكومية وطرق عرضها في القوائم المالية.



(ب) طبيعة ومقدار المنح

يجب الإفصاح عن طبيعة ومقدار المنح التي تم الاعتراف بها، وأي أشكال أخرى من المساعدات الحكومية استفادت منها المنشأة.



(ج) الشروط والالتزامات

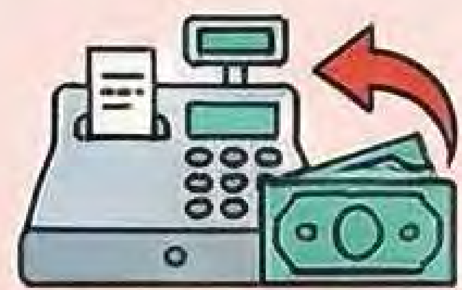
يجب الإفصاح عن الشروط التي لم يتم الوفاء بها وأي التزامات محتملة أخرى متعلقة بالمساعدات الحكومية المعترف بها.

ماذا لو أصبحت المنحة واجبة الرد؟



رد المنح المرتبطة بالأصول

يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل أو تخفيض رصيد الإيراد المؤجل بقيمة المبلغ المطلوب رده، ويُحمل على الأرباح أو الخسائر أي إهلاك إضافي كان يجب إثباته لو لم يتم الحصول على المنحة.



رد المنح المرتبطة بالدخل

يتم خصم المبلغ المطلوب رده من رصيد الإيراد المؤجل للمنحة، إذا تجاوز المبلغ الرصيد أو لم يكن هناك رصيد، يتم تحميل الفرق على الأرباح أو الخسائر فوراً.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

تكاليف الاقتراض: دليلك المصور لمعيار المحاسبة المصري رقم (14)

أساسيات المعيار: التعريفات الرئيسية



ما هي تكاليف الاقتراض؟

هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتخيدها المنشأة نتيجة اقتراض الأموال.



ما هو الأصل المؤهل؟

هو الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طهيلة للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

الخطوة الأولى: متى تبدأ رسملة التكاليف؟



الشرط (أ): الإنفاق على الأصل

عندما تبدأ المنشأة في تكبد نفقات على الأصل المؤهل.



الشرط (ب): تحمل تكاليف الاقتراض

عندما تبدأ المنشأة في تكبد تكائيف الاقتراض (مثل الفوائد).



الشرط (ج): بدء أنشطة الإعداد

عندما تبدأ المنشأة في الأنشطة اللازمة لإعداد لإعداد الأصل للاستخدام المحدد له أو لبيعه.

الخطوة الثانية: متى يتم تعليق الرسملة مؤقتاً؟



التوقف أثناء فترات التعطل

يجب على المنشأة التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فبها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل المؤهل.

الخطوة الثالثة: متى تتوقف الرسملة نهائياً؟



عند اكتمال الأنشطة الجوهرية

تتوقف عملية الرسملة بشكل كامل عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام أو البيع.



في حالة اكتمال أجزاء من الأصل

إذا تم الانتهاء من إنشاء حيء من الأصل وأصيح قابلاً للاستخدام، بينما يستعر العمل على الأجزاء الأخرى، فيجب التوقف عن رسملة التكاليف الخاصة بالجزء المنتهي فقط.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (15): الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة

لتيسيط متطلبات الإفصاح وضمان الشفافية في القوائم المالية.

يستند إلى قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، والمعدل بقرار رقم 69 لسنة 2019، ويعمل به اعتبارًا من أول يناير 2016.



نظرة عامة على المعيار

الأساس القانوني وتاريخ السريان
قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2019 (المعدل بـ 69 لسنة 2019)، ويعمل به اعتبارًا من أول يناير 2016.

نطاق التطبيق
يسري على القوائم المالية المجمعة والمستقلة والمنفردة للمنشأة.

ما هو الهدف الأساسي؟
تحديد علاقات ومعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة، والإفصاح عنها لفهم تأثيرها على القوائم المالية.

ما الذي يجب الإفصاح عنه؟



تفاصيل المعاملات
إذا كانت هناك معاملات، يجب الإفصاح كحد أدنى عن:
- قيمة المعاملات.
- الأرصدة القائمة وشروطها (بما في ذلك وجود ضمانات من عدمه.
- المخصصات المكونة للديون المشكوك في تحصيلها.
- والمصروفات المسجلة للديون المعدومة أو المشكوك فيها.



تعويضات الإدارة العليا
إجمالي التعويضات المدفوعة، مبوبة إلى: مزايا قصيرة الأجل، ومزايا ما بعد التقاعد، ومكافآت إنهاء الخدمة.



علاقة الشركة الأم والتابعة
يجب الإفصاح عن العلاقة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة، بغض النظر عن وجود معاملات بينهما.

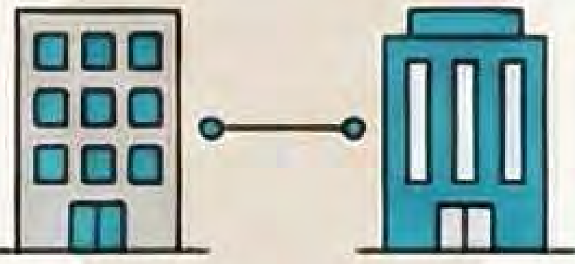
من هم الأطراف ذوو العلاقة؟ (تعريفات رئيسية)



أطراف العائلة المقربون
أفراد العائلة الذين يُتوقع أن يؤثروا أو يتأثروا بذلك الشخص في تعاملاتهم مع المنشأة.



أفراد الإدارة العليا
الأشخاص الذين يملكون السلطة والمسؤولية عن تخطيط وتوجيه ورقابة أنشطة المنشأة.



الطرف ذو العلاقة:
أي شخص أو منشأة لها علاقة بالمنشأة التي تعد القوائم المالية.



النفوذ المؤثر
(القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات دون السيطرة)



إعفاء المنشآت ذات الحكومة
(القدرة على التحكم في السياسات)

كيف يتم عرض الإفصاحات؟

الإفصاح بشكل منفصل لكل فئة لضمان الوضوح.

فئات الإفصاح الرئيسية

1. الشركة الأم
2. الجهات ذات السيطرة المشتركة أو النفوذ المؤثر
3. الشركات التابعة
4. الشركات الشقيقة
6. أفراد الإدارة العليا
7. أطراف أخرى ذات علاقة



السيطرة والنفوذ المؤثر
السيطرة هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية، أما النفوذ المؤثر فهو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه السياسات دون الوصول لدرجة السيطرة.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٧ (المعدل): القوائم المالية المستقلة





الهدف الأساسي

شرح كيفية المحاسبة عن استثمارات المنشأة في قوائمها المالية المستقلة، وليس في القوائم المالية المجمعة.



تاريخ السريان

يُطبق على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤ (مع السماح بالتطبيق المبكر).



ما هو المعيار؟

يحدد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات التتابعة، والمشروعات المشتركة، والشركات الشقيقة عند إعداد "قوائم مالية مستقلة".

المقابل الدولي: IAS 27

طرق المحاسبة عن الاستثمارات في القوائم المستقلة

للمنشأة حرية اختيار طريقة المحاسبة عن استثماراتها، بشرط توحيد الطريقة لكل فئة من فئات الاستثمار.



١. طريقة التكلفة

يتم إثبات الاستثمار بتكلفته التاريخية.



٢. طبقاً لمعيار ٤٧ (الأدوات المالية)

يتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.



٣. طريقة حقوق الملكية

يتم المحاسبة عنها كما هو موضح في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).

الفرق الجوهري: القوائم المستقلة مقابل المجمعة

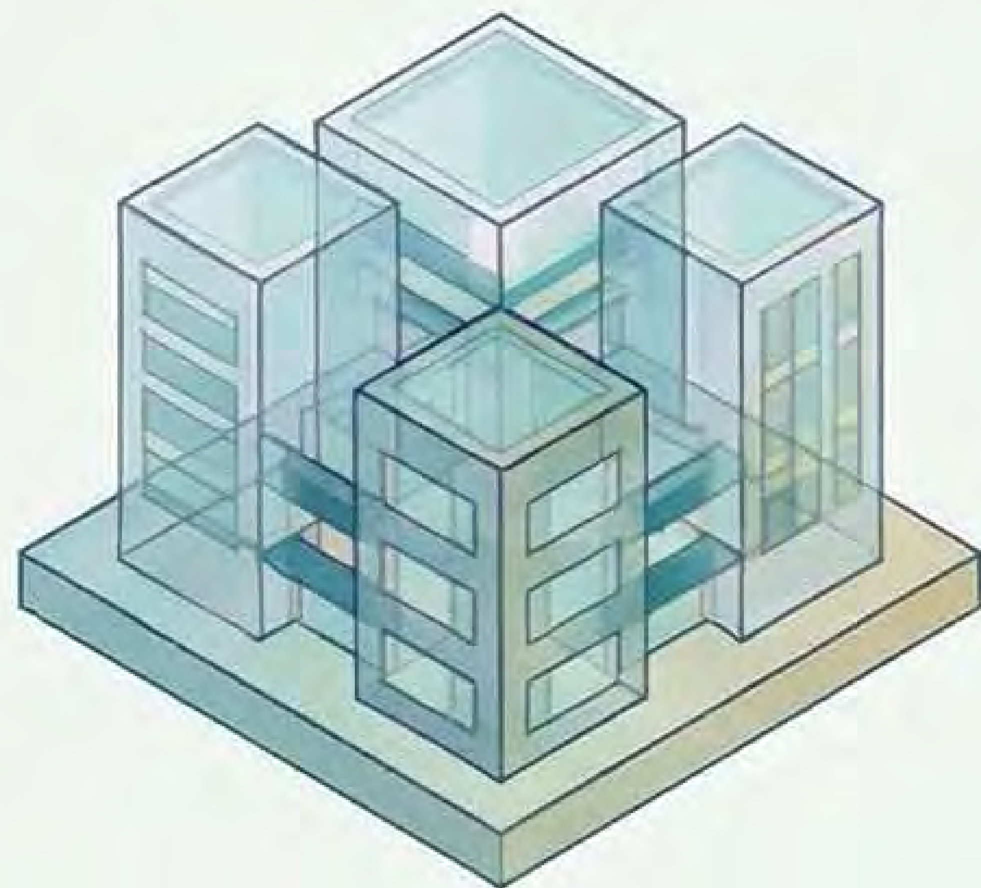
القوائم المالية المستقلة

قوائم مالية تعرضها منشأة (عادة الشركة الأم) بشكل منفصل، وتختار فيها طريقة المحاسبة المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الأخرى.

القوائم المالية المجمعة

تعرض أصول والتزامات وحقوق منكية الشركة الأم وشركاتها التابعة كما او كانت كياناً اقتصادياً واحداً.





القوائم المالية المستقلة

قوائم مالية تعرضها منشأة (عادة الشركة الأم) بشكل منفصل، وتختار فيها طريقة المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الأخرى.

القوائم المالية المجمعة

تعرض أصول والتزامات وحقوق ملكية الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت كيانًا اقتصاديًا واحدًا.

أهم متطلبات الإفصاح



توضيع الطريقة المحاسبية

يجب الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المستخدمة في تقييم هذه الاستثمارات التكلفة، معيار ٤٧، أو حقوق الملكية).





يجب الإفصاح

يجب الإفصاح صراحةً عن أن هذه القوائم هي "قوائم مالية مستقلة".



توزيعات الأرباح: يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح من الاستثمارات ضمن الأرباح أو الخسائر في القوائم المالية المستقلة عند نشأة الحق في استلامها.

مدخل إلى معيار المحاسبة المصري رقم ١٨: الاستثمارات في الشركات الشقيقة

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

نظرة عامة على المعيار (١٨)



الهدف الأساسي للمعيار

شرح المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة وتحديد متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية.



نطاق التطبيق

يجب تطبيقه من قبل جميع المنشآت التي لها سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المستثمر فيها.



الأساس القانوني والتاريخي

صدر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، وتم تعديله بقرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، ويقابل معيار المحاسبة الدولي IAS 28

تعريفات ومصطلحات رئيسية



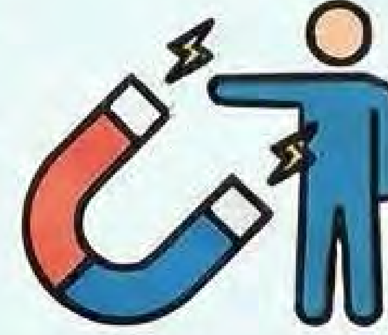
السيطرة المشتركة

هي اتفاق تعاقدي للاشتراك في السيطرة على ترتيب ما، وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات موافقة جماعية من الأطراف المشتركة في السيطرة.



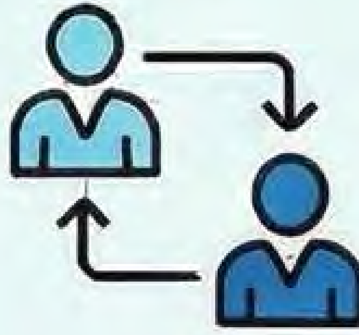
طريقة حقوق الملكية

طريقة محاسبية يتم بموجبها إثبات الاستثمار بالتكلفة في البداية، ثم يتم تعديله لاحقاً ليعكس نصيب المستثمر في التغير في صافي أصول المنشأة المستثمر فيها.



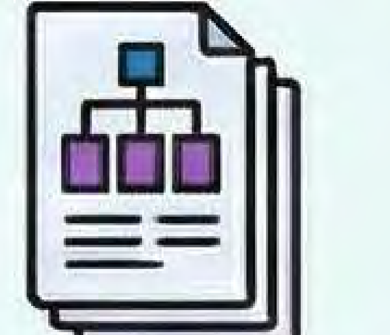
النفوذ المؤثر

هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها، ولكنها لا ترقى إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة.



الشركة الشقيقة

هي منشأة تخضع لنفوذ مؤثر من قبل المستثمر.



القوائم المالية المجمعة

هي القوائم المالية التي تُعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادي واحد.



القوائم المالية المجمعة

هي القوائم المالية التي تُعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات الشركة الأم وشركاتها



المشروع المشترك

هو ترتيب مشترك يكون للأطراف الذين يمارسون سيطرة مشتركة عليه حقوق في صافي أصول ذلك الترتيب.



القوائم المالية الموحدة

هي القوائم المالية التي تُعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات الشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادي واحد.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

مفتاح فهم التقارير المالية لصناديق مزايا التقاعد: دليل معيار المحاسبة المصري رقم (21)

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (21)، المقابل للمعيار الدولي IAS 26، الإطار المحاسبي للتقرير عن صناديق مزايا التقاعد.



نظرة عامة على المعيار



معيار دولي مقابل: IAS 26

صدر كجزء من قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.



معيار المحاسبة المصري رقم (21)

ينظم هذا المعيار كيفية المحاسبة وإعداد التقارير المالية لنظم مزايا التقاعد (الصناديق).



التقارير المالية لنظام "المزايا المحددة"

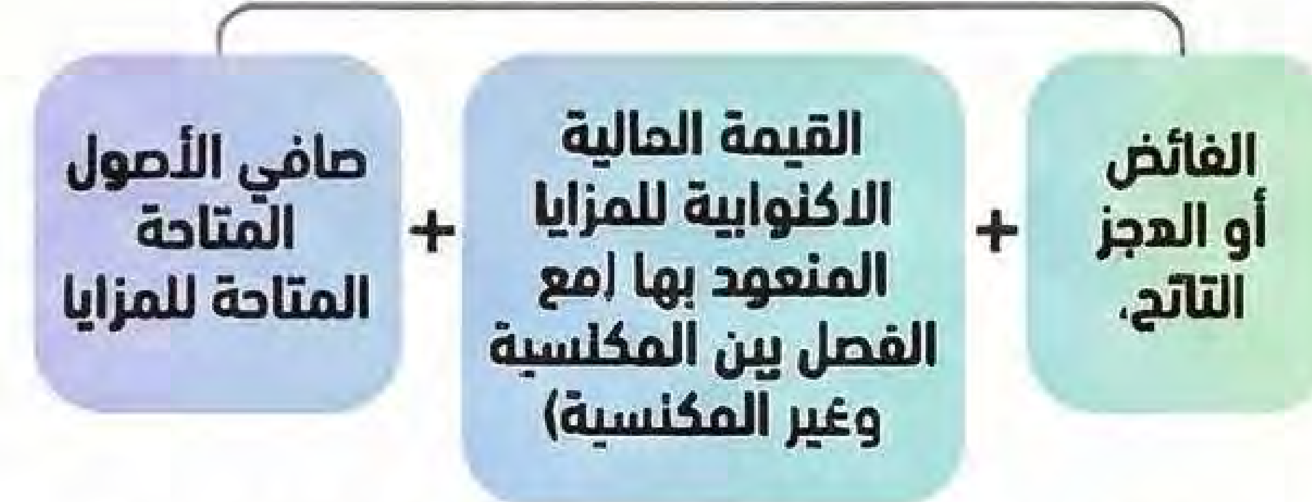
يجب أن تختار القوائم المالية أحد الخيارين التاليين للعرض: يوفر المعيار طريقتين لعرض المركز المالي للصندوق.

الخيار (ب): قائمة وإيضاحات



عرض قالمة بصافي الأصول المتاحة للمزايا فقط، = مع الإفصاح عن القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا إما في إيضاح مرفق أو عبر الإشارة لتقرير اكتواري مرفق بالقوالم.

الخيار (أ): قائمة موحدة



عرض قائمة واحدة تظهر (1) صافي الأصول المتاحة للمزايا، (2) القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المنعود بها (مع الفصل بين المكتسبة وفير المكتسبة)، و(2) القالض أو العجز التائح.



التقارير المالية لنظام "الاشتراك المحدد"



قائمة صافي الأصول المتاحة للمزايا

يجب أن تتضمن الفوائم المالية قائمة توضح صافي الأصول المناحة في الصندوق لدفع المزايا للمستحقين.



شرح سياسة التعويل

يجب الإفصاح عن سراسة تعويل الصندوق ضمن القوائم المالية.



تاريخ السريان: 1 يناير 2016

أصبح المعيار واجب التطبيق على على القترات العالية التي نبدأ من هذا النارىخ.



التقارين / المزايا المحدة

يجب أن تكتاء عن اللأهر الححالحة عن الخحرات المزلية المالية للنسنديين الصندوق.

تاريخ السريان: والاشتراك: '1 يناير 2016

أصيح المعيار واجب التطبق على الفترات المالية التي تبدأ من هذا التاريخ.

قواعد التقييم والإفصاح الرئيسية



تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة

يجب قياس استثمارات نظام مزايا التقاعد بالقيمة العادة، بالنسبة للأوراق المالية القابلة للتداول، تكون القيمة السوقية هي القيمة العادلة.



أساس حساب الالتزامات الاكتوارية

يجب أن تستند القيمة الحالية للمزايا إلى الكدمات المؤداة حتي تاريخه، باستخدام مستوبات الأجور الحالية أو المتوقعة (مع وجوب الإفصاح عن الأساس المستخدم).



الإفصاح عن التغيرات الجوهرية

يجب الإفصاح عن أثر أي تغييرات في الافتراضات الاكتوارية إذا كان تأثيرها على الالتزامات بالغ الأهمية.



في حالة تعذر التقييم العادل

إذا كان تقدير القيمة العادلة لاستثمار ما غير ممكن، فيجب الإفصاح عن سبب عدم استخدامها.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (22): نصيب السهم في الأرباح



ما هو "نصيب السهم في الأرباح"؟

هو مؤشر مالي يقيس حصة كل سهم عادي من أرباح الشركة خلال فترة محددة، مما يساعد في تقييم أداء وربحية الشركة.

الهدف الأساسي للمعيار

شرح القواعد لتحديد وعرض "نصيب السهم في الأرباح" بهدف تحسين مقارنة الأداء بين المنشآت المختلفة وعبر الفترات الزمنية.

نطاق التطبيق

يُطبق المعيار على جميع القوائم المالية (المستقلة، المجمعة، المنفردة) لجميع المنشآت التي تفصح عن نصيب السهم في الأرباح.



هنغ انطة: نصيب السهم معلة: أسجد السهم في ، للبواك نصيب السهم في الأرباح.

أنواع نصيب السهم في الأرباح

1. النصيب الأساسي للسهم (Basic EPS)



يقيس أرباح الشركة المتاحة لكل سهم عادي قائم بالفعل.

2. النصيب المخفض للسهم (Oiluted EPS)

يقيس أرباح الشركة لكل سهم مع الأخذ في الاعتبار جميع الأسهم العادية المحتملة التي قد تؤدي إلى تخفيض الأرباح (المؤدية للتخفيض).

كيفية حساب النصيب الأساسي للسهم

المعادلة الأساسية

(صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة لملاك الأسهم العادية) ÷ (المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة).

الخطوة 1: تحديد البسط (الأرباح)

الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم ← خصم توزيعات أرباح الأسهم الممتازة بعد الضريبة

الخطوة 2: تحديد المقام (الأسهم)

يتم استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة، والذي يعكس التغيرات في عدد الأسهم خلال الفترة مع ترجيحها بالمدة الزمنية التي كانت فيها قائمة.

فهم النصيب المخفض وتأثيره



- **هي "الأسهم العادية المحتملة لمؤدية للتخفيض"؟**
  هي أدوات مالية قد تتحول إلى أسهم عادية في المستقبل، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب السهم من الأرباح أو زيادة نصيبه من الخسارة.

- **كيف يتم التعديل لحساب النصيب المخفض؟**
  يتم تعديل كل من "الأرباح" و"عدد الأسهم" بأثر كافة الأسهم المحتملة المؤدية للتخفيض، كما لو أنها تم تحويلها بالفعل في بداية الفنرة.

- **حتى في حالة الخسائر**
  يجب عرض نصيب السهم الأساسي والمخفض سالبة الصيب السهم من الخسائر).
  الملخمع "الأرباع من المحابات المستعرة" كركم مرجعي لتحديه ما إفا ثانت اللسهم المحنملة تؤدي الا . إكآ ثانت نؤدى التخفض، ينم إدراجها في حساب جميو تصيب السهم الأخرى.

أمثلة على الأسهم المحتملة المؤدية للتخفيض

- الأدوات القابلة للتحويل (سندات أو أسهم ممتازة)
- الخيارات وحقوق الاكتتاب
- الأسهم القابلة للتحويل (سندات أسهم ممتازة)
- الأسهم المشروطة القابلة للإصدار
- الخيارات الاكتتاب
- الأسهيجية وحقوق الخسار

العرض والإفصاح في القوائم المالية



- **العرض في قائمة الدخل**
  يجب على المنشأة عرض النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح بوضوح في صلب قائمة الدخل، وذلك للأرباح المعليات المستمرة وإجمالي الأرباح.

- **الإفصاحات الرئيسية المطلوبة**
  يجب الإفصاح عن المبالغ المستخدمة في البسط والمقام لكلا الحسابين، وتسوية بينهما، بالإضافة إلى شرح أي أسهم محتملة لم يتم إدراجها لكونها مضادة للتخفيض.

- **التعديلات بأثر رجعي**
  في حالة حدوث رسملة، أو إصدار أسهم مجانية، أو تجزئة للأسهم، يجب تعديل أرقام نصيب السهم الأساسي والمخفض لكافة الفترات المعروضة بأثر رجعي.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل مرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (23):
الأصول غير الملموسة

نظرة عامة على المعيار (23)

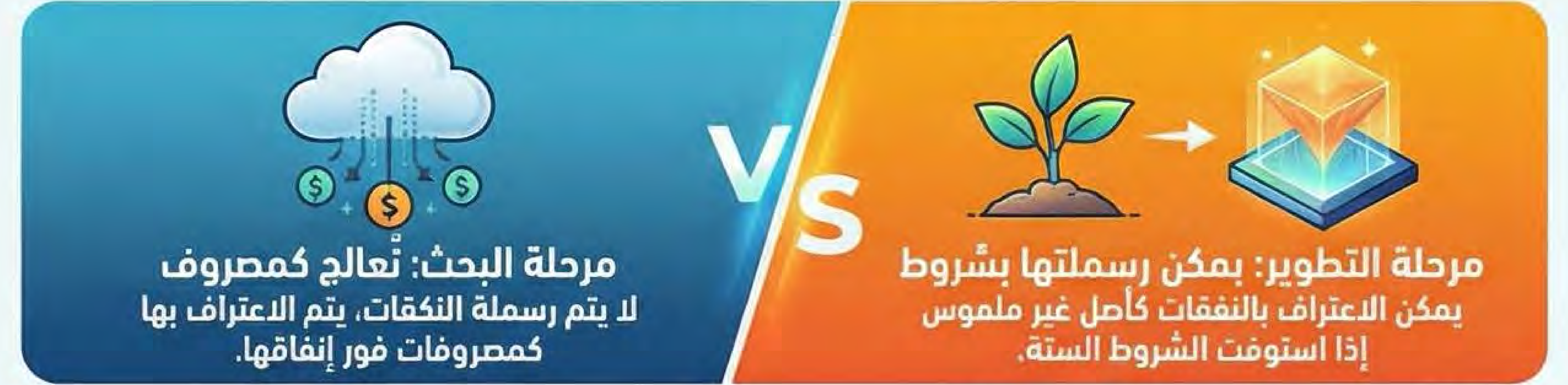
تحديث رئيسي لعام 2023
قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023: إضافة "نموذج إعادة
خير للقياس، على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

نطاق التطبيق
جميع الأصول غير الملموسة، باستثناء الأصول المالية، وأصول التنقيب والتقييم.

هدف المعيار
تحديد المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة، كيفية قياس قيمتها الدفترية للأصول،
قياس المالية والإفصاح عنها.

الاعتراف والقياس الأولي

الأصول المولدة داخلياً: البحث مقابل التطوير



شروط رسملة نفقات التطوير الستة
1. إثبات الجدوى الفنية
2. نية الاستكمال والاستخدام/البيع
4. القدرة على الاستخدام/البيع
6. القدرة على قياس التكاليف بشكل موثوق

القدرة على

كيفية تحقيق
منافع مستقبلية

5. توفر الموارد
الكافية

القيمة المتبقية
تُفترض أنها تساوي "صفر" ما لم يكن هناك التزام من طرف ثالث بشرائها في
نهاية عمرها، أو وجود سوق نشط يمكن من خلاله تحديد قيمتها.

ما هو الأصل غير الملموس؟
أصل قابل للتحديد، غير نقدي، ليس له كيان مادي، تسيطر عليه
المنشأة، وتتوقع منه منافع اقتصادية مستقبلية.

شروط الاعتراف بالأصل
1. محتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.
2. إمكانية قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق.

إطفاء الأصول غير الملموسة

أصول ذات عمر إنتاجي محدود
يتم إطفاؤها (amortized) بشكل
منتظم على مدار عمرها الإنتاجي المقدر

أصول ذات عمر إنتاجي غير محدود
لا يتم إطفاؤها، ولكن يجب فحصها
لاكتشاف من يجب فحصها لاكتشاف أي
اضمحلال في قيمتها سنوياً على الأقل.

القياس اللاحق: نموذجان للاختيار

1. نموذج التكلفة (Cost Model)
يُقاس الأصل بتكلفته مطروحًا منها مجمع
الإطفاء وأي خسائر اضمحلال.

2. نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model)
يُقاس الأصل بقيمته العادلة (من سوق نشط)
في تاريخ إعادة التقييم، مطروحًا منها أي
إطفاء متراكم لاحق وخسائر اضمحلال.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

فهم ضرائب الدخل: دليل مرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (24)

نظرة عامة ومصطلحات أساسية



الضريبة الجارية



الضريبة الجارية

قيمة الضرائب المستحقة السداد عن الربح الضريبي للفترة الحالية.

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

فروق مؤقتة

خاضعة للضريبة | قابلة للخصم

تنشأ عن الفروق المؤقتة بين القيمة الدفترية والأساس الضريبي



تؤدي لالتزام مؤجل المستحقة السداد مستقبلاً



تؤدي لأصل مؤجل القابلة للاسترداد مستقبلاً

قواعد الاعتراف الرئيسية



القياس والعرض في القوائم المالية



باستخدام أسعار الضرائب (والقوانين الضريبية) السارية أو المقرة جوهرياً بنهاية الفترة.



لا يتم الخصم

لا يجوز خصم الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة لإظهارها بقيمتها.



مكان الاعتراف بالضريبة

في قائمة الأرباح أو الخسائر، إلا إذا كانت ناتجة عن معاملة في حقوق الملكية أو الدخل الشامل الآخر.



المقاصة

فقط عند وجود حق قانوني ملزم ورغبة في التسوية على أساس صافي أو متزامن.

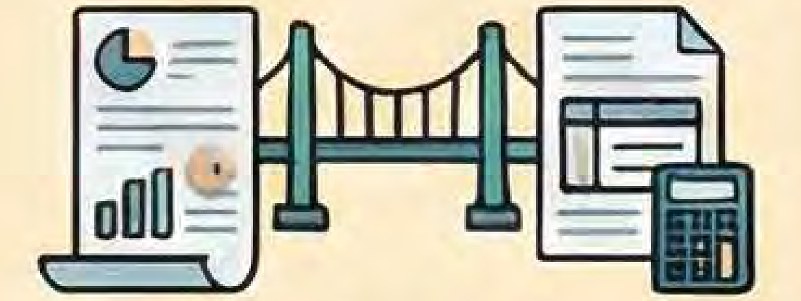
أهم الإفصاحات المطلوبة

مكونات عبء الضريبة

مصروف ضريبة
مصروف جارية
مصروف مؤجلة

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن مكوناتها.

التسوية الضريبية



تقديم تسوية رقمية بين عبء الضريبة والربح المحاسبي بتطبيق سعر الضريبة.

التغير في أسعار الضريبة



الإفصاح عن أي تغييرات مقارنة بالفترة السابقة.

الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها

قيمة الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخسائر التي لم يتم الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل بشأنها.

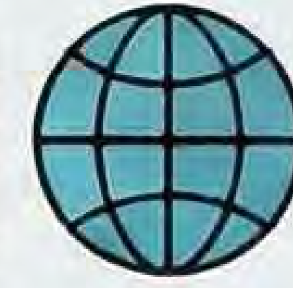
HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

ملخص معيار المحاسبة المصري رقم (25): عرض الأدوات المالية

المبادئ الأساسية لعرض الأدوات المالية: التمييز بين الالتزامات وحقوق الملكية وشروط المقاصة

نظرة عامة

الهدف الأساسي: وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية، التمييز بين الالتزامات وحقوق الملكية، وظروف المقاصة.



المعيار الدولي المقابل: IAS 32 (معدل) بموجب قرار 69 لسنة 2019)



تاريخ السريان: 1 يناير 2020 (للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد هذا التاريخ)



الهدف معيار الأهالي: وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية، التمييز بين الالتزامات وحقوق الملكية، وظروف المقاصة.

المبدأ الجوهري: الجوهر فوق الشكل القانوني (Substance Over Form)



التبويب يعتمد على جوهر الاتفاق التعاقدي وليس الشكل القانوني فقط



لا يوجد التزام تعاقدي بتسليم نقدية؟ (بشرط تسوية ثابت-بثابت)



هل يوجد التزام تعاقدي بتسليم نقدية؟

حقوق الملكية



التعريف: الحق في صافي أصول المنشأة بعد خصم التزاماتها

شرط أداة حقوق الملكية: تسوية بأدوات حقوق ملكية خاصة، مبادلة عدد "ثابت" من الأدوات مقابل مبلغ "ثابت" من النقدية



المعالجة المحاسبية: التوزيعات تُخصم مباشرة من حقوق الملكية

الالتزامات المالية



التعريف: التزام تعاقدي بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر أو مبادلة أصول/التزامات مالية بشروط غير مواتية



مثال: الأسهم الممتازة التي تلزم المصدر باستردادها مقابل مبلغ محدد



المعالجة المحاسبية: الفوائد والتوزيعات كمصروف (مصروفات)

المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية

متى يُسمح بالمقاصة وعرض الصافي؟

(فقط عند استيفاء الشرطين معاً)



الشرط الأول:
الحق القانوني
يجب أن تمتلك المنشأة حاليًا حقًا قانونيًا وقابلًا للنفاذ لإجراء المقاصة



الشرط الثاني:
نية التسوية
نية إما لإجراء التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد

حالات خاصة ومعالجاتها

الفوائد والتوزيعات



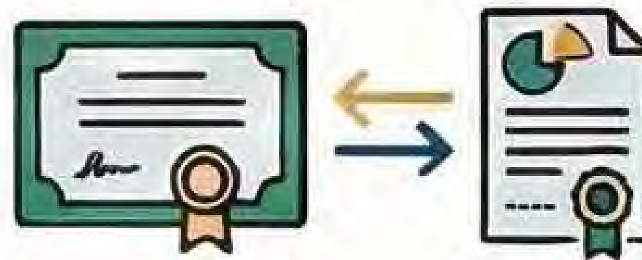
التوزيعات تُخصم مباشرة حقوق ملكية = تخصم من حقوق الملكية.

أسهم الخزينة



عند إعادة الشراء، يتم خصمها من حقوق الملكية مباشرة، ولا يُعترف بأي ربح أو خسارة.

الأدوات المالية المركبة (مثل السندات القابلة للتحويل)



فصل المكونات عند الاعتراف الأولي: مكون التزام (قيمة الدين) + مكون حقوق ملكية (خيار التحويل)

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل معيار المحاسبة المصري رقم (26): أساسيات محاسبة التغطية

نظرة عامة على المعيار

معيار المحاسبة المصري رقم (26)
يضع أسس محاسبة التغطية، معدل بقرار وزير الاستثمار 69 لسنة 2019.

تاريخ السريان: 1 يناير 2020
يسري على الفترات المالية التي تبدأ في هذا التاريخ أو بعده، مع إمكانية التطبيق المبكر.

المقابل الدولي: IAS 39
يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

الهدف الأساسي

الاعتراف بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر بين أداة التغطية والبند المغطى لتقليل التقلبات.

معيار المحاسبة المصري رقم (26) المعدل
يضع أسس محاسبة التغطية، معدل بقرار وزير الاستثمار 69 لسنة 2019.

تاريخ السريان: 1 يناير 2020
يسري على الفترات المالية التي تبدأ في هذا التاريخ أو بعده، مع إمكانية التطبيق المبكر.

المقابل الدولي: IAS 39
يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم 39.



أنواع علاقات التغطية الثلاثة

1. تغطية خطر القيمة العادلة
تغطية خطر التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام أو ارتباط مؤكد، والتي تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

2. تغطية خطر التدفقات النغدية
تغطية خطر التعرض للتقلبات في التدفقات التقدية المرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة منوقعة مؤكدة.

3. تغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي
تغطية خطر العملة الأجنبية المتعلق بصافي الاستثمار في كيان كما هو معرف في معيار المحاسبة المصري رقم (13).

مفاهيم أساسية يجب معرفتها

فعالية التغطية (Hedge Effectiveness)
مدى قدرة أداة التغطية على تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى بسبب الخطر.

البند المغطى (Hedged Item)
أصل، التزام، ارتباط مؤكد، أو معاملة متوقعة يعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

أداة التغطية (Hedging Instrument)
أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة يتوقع أن تعوض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في البند المغطى.

فعالية التغطية (Hedge Effectiveness)
مدى قدرة أداة التغطية على تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى المستقبلية.

البند المغطى (Hedged Item)
أصل، التزام، ارتباط مؤكد، أو معاملة منوقعة يحزض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.

أداة التغطية (Hedging Instrument)
أداة مالية مشتقة أو غير مشتقة يتوقع أن تعوض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في البند المغطى.

شروط التأهل لمحاسبة التغطية

- يجب توثيق استراتيجية إدارة المخاطر، وتحديد أداة التغطية، والبند المغطى، وطبيعة الخطر، وكيفية تقييم الفعالية عند بدء التغطية.
- من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة كبيرة في مواجهة التغيرات الناتجة عن الخطر المغطى.
- يجب أن تكون فعالية التغطية قابلة للقياس بشكل موثوق، أي قياس القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى وأداة التغطية.
- يجب تقييم التغطية بصفة مستمرة للتأكد من أنها لا تزال فعالة طوال فترة إعداد التقارير المالية.
- يجب أن تكون المعاملة المتوقعة متوقعة بصورة كبيرة وأن تمثل تعرضاً لتقلبات في التدفقات النقدية التي تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

المعالجة المحاسبية للأرباح والخسائر

في تغطية التدفقات النقدية
يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والبند المغطى (للخطر) ضمن الأرباح أو الخسائر.

في تغطية الفعال
يتم الاعتراف بالجزء الفعال ضمن الدخل الشامل الآخر، والجزء غير الفعال في الأرباح أو الخسائر.

قائمة الأرباح أو الخسائر
يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من أداة التغطية والبند المغطى (للخطر) ضمن الأرباح أو الخسائر.

في تغطية صافي الاستثمار
تتم المحاسبة عنها بطريقة مشابهة لتغطية التدفقات النقدية، حيث يُعترف بالجزء الفعال ضمن الدخل الشامل الآخر.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

الدليل المرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (28): المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة



معيار المحاسبة المصري رقم (28)

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 37، ويعمل به اعتبارًا من أول يناير 2016.



نطاق التطبيق

يُطبق على جميع المنشآت في معالجة المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة.



استثناءات من النطاق

لا يطبق على العقود تحت التنفيذ (إلا إذا كانت محملة بخسارة) أو البنود التي يغطيها معيار محاسبي مصري آخر.







متى ينشأ التزام حكمي لإعادة الهيكلة؟



حركة المخصص

يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية في بداية الفترة، والإضافات، والمبالغ المستخدمة، والمبالغ المعكوسة (التي لم ردها).



وصف طبيعة الالتزام

شرح مختصر لطبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع لأي تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية.



درجة عدم التأكد

إشارة إلى عدم التأكد المحيط بمبلغ أو توقيت التدفقات الخارجة.



الاستردادات المتوقعة

الإفصاح عن قيمة أي استردادات متوقعة وقيمة الأصل الذي تم الاعتراف به بالفعل لتلك الاستردادات.



حالات خاصة: إعادة الهيكلة

ينشأ الالتزام فقط عند وجود خطة تفصيلية معتمدة وتوقعات لدى الأطراف المتأثرة بأن المنشأة ستقوم بتنفيذها.

محتويات الخطة التفصيلية

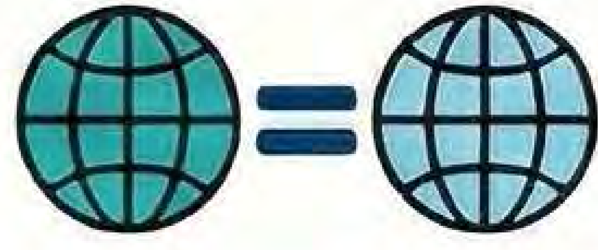
يجب أن تحدد الخطة: النشاط المعني، الأماكن المتأثرة، المتأثرة، عدد الموظفين وتكاليف تعويضهم، التكاليف الإجمالية، وتوقيت التنفيذ.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

نظرة سريعة على معيار المحاسبة المصري رقم (29) - تجميع الأعمال



أساسيات المعيار



مقابل للمعيار الدولي IFRS 3

يتوافق هذا المعيار المصري مع معيار التقرير المالي الدولي (IFRS 3)، مما يضمن الاتساق مع الممارسات العالمية.



معيار المحاسبة المصري رقم (29): تجميع الأعمال

هو المعيار المنظم للمعالجة المحاسبية لعمليات استحواذ المنشآت على منشآت أخرى.

المبادئ الرئيسية للاعتراف والقياس



استثناءات مبادئ الاعتراف والقياس

يتضمن المعيار استثناءات محددة لكل من مبدأ الاعتراف ومبدأ القياس المحاسبي يجب مراعاتها عند التطبيق.

شروط الاعتراف والتبويب

يحدد المعيار شروط الاعتراف بالأصول المقتناة القابلة للتحديد، والالتزامات، والالتزامات المحتملة في عملية تجميع الأعمال.

الإطار القانوني والتاريخي



تم تعديله بقرار وزيرة الاستثمار الاستثمار رقم 69 لسنة 2019

أضاف هذا القرار فقرة (2أ) وأدخل تعديلات على بعض بنود المعيار.



تاريخ السريان: 1 يناير 2016

بدأ العمل بالمعيار في هذا التاريخ، بيلما تسري التعديلات الجديدة اعتباراً من تاريخ صدور قرار 69 لسنة 2019.



صدر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

تم إقرار المعيار ضمن حزمة من 39 معيارًا محاسبيًا وإطارًا عامًا للمعايير.

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (30): القوائم المالية الدورية



HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

المكونات الأساسية للتقرير الدوري المختصر



فترات المقارنة المطلوبة في التقارير

القائمة المالية	الفترة الحالية	فترة المقارنة
قائمة المركز المالي	في تاريخ نهاية الفترة الدورية الحالية	في تاريخ نهاية السنة المالية السابقة مباشرة
قائمة الدكل الشامل	للفترة الدورية الحالية (مثلاً: 3 أشهر) ومن بداية السنة حتى تاريخه (مثلاً: 9 أشهر)	للفترات الدورية الحقابلة في السنة العالية السابقة
قائمة التغير في حقوق الملكية	على أساس مجمع من بداية السنة الدالية حتى للريخه	للفترة المقابلة فى السنة المائية السابقة
قائمة التدفقات النقدية	على أساس مجمع من بداية السنة الحالية حلى ثاريخه	لنفس الفترة المقابلة في السنة المالية السابقة

ما هي القوائم المالية الدورية؟



مبادئ القياس والاعتراف

- نفس السياسات المحاسبية: يجب يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية، قوائمها المالية السنوية.
- الأهمية النسبية: يجب تقدير الأهمرة النسبية للبنود على أساس البيانات المالية للفئرة الدورية نفسها.
- الإيرادات والتكاليف الموسعية: لا يتم تأجيل أو تعجيل الإيرادات او التكاليف الموسعية أو المتثلية إلا إذا كان من المناسب فعل ذلك في لهاية السلة المالية.
- استخدام أكير للتقديرات: ينطلب إعداد القوائم العالية الدورية استخدام التقديرات بصورة أكبر من القوائم المالية السنوية.

أهم الإفصاحات المطلوبة

- اتسأق السياسات المحاسبية: الإفصاح عن اتباع نفس السياسات المحاسبية للقوائم السنوية الأخيرة، أو شرح طبيعة وتأثير أي تغيير يطرأ عليها.
- موسمية المعلبات: النعليق على مدى تأثر عمليات المنشأة بالموسعية أو الدورية خلال الفترة.
- البنود غير العادية: الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أي بنود غير عادية تؤثر على الأصول، الالتزامات، أو صافي الأرباح بسيب حجمها أو طبيعتها.
- التغيرات في التقديرات المحاسبية: توضيح طبيعة ومبلغ أي تغييرات جوهرية في التقديرات المحاسبية التي تم إثبانها في خترات سابقة.
- توزيعات الأرباح: الإفصاح عن إجمالي توزيعات الأرباح وتصيب السهم الواحد.
- معلومات القطاعات: عرض إيرادات ونتائج أعمال قل قطاع تشغيلي أو جغرافي إذا كان ذلك مطلوباً في القوائم السنوية.
- الأحداث اللادقة: الكشف عن أي أحداث هامة تقع بعد تاريخ الفترة الدورية ولم تنمكس في القوائم المالية.

دليل معيار المحاسبة المصري رقم (31): اضمحلال قيمة الأصول

الخطوة 1: تحديد الحاجة لاختبار الاضمحلال



التقييم الدوري في نهاية كل فترة مالية

يجب على المنشأة تقييم ما إذا ذلن هناك أي مؤشر على احلمال مدوت اضمحلال في قيمة أي أصل.

مؤشرات الاضمحلال الرئيسية

مؤشرات داخلية	مؤشرات خارجية
وجود دليل على تقادم الأصل أو تنفه المادي	انخفاض ملموس في القيمة السوقية الأصل.
تغيرات سابية في طيبقة استخدام الأصل زمثل خطط التخريد أو إعادة الهيكلة).	تغيرات سنبية في البيئة التذنولوجية، السوقية، الاقتصادية، أو القانولية.
توافر حايل من التقارير الجاظبة رشور إلى إن الأداء الاقتصاحي للأصل أسها من الملوقع.	زيادة أسمار القائدة في السوق مما يؤلر على القيمة الاستخدامية للأصل.
	تجاوز القيمة الدفترية لهافي أصول المنتئاة لقيمنها الرأسمالية السوفية.

اختبارات سنوية إلزامية لأصول معينة



يجب إجراء اختبار الاضمحلال سنوياً لأصول محددة بغض النظر عن وجود مؤشرات.

الخطوة 2: قياس القيمة الاستردادية

ما هي القيمة الاستردادية؟



القيمة الاستخدامية: هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الملوقع الحصول عليها من الاستخدام المسلمر للأصل والتصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي. بتم حسابها بكصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام سعر خصم مناسب.

صافي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع: السعر الذي يمكن الحصول عليه من ريع الأهل في معاملة منظعة بين المشاركين في السوق، مستروحاً مله التكاليف الإضافية المباشرة للتخلص من الأصل امثل التكاليف القالونية والضرائب وتكاليف اللقل).

هي القيمة الأعلى بين قيمتين:
(أ) صافي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع، و(ب) قيمته الاستخدامية.

الخطوة 3: الاعتراف بخسارة الاضمحلال

متى تحدث خسارة الاضمحلال؟

القيمة الدفترية للأصل > قيمته الاستردادية



حساب وتسجيل الخسارة

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الاستردادية. ويُعترف بالفرق كـ "**خسارة اضمحلال**" في قائعة الأرباح أو الخسائر فوراً.



تعديل الإهلاك المستقبلي

بعد الاعتراف بالخسارة، يتم تعديل مصروف الإهلاك (أو الاستهلاك) للفترات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية الجديدة للأصل على مدار عمره الإنتاجي المنبقي.

الخطوة 4: حالات خاصة: وحدات توليد النقد والشهرة



وحدة توليد النقد (CGU)

هي أصفر محموعة أصول يمكن تحديدها وتولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد خبير عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى، يتم اكتبارها كوحدة واحدة إذا تعذر اختبار أصل فردي.

كيفية توزيع خسارة اضمحلال وحدة توليد النقد





حد تخفيض قيمة الأصل

يجب ألا يؤدي توزيع الخسارة إلى تخفيض القيمة الدفترية لأي أصل إلى حا دون القيمة الأعلي من: أ صافي فبله العادلة نافصاً تكاليف البيع، (ب) فيمله الاستخدامية، أو (ن) الصفر.

الخطوة 5: عكس خسارة الاضمحلال



تقييم إمكانية العكس

في نهاية كل فترة مالية، يجب علي المنشأة تقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات على أن خسارة الاضمحلال المعترف بها سابقاً تم تعد موجودة أو قد انخفضت.



حدود عكس الخسارة

عند عكس الخسارة، يجب ألا تزيد القيمة الدفترية الجديدة للأصل عن القيمة الدفترية اللي كان سيصل اليها ارالصافي بعد الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بأي خسارة اضمحلال في السنوات السابقة.



المعالجة المحاسبية للعكس

يتم الاعتراف بالمبلغ المعكوس في قائمة الأرباح أو الخسار فوراً.



استتناء لا يمكن عكسه: الشهرة

خسارة الاضمحلال المعترف بها للشهرة لا يجوز عكسها في فترة لاحقة على الإطلاق.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

ملخص معيار المحاسبة المصري رقم (32): الأصول المحتفظ بها لغرض البيع

نظرة عامة على المعيار



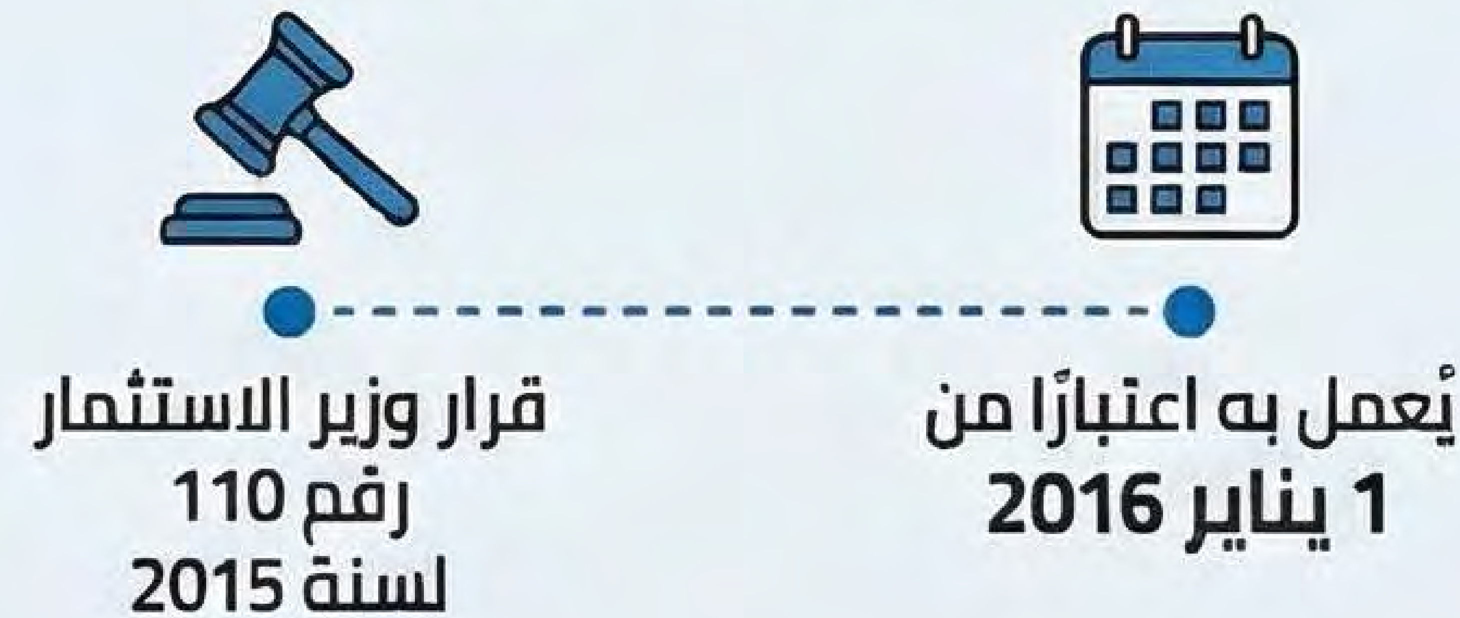
المعيار الدولي المقابل

يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 5، مما يضمن التوافق مع الممارسات العالمية.

معيار المحاسبة المصري رقم (32)

يختص بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.

الأساس القانوني وتاريخ السريان



يُعمل به اعتبارًا من **1 يناير 2016**

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

مبدأ التصنيف: متى يُعتبر الأصل "محتفظ به لغرض البيع"؟



الشرط الأساسي للتصنيف:
يُصنف الأصل كـ "محتفظ به لغرض البيع" إذا كان من المتوقع استرداد قيمته الدفترية بشكل أساسي من خلال صفقة بيع وليس من استمرار استخدامه.

مبدأ القياس: كيفية تقييم الأصل



القياس بالقيمة الأقل

يتم قياس الأصل غير المتداول المحتفظ به لغرض البيع بالقيمة الأقل بين قيمتين.

مبدأ العرض والإفصاح: الشفافية في القوائم المالية



الهدف من الإفصاح

يجب على المنشأة عرض وإفصاح المعلومات التي تمكّن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الآثار المالية المترتبة على بيع الأصول والعمليات غير المستمرة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل معيار المحاسبة المصري رقم 34: الاستثمار العقاري

التعديل الرئيسي لعام 2023

قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023

تم بموجبه تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية المتعلقة بالاستثمار العقاري.

تاريخ السريان:
1 يناير 2023

تُطبق التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد هذا التاريخ.



نموذج التكلفة

نموذج التكلفة

إضافة خيار "نموذج إعادة التقييم"

يمنح هذا الخيار الجديد للمنشآت إمكانية قياس استثماراتها العقارية بقيمتها العادلة، بالإضافة إلى نموذج التكلفة.

تطبيق الفقرة 32ب

يتم تطبيق هذه الفقرة المحددة من تاريخ تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 50.

أساسيات المعيار





معيار المحاسبة المصري رقم (34)

يختص بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية.

المقابل الدولي: IAS 40

يتوافق المعيار المصري مع معيار المحاسبة الدولي رقم 40 لضمان التوافق العالمي.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

ملخص معيار المحاسبة المصري رقم (35): الزراعة



التعديلات الأخيرة وتاريخ التطبيق



تاريخ التطبيق الإلزامي

يجب على المنشآت تطبيق التعديلات الجديدة على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.



أساس التعديلات الجديدة

صدرت التعديلات بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

التعريف بالمعيار وتوافقه الدولي



التوافق الدولي: IAS 41

يقابل المعيار المصري نظيره الدولي (IAS 41)، مما يضمن الاتساق مع الممارسات المحاسبية العالمية.





معيار المحاسبة المصري رقم (35)

هو المعيار المخصص للمعالجة للمعالجة المحاسبية للنشاط الزراعي في مصر.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

تحديثات معيار المحاسبة المصري رقم 36: التنقيب عن الموارد التعدينية



التطبيق الإلزامي



1 تاريخ السريان يناير 2023

يجب على المنشآت تطبيق التعديلات بشكل إلزامي على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

التحديث التشريعي



النشر الرسمي

- تم نشر القرار في الجريدة الرسمية، العدد بتاريخ 6 أبريل 2023



تعديل جديد للمعايير المحاسبية

صدر قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023 بتعديل بعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

التعريف بالمعيار



التوافق مع المعايير المعايير الدولية

يقابله معيار التقرير المالي الدولي رقم 6 (IFRS 6)، مما يضمن التوافق مع الممارسات العالمية.



معيار المحاسبة المصري رقم (36)

يختص هذا المعيار بالمعالجة المحاسبية لأنشطة التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (38): مزايا العاملين

نظرة عامة على المعيار

الهدف من المعيار
تحديد طريقة المحاسبة والإفصاح عن مزايا العاملين، بحيث تعترف المنشأة بالالتزام عند تقديم العامل للخدمة، وبالمصروف عند استهلاك المنفعة الاقتصادية الناتجة عن هذه الخدمة.

نطاق التطبيق
يطبق المعيار على كافة مزايا العاملين، باستثناء المدفوعات المبنية على أسهم والتي يغطيها معيار المحاسبة المصري رقم (39).

تاريخ السريان
أصبح المعيار واجب التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

لا تشمل حصص الأرباح القانونية: لا يعتبر نصيب العاملين في الأرباح المقرر بموجب نصوص قانونية جزءًا من مزايا العاملين التي يغطيها هذا المعيار.

الأنواع الرئيسية لمزايا العاملين

1. مزايا قصيرة الأجل
هي المزايا التي يُتوقع تسويتها بالكامل خلال 12 شهرًا بعد نهاية الفترة التي قدم فيها العاملون خدماتهم.

أمثلة
- الأجور والمرتبات
- اشتراكات التأمينات الاجتماعية
- الإجازات السنوية مدفوعة الأجر
- المكافآت
- المزايا غير النقدية (مثل الرعاية الطبية والإسكان)

2. مزايا ما بعد انتهاء الخدمة
هي المزايا المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة، مثل المعاشات والرعاية الطبية بعد التقاعد.

3. مزايا أخرى طويلة الأجل
هي المزايا التي لا يُتوقع تسويتها بالكامل خلال 12 شهرًا بعد نهاية الفترة، بخلاف مزايا ما بعد انتهاء الخدمة وإنهاء الخدمة.

أمثلة
- إجازة الخدمة الطويلة أو إجازة التفرغ للبحث
- مزايا العجز طويل الأجل
- مكافآت الخدمة الطويلة

4. مزايا إنهاء الخدمة
هي المزايا المستحقة نتيجة لقرار المنشأة بإنهاء خدمة عامل قبل تاريخ التقاعد، أو قرار العامل بقبول عرض لترك الخدمة مقابل هذه المزايا.

مبادئ الاعتراف والقياس

المزايا قصيرة الأجل
يتم الاعتراف بها كمصروف أو التزام بالمبلغ غير المخصوم المتوقع دفعه مقابل الخدمة المقدمة خلال الفترة.

مزايا إنهاء الخدمة
يتم الاعتراف بالالتزام والمصروف في التاريخ الأبكر بين: عندما لا تتمكن المنشأة من سحب العرض، أو عندما تعترف بتكاليف إعادة الهيكلة التي تشمل هذه المزايا.

نظم المزايا المحددة
تتطلب محاسبتها خطوات معقدة تشمل استخدام أساليب اكتوارية لتحديد العجز أو الفائض، وقياس تكلفة الخدمة والفائدة، وإعادة قياس صافي الالتزام/الأصل.

التفرقة الجوهرية: مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

نظم المزايا المحددة
تلتزم المنشأة بتقديم مزايا متفق عليها للعاملين الحاليين والسابقين. تتحمل المنشأة الخطر الاكتواري وخطر الاستثمار. المحاسبة عنها معقدة وتتطلب افتراضات اكتوارية.



نظم الاشتراك المحدد
تلتزم المنشأة بدفع اشتراكات ثابتة لصندوق منفصل. يقع الخطر الاكتواري وخطر الاستثمار على العامل، حيث تعتمد مزاياه على على أداء استثمارات الصندوق. المحاسبة عنها بسيطة ومباشرة.

معيار المحاسبة المصري رقم (40): دليلك للإفصاح عن الأدوات المالية

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

تَبّسيط متطلبات الإفصاح الأساسية للمحاسبين والمديرين الماليين.

نظرة عامة على المعيار (40)



الهدف الرئيسي للمعيار

إلزام المنشآت بتوفير إفصاحات تعكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية وطبيعة ومدى المخاطر المرتبطة بها وكيفية إدارتها.



تاريخ السريان

يسري تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، بناءً على قرار وزيرة الاستثمار رقم 69 لسنة 2019.



نطاق التطبيق

يطبق على جميع أنواع الأدوات المالية مع وجود استثناءات محددة مثل الحصص في الشركات التابعة والشقيقة، وحقوق والتزامات مزايا الموظفين، ومعظم عقود التأمين.

الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية

الإفصاح عن فئات فئات الأصول والالتزامات المالية

يجب الإفصاح عن الأرصدة الدفترية لكل فئة، إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات الملممة.



الإفصاح عن الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر

يجب الإفصاح عن صافي المكاسب أو الخسائر لكل فئة من الأدوات المالية، بالإضافة إلى إجمالي إيرادات ومصروفات الفائدة.



فئات رئيسية للإفصاح

تشمل الفئات: الأصول/ الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الأصول/الالتزامات بالتكلفة المستهلكة، والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.



طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية



الإفصاحات النوعية (Qualitative)

وصف للتعرض للمخاطر وكيف تنشأ، وأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر، وأي تغيرات عن الفترة السابقة.



الإفصاحات الكمية (Quantitative)

ملخص للبيانات الكمية حول التعرض للمخاطر في نهاية الفترة المالية، بناءً على المعلومات المقدمة داخلياً للإدارة.

تفصيل مخاطر الأدوات المالية



1. مخاطر الائتمان (Credit Risk)

خطر أن يؤدي أحد أطراف الأداة المالية إلى خسارة مالية للطرف الآخر عن طريق الإخفاق في الوفاء بالتزامه.

متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان

- يجب الإفصاح عن أقصى تعرض لخطر الائتمان، وصف الضمانات المحتفظ بها، معلومات عن جودة الائتمان للأصول المالية، وتحليل للأصول التي انقضى استحقاقها أو اضمحلت.



2. مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

خطر أن تواجه المنشأة صعوبة في مقابلة التزاماتها المالية عند استحقاقها.

متطلبات الإفصاح عن مخاطر السيولة

- يجب تقديم تحليل لتواريخ استحقاق الالتزامات المالية (المشتقة وغير المشتقة) يوضح تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية.



3. مخاطر السوق (Market Risk)

خطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق لأسعار الفائدة، أسعار العملات، أسعار السلع/الأسهم).

متطلبات الإفصاح عن مخاطر السوق

- يجب تقديم تحليل حساسية لكل نوع من مخاطر السوق يوضح كيف سيتأثر الربح أو الخسارة وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة في متغيرات الخطر.

إفصاحات هامة أخرى



القيمة العادلة

يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بمقارنتها مع رصيدها الدفتري.



المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية

الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من تقييم الأثر المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي العالي للمنشأة.

معيار المحاسبة المصري رقم (41): القطاعات التشغيلية



التوافق الدولي: يقابله معيار IFRS 8

يضمن هذا التوافق أن التقارير المالية في مصر تتبع أفضل الممارسات والمعايير المحاسبية العالمية.



معيار المحاسبة المصري رقم (41): القطاعات التشغيلية

معيار متخصص يحدد كيفية إعداد وعرض التقارير المالية للقطاعات المختلفة التي تعمل بها المنشأة.

الأساس التشريعي والتاريخي



تاريخ بدء العمل بالمعيار: 1 يناير 2016

أصبح المعيار إلزامي التطبيق على الشركات المصرية اعتبارًا من هذا التاريخ.



إحلال للمعايير القديمة

ألغى هذا القرار 39 معيارًا محاسبيًا وإطارًا عامًا سابقًا كان صادرًا بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2006.



صدر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

يمثل هذا القرار الإطار القانوني الذي استند إليه تطبيق المعيار في مصر.

دليل معيار المحاسبة المصري رقم (43): الترتيبات المشتركة



1. تعريف الترتيب المشترك وتحديد السيطرة



السيطرة المشتركة تعني "الموافقة بالإجماع"

هي الاشتراك في السيطرة بموجب اتفاق تعاقدي، ولتتحقق فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة جماعية من الأطراف المسيطرة.

ما هو الترتيب المشترك؟

هو ترتيب يكون فيه طرفين أو أكثر سيطرة مشتركة، ويتميز بوجود اتفاق تعاقدي ملزم يمنح هذه السيطرة.

هل توجد سيطرة مشتركة؟

- هل يمنح الاتفاق التعاقدي جميع الأطراف (أو مجموعة منهم) سيطرة جماعية على الترتيب؟
  - لا ← الترتيب خارج نطاق معيار (43).
  - نعم ↓
- هل تتطلب القرارات المتصلة بالأنشطة المتعلقة بالترتيب موافقة جماعية من الأطراف المسيطرة؟
  - لا ← الترتيب خارج نطاق معيار (43).
  - نعم ↓
- الترتيب يخضع لسيطرة مشتركة وهو ترتيب مشترك.

2. تصنيف الترتيبات المشتركة

التصنيف يعتمد على حقوق والتزامات الأطراف

يجب على المنشأة تقييم ما إذا كان لديها حقوق فى أصول الترتيب والتزامات بسداد ديونه (عملية مشتركة)، أم لديها حقوق في صافي أصول الترتيب (مشروع مشترك).



النوع الأول: العملية المشتركة

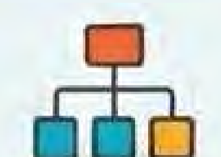
ترتيب مشترك يكون لأطرافه (المشغلين المشتركين) حقوق في الأصول، وعليهم تعهدات بالالتزامات، المرتبطة بالترتيب.



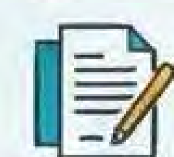
النوع الثاني: المشروع المشترك

ترتيب مشترك يكون لأطرافه (أصحاب الحصص) حقوق في صافي أصول الترتيب فقط.

عوامل التقييم الرئيسية



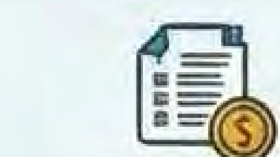
هيكل الترتيب



الشكل القانوني



شروط الاتفاق التعاقدي



الحقائق والظروف الأخرى

3. المعالجة المحاسبية

المشروع المشترك (Joint Venture)



يعترف صاحب الحصة بنصيبه فى المشروع المشترك كاستثمار ويتم معالجته محاسبياً باستخدام "طريقة حقوق الملكية".

ما هي طريقة حقوق الملكية؟

يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم تعديل قيمته لاحقاً للاعتراف بنصيب صاحب الحصة في أرباح أو خسائر المشروع المشترك بعد تاريخ الاقتناء إوفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 18).

العملية المشتركة (Joint Operation)



يعترف المشغل المشترك في قوائمه المالية مباشرة بحصته في الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات.

ماذا يتم الاعتراف به؟

- أصوله (بما في ذلك نصيبه في الأصول المشتركة)
- التزاماته (بما في ذلك نصيبه في الالتزامات المشتركة)
- إيراداته من بيع حصته في الناتج
- مصروفاته (بما في ذلك نصيبه في المصروفات المشتركة)

الدليل المرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (44): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى



إلزام المنشأة بتقديم إفصاحات تتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثير تلك الحصص على وضعها المالي وتدفقاتها النقدية.

الحصص في المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة

فهم طبيعة الحصص والمخاطر المرتبطة بها

الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من فهم طبيعة ومدى الحصص وتقييم المخاطر المرتبطة بها.



طبيعة الحصص

معلومات كمية ونوعية تشمل طبيعة وغرض وحجم الأنشطة وكيفية تمويلها.

طبيعة المخاطر



الحد الأقصى للتعرض للخسارة

<



القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المعترف بها



الدعم المالي المقدم

نوع وقيمة الدعم (تعاقدي أو غير تعاقدي)، أسباب تقديمه، وأي نية لتقديم دعم مستقبلي.

الحصص في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة

تقييم طبيعة الحصص وتأثيرها المالي

معلومات تساعد المستخدمين على تقييم التأثيرات المالية للحصص في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة.

الإفصاح عن الحصص ذات الأهمية النسبية



شركة شقيقة

الاسم، طبيعة العلاقة والأنشطة، نسبة الملكية، ومعلومات مالية ملخصة (أصول، التزامات، إيرادات، أرباح).



مشروع مشترك

الاسم، طبيعة العلاقة والأنشطة، نسبة الملكية، ومعلومات مالية ملخصة (أصول، التزامات، إيرادات، أرباح).

الإفصاح عن القيود والالتزامات



أي قيود جوهرية على قدرة هذه الكيانات على تحويل الأموال، بالإضافة إلى الالتزامات المحتملة والفعلية المتعلقة بالحصص في المشروعات المشتركة.



الحصص غير الهامة بشكل منفرد

معلومات مالية مجمعة عن حصص المنشأة في المشروعات المشتركة والشركات الشقيقة غير الهامة.

الحصص في الشركات التابعة

فهم تكوين المجموعة

الإفصاح عن معلومات تمكن المستخدمين من فهم المنشآت المكونة للمجموعة وحقوق الملكية غير المسيطرة.

الإفصاحات الخاصة بالشركات التابعة ذات الأهمية النسبية



ملخص المعلومات المالية



نسبة حقوق الملكية وحقوق التصويت غير المسيطرة



اسم ومكان العمل الرئيسي



القيود الهامة والمخاطر

الإفصاح عن القيود الهامة (قانونية، تعاقدية) على قدرة الوصول إلى أصول المجموعة، وطبيعة المخاطر المصاحبة في المنشآت ذات الهيكل الخاص المجمعة.



آثار التغيرات في الملكية

- جدول يوضح أثر التغيرات في حصة ملكية الشركة الأم التي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة
- الإفصاح عن الربح أو الخسارة عند فقدان السيطرة

قياس القيمة العادلة: دليل مرئي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥)

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

سعر الخروج من السوق في تاريخ القياس

التوافق مع المعايير الدولية: يقابل IFRS 13.
تاريخ التطبيق: أول يناير ٢٠١٦ (قيار يقم - ١١ لسنة ٢٠١٥)

أهداف المعيار



التعريف | الإطار الموحد | الإفصاح

يهدف المعيار إلى تعريف القيمة العادلة، ووضع إطار عمل واحد لقياسها، وتحديد الإفصاحات المطلوبة لضمان الشفافية.



المنشأة | **السوق**

سعر الخروج (Exit Price)

السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق

المفاهيم الأساسية للقياس



المعاملة المنظمة
يفترض القياس أن المعاملة تتم في السوق الأساسي للأصل أو الالتزام (أو السوق الأكثر نفعًا في غيابه) في ظل ظروف السوق الحالية.



المشاركون في السوق
يتم القياس باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند التسعير، بافتراض أنهم يتصرفون بما يحقق مصلحتهم الاقتصادية.



التطبيق على الأصول غير المالية
يأخذ القياس في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال "أفضل وأحسن استخدام" للأصل.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة



المستوى ٣: هي مدخلات غير ملحوظة للأصل أو الالتزام تُستخدم في حالة عدم توفر مدخلات ملحوظة، وتعتمد على أفضل المعلومات المتاحة بما في ذلك بيانات المنشأة.

المستوى ٢: هي مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة في المستوى الأول، وتكون ملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر (مثل أسعار الفائدة أو الأسعار المعلنة لأصول مماثلة).

المستوى ١ : هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مطابقة يمكن للمنشأة الوصول إليها.

أساليب التقييم الثلاثة



مستوى التسلسل الهرمي: تحديد المستوى الذي يقع فيه قياس القيمة العادلة.

الأساليب والمدخلات: وصف أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة، خاصة للمستوى الثاني والثالث.

الحساسية والتحويلات: تقديم تحليل الحساسية للمستوى الثالث ومعلومات عن أي تحويلات بين المستويات.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

معيار المحاسبة المصري رقم 46: دليل موجز



الهدف الرئيسي: إدارة المرحلة الانتقالية

كان الهدف هو إصدار أحكام لتنظيم الفترة الانتقالية عند تطبيق تغييرات معايير المحاسبة لعام 2015.



الأساس القانوني: قرار وزاري

تم إضافة المعيار رقم (46) بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 53 لسنة 2016.



تاريخ السريان

أصبح المعيار ساريًا وبدأ العمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره الرسمي.



الوضع الحالي: غير فعال

يُعتبر المعيار غير فعال حاليًا بسبب استقرار تطبيق المعايير المحاسبية المعدلة.





سبب الإبقاء عليه: مرجع للمستقبل

تم الاحتفاظ بالمعيار لأغراض الإطلاع والمرجعية التاريخية حتى يتم إصدار تعديلات مستقبلية.



المصدر: مقتبس من منشورات مدونة محمود حموده، المسلسل رقم (46).

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل معيار المحاسبة المصري رقم 47: الأدوات المالية

تلخيص المبادئ الأساسية لتبويب وقياس واضمحلال الأدوات المالية وفقاً لـ IFRS 9 (سارٍ من 1 يناير 2020)



نظرة عامة على المعيار

يقابل معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9، وأصبح تطبيقه إلزامياً للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

الهدف الأساسي للمعيار، وضع مبادئ لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لتقدير مبالغ وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية.

المجالات الرئيسية للتغيير



تبويب وقياس الأصول المالية

الخطوة الأولى: اختبار نموذج الأعمال
تقييم كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية لتحقيق هدف أعمال معين.

الخطوة الثانية: اختبار خصائص التدفقات النقدية (SPPI)
يتم تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي تمثل "فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم".

فئات التبويب الثلاث



نموذج الاضمحلال الجديد: الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

مدخل استشرافي (Forward-Looking)
الاعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة، بدلاً من انتظار وقوع خسارة فعلية.



المرحلة 1: لا توجد زيادة جوهرية في المخاطر منذ الاعتراف الأولي.
المخصص: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا

المرحلة 2: حدثت زيادة جوهرية في المخاطر منذ الاعتراف الأولي.
المخصص: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

المرحلة 3: أصبح الأصل المالي مضمحلاً ائتمانيًا (أدلة موضوعية على الاضمحلال).
المخصص: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر

تبويب وقياس الالتزامات المالية

القاعدة العامة: التكلفة المستهلكة
معظم الالتزامات المالية تُقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الاستثناءات الرئيسية: القيمة العادلة
تقاس بعض الالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (مثل المشتقات، التزامات المتاجرة).

استبعاد الأصول المالية من الدفاتر

الخطوة 1: هل انقضت الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل؟

الخطوة 2: تحويل المخاطر والمنافع
هل حولت المنشأة معظم المخاطر والمنافع؟ (نعم = استبعاد، لا = استمرار)

الخطوة 3: تحويل السيطرة
إذا لم يتم تحويل/الاحتفاظ بالمخاطر، هل احتفظت بالسيطرة؟ (لا = استبعاد، نعم = استمرار بقدر بنقدر التدخل المستمر)

نتيجة اختبار السيطرة:
إذا لم تحتفظ المنشأة بالسيطرة، يتم استبعاد الأصل. إذا احتفظت بالسيطرة، يستمر الاعتراف بالأصل بقدر التدخل المستمر فيه.

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٨:
دليلك المبسط للإيراد من العقود مع العملاء



الهدف الأساسي: يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد بصورة تعكس انتقال السلع أو الخدمات إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

نموذج الخمس خطوات للاعتراف بالإيراد



الخطوة ١: تحديد العقد مع العميل
يجب استيفاء خمسة ضوابط، أهمها موافقة أطراف العقد، وتحديد حقوق كل طرف وشروط السداد، وأن يكون للعقد مضمون تجاري، ومن المرجح تحصيل المقابل.



الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد
يجب تحديد كل تعهد بنقل سلعة أو خدمة "متميزة بذاتها" إلى العميل. السلعة أو الخدمة تكون متميزة إذا كان يمكن العميل الانتفاع بها بمفردها أو مع موارد أخرى متاحة.



الخطوة ٣: تحديد سعر المعاملة
هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن تستحقه. يجب الأخذ في الاعتبار المقابل المتغير، ووجود مكون تمويلي هام، المقابل غير النقدي، والمقابل واجب السداد للعميل.



الخطوة ٤: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء
يتم توزيع السعر الإجمالي على كل التزام أداء بناءً على سعر البيع النسبي المستقل لكل سلعة أو خدمة متميزة في العقد.



الخطوة ٥: الاعتراف بالإيراد عند الوفاء بالتزامات الأداء
يتم الاعتراف بالإيراد عند نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة للعميل، إما "على مدار زمني" أو "عند نقطة من الزمن".

حكم هام: هل أنت أصيل أم وكيل؟

الإجابة "بنعم" تعني أن المنشأة أصيل، والإجابة "بلا" تعني أنها وكيل.

مؤشرات السيطرة (لتحديد دور الأصيل): هناك ٣ مؤشرات رئيسية تساعد في تحديد من يسيطر على السلعة أو الخدمة.



الوكيل (Agent)
هو الطرف الذي يرتب للوفير السلعة أو الخدمة من قبل طرف آخر دون السيطرة عليها، يعترف بالإيراد بمبلغ العمولة أو الأتعاب فقط.



١. مخاطر المخزون:
المنشأة تتحمل مخاطر المخزون قبل نقله للعميل أو بعده (في حالة وجود حق إرجاع)، مثل مسؤوليتها عن التلف أو قبول المرتجعات.



الأصيل (Principal)
هو الطرف الذي يسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها إلى العميل. يعترف بالإيراد بإجمالي المقابل. سب أنعطر بالإيراد بإجمالي المقابل.

دراسة حالة: متى تكون أمازون أصيلًا ومتى تكون وكيلًا؟

تقوم شركة أمازون بتسويق بيع منتجات التجار عبر موقعها الإلكتروني بطريقتين مختلفتين، مما يغير دورها المحاسبي، يوضح التحليل التالي كيف يتغير دور أمازون بناءً على سيطرتها على المنتجات.

	أمازون كـ "أصيل"	أمازون كـ "وكيل"
تحديد السعر	تحدده أمازون.	تحدده التاجر.
التحكم والشحن:	تقوم أمازون بشحن المنتج من مناتزلها.	يقوم التاجر بشحن المنتج مباشرة للعميل.
إعادة توجيه المنتج:	يمكن لأمازون إعادة توجيه المنتج لعميل آخر.	لا يمكن لأمازون إعادة توجيه المنتج لعميل آخر.
مخاطر المخزون:	تتحمل أمازون مخاطر المنتج (المرتجعات لأمازون).	لا تتحمل أمازون مخاطر (المرتجعات للتاجر).
السيطرة	أمازون لا تحكم في السلعة قبل نقلها للعميل.	أمازون لا تتحكم في السلعة قبل نقلها للعميل.
الاعتراف بالإيراد كإيراد:	تعترف بإجمالي قيمة البيع كإيراد.	تعترف بالعمولة فقط (مثال: ١٥٪ من قيمة البيع).



تاريخ السريان

تاريخ التطبيق الإلزامي: يجب على المنشآت تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.
التطبيق المبكر: يسمح بالتطبيق المبكر للمعيار بشرط الإفصاح عن ذلك.

دليلك المصور لمعيار المحاسبة المصري رقم 49: عقود التأجير



ما هو عقد التأجير؟

هو عقد ينقل حق السيطرة على استخدام أهل محدد لفترة زملية معيلة في مقابل مبلغ مالي.



الهدف الرئيسي للمعيار

ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات مالية تمبر بصدق عن معاملات التأجير مما يساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم أثرها.



تاريخ السريان

يجب تطبيق هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.



إعفاءات من الاعتراف للمستأجر

يمكن للمستأجر اخليار عدم تطبيق متطلبات الاعتراف الكاملة على عقود التأجير قصبية الأجل 121 شهزا أو أقل! وعقود تأجير الأصول منخفضة القيمة.

المعالجة المحاسبية للمؤجر



الخطوة الأولى: تصنيف العقد

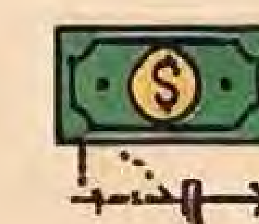
يجب على المؤجر تصنيف كل عقد تأجير إما كتأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي.





محاسبة التأجير التشغيلي

يستمر المؤجر في الاعتراف بالأصل حمل المقه في قائمة مركزه العالي ويقوم بإهلاكه. يعترف يدخل الإيجار على أساس القسط الثابت أو أساس منتظم آخر.



محاسبة التأجير التمويلي

يعترف المؤجر في قائمة مركزه المالي بمبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساو لصافي الاستثمار في عقد الأجير، ويعترف يدكل التعويل على مدى مدة العقد.





المعالجة المحاسبية للمستأجر



الاعتراف: نموذج محاسبي واحد

يجب على المستأجر الاعتراف بأصل "حق الانتفاع" والتزام عقد التأجير في قائمة المركز العقي لجميع عقود اللأجير (باستثناء الإعفاءات).



القياس الأولى لأصل حق الانتفاع

يُقاس بالتكلفة، والتي تشمل: مبلغ التزام الإيجار + التكاليف المباشرة الأولية + دفعات الإيجار المدفوعة مقدمًا + أي حوافز مستلمة + التكاليف المقدرة للإزالة والإعادة.



القياس الأولي لالتزام عقد التأجير

يُقاس بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في العقد أو معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر.



القياس اللاحق

يتم استهلاك أصل حق الانتفاع، ويتم زيادة التزام الإيجار بالفائدة وتخفيضه بالدفعات المسددة.



العرض في القوائم العالية

قائمة المركز المالي:
من المركز المالي: يعرض أصل حق النتقاع والتزام عقد التأيجر بشكل منفصل.
قائمة الدخل: يعرض مصروف استهلاك الأصل ومصروف الفائدة على الالتزام بشكل ملفصل

معيار المحاسبة المصري رقم 50: كل ما تريد معرفته عن عقود التأمين





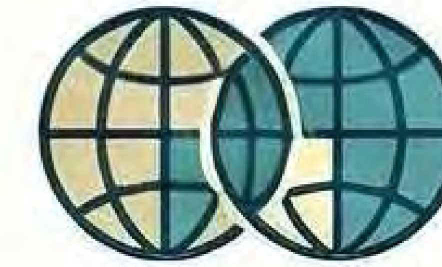
الإطار التشريعي

- **صدر بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023**

تم إصدار المعيار رسميًا كجزء من تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.



نظرة عامة على المعيار



المعيار الدولي المقابل هو IFRS 17

يستند المعيار المصري إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم 17، مما يعزز التوافق مع المعايير العالمية.

- **معيار المحاسبة المصري رقم (50)**

معيار جديد متخصص في المعالجة المحاسبية لعقود التأمين التي تصدرها المنشآت.

توقيتات التطبيق

- **يُسمح بالتطبيق المبكر**

يمكن للمنشآت أن تختار تطبيق المعيار قبل الموعد الإلزامي، ولكن بشرط الإفصاح عن هذا القرار.

- **التطبيق الإلزامي يبدأ في 1 يوليو 2024**

يجب على جميع المنشآت تطبيق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في هذا التاريخ أو بعده.

دليل معيار المحاسبة المصري رقم (51): معالجة آثار الانخفاض الحاد في القوة الشرائية للنقود

المشكلة: التضخم الحاد يجعل القوائم المالية مضللة



تفقد النقود قوتها الشرائية بمعدل يجعل مقارنة المبالغ من تواريخ مختلفة، حتى خلال نفس الفترة، أمرًا غير دقيق.

الهدف: توفير معلومات مالية أكثر فائدة وموثوقية



يهدف المعيار إلى التعبير عن جميع بنود القوائم المالية بوحدة قياس حالية في نهاية فترة التقرير.

الفوائد الرئيسية لتطبيق المعيار



يوفر معلومات قابلة للمقارنة



يمكّن الإدارة من اتخاذ قرارات أفضل



ويجعل القوائم قابلة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة.

على من يطبق هذا المعيار؟



أي منشأة (منفردة، مستقلة، أو مجمعة) تكون عملة القيد الخاصة بها هي عملة اقتصاد يعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

الخطوة الأولى: اختيار مؤشر الأسعار العام



هو مؤشر يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة للنقود، وليس التغيرات في أسعار عناصر فردية محددة.



تحديد المؤشر المناسب: يجب أن يقيس المؤشر التغيرات في الأسعار على نطاق واسع وأن يعكس التغيرات الاقتصادية المؤثرة على العملة.



التحقق من المصادر:
يجب التأكد من أن مصدر بيانات المؤشر موثوق به ومعترف به.



التحديث الدوري والاستخدام الموحد:
يجب تحديث المؤشر بانتظام وتطبيقه تحديب بانتظام وتطبيقه بشكل منسق من قبل جميع المنشآت التي تقدم تقاريرها بنفس العملة.



تعديل قائمة المركز المالي
يجب الإفصاح العبيم النذائية، مؤشر النسونية في تاريخ الأسعار وحدة القياس السعار الفترة الحالية.



يجب إعادة تقييم جميع بنثر أي، يجب الإفصاح عن خلال وحدة التنفحين الأسعار في تاريخ إمننداة النفبر، أو مي خلال، مثنية الفنرة المالية.

الخطوة الثانية: تعديل القوائم المالية

تعديل قائمة المركز المالي



البنود غير النقدية (يتم تعديلها)

المقاسة بالتكلفة (الأصول الثابتة، المخزون، الشهرة): يتم تعديلها بتطبيق مؤشر الأسعار العام من تاريخ الاقتناء حتى تاريخ التقرير.

البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة: لا يتم تعديلها لأنها مقاسة بالفعل بقيمتها الحالية في نهاية الفترة.



البنود النقدية (لا يتم تعديلها)

النقود والبنود التي سيتم تحصيلها أو دفعها نقدًا: تظهر بالفعل بوحدة القباس الحالية.

معادلة تعديل البنود غير النقدية

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (مؤشر
= ―――――――――――――――――
التقرير ÷ مؤشر الأسعار في تاريخ الاقتناء)

تعديل قائمة الدخل الشامل
يجب إعادة تقييم جميع بنود الإيرادات والمصروفات من خلال تطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام من تاريخ تسجيلها لأول مرة حتى نهاية الفترة المالية.

تعديل حقوق الملكية
في بداية أول فترة تطبيق، يتم تعديل جميع مكونات حقوق الملكية (باستثناء الأرباح المرحلة وفائض إعادة التقييم) بتطبيق مؤشر الأسعار العام من تواريخ نشأتها.



الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي
ينتج عن الاحتفاظ بأصول نقدية أكثر من الالتزامات النقدية خسارة في القوة الشرائية، والعكس صحيح. يجب إدراج هذا الربح أو الخسارة بشكل منفصل في قائمة الدخل.

الخطوة الثالثة: الإفصاحات المطلوبة

- **الإفصاح عن حقيقة التعديل:** يجب الإفصاح عن أن القوائم المالية وأرقام المقارنة قد تم تعديلها لتعبر عن وحدة القياس الحالية في تاريخ المركز المالي.
- **الإفصاح عن المؤشر المستخدم:**
يجب ذكر طبيعة المؤشر المستخدم: يجب ذكر طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار المستخدم في تاريخ المركز العالي وحركته خلال الفترات الحالية والسابقة.
- **عرض الربح أو الخسارة النقدية:** يجب إدراج الربح أو الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي بشكل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر.
- **الإفصاح عن التقديرات الهامة:**
يجب الإفصاح عن أي تقديرات وأحكام شخصية هامة تم اتخاذها عند تطبيق المعيار.

ماذا يحدث عند توقف التضخم الحاد؟



التوقف عن تطبيق المعيار: عندما تتوقف العملة عن المعاناة من انخفاض حاد في القوة الشرائية، تقوم المنشأة بوقف إعداد القوائم المالية المعدلة وفقًا لهذا المعيار.



استخدام القيم المعدلة كأساس جديد
تعتبر المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الحالية في نهاية أخر فترة تم التعديل فيها بمثابة الأساس للقيم الدفترية (التكلفة التاريخية الجديدة) في القوائم المالية اللاحقة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

فك شفرة امتيازات الخدمة العامة: دليلك المحاسبي

ما هي ترتيبات امتياز الخدمة العامة؟

عقد بين جهة مانحة (عادةً حكومية) ومشغل (قطاع خاص). يقوم المشغل بموجب العقد بتشييد أو تطوير البنية التحتية، ثم تشغيلها وصيانتها لفترة محددة.

الخدمة تُقدم للعامة نيابة عن الهيئة الحكومية. الهدف الأساسي هو تقديم خدمة عامة، والمشغل يعمل كوكيل للجهة المانحة في تقديم هذه الخدمة.

السمات المشتركة لهذه الترتيبات:
يحدد العقد الأسعار، وينظم تعديلاتها، ويلزم المشغل بتسليم البنية التحتية للجهة المانحة في نهاية فترة العقد.

تطريبين المحاسبة عي المنحاسية الخدءمى الإيراد؟

نطاق التطبيق: متى ينطبق هذا التفسير؟

ينطبق التفسير عند وجود سيطرة من المانح (الجهة الحكومية).
تتحقق السيطرة بشرطين: أن يتحكم المانح في الخدمات (لمن، وبأي سعر)، وأن يتحكم في أي حصة متبقية هامة في البنية التحتية بنهاية العقد.

لا تُثبت البنية التحتية كأصل ثابت للمشغل.
المشغل لا يمتلك البنية التحتية، بل يمتلك فقط حق الوصول إليها لتقديم الخدمة وفقا لشروط العقد المحددة.

يقوم المشغل بتقديم خدمات (تشييد، تشغيل) ويحصل على مقابل. يجب على المشغل إثبات إثبات وقياس الإيرادات الناتجة عن خدماته وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

المحاسبة عن المقابل: كيف يُثبت الإيراد؟

أصل مالي

المقابل الذي يحصل عليه المشغل يأخذ أحد شكلين رئيسيين.
يمكن أن يكون المقابل إما "أصل مالي" أو "أصل غير"، وتختلف المعالجة المحاسبية لكل منهما بشكل جوهري.

COSTS
تكاليف الاقتراض: تثبت كمصروف عند تكبدها.

أصل غير ملموس

TOLL

حق تحصيل رسوم من مستخدمي الخدمة.
يحدث هذا عندما يكون المقابل هو ائحق في تحصيل الأموال مباشرة من الجعهور (مثل رسوم عبور الطريق)، وبالتالي يتحمل المشغل مخاطر الخلاض الطلب.

COSTS
تكاليف الاقتراض: تتم رسملتها خلال مرحلة التشييد.

TOLL

يمكن أن يكون المقابل مزيجًا من الاثنين.
إذا كان المشغل يحصل على جزء من مستحقاته كمدفوعات مضمونة وجزء آخر من خلال تحصيل الرسوم، فيجب المحاسبة عن كل جزء بشكل منفصل.

معالجات محاسبية هامة أخرى

RESTORATION

**تكاليف الاقتراض*: تُرسمل فقط في حالة "الأصل غير الملموس". إذا كان المقابل أصلاً ماليًا، يتم إثبات تكاليف الاقتراض كمصروف عند تكبدها. أما إذا كان أصلاً غير ملموس، فتتم رسملتها خلال مرحلة التشييد.

تاريخ السريان: يطبق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩. يجب على المنشآت تطبيق هذا التفسير بأثر رجعي مع وجود بعض القواعد الانتقالية لتسهيل التطبيق لأول مرة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل المحاسبة عن ترتيبات امتياز الخدمات العامة:

تفسير مصري رقم (١) لسنة ٢٠١٩



شراكة بين العام والخاص لتطوير البنية التحتية

اتفاق تعاقدي تقوم بموجبه جهة حكومية (المانح) بمنح شركة من القطاع الخاص (المشغّل) امتيازًا لتشييد وتشغيل وصيانة أصول خدمة عامة لفترة محددة.

تاريخ السريان

يطبق هذا التفسير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.



السيطرة النهائية تبقى في يد المانح (الحكومة)

يتحكم المانح في الخدمات المقدمة وأسعارها، ويستعيد الأصل في نهاية فترة الامتياز، غالبًا دون مقابل إضافي.

نطاق التطبيق: متى يُطبق هذا التفسير؟

المقابل يكون إما أصلًا ماليًا أو أصلًا غير ملموس.

طبيعة المقابل الذي يحصل عليه المشغّل تحدد المعالجة المحاسبية اللاحقة.



الشرط الثاني: السيطرة على الأصل المتبقي

يتحكم المانح في أي حصة منبقية هامة في البنية التحتية في نهاية مدة الترتيب (مثل الملكية أو حق الانتفاع).

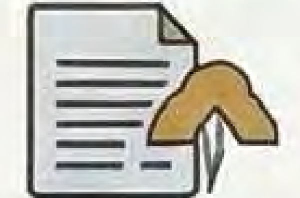


الشرط الأول: السيطرة على الخدمة

يتحكم المانح أو ينظم الخدمات التي يجب على المشغّل تقديمها، ولمن، وبأي سعر.

المعالجة المحاسبية الأساسية من وجهة نظر المشغّل

نموذجا المقابل: أصل مالي أم أصل غير ملموس؟



الأصل غير الملموس (Intangible Asset)

مثال على الأصل غير الملموس

مثال: يحصل المشغّل على إيراداته من خلال تحصيل رسوم عبور من السيارات التي تستخدم جسرًا قام ببنائه.

النموذج المختلط

قد يتم الدفع للمشغّل جزئيًا بمبلغ مضمون (أصل مالي) وجزئيًا من خلال رسوم المستخدمين (أصل غير ملموس).



الأصل المالي (Financial Asset)

مثال على الأصل المالي

مثال: الحكومة تضمن دفع مبلغ سنوي ثابت للمشغّل لتشغيل مستشفى، بغض النظر عن عدد المرضى.

المشغّل يقدم خدمات تشييد وتطوير

يقوم المشغّل بالمحاسبة عن إيرادات خدمات التشييد أو التحسين وفقًا لمعيار الإيرادات المصري رقم (٤٨).

المشغّل لا يُسجل البنية التحتية كأصل ثابت لديه

نظرًا لأن المشغّل لا يتحكم في البنية التحتية، فلا يجوز له إثباتها كعقارات وآلات ومعدات ضمن أصوله.

نقاط محاسبية هامة أخرى

تكاليف الاقتراض

تُعامل كمصروف عند تكبدها، إلا في حالة الأصل غير الملموس، حيث يتم رسملتها خلال مرحلة التشييد.

خدمات التشغيل

المحاسبة عن إيرادات خدمات التشغيل تتم وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

التزامات إعادة الأصل لحالته

إذا كان المشغّل ملزمًا بصيانة أو إعادة البنية التحتية إلى مستوى محدد من الصلاحية، فيجب إثبات هذه الالتزامات وقياسها وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨).

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليل معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مكونات القوائم المالية الكاملة

قائمة المركز المالي
أصول والتزامات وحقوق ملكية في تاريخ محدد

قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدكل الشامل
الأداء المالي خلال فترة مالية محددة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
التغيرات في حقوق الملخية كلال الفترة

قائمة التدفقات النقدية
توفر معلومات عن التغيرات في النقدية وما في حكمها، مبوبة حسب الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية

الإيضاعات المتممة
مائحن السزاسات المحاسبية ومعلومات تقصيلية أحرى

المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المالية



1. القابلية للفهم
واضحة للمستخدمين ذوي المعرفة المعقولة بالأعمال والأنشطة

2. المصداقية
خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، تعبر بصدق عن الواقع

3. الملاءمة
مؤثرة في القرارات الاقتصادية وتساعد في تقييم الأحداث

4. الجوهر قبل الشكل
يجب المحاسبة عن المعاملات طبقًا لحقيقتها الاقتصادية وجوهرها وليس لمجرد شكلها القانوني

5. القابلية للمقارنة
تمكن من مقارنة الأداء عبر الامن ومع منشآت أخرى

نطاق التطبيق: من هي المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

ينطبق على:
المنشآت التي تصدر قوائم قوائم مالية ذات أغراض عامة لتلبية احتياجات مستخدمين خارجيين (مستثمرين، دائنين)

100
مليون جنيه مصري

لا ينطبق على:
- المنشآت المقيدة بالبورصة
- المنشآت الخاضعة لقانون القطاع العام
- الأنشطة المالية المتخصصة (بنوك، تأمين)

الحدود المالية للاستثناء:
لا يطبق المعيار على المنشآت التي يزيد رأس مالها المستثمر أو دخلها السنوي عن 100 مليون جنيه مصري

أهم نقاط الخروج عن المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

توزيعات أرباح العاملين ومجلس
لتريث : ثلبت ثتوزيع للريح ولا تحبن كمصروفات ضمن قائمة الأرباح أو انفسائر (تطبيقا المتطلبات القانونية)

التأجير التمويلي
المؤجر يحتفظ بالأصل ويقوم بإمتلكه، المستأمر يحمل المدفوعات كمصروفات (تماشيًا مع القانون المصري رقم 95 اسنة 1995)

تكاليف الاقتراض
يسمح برسملة تكاليف الاقتراض عند توافر شروطها، بدلاً من تحميلها كمصروفات أكعا بنص المعيار الدولي)

أبرز نقاط التبسيط عن المعايير الكاملة

موضوعات مستبعدة
لا يتناول المعيار موضوعات معقدة مثل "نصيب السهم في الأرباح" و"التقارير القطاعية" و"القوائم المالية الدورية

الشهرة والأصول غير الملموسة
استهلاك دائم على مدار العمر الإنتاجي المقدر، أو 10سلوات عند عدم القدرة على تقديره

تكاليف البحوث والتطوير
يُعترف بها يعترف بها كمصروقات عند تحملها مباشرة بدلاً من رسملتها

الأدوات المالية
الأساسية تُقاس بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة، الأخري بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

كيف يُحسب رأس المال المستثمر؟

- (الأصول طويلة الأجل ± صافي صافي رأس المال العامل)
- (مجموع صافي الأصول – الالتزامات المتداولة)
- (إجمالي حقوق المساهمين + الالتزامات طويلة الأجل)

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

دليلك المحاسبي لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية:

فهم تفسير معايير المحاسبة المصرية الجديد

أصدرت مصر تفسيرًا محاسبيًا جديدًا لتنظيم كيفية تسجيل شهادات خفض الانبعاثات الكربونية في القوائم المالية، ويبدأ تطبيقه في يهدف هذا الدليل إلى تبسيط وفهم هذه المعايير الجديدة.

نظرة عامة: سوق الكربون الطوعي في مصر





- إطلاق أول سوق طوعي للكربون في إفريقيا: تم الإعلان منه في قمة المناخ (COP27) بشرم الشيخ عام 2022، كنتيجة للتعاون بين هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية ووزارة البيئة.
- ما هى شهادة خفض الانبعاثات الكربونية؟: هي أداة مالية قابلة للتداول؛ تمثل حن شوادة ملها ملها هنا واحاءً من هكافي ثاني أكسيد الكربون الذي تم خفضه من الانبعاثات.
- تاريخ التطبيق الإلزامي: يبدأ تطبيق التفسير المحاسبي الجديد في أو بعد 1 يناير 2025. مع السماح بالتطبيق المبكر بشرط الإفصاح.

الأطراف الرئيسية في منظومة شهادات الكربون



مطور المشروعات (Projest Developers)
الجهة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات خفض الانبعاثات اللي يتم بموجبها إصدار إصدار الشهادات.

جهات التحقق والمصادقة (Verification Redies)
تقوم بمراجعة المشروعات والتحقق من مطابقتها للمعايير والمنهجيات المعتمدة.

التجار
يتعاملون على الشهادات بيعا وشراءً مقابل عمولة.

التجار
يتعاملون على الشهادات بيعًا وشراءً مقابل.

سجلات الكربون الطوعية (Carbon Registries)
أنظمة إلكترونية مركزية لإصدار وتسجيل وتتبع ملكية الشهادات

دورة حياة شهادة الكربون



1. النشأة
يقوم مطور المشروع بتسجيل المشروع والتحقق منه عبر جهة مستقلة ثم يتم إصدار الشهادات وتسجيلها في سجل الكربون.

2. التحاول
يمكن نقل ملكية الشهادات بين المطورين والتجار والمستخدمين النهائيين عبر الأسواق الطوعية.

3. الإعدام
عند استخدام الشهادة الشهادة لتعويض الانبعاثات. يصدر المستخدم تعليمات للسجل للسجل بإعدامها تمنع إعادة استخدامها أو تداولها.

المعالجة المحاسبية: الحالات الأربع الرئيسية

التصنيف يعتمد على الغرض
يتحدد تصنيف الشهادة كأصل غير ملموس (معيار 23) أو أداة مالية (معيار 47) بناءً على الغرض من حيازتها: الاستخدام الداخلي أم المتاجرة.

إصدار لصالح مطور (مالك للمشروع)



أصل غير ملموس (معيار 23)

أ) الاستخدام الداخلي (تعويض)
القياس الأولي: التكلفة الفعلية
القياس اللاحق: نموذج التكلفة التكلفة (إهلاك للمحلل)

إصدار لصالح مطور (غير مالك)



البيع (متاجرة)

أداة مالية (معيار 47)
القياس الأولي: التكلفة الفعلية
القياس اللاحق: القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو الأرباح والخسائر

شراء لغرض الاستخدام الداخلي



أصل غير ملموس (معيار 23)

الاستخدام الداخلي (تعويض)
القياس الأولي: تكلفة الاقتناء الشاملة
القياس اللاحق: نموذج التكلفة (إهلاك/اضمحلال)

شراء لغرض المتاجرة



البيع (متاجرة)

أداة مالية (معيار 47)
القياس الأولي: تكلفة الاقتناء الشاملة
القياس اللاحق: القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو الأرباح والخسائر

الإفصاحات ومتطلبات هامة

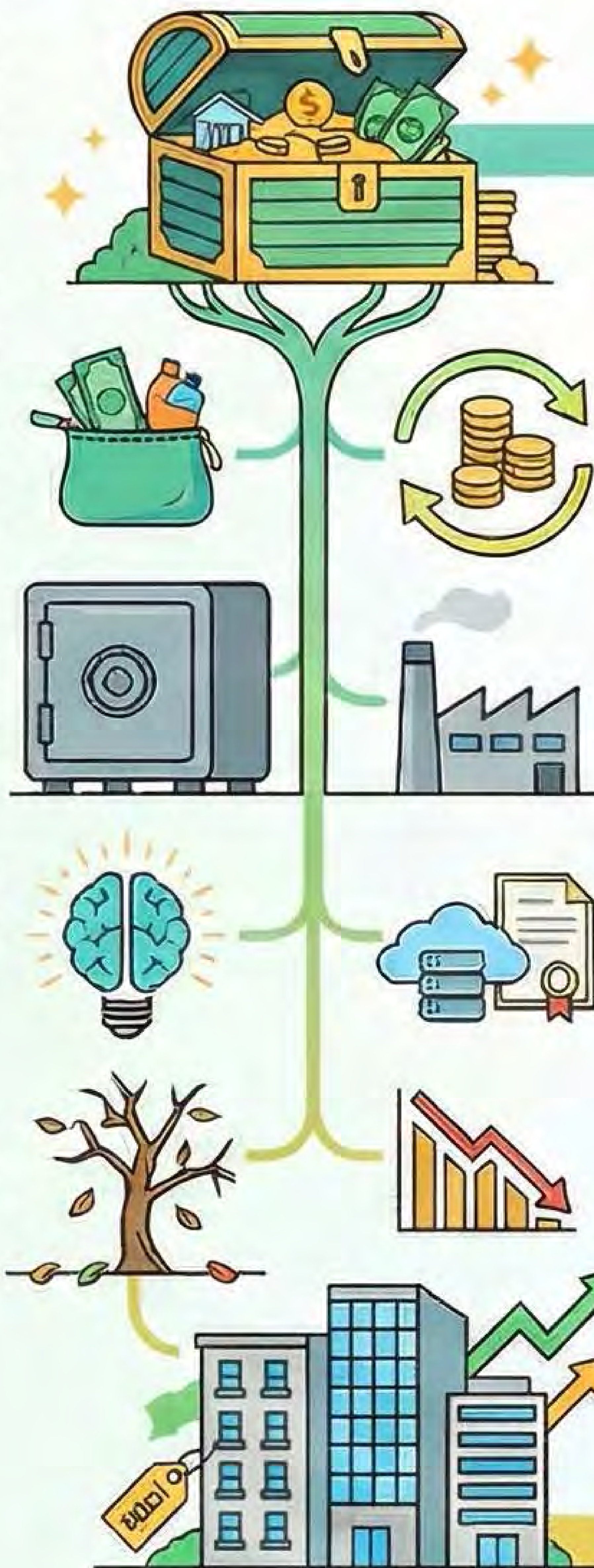


- **الإفصاح عن السياسات المحاسبية:** يجب على الشركة الإفصاح بوضوح عن السياسات المطبقة، طرق التقييم، وأسس التسعير المستخدمة الشهادات.
- **إعداد تسوية لحركة الشهادات:** يجب عرض تسوية توضح رصيد أول وآخر المدة الشهادات، ما شعلة الإضافات، الاستبعادات، وإبادة لتقييم.
- **حالة تغيير الغرض:** عند تغيير الغرض من احتفاظ الشهادة أصلًا من استخدام داخلي إلى متاجرة، يجب تطبيق معيار المحاسبة رقم الخاص بالتغير في السياسات المحاسبية.
- **المعالجة الضريبية:** يجب مراعاة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم الخاص بضرائب بضرائب الدخل على جميع الحالات السابقة.

HRP
HATEM REFAAT & PARTNERS
CHARTERED ACCOUNTANTS

أهم مصطلحات المعايير المحاسبية المصرية

الأصول



الأصل (Asset)
مورد تسوق مابه امنشاة نتيمة أموات سابقة. وتتوقع منبيتعو أن ينقح عدد ملاذع اقتصادية مستقبلية المنشاة.

الأصل المتداول
هو الأصل الذي تتوافر فيه أي من الخصائص التالية: توقع تحقيقه أو بيعه أو استهلاكه خلال دورة التشغيل العادية للمنشاة، أو يحتفظ به للمتاجرة، أو يتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهرًا من تاريخ الميزانية.

الأصل غير المتداول
هو الأصل الذي لا تتوافر فيه شروط تصنيفه كأصل متداول.

الأصل غير الملموس
هو أصل غير نقدي قابل للتحديد ليس له كيان مادي ملموس.

الاضمحلال
هو النقص في القيمة الدفترية للأصل عندما تزيد عن قيمته الاستردادية.

العقارات الاستثمارية
هي عقارات (أرض أو مبنى أو جزء منهما) محتفظ بها لتحقيق إيراد إيجاري أو لزيادة في القيمة الرأسمالية أو كليهما، وليست للاستخدام في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات.

مفاهيم أساسية



الأهمية النسبية (Materiality)
تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية بناءً عليها.

الاستمرارية (Going concern)
يتم إعداد القوائم المالية على فرض أن المنشأة مستمرة وليس لديها النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم أعمالها بشكل جوهري.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
تاريخ الميزانية — تاريخ الاعتماد
هي تلك الأحداث سواء كانت إيجابية أو سلبية خلال الفترة بين تاريخ الميزانية وتاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية.

أخطاء الفترات السابقة

الاعتراف (Recognition)
هو إدراج البند في الميزانية أو قائمة الدخل إذا كان البند يحقق تعريف العنصر وله قيمة يمكن قياسها بموثوقية، ومن المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة به إلى المنشأة أو منها.

الدخل والمصروفات



الإيراد
هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات، مما يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية بخلاف تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

المصروفات
هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو نشوء التزامات، مما يؤدي إلى نقص في حقوق الملكية بخلاف تلك المتعلقة بالتوزيعات على الملاك.

الدخل
هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول أو نقص في الالتزامات مما يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية بخلاف تلك المتعلقة بمساهمات الملاك.

الربح أو الخسارة
هو إجمالي الدخل مخصومًا منه المصروفات، بخلاف البنود المدرجة في الدخل الشامل الآخر.

الدخل الشامل الإجمالي
هو التغير في حقوق الملكية خلال فترة ما نتيجة المعاملات والأحداث الأخرى، بخلاف التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم ملاك.

الالتزامات وحقوق الملكية



الالتزام (Liability)
هو تعهد حالي على المنشأة ينشأ عن أحداث سابقة، ويتوقع أن يتطلب تسويته تدفقًا خارجًا لموارد تتضمن منافع اقتصادية.

الالتزام المالي
هو أي التزام تعاقدي بتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو مبادلة أصول أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بشروط غير صالحة للمنشأة.

المخصص
هو التزام غير مؤكد التوقيت أو القيمة.

الالتزام المحتمل
هو التزام محتمل ينشأ من أحداث سابقة وسيتأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد لا يقع بالكامل تحت سيطرة المنشأة.

حقوق الملكية
هي قيمة الأصول المتبقية في المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها.

القيمة والقياس



القيمة العادلة
هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

التكلفة التاريخية
هي مقدار النقدية أو ما في حكمها المدفوع أو القيمة العادلة للمقابل المقدم للحصول على الأصل في تاريخ اقتنائه أو إنشائه.

القيمة الدفترية
هي القيمة التي يظهر بها الأصل في الميزانية بعد خصم مجمع الإهلاك أو الاضمحلال المتعلق به.

القيمة الاستردادية
هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة للأصل مخصومًا منها تكاليف البيع وبين قيمته الاستخدامية.

إتقان عرض القوائم المالية

دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل ٢٠١٩



الأساس: الهدف والنطاق



النطاق

(فقرة ٢)

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار في إعداد وعرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.



الهدف

(فقرة ١)

شرح أسس عرض القوائم المالية ذات الأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنة القوائم المالية الحالية للمنشأة بقوائمها المالية عن الأعوام السابقة وبالقوائم المالية للمنشآت الأخرى.

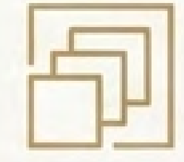
المكونات الكاملة للقوائم المالية (فقرة ١٠)



١. **قائمة المركز المالي** في نهاية الفترة.



٢. **قائمة الدخل** (الأرباح أو الخسائر) عن الفترة.



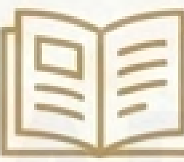
٣. **قائمة الدخل الشامل** عن الفترة.



٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الفترة.



٥. قائمة التدفقات النقدية عن الفترة.



٦. الإيضاحات المتممة، بما تشمله من ملخص بأهم السياسات المحاسبية وأية معلومات إيضاحية أخرى.



٧. قائمة مركز مالي مقارنة لبداية أول فترة سابقة (عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بتعديل بأثر رجعي أو إعادة تبويب).

الخصائص العامة: الركائز الأساسية للعرض



العرض العادل والالتزام بالمعايير (فقرة ١٥)

على القوائم المالية أن تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

من المفترض أن يتحقق العرض العادل بتطبيق معايير المحاسبة المصرية مع الإفصاح الإضافي كلما كان ذلك ضرورياً.



الاستمرارية (فقرة ٢٥)

على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية.

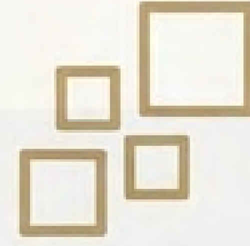
ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن مزاولة النشاط أو لم يعد لديها بديل واقعي سوى أن تقوم بذلك.

الخصائص العامة: آليات التطبيق



ثبات العرض (فقرة ٤٥)

على المنشأة أن تحافظ على أسلوب عرض وتبويب بنود القوائم المالية من فترة مالية إلى أخرى.



الأهمية النسبية والتجميع (فقرة ٢٩)

على المنشأة عرض كل مجموعة من البنود المتماثلة ذات الأهمية النسبية بصورة منفصلة. وتعرض بشكل منفصل البنود غير المتماثلة في طبيعتها أو وظيفتها ما لم تكن غير ذات أهمية نسبية.



أساس الاستحقاق المحاسبي (فقرة ٢٧)

على المنشأة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي (عدا فيما نيما يخص معلومات التدفقات النقدية).

الغوص في التفاصيل: قائمة المركز المالي

الحد الأدنى من البنود المطلوب عرضها (فقرة ٥٤)

الأصول

(أ) أصول ثابتة

(ب) استثمارات عقارية

(ج) أصول غير ملموسة

(د) أصول مالية

(هـ) استثمارات يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

(ز) مخزون

(ح) عملاء ومديونيات أخرى

(ط) نقدية وما في حكمها

(ي) إجمالي الأصول المبوبة كمحتفظ بها لغرض البيع

الالتزامات وحقوق الملكية

(ك) موردون ومديونيات أخرى

(ل) مخصصات

(م) التزامات مالية

(ن) التزامات وأصول ضريبية حالية

(س) التزامات وأصول ضريبية مؤجلة

(ع) الحقوق غير المسيطرة

(ف) رأس المال المصدر والاحتياطيات التي تخص ملاك الشركة الأم

التمييز الحاسم: المتداول مقابل غير المتداول



الالتزام المتداول (فقرة ٦٩)

يُصنف الالتزام كمتداول إذا توافر فيه أحد الشروط التالية:

- تتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة.
- تحتفظ به في المقام الأول بغرض المتاجرة.
- يكون الالتزام مستحق التسوية خلال ١٢ شهراً من تاريخ نهاية الفترة.
- لا تتمتع المنشأة بالحق غير المشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة ١٢ شهراً على الأقل.



الأصل المتداول (فقرة ٦٦)

يُصنف الأصل كمتداول إذا توافر فيه أحد الشروط التالية:

- تتوقع أن تسترد قيمته أو تبيعه خلال دورة التشغيل المعتادة.
- تحتفظ به في المقام الأول لغرض الاتجار.
- تتوقع أن تسترد قيمته خلال ١٢ شهراً من تاريخ نهاية الفترة.
- يكون الأصل نقدية أو ما في حكمها (ما لم يكن هناك قيود على استخدامه).

قياس الأداء: قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل

هيكل قائمة الدخل الشامل: الربح، الخسارة، والدخل الشامل الآخر



الجزء الأول: قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) (فقرة أ٨١)

تعرض كافة بنود الإيرادات والمصروفات المعترف بها خلال الفترة.

أمثلة: الإيرادات، تكاليف التمويل، حصة في أرباح الشركات الشقيقة، مصروف الضريبة.

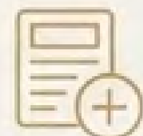
ربح أو خسارة الفترة



الجزء الثاني: الدخل الشامل الآخر (OCI) (فقرة أ٨٢)

يعرض بنود الدخل والمصروف التي لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل. يتم تبويبها إلى مجموعتين:

- بنود لن يتم إعادة تبويبها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر (مثل إعادة قياس نظم المزايا المحددة).
- بنود سوف يتم إعادة تبويبها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر (مثل فروق ترجمة العملات الأجنبية).



إجمالي الدخل الشامل للفترة (مجموع الجزأين)

خيار حاسم: تحليل المصروفات حسب طبيعتها أم وظيفتها؟ (فقرة ٩٩)

طريقة طبيعة المصروف

يتم تجميع المصروفات وفقاً لطبيعتها (مثل الإهلاك، مزايا العاملين) ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف المختلفة داخل المنشأة.

ميزة: بسيطة في التطبيق.

- التغير في مخزون الإنتاج التام
- تكلفة مزايا العاملين
- مصروف إهلاك واستهلاك

طريقة وظيفة المصروف (أو 'تكلفة المبيعات")

يتم تبويب المصروفات حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات، أو تكاليف التوزيع، أو المصروفات الإدارية.

ميزة: قد توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين.

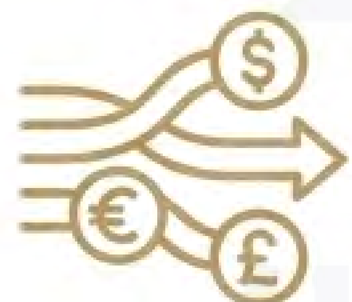
- تكلفة الحصول على الإيراد / تكلفة المبيعات
- مصروفات بيع وتوزيع
- مصروفات إدارية وعمومية

استكمال الصورة: القوائم الأخرى والإيضاحات



قائمة التغيرات في حقوق الملكية (فقرة ١٠٦)

الغرض: تعرض تسوية بين الرصيد الدفتري في بداية ونهاية الفترة لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، وتفصح بصورة منفصلة عن التغيرات الناتجة تنتج عن الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر، والمعاملات مع المالك.



قائمة التدفقات النقدية (فقرة ١١١)

الغرض: توفر لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها وتحديد احتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية.

(تخضع لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٤).



الإيضاحات المتممة (فقرة ١١٢)

الغرض: تقدم معلومات إضافية لم تعرض في صلب القوائم المالية ولكنها لازمة لفهم أي منها.

الإيضاحات المتممة: القصة وراء الأرقام



1. عرض معلومات عن أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المحددة المطبقة.



2. الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير المحاسبة المصرية ولم تعرض في مكان آخر في القوائم المالية.



3. تقديم معلومات إضافية لم تعرض في مكان آخر في القوائم المالية، إلا أنها ذات صلة ولازمة لفهم أي من هذه القوائم.

"على المنشأة ربط كل بند في قوائم المركز المالي والدخل... بالمعلومات المرتبطة بذلك البند في الإيضاحات."

إفصاحات جوهرية: الأحكام والتقديرات غير المؤكدة



مصادر التقديرات غير المؤكدة (فقرة ١٢٥)

المطلوب: الإفصاح عن معلومات بشأن الافتراضات التي تستخدمها الإدارة وتتعلق بالمستقبل، والتي تتسم بمخاطر جوهرية قد يترتب عليها تسويات ذات أهمية نسبية على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال العام المالي التالي.

الهدف: فهم الافتراضات الرئيسية التي قد تتغير وتؤثر بشكل كبير على الأرقام.



الأحكام الفنية الهامة (فقرة ١٢٢)

المطلوب: الإفصاح عن الأحكام الفنية التي اتخذتها الإدارة (بخلاف تلك التي تنطوي على تقديرات) ولها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية.

الهدف: فهم كيف طبقت الإدارة السياسات المحاسبية في المواقف المعقدة.

المبادئ الأساسية لعرض قوائم مالية احترافية

الهدف النهائي: العرض العادل والقابلية للمقارنة

توفير معلومات عن المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

١. مجموعة كاملة

تقديم جميع المكونات السبعة المطلوبة.

٢. خصائص عامة

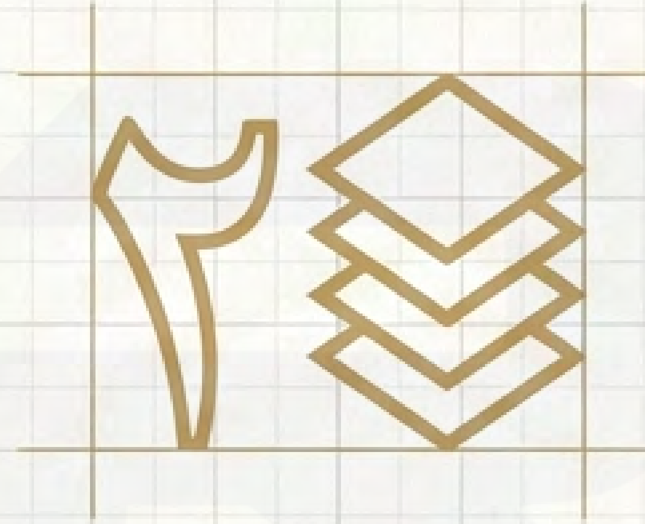
الالتزام بمبادئ الاستمرارية، الاستحقاق، الأهمية النسبية، وثبات العرض.

٣. هيكل ومحتوى

تصنيف واضح (متداول/غير متداول) وعرض للحد الأدنى من البنود.

٤. إفصاحات شفافة

شرح السياسات والأحكام والتقديرات الهامة في الإيضاحات.



إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (2): المخزون

الدليل التفصيلي للتقييم، القياس، والإفصاح طبقا لأحدث التعديلات

استناداً إلى قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

القاعدة الذهبية لتقييم المخزون



يُقاس المخزون على أساس **التكلفة** أو **صافي** أو **صافي القيمة البيعية**، أيهما أقل.

ما هو المخزون الذي ينطبق عليه هذا المعيار؟

يُعرّف المخزون بأنه أصل للمنشأة يندرج تحت أي من الفئات التالية:



بغرض البيع

أصول محتفظ بها بغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشأة.



قيد الإنتاج

أصول في مرحلة الإنتاج ليصبح قابلاً للبيع.



مواد ومهمات

أصول في شكل مواد خام أو مهمات سيتم استخدامها في العملية الإنتاجية أو في تقديم الخدمات.

فهم أدوات القياس: صافي القيمة البيعية مقابل القيمة العادلة

صافي القيمة البيعية
(Net Realizable Value - NRV)

خاصة بالمنشأة

هو السعر التقديري للبيع في سياق النشاط العادي، هسيي مطروحاً منه التكاليف التقديرية للإتمام وأي تكاليف أخرى لازمة لإتمام عملية البيع.

[Sale Price] - [Completion Costs] - [Selling Costs] = NRV

القيمة العادلة (Fair Value)

تعتمد على السوق

هو السعر الذي يتم استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.



الركن الأول: تحديد 'التكلفة' بدقة

ما الذي تشمله تكلفة المخزون؟

"تتضمن تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء، وتكاليف التشكيل، والتكاليف الأخرى التي تتحملها المنشأة للوصول بالمخزون إلى موقعه وحالته الراهنة."



التكلفة الإجمالية للمخزون

=



تكاليف أخرى

+



تكاليف التشكيل

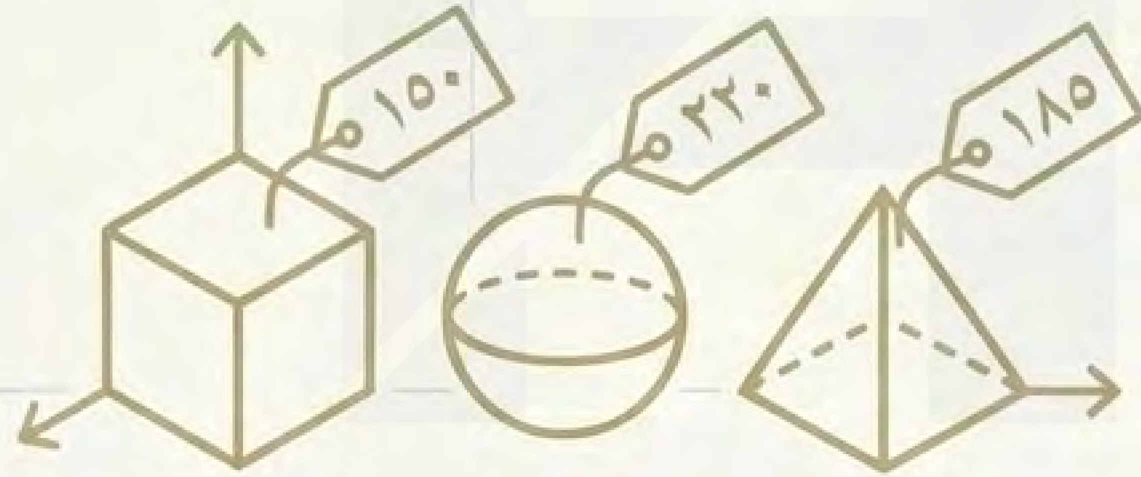
+



تكاليف الشراء

كيف يتم حساب تكلفة المخزون؟

المعيار يحدد منهجين أساسيين بناءً على طبيعة المخزون



للمخزون المحدد بذاته (For Specific, Non-Interchangelems)

طريقة التميز المحدد للتكلفة (Specific Identification Method)

تُستخدم هذه الطريقة لبنود المخزون التي لا تحل محل بعضها البعض، والخدمات والبضائع التي يتم إنتاجها وربطها بمشروعات معينة.
يتم تحميل كل بند بتكاليفه الخاصة.



للمخزون المتجانس (For Interchangeable Items)

بالنسبة لباقي بنود المخزون، يسمح المعيار باستخدام إحدى الطريقتين التاليتين.

- **طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)**
- **طريقة المتوسط المرجح (Weighted-Average)**

طرق حساب التكلفة للمخزون المتجانس

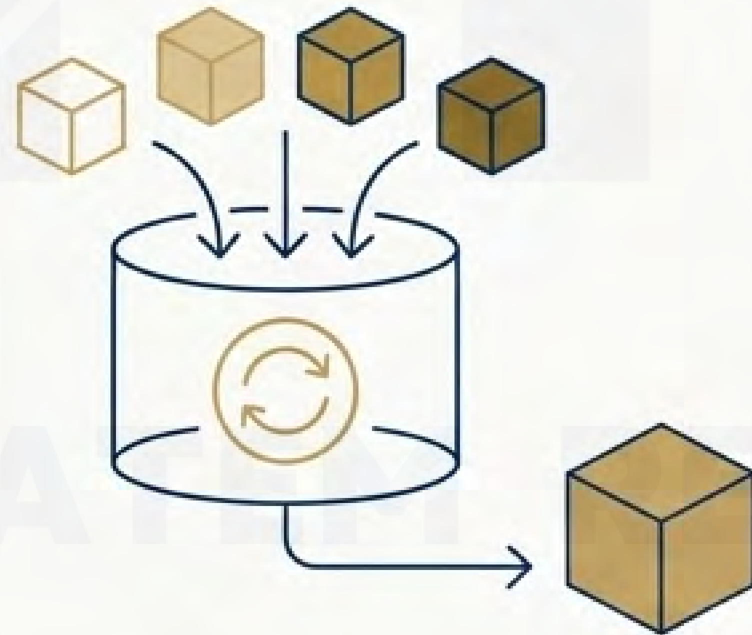
طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO)

تفترض أن أول البنود التي تم شراؤها هي أول البنود التي يتم بيعها.



طريقة المتوسط المرجح (Weighted-Average)

يتم تحديد تكلفة البند على أساس متوسط تكلفة البنود المتشابهة في بداية الفترة وتكلفة البنود التي تم شراؤها خلال الفترة.



مبدأ الثبات (Consistency Principle)

يجب على المنشأة استخدام نفس طريقة حساب التكلفة لكل أنواع المخزون التي لها نفس الطبيعة والاستخدامات.
يمكن تبرير استخدام طرق مختلفة للمخزون ذي الطبيعة أو الاستخدام المختلف.

الركن الثاني: الإفصاح والشفافية



عرض المعلومات بشكل صحيح لا يقل أهمية عن حسابها بشكل صحيح.

يجب على المنشأة أن تفصح في قوائمها المالية عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخزون.

قائمة الإفصاحات المطلوبة (1 من 2)



(أ) السياسات المحاسبية: الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون، بما في ذلك طريقة حساب التكلفة المستخدمة.



(ب) القيمة الدفترية الإجمالية والمبوبة: الإفصاح عن القيمة الدفترية الإجمالية للمخزون، والقيمة الدفترية لكل مجموعة مبوبة بما يتناسب مع طبيعة النشاط.



(ج) المخزون المقاس بالقيمة العادلة: الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون المدرج بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع.



(د) المخزون كمصروف: الإفصاح عن قيمة المخزون التي تم تحميلها كمصروف خلال الفترة.

قائمة الإفصاحات المطلوبة (2 من 2)



(هـ) قيمة التخفيض: الإفصاح عن قيمة أي تخفيض في قيمة المخزون تم الاعتراف به كمصروف.



(و) قيمة رد التخفيض: الإفصاح عن قيمة أي رد لتخفيض سابق تم معالجته كتخفيض في مصروف المخزون.



(ز) أسباب الرد: الإفصاح عن الظروف أو الأحداث التي أدت إلى رد التخفيض.



(ح) المخزون المرهون: الإفصاح عن القيمة الدفترية للمخزون المرهون كضمان للالتزامات.

المخطط الكامل لمعيار المخزون (EAS 2)



القاعدة الذهبية: التكلفة أو صافي القيمة البيعية، أيهما أقل

صافي القيمة البيعية

NRV = - -

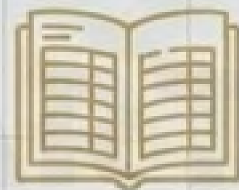
التكلفة

- مكونات التكلفة (شراء، تشكيل، أخرى)
- طرق الحساب (تمييز محدد، FIFO، متوسط مرجح)





الإفصاح والشفافية





من التقييم الدقيق إلى العرض الشفاف: جوهر إدارة المخزون.

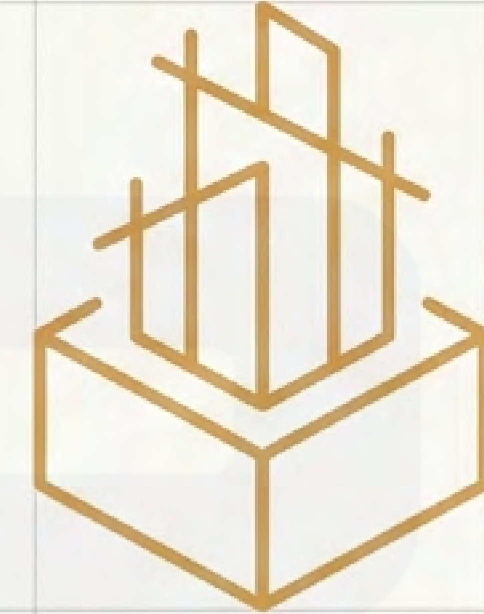


المعيار المحاسبي المصري رقم (30): المخطط الهندسي للتقارير المالية الدورية

دليل إرشادي لتطبيق متطلبات القوائم المالية الدورية بإتقان

الإشارة إلى المعيار الدولي المقابل: IAS 34

أسس التقارير الدورية: توفير معلومات جوهرية في الوقت الوقت المناسب



الهدف هو بناء صورة مالية موثوقة وشفافة في منتصف العام، مما يمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مستنيرة.

التعريفات الأساسية

- **الفترة الدورية:** هي فترة إعداد تقارير مالية أقل من سنة مالية كاملة.
- **التقرير المالي الدوري:** قوائم مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من القوائم المالية للفترة الدورية.

الإطار التنظيمي

- **المعيار:** معيار المحاسبة المصري رقم (30).
- **تاريخ السريان:** يسري اعتبارًا من أول يناير 2016، مع التعديلات اللاحقة.

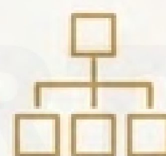
المكونات الأساسية للتقرير المالي الدوري المختصر

وفقاً للمعيار، يجب أن يتضمن التقرير المالي الدوري المختصر -كحد أدنى- المكونات التالية:


أ) قائمة مركز مالي مختصرة


ب) قائمة دخل مختصرة


ج) قائمة دخل شامل مختصرة


د) قائمة مختصرة توضح التغيرات في حقوق الملكية


هـ) قائمة التدفقات النقدية المختصرة


(و) أهم الإيضاحات المتممة

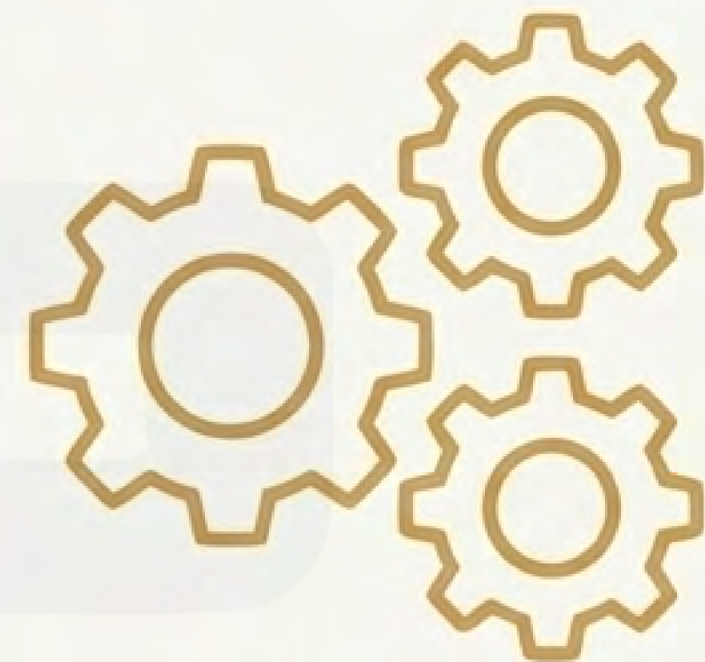
يجب عرض نصيب السهم الأساسي والمخفض في قائمة الدخل سواء للقوائم الكاملة أو المختصرة.

تحديد الفترات الزمنية للمقارنة: ضمان السياق والاتساق

يجب أن تتضمن التقارير الدورية بيانات مقارنة للفترات السابقة كما يلي:

البيان المالي	الفترة الحالية	الفترة المقارنة
قائمة المركز المالي	في تاريخ نهاية الفترة الدورية الحالية	في تاريخ نهاية السنة المالية السابقة مباشرة
قائمة الدخل والدخل الشامل	الفترة الدورية الحالية وسنوية متراكمة (YTD)	الفترات الدورية المقابلة من السنة السابقة
قائمة التغير في حقوق الملكية	سنوية متراكمة من بداية السنة (YTD)	الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة
قائمة التدفقات النقدية	سنوية متراكمة من بداية السنة (YTD)	الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة

مبدأ القياس الأول: الاتساق مع القوائم القوائم السنوية هو الأساس



يجب أن تكون أسس القياس المتبعة للقوائم المالية الدورية على أساس بداية السنة حتى تاريخه (Year-to-Date).

1. يجب على المنشأة تطبيق نفس السياسات المحاسبية المطبقة في قوائمها المالية السنوية.
2. دورية التقارير (ربع سنوية أو نصف سنوية) يجب ألا تؤثر على القياس السنوي الإجمالي.
3. الهدف هو ضمان أن كل فترة دورية تمثل جزءاً لا يتجزأ من السنة المالية الكاملة.

قواعد الاعتراف بالإيرادات والتكاليف: لا تعديل أو تأجيل غير مبرر



التكاليف المتغيرة

يتم تعجيل أو تأجيل التكاليف المتكبدة والمتقلبة... فقط إذا كان من المناسب تعجيل أو تأجيل هذا النوع من التكلفة في نهاية السنة المالية.



الإيرادات الموسمية أو العرضية

لا يتم تأجيل أو تعجيل الإيرادات التي تحصل بصفة موسمية أو دورية أو عرضية خلال السنة المالية... إذا كان التأجيل أو التعجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية للمنشأة.

مثال: يتم الاعتراف بإيرادات بيع المحاصيل الزراعية الموسمية بالكامل في الربع الذي تحدث فيه، وليس توزيعها على مدار العام.



الأهمية النسبية والتقديرات: الدقة في سياق الفترة الدورية



دور التقديرات (Role of Estimates)

إعداد القوائم المالية الدورية بصفة عامة يتطلب استخداماً للتقديرات بصورة أكبر من القوائم المالية السنوية.

↲ لضمان التوقيت المناسب، قد تعتمد بعض القياسات (مثل مخصصات نهاية الخدمة أو ضرائب الدخل) على تقديرات يتم تحديثها لاحقاً.



الأهمية النسبية (Materiality)

يتعين تقدير الأهمية النسبية للبند على أساس البيانات المالية للفترة المالية الدورية.

↲ قد يكون البند غير هام على أساس سنوي، ولكنه هام ومؤثر بالنسبة لنتائج فترة ربع سنوية ويتطلب إفصاحاً.

الإفصاحات المطلوبة (1/2): شرح الأسس والأحداث المؤثرة

يجب على المنشأة الإفصاح عن البيانات التالية -كحد أدنى- إذا كانت هامة ولم يفصح عنها في مكان آخر:



(أ) بيان بأن السياسات المحاسبية المتبعة هي نفسها المطبقة في آخر قوائم سنوية، أو شرح طبيعة وتأثير أي تغيير.



(ب) تعليق توضيحي حول موسمية أو دورية عمليات الفترة.



(ج) طبيعة ومبلغ البنود غير العادية التي تؤثر على الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، صافي الربح، أو التدفقات النقدية.



(د) طبيعة ومبلغ التغييرات الهامة في التقديرات المحاسبية المتعلقة بفترات سابقة.

الإفصاحات المطلوبة (2/2): أنشطة الشركة وتغيرات الهيكل



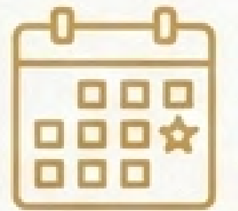
(هـ) إصدار أو إعادة شراء أو سداد مديونيات وأدوات حقوق الملكية.



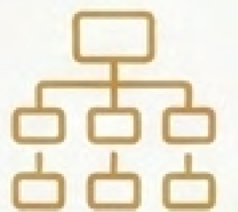
(و) التوزيعات الإجمالية أو للسهم الواحد.



(ز) إيرادات ونتائج أعمال القطاعات (فقط إذا كان معيار 41 يتطلب الإفصاح عنها في القوائم السنوية).



(ح) الأحداث الهامة التالية لتاريخ الفترة الدورية.



(ط) تأثير التغيرات في هيكل المنشأة (تجميع أعمال، استحواذ، إعادة هيكلة، توقف نشاط).

سيناريو خاص: التغيير الجوهري في التقديرات خلال العام

الوضع: تم إثبات مبلغ بناءً على تقدير محاسبي في فترة دورية مبكرة.

التطور: تغير هذا التقدير تغيراً جوهرياً في فترة دورية لاحقة من نفس السنة.

الشرط: لم يتم نشر قوائم مالية مستقلة عن تلك الفترة الدورية الأخيرة.

المتطلب: يتعين الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير في التقديرات وذلك بالإيضاحات **للقوائم المالية السنوية** للمنشأة.



اللمسات النهائية: كيفية تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية



يجب إظهار التغييرات في السياسات المحاسبية (بخلاف التي يحددها معيار جديد) من خلال الخطوات التالية:

Step 1: الأثر الرجعي (Retrospective Application) Step 1

(أ) إعادة عرض القوائم المالية للفترات الدورية السابقة للسنة المالية الحالية.
إعادة عرض أرقام المقارنة للفترات الدورية القابلة للمقارنة لأي سنوات مالية سابقة.

إذا تعذر تحديد
التأثير المجمع؟
(If impractical?)

Step 2: الأثر المستقبلي المعدل (Modified Prospective Application)

(ب) تعديل القوائم المالية للفترات الدورية السابقة والحالية لتطبيق السياسة الجديدة بأثر لاحق من أقرب تاريخ ممكن.

ختم الجودة: لا تنازل عن الالتزام الكامل بالمعايير



"لا يمكن وصف القوائم المالية الدورية للمنشأة على أنها متفقة مع معايير المحاسبة المصرية إلا إذا كانت متفقة مع كل متطلبات معايير المحاسبة المصرية."

الإشارة إلى الالتزام بالمعيار تتطلب تطبيقًا كاملاً وصحيحًا لجميع مبادئه ومتطلباته.

المخطط المكتمل: مبادئ أساسية لتقرير دوري موثوق

التقرير المالي الدوري ليس مجرد مجموعة أرقام، بل هو بناء منظم يعكس الأداء المالي للمنشأة بوضوح واتساق.

الإفصاح الكامل (Full Disclosure)

الكشف عن جميع المعلومات

التي تساعد على فهم الفترة.

الاتساق (Consistency)

تطبيق نفس السياسات المحاسبية
للقوائم السنوية.

أساس القياس (Basis of Measurement)

الالتزام بأساس بداية السنة
حتى تاريخه (YTD).

إتقان هذه المبادئ يضمن أن تقاريرك الدورية ليست مجرد متطلب، بل أداة استراتيجية قوية.

إتقان قائمة التدفقات النقدية

دليل تفصيلي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤) المعدّل وتحديثات ٢٠١٩

الأجندة: من الأساسيات إلى أهم التعديلات

الرؤية الأساسية: تحديثات ٢٠١٩ لمعيار رقم (٤) تركز بشكل أساسي على إيضاحات الأنشطة التمويلية (فقرة ٤٤-أ) والمعاملة الخاصة بالمنشآت الاستثمارية (فقرات ٤٠-أ و ٤٢-أ).



1. **الهدف والأساسيات:** لماذا قائمة التدفقات النقدية وما هي لغتها؟



2. **أركان القائمة الثلاثة:** التشغيل، الاستثمار، والتمويل.



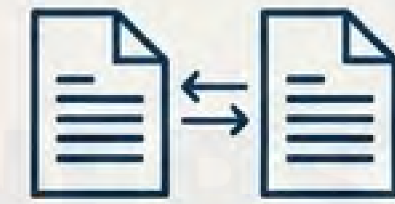
3. **تحليل تعديلات ٢٠١٩:** نظرة عميقة على ما تغير ولماذا.



4. **التطبيق العملي:** نماذج وجداول إيضاحية من ملاحق المعيار.

الهدف: توفير أساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية

"إمداد مستخدمي القوائم المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها واحتياجات المنشأة لتوظيف هذه التدفقات النقدية."



تحسين إمكانية مقارنة الأداء التشغيلي بين المنشآت المختلفة، لأنها تستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس المعاملات.



تقييم هيكلها المالي (بما في ذلك درجة السيولة والملاءة المالية)



تقييم التغيرات في صافي أصول المنشأة.

المصطلحات الأساسية: لغة التدفقات النقدية



التدفقات النقدية (Cash Flows)

تدفقات النقدية وما في حكمها الداخلة والخارجة.



ما في حكم النقدية (Cash Equivalents)

استثمارات قصيرة الأجل، عالية السيولة، يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة ويكون خطر تعرضها لتغير في القيمة ضئيلاً.

عادةً ما يكون تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء.



النقدية (Cash)

نقدية بالصندوق وودائع تحت الطلب.

الركن الأول: أنشطة التشغيل - شريان أعمال المنشأة



يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناتج من أنشطة التشغيل مؤشراً رئيسياً على مدى قدرة عمليات المنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية.

- ✓ المقبوضات النقدية من بيع البضائع وتقديم الخدمات.
- ✓ المدفوعات النقدية للموردين عن قيمة بضائع وخدمات.
- ✓ المدفوعات النقدية إلى العاملين ونيابة عنهم.
- ✓ المدفوعات أو الاستردادات النقدية لضرائب الدخل (ما لم ترتبط بأنشطة تمويلية أو استثمارية).

يمكن عرضها باستخدام: الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة (فقرة ١٨).

الركن الثاني: أنشطة الاستثمار - بناء أصول المستقبل



تمثل المدى الذي تم فيه الإنفاق للحصول على أصول تهدف إلى توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية.

- ✓ المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة.
- ✓ المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة.
- ✓ المدفوعات النقدية لاقتناء أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين في منشآت أخرى.
- ✓ السلف والقروض النقدية الممنوحة للغير (بخلاف تلك الممنوحة من مؤسسة مالية).

الركن الثالث: أنشطة التمويل - تأمين هيكل رأس المال



يساعد الإفصاح المستقل عن هذه التدفقات في التنبؤ باحتياجات أصحاب رأس مال المنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية.

+ المتحصلات النقدية من إصدار أسهم أو أدوات حقوق ملكية أخرى.
+ المتحصلات النقدية من إصدار سندات وقروض وأوراق تجارية.
− السداد النقدي للمبالغ المقترضة.
− المدفوعات النقدية للمالكين لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.
− المدفوعات النقدية التي يقوم بها المستأجر لتخفيض الالتزام المتعلق بتأجير تمويلي.

تركيز خاص: أهم تعديلات معيار المحاسبة المصري رقم (٤) لسنة ٢٠١٩

1



إيضاحات جديدة للأنشطة التمويلية (الفقرة ٤٤-أ)

إلزام المنشأة بتقديم تسوية توضح التغيرات في الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية.
(The most significant change).

2



معاملة خاصة للمننشآت الاستثمارية (الفقرات ٤٠-أ، ٤٢-أ، ٤٢-ب)

توضيح استثناءات تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالشركات التابعة التي تحتفظ بها منشأة استثمارية وتقاس بالقيمة العادلة.

3

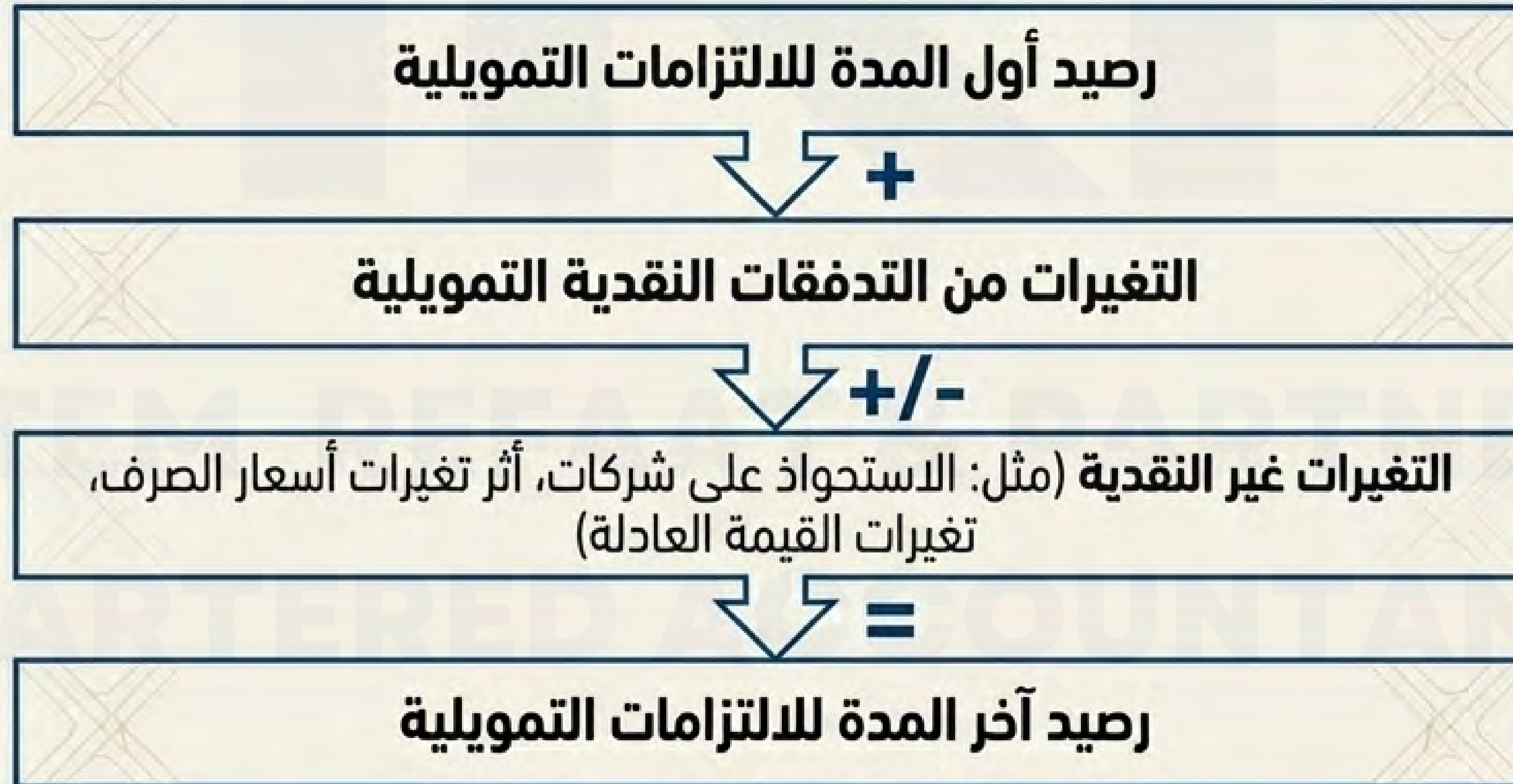


تحديث المصطلحات

استبدال مصطلحات مثل "موارد" بـ "أصول" و"إيراد" بـ "دخل" للمطابقة مع المعايير الدولية والإطار العام.

الشفافية أولاً: تسوية الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية

> **يجب على المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم** المالية من تقييم التغيرات في **الالتزامات** التي تنشأ **من الأنشطة التمويلية**، بما في ذلك كل من التغيرات الناشئة من تدفقات نية أو تغيرات غير نقدية.



قدم المعيار نموذجاً توضيحياً لهذه التسوية في الملحق (ج).

حالة خاصة: المنشآت الاستثمارية والشركات التابعة

يوفر المعيار استثناءً للمنشآت الاستثمارية (كما هي معرفة في معيار 42) بخصوص تبويب التدفقات النقدية المتعلقة بالشركات التابعة التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

	الحالة العامة	الاستثناء
الحصول على السيطرة أو فقدها على شركة شركة تابعة	التدفقات النقدية تبوب كـ **أنشطة استثمارية.**	لا ينطبق هذا التبويب إذا كانت الشركة التابعة محتفظاً بها من قبل منشأة استثمارية وتقاس بالقيمة العادلة. **(فقرة ٤٠-أ)**
التغير في حصص الملكية (دون فقد السيطرة)	التدفقات النقدية تبوب كـ **أنشطة تمويلية.**	لا ينطبق هذا التبويب إذا كانت الشركة التابعة محتفظاً بها بها من قبل منشأة استثمارية. **(فقرة ٤٢-أ)**

تعديلات أخرى وتواريخ السريان



توزيعات الأرباح

توضيح أن تبويب الفوائد وتوزيعات الأرباح يجب أن يتم بطريقة متسقة من فترة لأخرى (كأنشطة تشغيل أو تشغيل أو استثمار أو تمويل).



توحيد المصطلحات

استبدال "موارد" بـ "أصول" و "إيراد" بـ "دخل" لضمان الاتساق مع الإطار الدولي (IAS 7) والإطار العام لمعايير المحاسبة المصرية.

الفقرات الخاصة بالمنشآت الاستثمارية لاستثمارية (٤٠أ، ٤٢أ، ٤٢ب)

١ يناير ٢٠٢٠

المعيار المعدل (بشكل عام)

١ يناير ٢٠١٩

***ملاحظة:** يُسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢).

تطبيق عملي: قائمة التدفقات النقدية لمنشأة غير مالية (الملحق أ)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
صافي الربح قبل الضرائب:	**3350**
تسويات:	
الإهلاك:	450
خسارة العملة الأجنبية:	40
إيراد استثمار:	(500)
مصروف الفوائد:	400
(التغير في بنود رأس المال العامل...)	
صافي النقدية من أنشطة التشغيل: 1380	**1380**
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	
اقتناء الشركة التابعة (س): (550)	(550)
شراء أصول ثابتة:	(350)
متحصلات من بيع معدات:	20
فوائد محصلة:	200
توزيعات أرباح محصلة:	200
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار: (480)	**(480)**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	
متحصلات من إصدار أسهم رأس المال:	250
متحصلات من اقتراض طويل الأجل:	250
مدفوعات عن التزامات تأجير تمويلي:	(90)
توزيعات أرباح مدفوعة:	(1200)
صافي النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل: (790)	**(790)**
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها:	110
النقدية وما في حكمها في بداية الفترة:	120
النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة:	230

أنشطة التشغيل

يبدأ بصافي الربح قبل الضرائب ثم يتم تسويته بالبنود غير النقدية.

أنشطة الاستثمار

يُعرض كبند منفصل ضمن الأنشطة الاستثمارية.

أنشطة التمويل

منظور مختلف: قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة مالية (الملحق ب)

بالنسبة للمؤسسات المالية، فإن بنوداً مثل الفوائد والعمولات المحصلة والمدفوعة، والسلف والقروض الممنوحة للعملاء، تبوب عادةً كـ **أنشطة تشغيلية** لأنها تتعلق بالنشاط الرئيسي المولد للإيراد لتلك المنشأة.

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
فوائد وعمولات محصلة:	28447
فوائد مدفوعة:	(23463)
متحصلات من مديونيات سبق إعدامها:	237
مدفوعات نقدية للموظفين والموردين:	(997)
(النقص) في أصول التشغيل:	
قروض ممنوحة للعملاء:	(288)
(other items) ...	
صافي النقدية من أنشطة التشغيل	**3340**

هذه البنود تعتبر 'تشغيلية' للمؤسسات المالية."

خلاصة القول: أهم ما يجب تذكره

1 

الأساسيات ثابتة: هيكل القائمة (تشغيل، استثمار، تمويل) والمبادئ الأساسية لم تتغير. ما زالت قائمة التدفقات النقدية هي أداة تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية.

2 

الشفافية هي الأهم: الإيضاح الجديد لتسوية الالتزامات التمويلية (فقرة ٤٤-أ) هو التغيير الإجرائي الأكثر تأثيراً ويتطلب تحليلاً مفصلاً للتغيرات النقدية وغير النقدية.

3 

انتبه للحالات الخاصة: المنشآت الاستثمارية لها معاملة محاسبية مميزة واستثناءات محددة فيما يتعلق بالشركات التابعة. يجب فهم هذه الفروق فهم هذه الفروق وتطبيقها بدقة.

نموذج تطبيقي: جدول تسوية الالتزامات الناشئة من الأنشطة التمويلية (الملحق ج)

٢٠١٧	تدفقات نقدية	تغيرات غير نقدية			٢٠١٨
		الاستحواذ على شركة تابعة	تغيرات أسعار الصرف	تغيرات القيمة العادلة	
قروض طويلة الأجل	21,000	-	-	(1,000)	22,000
قروض قصيرة الأجل	9,700	-	-	(500)	10,000
التزامات الإيجار	3,500	-	300	(800)	4,000
أصول محتفظ بها لتغطية القروض طويلة الأجل	(550)	(25)	-	150	(675)
إجمالي الالتزامات من الأنشطة التمويلية	**33,650**	**(25)**	**200**	**(2,150)**	**35,325**

هذا الجدول، المطلوب بموجب الفقرة ٤٤-أ، يربط بين قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، موفراً شفافية كاملة حول حركة الالتزامات التمويلية.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (5)

السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات، والأخطاء



عرض وتوضيح لأهم مبادئ الحفاظ على سلامة القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

لماذا يعتبر معيار المحاسبة رقم (5) أساسياً لسلامة التقارير التقارير المالية؟

يهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والمحاسبة عن التغييرات فيها، وكذلك التغييرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء الفترات الفترات السابقة. الهدف النهائي هو تعزيز أهمية وموثوقية القوائم المالية للمنشأة، **وقابليتها للمقارنة** مع قوائم مالية لفترات **سابقة** ومع قوائم مالية لمنشآت أخرى.



الركيزة الأولى: السياسات المحاسبية

أساس إعداد القوائم المالية.



الركيزة الثانية: التقديرات المحاسبية

عنصر الحكم المهني والتطلع للمستقبل.



الركيزة الثالثة: أخطاء الفترات السابقة

آلية التصحيح والحفاظ على الموثوقية.

المصطلحات الأساسية: التمييز بين السياسات، التقديرات، والأخطاء



أخطاء الفترات السابقة
(Prior Period Errors)

هي إغفال أو تحريف في القوائم المالية المالية للمنشأة عن فترة أو أكثر سابقة، نتيجة عدم القدرة على استخدام أو سوء استخدام معلومات موثوق بها كانت متاحة عند اعتماد إصدار القوائم المالية اللتلة لتلك الفترات، وكان من المتوقع الحصول عليها وأخذها في الاعتبار. (فقرة 5)



التغير في التقدير المحاسبي
(Change in Accounting Estimate)

هو تعديل في القيمة الدفترية لأصل أو التزام، أو في مبلغ الاستهلاك الدوري لأصل. ينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة. المنعة. التغير في التقديرات ينشأ من معلومات جديدة أو تطورات جديدة وبالتالي لا يعد تصحيحاً لأخطاء. (فقرة 5)



السياسات المحاسبية
(Accounting Policies)

هي المبادئ والأسس والاتفاقات والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها في إعداد وعرض القوائم المالية. (فقرة 5)





كيف تختار المنشأة سياساتها المحاسبية وتطبقها؟

1. **في حالة وجود معيار مصري:** يجب على المنشأة تحديد السياسة المحاسبية للمعاملة أو الحدث المحدد من خلال ذلك المعيار. (فقرة 7)

2. **في حالة عدم وجود معيار محدد:** يجب على الإدارة استخدام حكمها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلى معلومات تتسم بالآتي:

- **ذات صلة (Relevant):** لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
- **يمكن الاعتماد عليها (Reliable):** بمعنى أنها تعبر بأمانة عن المركز المالي والأداء المالي، تعكس الجوهر الاقتصادي، محايدة، تتسم بالحيطة والحذر، ومكتملة. (فقرة 10)

مصادر الحكم المهني

عند تطبيق حكمها، يجب على الإدارة الرجوع إلى المصادر التالية بالترتيب:

أ) متطلبات المعايير المصرية التي تتعامل مع موضوعات مماثلة.

ب) التعريفات وأسس الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات في إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

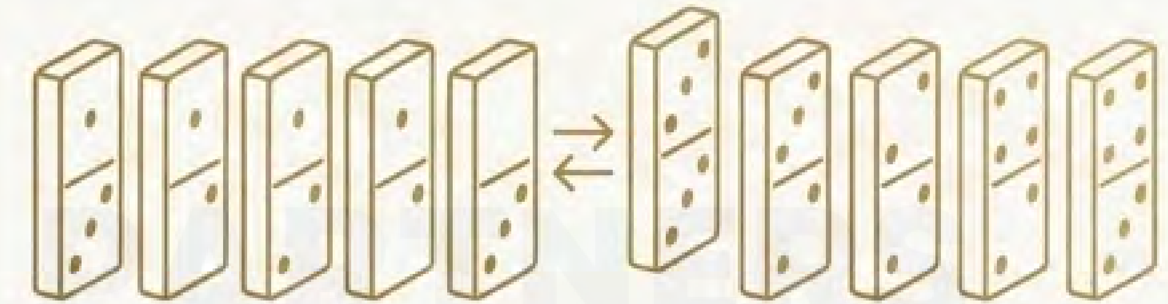
ج) يمكن الرجوع لإصدارات جهات أخرى تضع معايير محاسبية، بشرط ألا تتعارض مع المصادر أعلاه. (فقرة 11، 12)

الثبات في التطبيق: متى وكيف يتم تغيير السياسة المحاسبية؟

شروط التغيير (Conditions for Change)

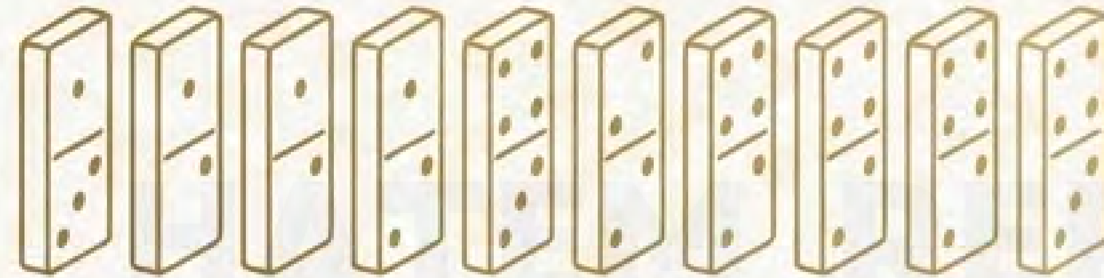
تقوم المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية فقط في حالتين:

1. إذا كان هذا التغيير مطلوباً بموجب معيار محاسبي مصري.
2. إذا كان هذا التغيير يؤدي إلى قوائم مالية تقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر صلة. (فقرة 14)



مبدأ الثبات (The Principle of Consistency)

يجب على المنشأة اختيار وتطبيق سياساتها المحاسبية بالثبات على المعاملات والأحداث والحالات الأخرى المتماثلة. (فقرة 13)
(فقرة 13)



ما لا يعد تغييراً في السياسة المحاسبية

أ) تطبيق سياسة محاسبية على معاملات أو أحداث تختلف في جوهرها عن تلك التي كانت تحدث في الماضي.

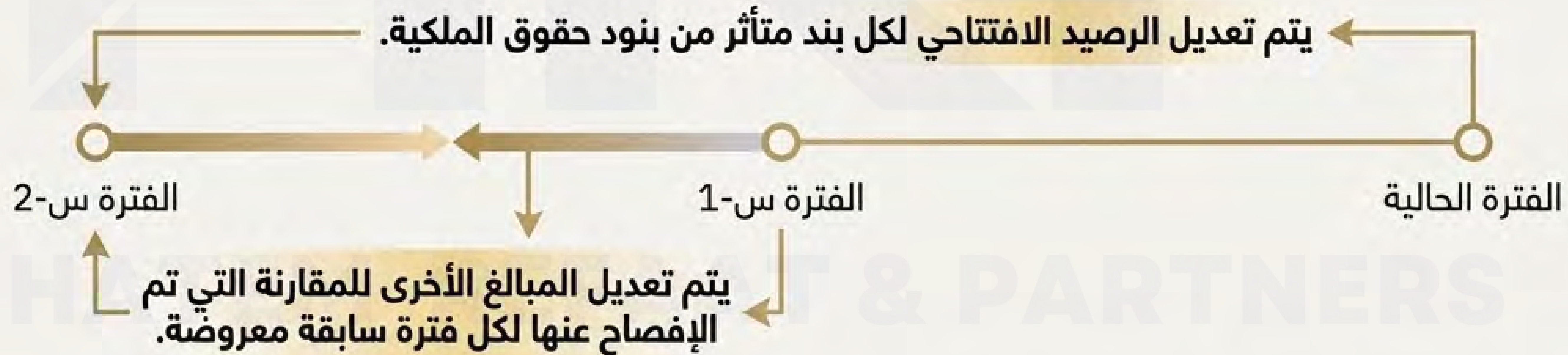
ب) تطبيق سياسة محاسبية جديدة لمعاملات أو أحداث لم تحدث من قبل أو كانت لا تتسم بالأهمية النسبية. (فقرة 16)



آلية تطبيق التغيير: التطبيق بأثر رجعي

يتم تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، وهو ما يعني تطبيق السياسة الجديدة على المعاملات والأحداث والظروف كما كما لو كانت هذه السياسة مطبقة بصفة دائمة. (مقتبس من فقرة 5 و 19)

خطوات التطبيق بأثر رجعي



تعذر التطبيق من الناحية العملية (Impracticability):

- يتم تطبيق التغيير بأثر رجعي **إلا إذا تعذر** تحديد الآثار المحددة الخاصة بفترة معينة أو التأثير المتجمع للتغيير. (فقرة 23)
- يعتبر التطبيق غير عملي عندما يتطلب افتراضات عن نية الإدارة في فترة سابقة، أو يتطلب تقديرات هامة يستحيل تمييز المعلومات المتعلقة بها بموضوعية. (مقتبس من فقرة 5)



متطلبات الإفصاح عن تغيير السياسات المحاسبية

التغييرات الإلزامية (تطبيق معيار جديد – فقرة 28)

- اسم المعيار.
- أن التغيير يتم طبقاً للأحكام الانتقالية (إن وجدت).
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- وصف للأحكام الانتقالية وتأثيرها المستقبلي (إن وجد).
- قيمة التسوية لكل بند متأثر في القوائم المالية ولنصيب السهم في الأرباح (للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة).
- قيمة التسوية المرتبطة بالفترات التي تسبق الفترات المعروضة.
- الظروف التي أدت إلى تعذر التطبيق بأثر رجعي وكيفية تطبيق التغيير.

التغييرات الاختيارية (فقرة 29)

- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية.
- الأسباب التي تدعو للاعتقاد بأن تطبيق السياسة الجديدة يقدم معلومات يعتمد عليها وأكثر ملاءمة.
- قيمة التسوية لكل بند متأثر في القوائم المالية ولنصيب السهم في الأرباح (للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة).
- قيمة التسوية التي تخص كل فترة سابقة على الفترات المعروضة.
- الظروف التي أدت إلى تعذر التطبيق بأثر رجعي وكيفية تطبيق التغيير.



ما هو التغير في التقدير المحاسبي؟

التغير في التقدير المحاسبي هو تعديل ينتج عن **معلومات جديدة أو تطورات جديدة** وليس تصحيحاً لخطأ. المحاسبة القائمة على التقديرات هي جزء أساسي من إعداد القوائم المالية ولا تقوض من موثوقيتها. (مقتبس من فقرة 5 و 32)

التغير في التقدير **يختلف** عن التغير في السياسة المحاسبية. إذا كان من الصعب التمييز بينهما، يتم التعامل معه على أنه تغير في التقدير المحاسبي.

أمثلة شائعة

- الديون المشكوك في تحصيلها.
- تقادم المخزون.
- العمر الإنتاجي للأصول القابلة للإهلاك.
- الالتزامات المتعلقة بالضمانات.



الركيزة الثانية: التقديرات المحاسبية - حكمة التقدير

آلية تطبيق التغيير: التطبيق المستقبلي

يتم الاعتراف بتأثير التغير في التقدير المحاسبي **بأثر مستقبلي** وذلك بإدراجه في قائمة الأرباح أو الخسائر في:

- أ) فترة التغيير، إذا كان التغيير يؤثر على تلك الفترة فقط.
- ب) فترة التغيير والفترات المستقبلية، إذا كان التغيير يؤثر عليها جميعاً. (فقرة 36)



إذا كان التغير في التقدير يؤدي إلى تغييرات في الأصول والالتزامات أو يتعلق ببند من بنود حقوق الملكية، فيجب الاعتراف به بتعديل القيم الدفترية لهذه البنود في فترة التغيير. (فقرة 37)



متطلبات الإفصاح عن التغير في التقديرات

يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة وقيمة التغير في التقدير المحاسبي الذي له تأثير على الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له تأثير على الفترات المستقبلية. (فقرة 39)

- **طبيعة التغير:** [مثال: "تغير في تقدير العمر الإنتاجي للآلات نتيجة تطور تكنولوجي"]
- **قيمة التأثير على الفترة الحالية:** [مثال: "أدى إلى انخفاض مصروف الإهلاك بمبلغ X جنيه مصري"]
- **قيمة التأثير على الفترات المستقبلية:** يجب الإفصاح عن التأثير المتوقع، إلا إذا تعذر تقدير ذلك التأثير من الناحية العملية.
- **في حالة تعذر التقدير المستقبلي:** إذا لم يتم الإفصاح عن قيمة التأثير على الفترات المستقبلية لتعذر الوصول لذلك التقدير، فيجب على المنشأة الإفصاح عن تلك الحقيقة. (فقرة 40)





ما الذي يشكل خطأً في فترة سابقة؟

الأخطاء هي إغفال أو تحريف في القوائم المالية ناتج عن **الفشل في استخدام معلومات موثوقة كانت متاحة** عند إعداد تلك القوائم وكان من الممكن توقع الحصول عليها واستخدامها. (فقرة 5)

الأخطاء **تختلف** جوهرياً عن التغيرات في التقديرات المحاسبية. التقديرات بطبيعتها تقريبية وقد تحتاج إلى مراجعة عند توفر **معلومات إضافية، أما الأخطاء فهي تصحيح لمعلومة كان يجب** تسجيلها بشكل صحيح في الماضي.

أمثلة على الأخطاء

- الأخطاء الحسابية.
- الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية.
- إغفال أو سوء تفسير الحقائق.
- الغش والتدليس.



الركيزة الثالثة: أخطاء الفترات السابقة - آلية التصحيح

آلية التصحيح: إعادة العرض بأثر رجعي

يتم تصحيح أخطاء الفترات السابقة ذات الأهمية النسبية **بأثر رجعي** في أول قوائم مالية تعتمد للإصدار بعد اكتشافها. الهدف هو عرض القوائم المالية كما لو أن الخطأ لم يحدث أبداً. (فقرة 42)



أ) إعادة عرض مبالغ المقارنة

يتم إعادة عرض مبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ.

ب) تعديل الأرصدة الافتتاحية

إذا كان الخطأ قد حدث قبل أبعد فترة سابقة معروضة، يتم تعديل الأرصدة **الافتتاحية للأصول** والالتزامات وحقوق الملكية عن أبعد فترة سابقة معروضة.

تعذر إعادة العرض (Impracticability of Restatement):

يتم التصحيح بأثر رجعي **إلا إذا تعذّر** من الناحية العملية تحديد آثار الخطأ عن فترة محددة أو تحديد الأثر المتراكم للخطأ. (فقرة 43)



الركيزة الثالثة: أخطاء الفترات السابقة - آلية التصحيح

متطلبات الإفصاح عن تصحيح الأخطاء

يجب على المنشأة الإفصاح عما يلي عند تصحيح خطأ فترة سابقة (فقرة 49):

- **طبيعة خطأ الفترة السابقة.**
- **قيمة التصحيح لكل فترة سابقة معروضة**، وذلك لكل بند متأثر في القوائم المالية، ولنصيب السهم الأساسي والمخفض في الأرباح.
- **قيمة التصحيح في بداية أبعد فترة سابقة معروضة.**
- **إذا تعذر إعادة العرض بأثر رجعي** لفترة سابقة معينة، فيجب الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى ذلك، مع بيان كيفية وتوقيت تصحيح الخطأ.



السياسات والتقديرات والأخطاء: مقارنة شاملة

وجه المقارنة	السياسات المحاسبية	التغيرات في التقديرات	الأخطاء
الماهية (Nature)	مبادئ وقواعد وأسس يتم اختيارها وتطبيقها.	تعديل بناءً على معلومات وتطورات جديدة.	إغفال أو تحريف ناتج عن فشل في استخدام معلومات كانت متاحة.
طريقة التطبيق (Application)	**بأثر رجعي (Retrospective Application)**	**بأثر مستقبلي (Prospective Application)**	**بأثر رجعي (Retrospective Restatement)**
التأثير على الفترات السابقة	إعادة عرض أرقام المقارنة وتعديل الأرصدة الافتتاحية.	لا يوجد تأثير على الفترات السابقة.	تصحيح أرقام المقارنة وتعديل الأرصدة الافتتاحية.
الهدف (Objective)	تحسين قابلية المقارنة والموثوقية.	عكس الظروف الحالية والمستقبلية بأفضل شكل.	تصحيح القوائم المالية لتعكس الوضع كما لو أن الخطأ لم يحدث.

ركائز الثقة: دورك في الحفاظ على سلامة القوائم المالية



إن التمييز الدقيق والتطبيق الصحيح لمعايير السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات، وتصحيح الأخطاء ليس مجرد التزام بالمعايير، بل هو حجر الزاوية في بناء قوائم مالية موثوقة، شفافة، وقابلة للمقارنة. إتقان هذه الركائز الثلاث هو أساس الثقة في المعلومات المالية.

معيار المحاسبة المصري رقم 50: عصر جديد لشفافية عقود التأمين

دليل استراتيجي لفهم وتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 17 في مصر



الإشارة إلى صدوره بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

لماذا كان التغيير حتميًا؟ قيود المعايير المحاسبية السابقة



غياب القابلية للمقارنة

- اختلاف السياسات المحاسبية بشكل كبير بين شركات التأمين.
- صعوبة مقارنة أداء الشركات حتى داخل نفس الدولة، فما بالك عالميًا.



قياس غير متسق للالتزامات

- استخدام معلومات تاريخية قد لا تعكس المخاطر الاقتصادية الحالية.
- عدم وجود منهجية موحدة لتقييم التزامات عقود التأمين.



شفافية محدودة للأرباح

- الاعتراف بالأرباح مقدماً عند إصدار العقد، بدلاً من الاعتراف بها على مدار فترة تقديم الخدمة.
- صعوبة فهم مصادر الربحية الحقيقية للشركة (هل هي من الاكتتاب أم الاستثمار؟).

تقديم معيار المحاسبة المصري رقم 50: توحيد الرؤية العالمية



يمثل معيار المحاسبة المصري رقم 50، المقابل للمعيار الدولي IFRS 17، تحولاً جذريًا في المحاسبة المحاسبة عن عقود التأمين، ويهدف إلى إرساء لغة مالية عالمية موحدة.

- **المعيار:** معيار المحاسبة المصري رقم 50 - عقود التأمين
- **المقابل الدولي:** IFRS 17 - Insurance Contracts
- **الإصدار:** قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023
- **الهدف الأساسي:** زيادة الشفافية والقابلية للمقارنة في التقارير المالية لشركات التأمين.

ما هي المبادئ الجوهرية التي يرتكز عليها المعيار الجديد؟



القياس بالقيمة الحالية
(Current Value Measurement)

- يعكس الالتزامات بشكل محدث باستخدام كافة المعلومات المتاحة.
- يتضمن تقييمًا صريحًا للمخاطر وتأثير القيمة الزمنية للنقود.



الفصل بين نتائج التأمين ونتائج الاستثمار
(Separation of Results)

يُظهر بوضوح أرباح الشركة الناتجة عن تقديم خدمات التأمين (نتيجة خدمة التأمين) بشكل منفصل منفصل عن عوائد الاستثمار (دخل أو مصروف تمويل التأمين).



الاعتراف بالربح عند تقديم الخدمة
(Profit Recognition over Service Period)

- يمنع الاعتراف الفوري بالأرباح، ويقدم مفهوم "هامش الخدمة التعاقدية (CSM)" كربح غير مكتسب يتم الاعتراف به على مدى عمر العقد.

نطاق التطبيق: ما هي العقود التي يغطيها المعيار؟

عقود التأمين الصادرة



ينطبق على

- عقود التأمين (بما في ذلك عقود إعادة التأمين) التي تصدرها المنشأة.
- عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها المنشأة.
- عقود الاستثمار ذات خصائص المشاركة الاختيارية التي تصدرها المنشأة.



لا ينطبق على

- ضمانات المنتجات الصادرة عن المصنعين أو الموزعين (تخضع لمعيار الإيرادات/المخصصات).
- أصول والتزامات أصحاب العمل من خطط منافع الموظفين.
- الأدوات المالية التي تفي بتعريف عقد التأمين ولكنها تعرض الطرف المصدر لمخاطر مالية فقط.

نموذج القياس العام: فهم "منهج الوحدات البنائية" (BBA)

Liability for Remaining Coverage = Fulfillment Cash Flows (FCF) + Contractual Service Margin (CSM)



هذا النموذج هو الأساس لتقييم التزامات عقود التأمين بموجب المعيار الجديد.

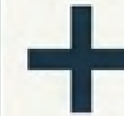
تفكيك المكون الأول: التدفقات النقدية للإيفاء (FCF)

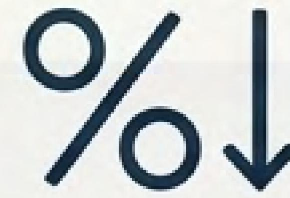


تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية (Future Cash Flow Estimates)

تشمل الأقساط والمطالبات والمصاريف المتعلقة بالعقد.

يجب أن تكون التقديرات غير متحيزة وتستخدم كافة المعلومات المتاحة.

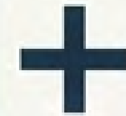




التعديل بالقيمة الزمنية للنقود (Discounting)

يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للوصول إلى قيمتها الحالية.

تعكس أسعار الخصم خصائص التدفقات النقدية للعقد.





تعديل المخاطر لغير المخاطر المالية (Risk Adjustment)

يمثل التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل عدم اليقين بشأن توقيت ومبلغ التدفقات النقدية.

يعكس درجة عدم اليقين في تقديرات التدفقات النقدية.

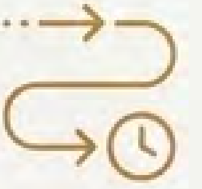
جوهر المعيار: هامش الخدمة التعاقدية (CSM)

هامش الخدمة التعاقدية (CSM) يمثل صافي الربح غير المكتسب لمجموعة عقود التأمين، والذي تعترف به المنشأة كإيراد على مدار فترة التغطية.



- يتم قياس الـCSM عند الاعتراف المبدئي بالعقود.
- لا يمكن أن يكون الـCSM سالبًا عند الاعتراف المبدئي (أي خسارة يتم الاعتراف بها فورًا في الأرباح والخسائر).
- يتم إطفاؤه (Amortized) في قائمة الربح أو الخسارة مع مرور الوقت وتقديم الخدمات.

متى نستخدم نماذج القياس المبسطة والبديلة؟



منهج توزيع الأقساط
(PAA - Premium Allocation Approach)

متى؟ للعقود قصيرة الأجل (عادةً سنة أو أقل).

كيف؟ تبسيط لنموذج القياس العام. يتم قياس الالتزام الخاص بالتغطية المتبقية بناءً على الأقساط غير المكتسبة.

الميزة أبسط في التطبيق للعقود غير المعقدة.



منهج الرسوم المتغيرة
(VFA - Variable Fee Approach)

متى؟ للعقود ذات خصائص المشاركة المباشرة (على سبيل المثال، بعض عقود التأمين على الحياة المرتبطة بوحدات استثمارية).

كيف؟ تعديل على نموذج القياس العام ليعكس أن التزام المنشأة تجاه حامل الوثيقة هو صافي أصول معينة.

الميزة يعكس بشكل أفضل الطبيعة الاقتصادية لهذه العقود.

كيف سيتغير شكل قائمة الدخل؟

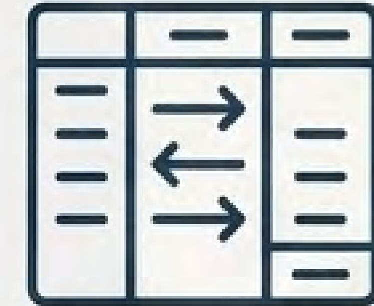
الشكل القديم (تقريبيًا)
إجمالي الأقساط المكتتبة
صافي الأقساط المكتسبة
صافي المطالبات المتكبدة
...
صافي الربح

الشكل الجديد بموجب معيار 50
إيرادات خدمات التأمين (Insurance Revenue)
مصروفات خدمات التأمين (Insurance Service Expenses)
نتيجة خدمة التأمين (Insurance Service Result)
دخل أو مصروف تمويل التأمين (Insurance Finance Income or Expenses)
...
صافي الربح



يُظهر الهيكل الجديد بوضوح الربحية من نشاط التأمين الأساسي (نتيجة الخدمة) منفصلة عن نتائج الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

متطلبات الإفصاح الجديدة: نحو شفافية غير مسبوقة



تسويات تفصيلية:
شرح التغيرات في أرصدة التزامات عقود التأمين من فترة لأخرى، بما في ذلك الـCSM.



الأحكام والتقديرات الهامة:
الإفصاح عن المنهجيات والافتراضات المستخدمة في قياس العقود (مثل معدلات الخصم وتعديل المخاطر).



طبيعة وحجم المخاطر:
تحليل تفصيلي للمحار: تحليل تفصيلي للمخاطر الناشئة عن عقود التأمين (مخاطر التأمين، الائتمان، السيولة، والسوق).



توقيت الاعتراف بالـ CSM:
جدول يوضح مل: جدول يوضح التوقيت المتوقع للاعتراف بالرصيد المتبقي من هامش الخدمة التعاقدية في المستقبل.

الجدول الزمني للتطبيق: متى يبدأ التنفيذ الإلزامي؟

تاريخ السريان الإلزامي

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في **1 يوليو 2024** أو بعد ذلك.

التطبيق المبكر:"يُسمح بالتطبيق المبكر، بشرط أن تفصح المنشأة عن ذلك."

يوليو 2024

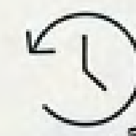
Sun	Mon	Tue	Wed	Thu	Fri	Sat
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	

وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

الوقت حان الآن لوضع خطط التنفيذ واختبار الأنظمة والبيانات.

كيفية الانتقال: خيارات تطبيق المعيار على العقود القائمة

المنهج بأثر رجعي كامل (Full Retrospective Approach - FRA)



الوصف

التطبيق الكامل للمعيار كما لو كان مطبقًا مطبقًا دائمًا.



المتطلب

يتطلب بيانات تاريخية غنية ومفصلة.



الحالة

هو المنهج الافتراضي، ولكن قد يكون غير عملي في كثير من الحالات.

المنهج بأثر رجعي معدل (Modified Retrospective Approach - MRA)



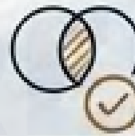
الوصف

استخدام تبسيطات معينة إذا كان التطبيق الكامل غير عملي.



المتطلب

يسمح باستخدام تقديرات معينة لتجنب الحاجة لبيانات تاريخية كاملة.



الحالة

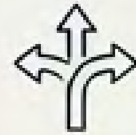
يوفر توازنًا بين الدقة والجدوى العملية.

منهج القيمة العادلة (Fair Value Approach - FVA)



الوصف

تحديد الـ CSM في تاريخ التحول على أنه الفرق بين القيمة العادلة للعقد والتدفقات النقدية للإيفاء.



المتطلب

يستخدم عندما يكون كلا المنهجين السابقين غير عمليين.



الحالة

هو الملاذ الأخير للانتقال.

ما وراء المحاسبة: التحديات والآثار الاستراتيجية



الخلاصة: معيار المحاسبة المصري 50 ليس مجرد تحديث، بل نقلة نوعية

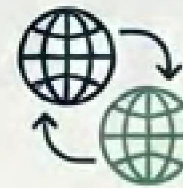


إن الانتقال إلى معيار المحاسبة المصري رقم 50 هو أكثر من مجرد تمرين امتثال؛ إنها فرصة استراتيجية لإعادة تعريف طريقة قياس الأداء، والتواصل مع المستثمرين، وبناء ثقة دائمة في السوق.



شفافية غير مسبوقة

فهم أعمق لمصادر الربح والمخاطر.



قابلية عالمية للمقارنة

تقييم أداء الشركة مقابل نظيراتها محليًا وعالميًا.



مقاييس أداء أفضل

معلومات أكثر جودة لدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.



الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية

دليل لفهم وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (7)

الإطار الحاكم: ما هو هذا المعيار وما هو هدفه؟

الأساس القانوني والتطبيق



الإصدار

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.



تاريخ السريان

يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

التعريف بالمعيار



المعيار المصري

معيار المحاسبة المصري رقم (7) - الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.



المعيار الدولي المقابل

IAS 10 - Events After the Reporting Period.

نطاق التطبيق (مقتبس من فقرة 2)

"يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية."

جوهر القرار: تعديل أم إفصاح؟

يقسم المعيار الأحداث التي تقع بين تاريخ نهاية الفترة المالية وتاريخ إصدار القوائم إلى نوعين رئيسيين، ولكل منهما معالجة محاسبية مختلفة تماماً.



النوع الأول: أحداث تتطلب التعديل

"أحداث توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية." (فقرة 3-أ)





النوع الثاني: أحداث لا تتطلب التعديل

"أحداث تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية." (فقرة 3-ب)

النوع الأول: أحداث تتطلب تعديل القوائم المالية



(النص - مقتبس من فقرة 3-أ)

"هي الأحداث التي توفر أدلة إضافية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية."

(التطبيق - مقتبس من فقرة 8 The Required Action

"يجب على المنشأة أن تعدل القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية التي تستوجب تعديل القوائم

الفكرة الأساسية هي أن الحدث اللاحق يكشف عن حقيقة كانت موجودة بالفعل في 31 ديسمبر، ولكنه لم يكن معروفاً بشكل كامل.

أمثلة عملية على أحداث تتطلب التعديل



إفلاس عميل

تلقي معلومات بعد نهاية الفترة تشير إلى اضمحلال قيمة أصل، مثل إفلاس عميل رئيسي يؤكد أن رصيده كان غير قابل للتحصيل.



تسوية قضية

تسوية قضية قانونية بعد نهاية العام تؤكد وجود التزام حالي في تاريخ الميزانية. يجب تعديل المخصص.



اكتشاف أخطاء

اكتشاف حالات غش أو أخطاء تظهر أن القوائم المالية كانت غير صحيحة.

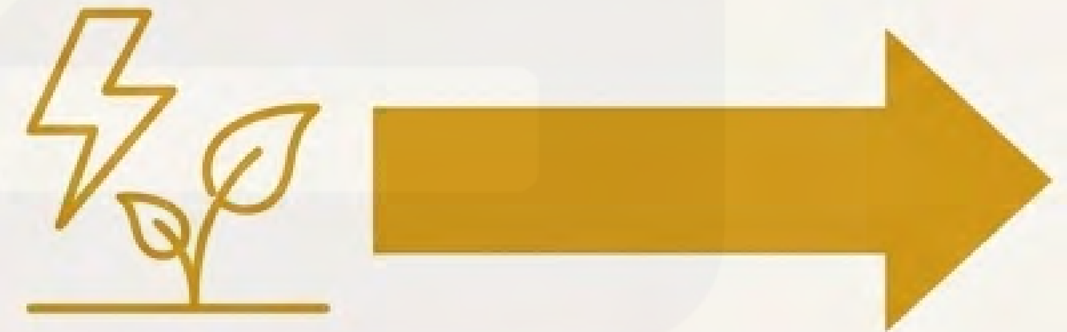


بيع مخزون

بيع المخزون بعد نهاية الفترة بأسعار أقل من تكلفته، مما يوفر يوفر دليلاً على صافي القيمة القابلة للتحقق في تاريخ الميزانية.

النوع الثاني: أحداث لا تتطلب تعديل القوائم المالية

تاريخ نهاية الفترة المالية



The Rule (النص – مقتبس من فقرة 3-ب)

"هي الأحداث التي تشير إلى حالات نشأت بعد تاريخ نهاية الفترة المالية."

The Required Action (التطبيق – مقتبس من فقرة 10)

"لا تعدل المنشأة القيم المدرجة بالقوائم المالية لتعكس الأحداث التالية التي لا تتطلب تعديلًا في القوائم المالية."

الفكرة الأساسية هي أن هذا حدث جديد تماماً. الوضع لم يكن موجوداً في 31 ديسمبر، وبالتالي لا يمكن تعديل أرقام الماضي لتعكس مستقبل لم يكن قد حدث بعد.

الإفصاح: متى وكيف؟

(مقتبس من فقرة 21) The Condition

إذا كانت الأحداث جوهرية ويؤثر عدم الإفصاح عنها على قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات السليمة.

(مقتبس من فقرة 21) Required Disclosures

(أ) طبيعة الحدث

وصف واضح لما حدث.

(ب) تقدير الأثر المالي للحدث، أو ذكر عدم إمكانية تقديره

تحديد التأثير المالي المتوقع بالأرقام، أو الإقرار بأن التقدير المعقول غير ممكن.

الإيضاحات المتممة

طبيعة الحدث

وصف الحدث الجديد

الأثر المالي

1,500,000 ج.م.

أمثلة عملية على أحداث تتطلب الإفصاح فقط

تدمير أصول



تدمير مصنع رئيسي للمنشأة بفعل حريق أو فيضان بعد تاريخ الميزانية.

اندماج كبير



الإعلان عن خطة اندماج مع شركة شركة أخرى أو استحواذ على شركة تابعة بعد نهاية الفترة.

تغيرات ضريبية



إعلان تغيرات غير عادية في أسعار الأصول أو معدلات الضرائب بعد نهاية الفترة.

انخفاض استثمارات



انخفاض كبير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية بين تاريخ نهاية الفترة وتاريخ إصدار القوائم.

حالة خاصة: توزيعات الأرباح



The Rule (النص - مقتبس من فقرة 12)

إذا أعلنت المنشأة عن توزيعات لحائزي أدوات الملكية بعد الفترة المالية، **فإنه لا يجوز** للمنشأة أن تدرج هذه **التوزيعات كالتزام في تاريخ نهاية الفترة المالية.**

The Rationale

الالتزام القانوني بتوزيع الأرباح ينشأ عند *الإعلان* عنه، وليس في نهاية السنة المالية. لذلك، إذا تم الإعلان بعد تاريخ الميزانية، فهو حدث يخص الفترة الجديدة.

Treatment

يتم الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة.



الخطر الأكبر: فرض الاستمرارية (Going Concern)

Foundation of Going Concern

The Rule (النص - مقتبس من فقرة 14)

> **"لا يجوز للمنشأة أن تعد قوائمها المالية طبقاً لفرض الاستمرارية إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المنشأة أو التوقف عن مزاولة النشاط بعد الفترة المالية، أو لم يكن لديها بديل آخر معقول سوى ذلك.".**

The Implication

هذا ليس مجرد تعديل أو إفصاح. إنه تغيير جذري في أساس إعداد القوائم المالية بالكامل. يتم التحول من أساس الاستمرارية إلى أساس التصفية.

نقطة النهاية: تاريخ إصدار القوائم المالية



The Disclosure Rule (مقتبس من فقرة 17)

"على المنشأة أن تفصح عن تاريخ إصدار القوائم المالية والسلطة التي قامت باعتمادها."

Why It Matters

هذا التاريخ يحدد نهاية "فترة الأحداث اللاحقة". أي حدث يقع بعد هذا التاريخ لا يغطيه هذا المعيار.

Additional Disclosure (مقتبس من فقرة 17)

"إذا كان لمالكي المنشأة أو الآخرين الحق في تعديل القوائم المالية بعد إصدارها، فيجب على المنشأة أن تفصح عن هذه الحقيقة."

تحديث الإفصاحات في ضوء المعلومات الجديدة

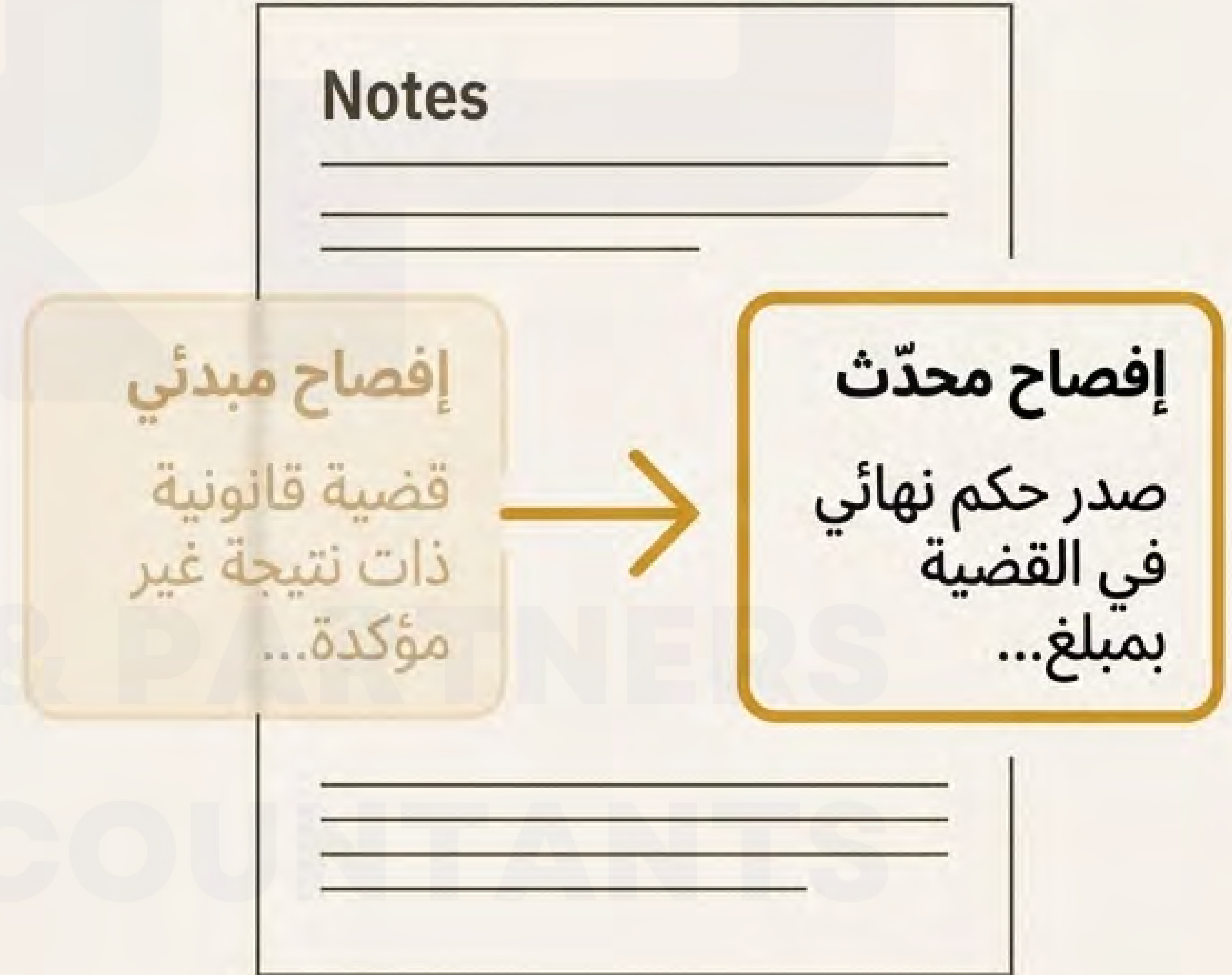
The Rule (النص - مقتبس من فقرة 19)

" إذا حصلت المنشأة على معلومات جديدة بعد الفترة المالية عن حالات كانت قائمة في تاريخ نهاية الفترة المالية، فيجب على المنشأة أن تقوم بتحديث الإفصاحات التي تتعلق بتلك الحالات في ضوء المعلومات الجديدة."

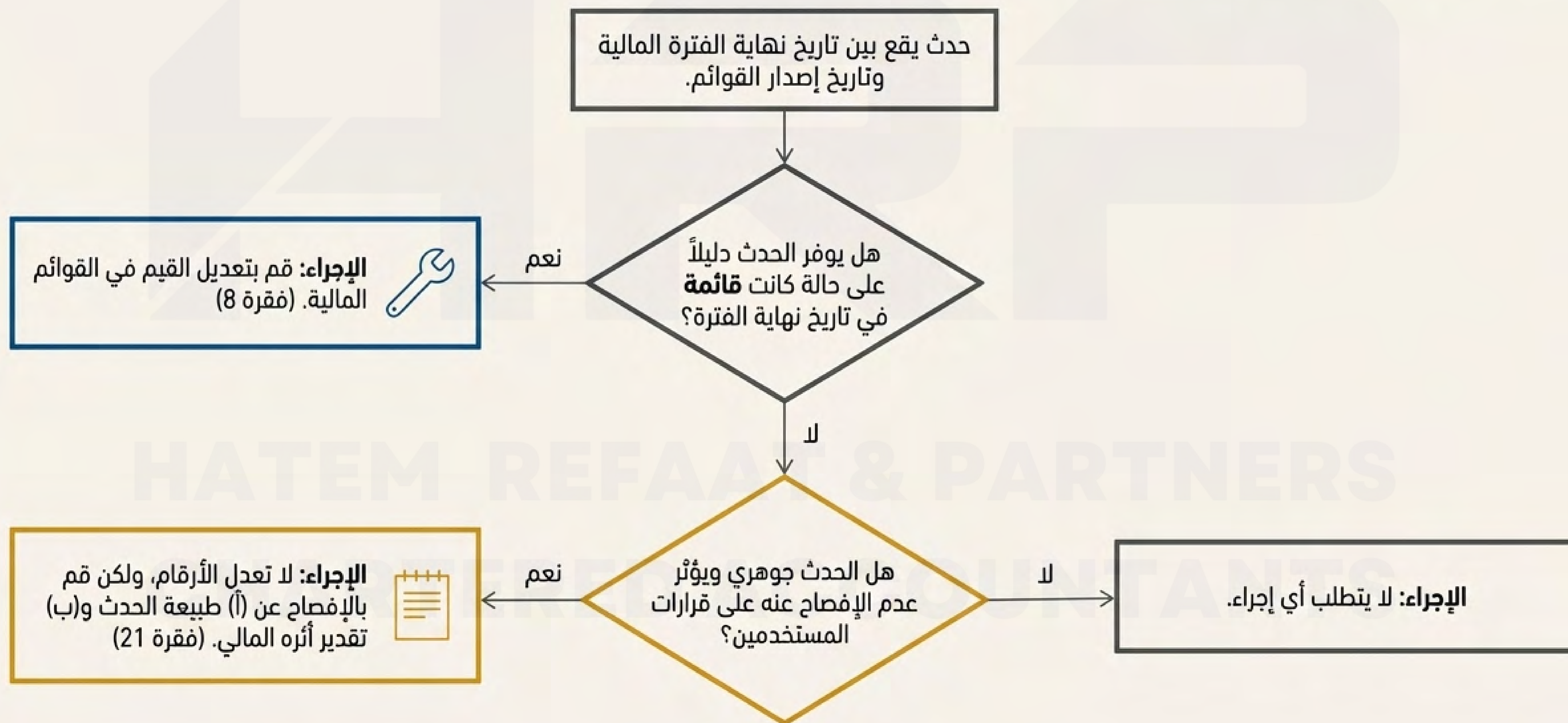
Practical Example

كان هناك إفصاح عن قضية قانونية ذات نتيجة غير مؤكدة. بعد نهاية الفترة (وقبل إصدار القوائم)، صدر حكم نهائي.

يجب تحديث الإفصاح الأصلي ليعكس نتيجة الحكم، حتى لو كان الحدث نفسه الحكم) لا يتطلب تعديل القوائم **(لأنه يؤكد** (لأنه يؤكد التقدير الأولي للمخصص مثلاً).



ملخص مسار القرار



النقاط الأساسية للتذكر



التمييز هو المفتاح: السؤال الأول والأهم دائماً: هل الحالة كانت قائمة أم نشأت بعد تاريخ الميزانية؟ الإجابة تحدد كل شيء.



التعديل للماضي: الأحداث التي تؤكد معلومات عن الماضي تتطلب تعديل الأرقام.



الإفصاح للمستقبل: الأحداث التي تعكس ظروفاً جديدة ومستقبلية تتطلب الإفصاح بالكلمات.



الاستمرارية فوق كل شيء: أي حدث يهدد فرض الاستمرارية يتطلب تغييراً جوهرياً في أساس إعداد القوائم، وليس مجرد تعديل.

تحديثات معيار الأصول الثابتة في مصر

نظرة معمقة على تعديلات 2023 لمعيار المحاسبة المصري رقم (10)

التغيير الأبرز: إتاحة نموذج إعادة التقييم كخيار محاسبي



لأول مرة، أصبح لدى الشركات في مصر خيار تقييم أصولها الثابتة بالقيمة العادلة، إلى جانب نموذج التكلفة المطبق تاريخياً.

تاريخ السريان: تسري هذه التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

السند القانوني: بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.

ماذا سنغطي في هذا العرض؟

1. التحول الجوهري: نموذج التكلفة مقابل نموذج إعادة التقييم
2. تعديلات النطاق والتعريفات (النباتات المثمرة)
3. تعديلات القياس عند الاعتراف (تكاليف الاختبار والإيرادات العرضية)
4. تحديثات الإهلاك (حظر الطرق القائمة على الإيراد)
5. تحديثات الاستبعاد من الدفاتر (تحديث الإحالات للمعايير)
6. متطلبات الإفصاح والتطبيق الانتقالي
7. الخلاصة والآثار العملية

القياس بعد الاعتراف: خيار استراتيجي جديد للمنشأة



نموذج إعادة التقييم (الخيار الجديد - فقرة 29)

يُدرج الأصل بمبلغ معاد تقييمه، وهو قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم، ناقصاً أي إهلاك متراكم لاحق وأي خسائر اضمحلال متراكمة لاحقة.

نقطة هامة: يجب تطبيق السياسة المحاسبية المختارة على فئة كاملة من الأصول الثابتة.



نموذج التكلفة (الوضع القائم)

يُدرج الأصل بتكلفته ناقصاً مجمع الإهلاك وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

هذا هو النموذج التقليدي والمطبق حتى الآن.

تفاصيل تطبيق نموذج إعادة التقييم

(بديل الفقرات 31-42 الملغاة)

النطاق (Scope)

عند إعادة تقييم أصل ثابت، يجب إعادة تقييم الفئة الكاملة من الأصول الأصول الثابتة التي ينتمي إليها هذا الأصل.

التقييم (Valuation)

يجب أن يتم التقييم بواسطة خبير تقييم مستقل ومسجل لدى هيئة الرقابة المالية (FRA).

الدورية (Frequency)

يجب أن تتم عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان عدم اختلاف المبلغ الدفتري للأصل اختلافاً جوهرياً عن قيمته العادلة في تاريخ التقرير المالي.

المعالجة المحاسبية لفائض أو عجز إعادة التقييم

في حالة الزيادة
(فائض إعادة تقييم)



يُقيد الفائض مباشرة ضمن حقوق الملكية في حساب "فائض إعادة التقييم" ويُعرض ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (OCI).

في حالة النقص
(عجز إعادة تقييم)



يُحمل النقص مباشرة على قائمة الربح أو الخسارة.

استثناء

ولكن، إذا كان هناك رصيد دائن سابق في "فائض إعادة التقييم" لنفس الأصل، يتم تحميل النقص أولاً على هذا الفائض حتى استنفاذه.

تعديلات النطاق والتعريفات: النباتات المثمرة



قبل التعديل (إصدار 2015)

كان المعيار ينطبق على النباتات المثمرة ولكن ليس على المنتج الزراعي الذي ينمو عليها.

بعد التعديل (إصدار 2023 - فقرة 6)

- تم الإبقاء على نفس المبدأ مع **إضافة تعريف واضح الصحادنلة للنبات المثمر** في المعيار.
- تمت إضافة إرشادات حول محاسبة النباتات المثمرة التي تنشئها المنشأة ذاتياً قبل وصولها لمرحلة النضج والتشغيل (فقرة 22 أ).

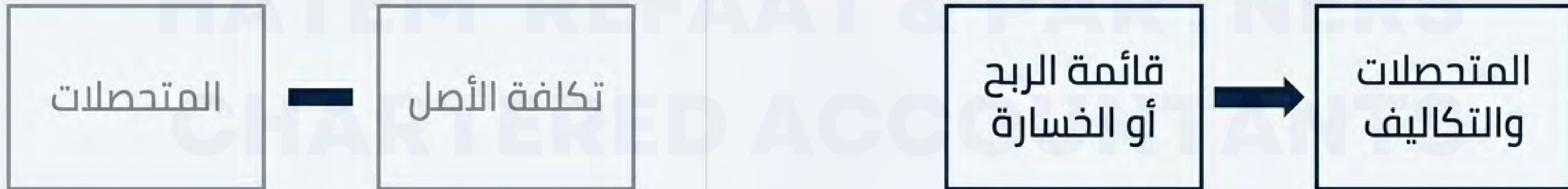
القياس المبدئي: تغيير جوهري في معالجة الإيرادات العرضية

بعد التعديل (إصدار 2023 - إضافة الفقرة 20 أ)

- المتحصلات والتكاليف المتعلقة بالعمليات العرضية (مثل بيع عينات تم إنتاجها أثناء اختبار الأصل) لم تعد جزءاً من تكلفة الأصل.
- يتم الآن الاعتراف بهذه المتحصلات وتكاليفها المرتبطة بها مباشرة في **قائمة الربح أو الخسارة.**

قبل التعديل (إصدار 2015)

كانت المتحصلات من بيع أي وحدات تم إنتاجها أثناء اختبار الأصل تُخصم من تكلفة الأصل.



تحديثات الإهلاك: حظر صريح للطرق القائمة على الإيراد



"أضافت التعديلات فقرة جديدة (62 أ) تنص صراحة على أن ***طريقة طريقة الإهلاك التي تستند إلى الإيراد الناتج عن نشاط يتضمن استخدام الأصل هي طريقة غير مناسبة".**

لماذا؟

لأن الإيراد يتأثر بعوامل أخرى غير استهلاك الأصل (مثل التضخم، حجم المبيعات، وأسعار البيع)، وبالتالي لا يعكس نمط استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل.



الاستبعاد من الدفاتر: تحديث الإحالات للمعايير الأخرى

لتحديد المقابل المستلم عند استبعاد أصل، تم تحديث الإحالات إلى معايير أخرى أكثر حداثة.

معيار 20 (قديم)

معيار 11 (قديم)

تحديد المقابل عند الاستبعاد
(فقرات 68, 69, 72)

معيار المحاسبة المصري رقم (49) -
الأدوات المالية
Cairo Regular

معيار المحاسبة المصري رقم (48) -
الإيراد من العقود مع العملاء
Cairo Regular

الإفصاح والتطبيق الانتقالي: كيف ومتى نبدأ؟



التطبيق الانتقالي (فقرة 80 أ)



- **التاريخ:** يسري التطبيق على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2023**.
- **الطريقة:** تُطبق التعديلات الخاصة بنموذج إعادة التقييم **بأثر رجعي**.
- **الأثر المحاسبي:** يتم إثبات الأثر التراكمي للتطبيق في الرصيد الافتتاحي لحساب **فائض إعادة التقييم** ضمن حقوق الملكية.

متطلبات الإفصاح الجديدة



إضافة فقرة (74 أ) التي تتطلب الإفصاح عن مبالغ المتحصلات والتكاليف المتعلقة **بالبنود العرضية التي تم إثباتها في الربح أو الخسارة (والتي لم تعد تدرج في تكلفة الأصل).**

خلاصة التعديلات وأهم النقاط



مرونة استراتيجية: إتاحة نموذج إعادة التقييم لأول مرة يوفر خياراً ليعكس القيمة الحقيقية للأصول.



توافق دولي: التعديلات تقرب المعيار المصري بشكل كبير من نظيره الدولي (IAS 16)، مما يعزز الثقة والشفافية.



دقة محاسبية: معالجة أكثر دقة لتكاليف الاختبار والإيرادات العرضية، وحظر طرق الإهلاك غير المناسبة.



تطبيق فوري بأثر رجعي: التغييرات سارية وتتطلب تعديل الأرصدة الافتتاحية للمنشآت التي ستختار نموذج إعادة التقييم.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (12): دليل شامل للمنح الحكومية

تحليل معمق للاعتراف، القياس، العرض، والإفصاح

تحديد نطاق المعيار: متى وأين يتم تطبيقه؟

يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن **المنح الحكومية**، وكذلك وكذلك في الإفصاح عن الأشكال الأخرى **للمساعدات الحكومية**.

الأساس التنظيمي

- **الإصدار:** قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.
- **تاريخ السريان:** يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.
- **الأهمية:** يحل محل المعايير الصادرة بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2006.

لغة المنح: تعريفات أساسية لا غنى عنها



المساعدات الحكومية (Government Assistance)

كل إجراء حكومي يهدف إلى منح مزايا اقتصادية معينة لمنشأة أو مجموعة من المنشآت طبقاً لشروط معينة.



الحكومة (Government)

يقصد بها الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية والجهات المماثلة المحلية أو الدولية.

ما لا يعتبر مساعدة حكومية

لا تشمل المزايا التي يتم توفيرها بشكل غير مباشر للتأثير على الظروف التجارية العامة، مثل:

* توفير البنية الأساسية في المناطق التي يتم تنميتها.
* فرض قيود تجارية على المنافسين.

من المساعدة إلى المنحة: الفروق الجوهرية



المنح الحكومية (Government Grants)

هي مساعدات حكومية في صورة تحويل موارد لمنشأة في مقابل التزام تلك المنشأة بتنفيذ شروط معينة تتعلق بأنشطتها, سواء كانت في المستقبل أو تم الوفاء بها في فترة سابقة.

- ✗ المساعدات التي لا يمكن تحديد قيمة لها.
- ✗ المعاملات مع الحكومة التي لا يمكن تمييزها عن المعاملات التجارية العادية للمنشأة.

تعريف ذو صلة: القروض القابلة للتنازل عنها

هي القروض التي يتعهد فيها المُقرض بالتنازل عن استردادها تحت ظروف معينة.

تصنيف المنح: هل هي مرتبطة بأصل أم بدخل؟

المنح المرتبطة بالدخل
(Grants related to income)



التعريف: تشمل كل المنح الحكومية خلاف تلك المرتبطة بالأصول.

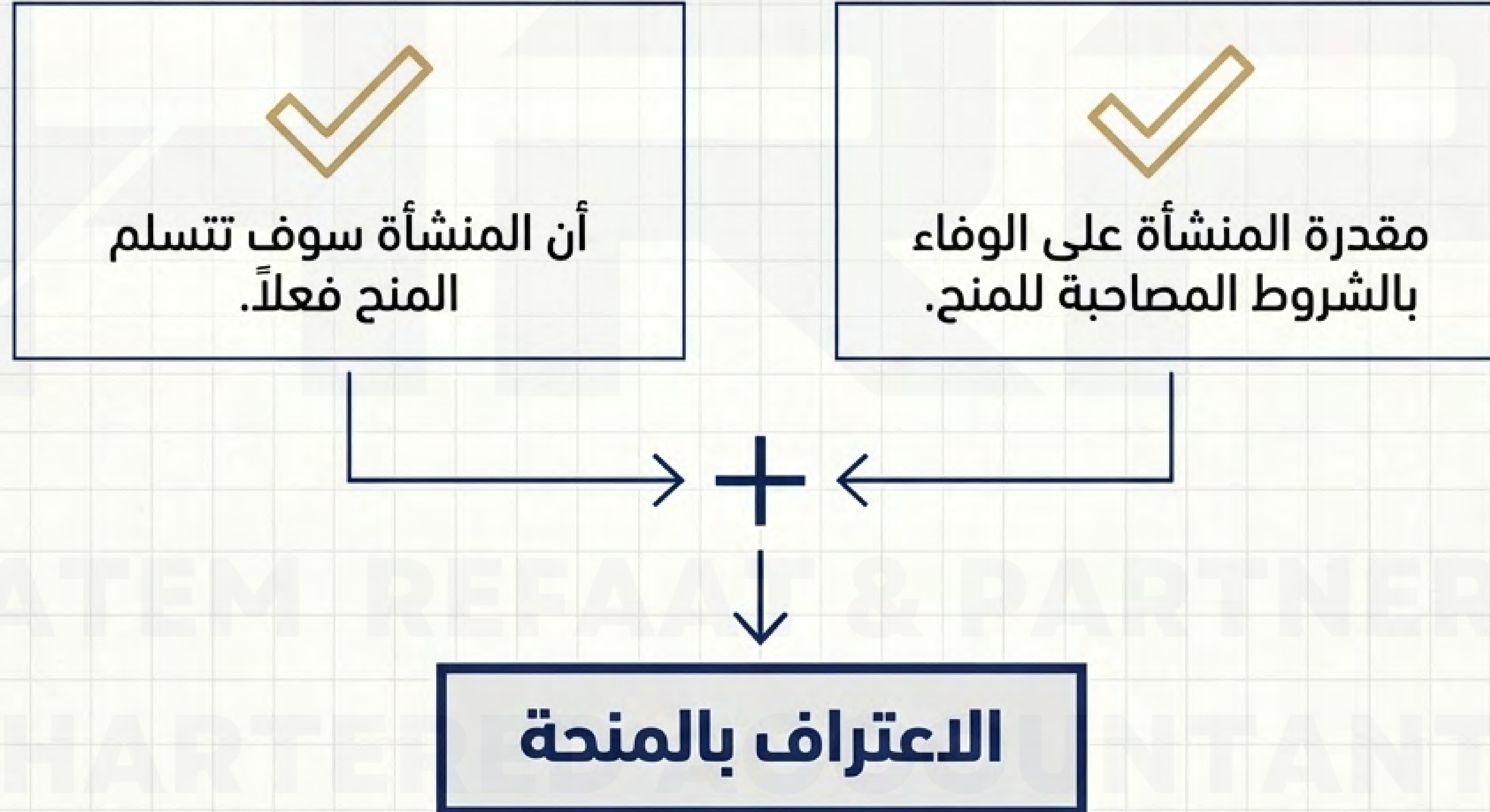
المنح المرتبطة بأصول
(Grants related to assets)



الشرط الأساسي: هو قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو اقتناء أصول طويلة الأجل.

شروط إضافية قد تشمل: تحديد موقع الأصل أو الفترة الزمنية للاحتفاظ به.

بوابة الاعتراف: شرطان أساسيان لتسجيل المنحة

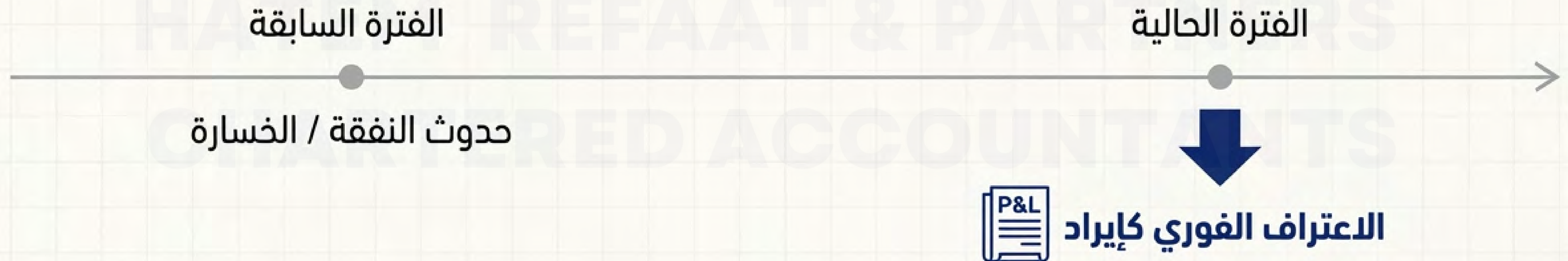


لا يتم إثبات المنح الحكومية، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة، إلا بعد التأكد المناسب من استيفاء الشرطين معاً.

حالة خاصة: الاعتراف الفوري للمنح كإيراد

يتم الاعتراف بالمنحة مباشرة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) في الفترة المالية التي تصبح فيها قابلة للتحصيل.

- **تعويضاً** عن نفقات أو خسائر حدثت فعلاً.
- **بمثابة دعم مالي فوري** لا تقابله أية نفقات في المستقبل.



عرض المنح المرتبطة بالأصول: خياران في قائمة المركز المالي

وفقاً للفقرة (24)، يتم عرض المنح الحكومية المرتبطة بأصول بإحدى الطريقتين التاليتين:

الطريقة الثانية: خصمها من تكلفة الأصل

حقوق الملكية والالتزامات	الأصول
لا يظهر أثر مباشر	تكلفة الأصل: 1,000,000 (تخصم) المنحة الحكومية: (200,000) **القيمة الدفترية للأصل: 800,000**

الطريقة الأولى: إثباتها كإيرادات مؤجلة

حقوق الملكية والالتزامات	الأصول
إيرادات منح مؤجلة: 200,000	الأصل: 1,000,000

تحليل الخيارين: الأثر على الإهلاك والأرباح

المعيار	طريقة الإيراد المؤجل	طريقة الخصم من التكلفة
قيمة الأصل الدفترية	تُظهر الأصل **بتكلفته الإجمالية**.	تُظهر الأصل **بقيمته الصافية** بعد خصم المنحة.
مصروف الإهلاك	يُحسب على التكلفة الإجمالية للأصل (مصروف أعلى).	يُحسب على التكلفة المخفضة للأصل (مصروف أقل).
الاعتراف في الدخل	يتم الاعتراف بالمنحة **كإيراد** في قائمة الدخل بشكل منتظم على مدار العمر الإنتاجي للأصل.	يتم الاعتراف بالمنحة **بشكل غير مباشر** من خلال تخفيض مصروف الإهلاك السنوي.
الأثر على صافي الربح	التأثير الصافي على الربح (إيراد المنحة مقابل مصروف الإهلاك الأعلى) **يكون متماثلاً** لكلا الطريقتين على مدار عمر الأصل.	-

عندما تصبح المنحة واجبة الرد: المعالجة المحاسبية

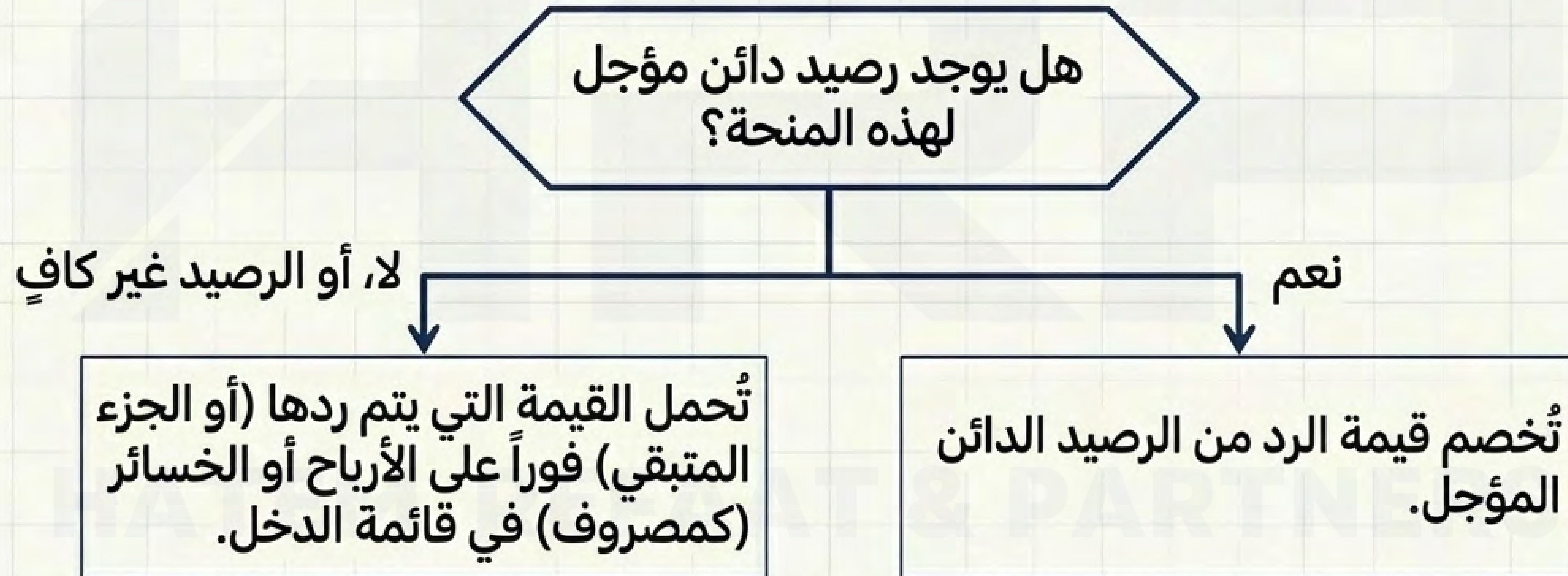


تتم المحاسبة عن المنحة الحكومية التي تصبح واجبة الرد باعتبارها تعديلًا للتقديرات المحاسبية.

(راجع معيار المحاسبة المصري رقم (5) 'السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء').

تختلف المعالجة المحاسبية بشكل جوهري اعتماداً على ما إذا كانت المنحة مرتبطة بالدخل أم بالأصول.

معالجة رد المنح المرتبطة بالدخل



الأولوية: هي عكس رصيد الإيراد المؤجل. إذا لم يكن موجوداً، يتم الاعتراف بالرد كمصروف فوري.

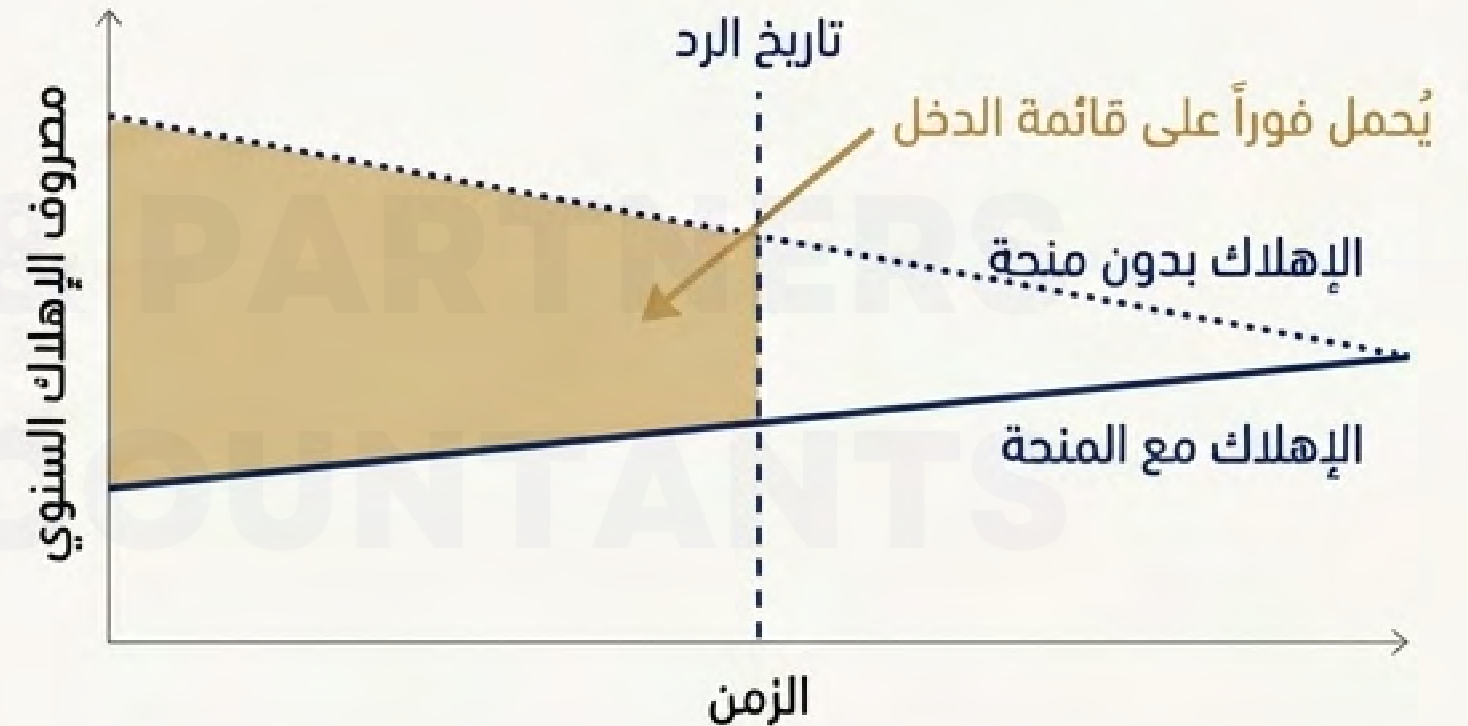
معالجة رد المنح المرتبطة بالأصول

1 الخطوة 1: تعديل القيمة الدفترية للأصل

يتم تسجيل قيمة الرد عن طريق تعلية القيمة الدفترية للأصل، أو تخفيض رصيد الإيراد المؤجل (حسب طريقة العرض الأصلية).

2 الخطوة 2: إثبات الإهلاك الإضافي المتراكم

يتم تحميل الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) فوراً بقيمة مجمع الإهلاك الإضافي الذي كان يجب أن تتحمله المنشأة حتى تاريخ الرد لو لم تكن قد حصلت على تلك المنحة.



الإفصاح هو مفتاح الشفافية: المتطلبات الأساسية

وفقاً للفقرة (39)، يتعين على المنشأة الإفصاح عن الأمور التالية:



(أ) السياسة المحاسبية المتبعة في شأن المنح الحكومية، بما في ذلك طرق عرض هذه المنح في القوائم المالية.



(ب) طبيعة ومقدار كل المنح الحكومية التي تم الاعتراف بها، مع الإشارة إلى أية أشكال أخرى من المساعدات الحكومية استفادت منها المنشأة بطريق مباشر.



(ج) الشروط والالتزامات التي لم تتمكن المنشأة من الوفاء بها وأية ظروف محتملة أخرى بخصوص المساعدات الحكومية التي تم الاعتراف بها.

قائمة مراجعة الإفصاح: هل غطيت كل الجوانب؟

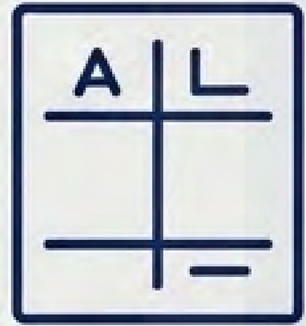
- ☐ هل وصفت بوضوح سياستك المحاسبية (إيراد مؤجل أم خصم من الأصل)؟
- ☐ هل أفصحت عن القيمة والطبيعة التفصيلية للمنح التي اعترفت بها هذا العام؟
- ☐ هل أشرت إلى أي مساعدات حكومية أخرى (غير المنح) استفدت منها بشكل مباشر؟
- ☐ هل توجد أي شروط مستقبلية لم يتم الوفاء بها بعد؟
- ☐ هل هناك أي التزامات محتملة (contingencies) متعلقة بالمنح المستلمة؟

خلاصة المعيار (12): المبادئ الأساسية في نقاط



الاعتراف (Recognition)

لا يتم إلا بعد التأكد المناسب من استيفاء الشروط والاستلام الفعلي.



العرض (Presentation)

المنح المرتبطة بالأصول لها خياران: إيراد مؤجل أو خصم من التكلفة.



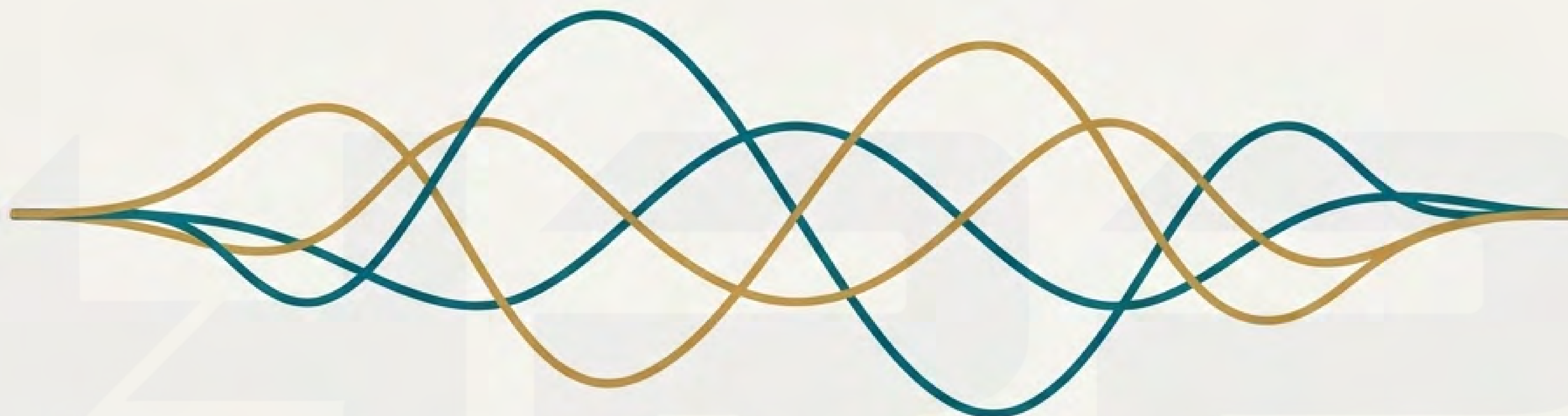
الرد (Repayment)

يُعامل كتغيير في التقدير المحاسبي ويؤثر على الأصول أو الأرباح والخسائر.



الإفصاح (Disclosure)

الشفافية في السياسات، والمبالغ، والشروط هي حجر الزاوية للامتثال.

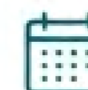


معيار المحاسبة المصري رقم (13) المعدّل: استيعاب التغييرات الجوهرية لعام 2024 وآثار تعديل سعر الصرف

دليل عملي للمديرين الماليين والمحاسبين في مصر

 **المعيار الجديد:** قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 636 لسنة 2024

 **الملحق الاستثنائي:** قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1711 لسنة 2024 (ملحق هـ)

 **تاريخ السريان:** للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024

التحدي: 6 مارس 2024 وتأثيره العميق على القوائم المالية

6 مارس 2024

أدى قرار البنك المركزي بتحديد **سعر الصرف** وفقًا لآليات السوق إلى انخفاض كبير في قيمة الجنيه المصري، مما نتج عنه خسائر فروق عملة استثنائية للشركات ذات الالتزامات الأجنبية.



الحاجة المُلحة لحل محاسبي:
ضرورة وجود معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع هذا الحدث الاقتصادي غير الاعتيادي.



تآكل حقوق الملكية:
التأثير السلبي على الأرباح المرحلة والمؤشرات المالية الرئيسية.



ضغط هائل على قائمة الدخل:
انعكاس خسائر فروق العملة بشكل مباشر على نتائج الأعمال.

Based on the context provided in the introduction of Appendix (هـ), paragraphs 1 and 2.

الاستجابة التنظيمية: الملحق (هـ) كمعالجة محاسبية خاصة واختيارية

لمواجهة الآثار المترتبة على تعديل سعر الصرف، تم إصدار الملحق (هـ) ليمنح المنشآت خيارات محاسبية استثنائية ومؤقتة.



- **"اختيارية":** المنشأة لها الحق في تطبيق هذه المعالجات أو عدم تطبيقها، أو تطبيق أحدها دون الآخر.
- **"خاصة ومؤقتة":** هذه المعالجات لا تعد تعديلاً دائماً لمعايير المحاسبة المصرية، وتقتصر فترة تطبيقها على السنة المالية التي تأثرت بتعديل سعر الصرف في 6 مارس 2024.

الفترة المالية للتطبيق: السنة المالية (أو جزء منها) التي تبدأ قبل 6 مارس 2024 وتنتهي في أو بعد هذا التاريخ.

المنشآت المستهدفة: المنشآت التي عملة القيد لديها هي الجنيه المصري (مع استثناء محدد).

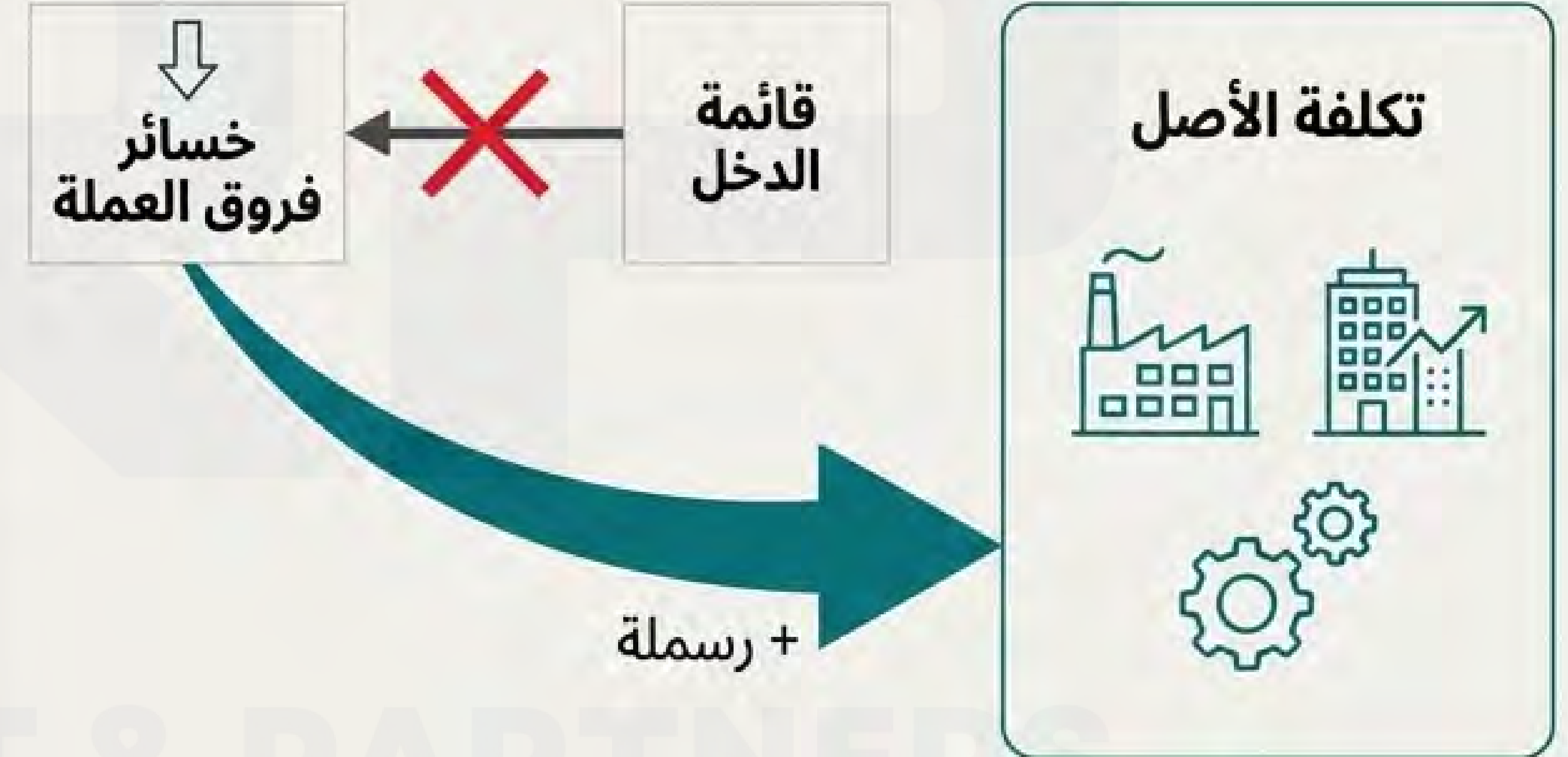
Based on the context provided in the introduction of Appendix (هـ), paragraphs 1 and 2.

خياران استراتيجيان لإدارة فروق العملة المدينة



Noto Sans Arabic Regular
Based on the context provided in the introduction of Appendix (هـ), paragraphs 1 and 2.

الاختيار الأول بالتفصيل: رسملة فروق العملة على الأصول



آلية العمل:

يُسمح للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدينة الناتجة عن التزامات قائمة بالعملة الأجنبية في تاريخ تعديل سعر الصرف، وذلك ضمن تكلفة الأصل المرتبط بها.

يشمل: الجزء المسدد من الالتزامات خلال الفترة، بالإضافة إلى فرق ترجمة الرصيد المتبقي من الالتزام في **نهاية يوم 6 مارس** 2024 (أو تاريخ إقفال القوائم المالية للتطبيق أيهما أسبق).

الأصول المؤهلة (المقتناة قبل 6 مارس 2024):

- أصول ثابتة
- استثمارات عقارية
- أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة)
- أصول تنقيب وتقييم
- أصول حق انتفاع عن عقود تأجير

شرط أساسي (وفقاً للفقرة 7 من الملحق):
يجب ألا تزيد التكلفة المعدلة للأصل عن قيمته الاستردادية. يتطلب هذا إجراء تقييم للاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (31).

Based on the context provided in the introduction of Appendix (هـ), paragraph 2.

الاختيار الثاني بالتفصيل: الاعتراف في الدخل الشامل الآخر (OCI)

آلية العمل:

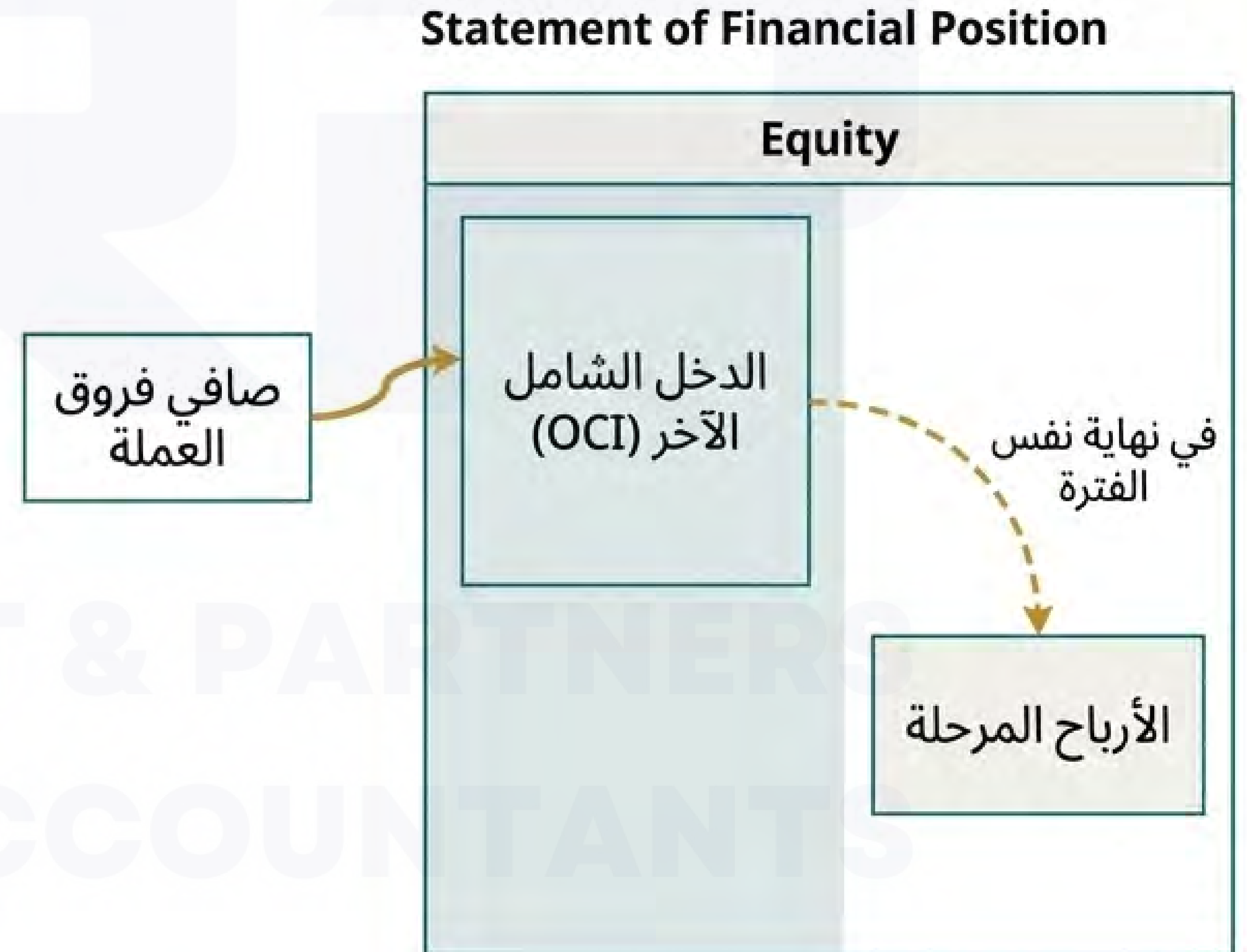
استثناءً من متطلبات الفقرة (28) من المعيار الأساسي، يمكن للمنشأة الاعتراف بصافي فروق العملة (المدينة والدائنة) الناتجة عن ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في 6 مارس 2024 ضمن بنود الدخل الشامل الآخر.

نقطة جوهرية (وفقاً للفقرة 9 من الملحق):

يتم إدراج المبلغ الذي تم عرضه في الدخل الشامل الآخر في 'الأرباح أو الخسائر المرحلة' في نهاية نفس الفترة المالية للتطبيق. هذه المعالجة لا تنشئ احتياطياً دائماً في حقوق الملكية.

نطاق أوسع:

هذا الخيار متاح للمنشآت سواء كانت عملة القيد لديها هي الجنيه المصري أو أي عملة أجنبية أخرى.



ما بعد الملحق (هـ): تحديثات جوهرية في صميم المعيار (13)

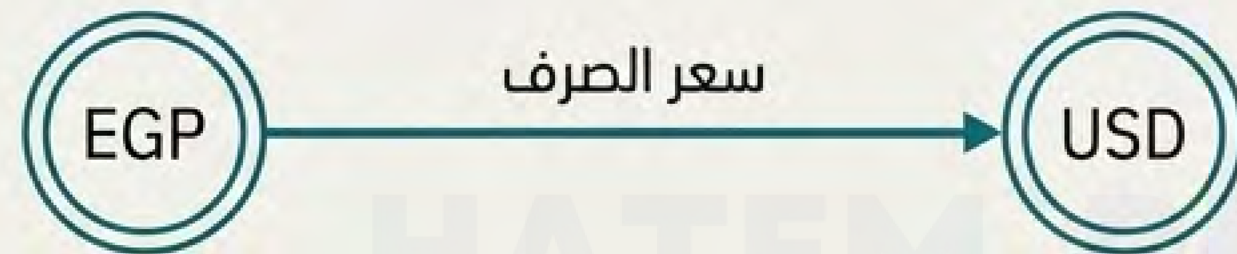
إلى جانب المعالجات الاستثنائية، شهد عام 2024 استبدالاً كاملاً لنسخة المعيار الصادرة عام 2015 بنسخة جديدة ومحدثة، تقدم مفاهيم ومتطلبات جديدة للتطبيق المستقبلي.



المفهوم المحوري الجديد: تقييم 'صعوبة التبادل بين عملتين'

The Old Way (Implicit)

The spot rate was generally assumed to be observable and available.



The New Principle (As per الفقرة 19أ و الملحق)

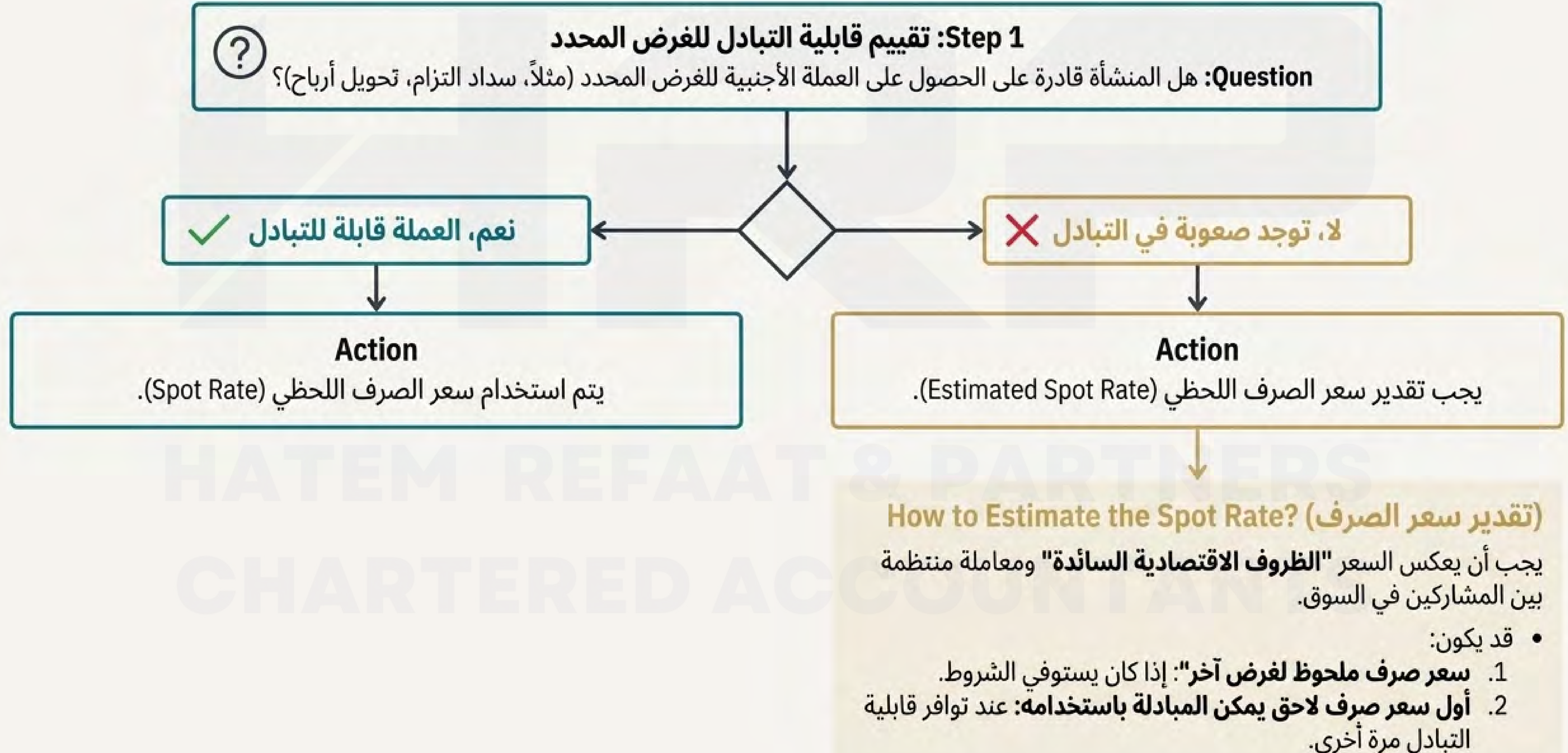
المعيار الجديد يفرض على المنشأة تقييم ما إذا كانت العملة "قابلة للتبادل" بعملة أخرى.

تعريف قابلية التبادل: قدرة المنشأة على تبادل العملة خلال إطار زمني يتضمن تأخيراً إدارياً عادياً، ومن خلال آلية سوق تنشئ حقوقاً والتزامات واجبة التنفيذ.



إذا لم تكن العملة قابلة للتبادل (وجود صعوبة)، لا يمكن استخدام سعر الصرف الرسمي بشكل تلقائي. يجب على المنشأة بسغنل تلقائي يجب على المنشأة **تقدير** سعر الصرف اللحظي.

إطار عمل تحديد سعر الصرف في ظل المبدأ الجديد



تاريخ السريان والأحكام الانتقالية للمعيار المعدّل

For First-Time Application

الخطوة 1

ترجمة البنود المتأثرة (نقدية وغير نقدية مقاسة بالقيمة العادلة) في تاريخ التطبيق الأولي (مثلاً، 1 يناير 2024) باستخدام **سعر الصرف اللحظي المقدر**.



الخطوة 2

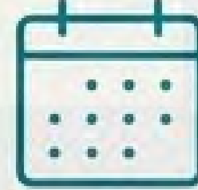
الاعتراف بأي تأثير ناتج عن إعادة الترجمة كتعديل على الرصيد الافتتاحي **للأرباح المرحلة**.

Transition Rules (As per الفقرة 59)



- **مبدأ أساسي: لا يجوز** تعديل معلومات المقارنة للفترات السابقة. يتم التطبيق بأثر مستقبلي.

Effective Date



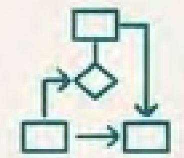
- **التطبيق الإلزامي:** على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2024**.
- **التطبيق المبكر:** مسموح به بشرط الإفصاح.

متطلبات الإفصاح الجديدة المتعلقة بصعوبة التبادل

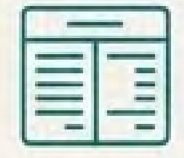
Objective: تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم تأثير الافتقار إلى قابلية التبادل على أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

1  **الطبيعة والآثار المالية:** وصف القيود على التبادل وتأثيرها المالي.

2  **أسعار الصرف المستخدمة:** الإفصاح عن أسعار الصرف اللحظية المقدرة.

3  **عملية التقدير:** وصف أسلوب التقدير والمدخلات الرئيسية المستخدمة.

4  **المخاطر:** شرح المخاطر التي تتعرض لها المنشأة بسبب عدم قابلية التبادل (مثل مخاطر السيولة أو التشغيل).

5  **الأصول والالتزامات المتأثرة:** الإفصاح عن القيمة الدفترية للبنود المتأثرة.

As per الفقرة 57أ

القرارات الرئيسية على طاولة المدير المالي

Recap: A Two-Part Response to a New Reality



1. الاستجابة العاجلة (الملحق هـ)

خيارات استثنائية ومؤقتة لمعالجة أثر صدمة سعر الصرف في 2024.



2. الإطار المستقبلي (المعيار المعدّل)

قواعد جديدة ودائمة تتطلب تقييماً مستمراً لقابلية التبادل وإفصاحات أكثر عمقاً.

Key Questions for Your Organization



قرار المدى القصير (لعام 2024)

هل سنقوم بتطبيق المعالجات الاختيارية في الملحق (هـ)؟ ما هو الخيار الأنسب (الرسملة أم الدخل الشامل) الذي يتماشى مع استراتيجيتنا المالية ويخدم مصالح أصحاب المصلحة؟



تأسيس للمدى الطويل

هل قمنا بتطوير آلية داخلية لتقييم 'صعوبة التبادل' بشكل دوري؟ وهل أنظمتنا المحاسبية والمالية جاهزة لتطبيق متطلبات التقدير والإفصاح الجديدة والإفصاح الجديدة بشكل دقيق ومستمر؟

معيار المحاسبة المصري رقم (14): تكاليف الاقتراض

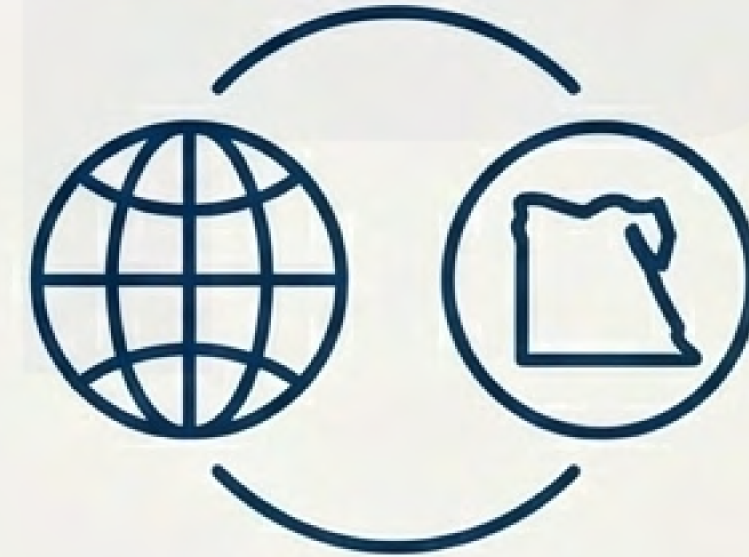
دليل تفصيلي لرحلة رسملة تكاليف الاقتراض من البداية إلى النهاية

الإصدار وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

خريطة رحلتنا: مراحل رسملة تكاليف الاقتراض



الإطار التنظيمي: أساس معيار المحاسبة المصري رقم (14)



المقابل الدولي

يقابله معيار المحاسبة الدولي رقم (23) - IAS 23.



القرار الوزاري

تم إصداره ضمن قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015، ويُعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

المكون الأول: ما هي "تكلفة الاقتراض"؟



هي الفوائد والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة نتيجة اقتراض الأموال.

المصدر: معيار المحاسبة المصري رقم (14).

تشمل الفوائد على القروض، السندات، والتزامات الإيجار التمويلي، بالإضافة إلى أتعاب ترتيب القروض.

المكون الثاني: ما هو "الأصل المؤهل"؟



هو ذلك الأصل الذي يتطلب بالضرورة فترة زمنية طويلة لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

المصدر: معيار المحاسبة المصري رقم (14).



مصانع الإنتاج



محطات توليد الكهرباء



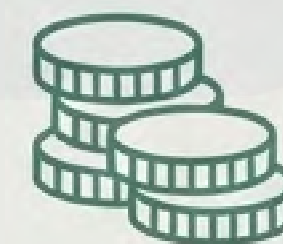
المجمعات العقارية

المرحلة الأولى من الرحلة: متى تبدأ رسملة تكاليف الاقتراض؟



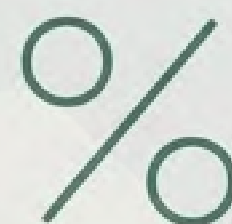
لا تبدأ عملية الرسملة تلقائياً بمجرد الحصول على القرض. يجب أن تتوافر ثلاثة شروط مجتمعة لبدء إضافة تكاليف الاقتراض إلى تكلفة الأصل المؤهل.

الشروط الثلاثة الواجب توافرها لبدء الرسملة



الإنفاق على الأصل

(أ) أن تكون المنشأة قد قامت بتكبد نفقات على الأصل.



تكبد تكاليف الاقتراض

(ب) أن تكون المنشأة قد قامت بتكبد تكاليف اقتراض.



بدء الأنشطة

(ج) أن تكون المنشأة قد قامت بالأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه.

محطة للتوقف: متى يجب تعليق الرسملة مؤقتاً؟



قاعدة التعليق (فقرة ٢٠)

على المنشأة التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض خلال الفترات التي تتعطل فيها أعمال الإنشاء الفعالة للأصل المؤهل.

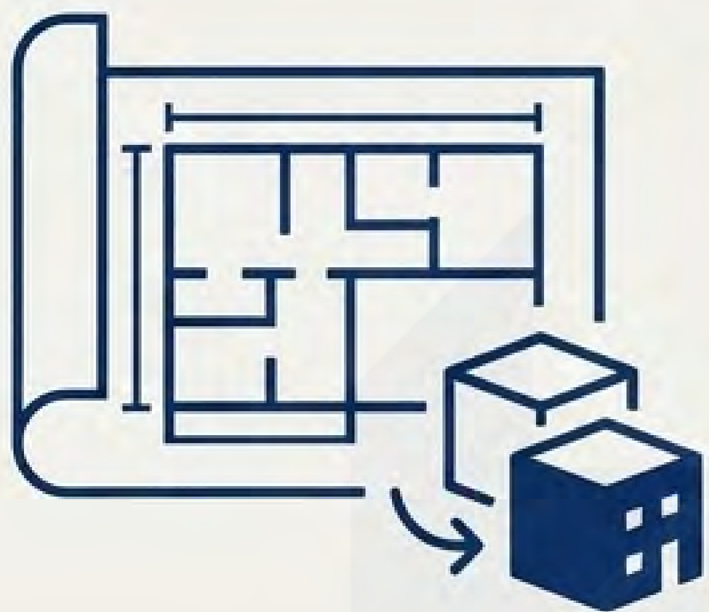
مثال: التوقف عن العمل بسبب عدم توافر التصاريح اللازمة لفترة طويلة أو بسبب توقف أعمال الإنشاء الرئيسية.

الوصول إلى خط النهاية: متى تتوقف الرسملة نهائياً؟



قاعدة الإيقاف (فقرة ٢٢)

على المنشأة التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض عندما يتم الانتهاء من كل الأنشطة الأنشطة **الجوهرية** اللازمة لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه للغير.



حالة خاصة: ماذا لو تم إنجاز المشروع على أجزاء؟

عندما يتم إنشاء أصل مؤهل على أجزاء، وكل جزء منها قابل للاستخدام بشكل مستقل أثناء استمرار العمل على الأجزاء الأخرى (مثال: مجمع أعمال يتكون من عدة مبانٍ).

المعالجة المحاسبية (فقرة ٢٤)

يتعين التوقف عن رسملة تكاليف الاقتراض على الأجزاء المنتهية، طالما تم الانتهاء من كل الأنشطة الجوهرية اللازمة لإعداد هذه الأجزاء للاستخدام في الأغراض المحددة أو لبيعها.

رحلة رسملة تكاليف الاقتراض في نظرة واحدة



الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة: خارطة طريق الامتثال لمعيار المحاسبة المصري رقم (15)

دليل عملي لضمان الشفافية الكاملة في قوائمك المالية

استناداً إلى معيار المحاسبة المصري رقم (15) وتعديلاته بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وقرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019.
يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 24.

لماذا يمثل هذا المعيار حجر الزاوية للشفافية؟

الهدف من معيار المحاسبة المصري رقم (15) هو ضمان أن القوائم المالية للمنشأة تتضمن الإفصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى احتمالية تأثر مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها بوجود أطراف ذوي علاقة، وبالمعاملات والأرصدة القائمة مع تلك الأطراف.



تحديد شكل الإفصاح

تحديد طبيعة ومحتوى الإفصاحات المطلوبة لهذه البنود.



تحديد ضرورات الإفصاح

فهم الظروف التي يصبح فيها الإفصاح عن هذه البنود إلزامياً.



تحديد العلاقات والمعاملات

تحديد جميع العلاقات والمعاملات والأرصدة القائمة، بما فيها التعهدات، بين المنشأة والأطراف ذوي العلاقة بها.

يطبق هذا المعيار على القوائم المالية المجمعة، المستقلة، والمنفردة.

خارطة طريق الامتثال: رحلتك من التحديد إلى الإفصاح الكامل





الخطوة الأولى: تحديد الأطراف

من هو "الطرف ذو العلاقة"؟

الطرف ذو العلاقة هو شخص أو منشأة لها علاقة بالمنشأة التي تعد قوائمها المالية ("المنشأة المصدرة").



الحالة الثانية: المنشأة ذات العلاقة

- هي عضو في نفس المجموعة (أم، تابعة، شقيقة).
- هي شركة شقيقة أو مشروع مشترك لمنشأة أخرى.
- تسيطر عليها أو تخضع لسيطرة مشتركة من شخص مُعرف في الحالة الأولى.
- يوجد عليها نفوذ مؤثر من شخص مُعرف في الحالة الأولى.



الحالة الأولى: الشخص ذو العلاقة

- لديهم سيطرة أو سيطرة مشتركة على المنشأة المصدرة.
- لديهم نفوذ مؤثر على المنشأة المصدرة.
- هم من أفراد الإدارة العليا للمنشأة المصدرة أو لشركتها الأم.

**يُعتبر أفراد العائلة المقربون لهذا الشخص أطرافاً ذوي علاقة أيضاً.*

مفاهيم أساسية: أدواتك لتحديد طبيعة العلاقات



السيطرة المشتركة (Joint Control)

المشاركة بموجب اتفاق تعاقدي للسيطرة على نشاط اقتصادي.



النفوذ المؤثر (Significant Influence)

القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية، ولكنها لا ترقى إلى درجة السيطرة.



السيطرة (Control)

القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة للحصول على منافع من أنشطتها.



أطراف العائلة المقربون (Close Family Members)

يشمل: (أ) الزوج/الزوجة وأطفالهم، (ب) أطفال الزوج/الزوجة، (ج) من هم في كفالة الشخص أو كفالة زوجه/زوجته.



أفراد الإدارة العليا (Key Management Personnel)

الأشخاص الذين يملكون السلطة والمسئولية للتخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة المنشأة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

الخطوة الثانية: رصد المعاملات

تعريف المعاملات والتعويضات الخاضعة للإفصاح

التعويضات (Compensation)

هي كافة أنواع المقابل المدفوع أو المقدم بواسطة الشركة (أو نيابة عن الشركة القابضة) مقابل خدمات أُديت لها.

1. مزايا قصيرة الأجل: أجور، مرتبات، تأمينات اجتماعية، إجازات مدفوعة، مكافآت.
2. مزايا ما بعد التقاعد: معاشات، تأمين على الحياة ورعاية صحية بعد التقاعد.
3. مزايا أخرى طويلة الأجل: إجازات طويلة الأجل، مكافآت مؤجلة.
4. مقابل إنهاء الخدمة.
5. المدفوعات المبنية على أسهم.

معاملات الأطراف ذوي العلاقة (Related Party Transactions)

هي تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات بين المنشأة المصدرة وطرف ذي علاقة، **بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التبادل.**



الإفصاح الإلزامي عن العلاقة الرئيسية: حتى في غياب المعاملات

"يتعين الإفصاح عن العلاقة ما بين الشركة الأم والشركات التابعة بغض النظر عن حدوث تعاملات بينهم." - فقرة 13

- اسم الشركة الأم للمنشأة.
- إذا كانت الشركة الأم مختلفة عن الطرف المسيطر النهائي، يجب الإفصاح عن اسم الطرف المسيطر النهائي أيضاً.
- في حال عدم وجود قوائم مالية منشورة للشركة الأم أو الطرف المسيطر، يجب الإفصاح عن اسم الشركة الأم التالية في الأهمية والتي لها قوائم مالية منشورة.



الخطوة الثالثة: توثيق الإفصاحات

إفصاح خاص: تعويضات أفراد الإدارة العليا

على المنشأة أن تفصح عن إجمالي التعويضات المدفوعة لأفراد الإدارة العليا (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة).

يجب عرض المبالغ الإجمالية وفقاً للتبويب التالي:

1. مزايا العاملين قصيرة الأجل
2. مزايا ما بعد التقاعد (معاشات العاملين)
3. مزايا العاملين الأخرى طويلة الأجل
4. مقابل إنهاء الخدمة
5. المدفوعات المبدعات المبنية على أسهم



تفاصيل المعاملات: ما الذي يجب الإفصاح عنه بالضبط؟

إذا كانت هناك معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال الفترة، يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة وتفاصيل المعاملات والأرصدة الضرورية لفهم التأثير المحتمل على القوائم المالية.

Minimum Disclosure Checklist (from Paragraph 18)

- ❑ **(أ) قيمة المعاملات**
- ❑ **(ب) الأرصدة القائمة، بما فيها:**
  - ❑ شروطها وطبيعتها (بما في ذلك وجود ضمانات من عدمه).
  - ❑ طبيعة المقابل الذي سيتم تقديمه في التسوية.
  - ❑ تفاصيل أي ضمانات تم تقديمها أو الحصول عليها.
- ❑ **(ج) المخصصات المكونة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها** المتعلقة بالأرصدة القائمة.
  القائمة.
- ❑ **(د) المصروف المحمل على قائمة الدخل** خلال الفترة لمواجهة الديون المعدومة أو المشكوك فيها.



الخطوة الرابعة: تصنيف العرض

تنظيم الإفصاحات لضمان الوضوح الكامل

يتم عرض الإفصاحات المطلوبة في الفقرة "18" بشكل منفصل لكل فئة من الفئات التالية:

- الشركة الأم
- الأطراف التي لها سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر
- الشركات التابعة
- الشركات الشقيقة
- أطراف أخرى ذات علاقة
- أفراد الإدارة العليا للمنشأة أو لشركتها الأم
- المشروعات المشتركة التي للمنشأة حصص فيها

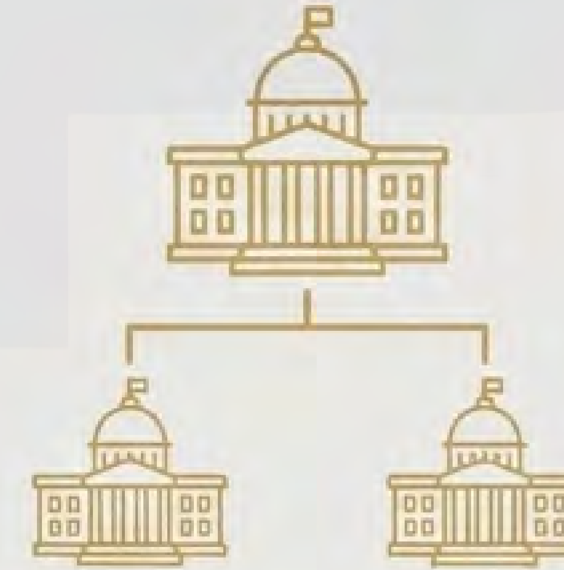
يمكن تجميع البنود المتشابهة ما لم يكن الإفصاح المنفصل ضرورياً لفهم تأثير المعاملات على القوائم المالية.



الخطوة الخامسة: الحالات الخاصة

الإعفاءات المتعلقة بالمنشآت ذات العلاقة بالحكومة

تُعفى المنشأة المصدرة للقوائم من متطلبات الإفصاح التفصيلية (الخاصة بفقرة "18") فيما يتعلق بالمعاملات والأرصدة القائمة مع:



منشأة أخرى تكون ذات علاقة بسبب أن نفس الحكومة لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على كل من المنشأة المصدرة والمنشأة الأخرى.



حكومة لها سيطرة أو سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المصدرة.

هذا الإعفاء يخص تفاصيل المعاملات، ولكن لا يلغي ضرورة تحديد طبيعة العلاقة.

قائمة مراجعة الامتثال: دليلك النهائي لمتطلبات معيار (15)

- ☐ **التحديد:** هل قمت بحصر وتحديد جميع الأطراف ذوي العلاقة وفقاً لتعريفات "السيطرة" و'النفوذ المؤثر" و'الإدارة العليا"؟
- ☐ **العلاقة الأساسية:** هل تم الإفصاح عن اسم الشركة الأم والطرف المسيطر النهائي، حتى في غياب أي معاملات؟
- ☐ **تعويضات الإدارة العليا:** هل تم الإفصاح عن إجمالي تعويضات الإدارة العليا وتصنيفها ضمن الفئات الخمس المطلوبة؟
- ☐ **توثيق المعاملات:** لكل معاملة مع طرف ذي علاقة، هل تم توثيق قيمتها، شروطها، أرصدتها، والضمانات المرتبطة بها؟
- ☐ **تصنيف العرض:** هل تم عرض الإفصاحات بشكل منفصل لكل فئة من فئات الأطراف ذوي العلاقة (الأم، التابعة، الشقيقة، إلخ)؟
- ☐ **الحالات الخاصة:** إذا كانت المنشأة ذات علاقة بالحكومة، هل تم تقييم وتطبيق الإعفاءات المتاحة بشكل صحيح؟

معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) المعدّل

القوائم المالية المستقلة

دليل عملي للمحترفين

إصدار ٢٠٢٤

خارطة الطريق: أربعة محاور لإتقان المعيار



١. المقدمة والأساس

الهدف، النطاق، والتحديثات الرئيسية



٢. جوهر المعيار

خيارات المعالجة المحاسبية للاستثمارات



٣. التفاصيل والإفصاح

التعريفات والمتطلبات الأساسية



٤. التطبيق والتوقيت

تاريخ السريان والقواعد الانتقالية

لماذا الآن؟ التحديث الجديد بموجب قرار رئيس الوزراء



تطبيق إلزامي

يجب على المنشآت تطبيق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في **أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤.**



المصدر: صدر بموجب قرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤.



النشر: نُشر في الجريدة الرسمية - العدد ٩ (مكرر أ) بتاريخ ٣ مارس ٢٠٢٤.



المرونة: يُسمح بالتطبيق المبكر، مع وجوب الإفصاح عن ذلك.

الهدف والنطاق: لمن يطبق المعيار ولماذا؟

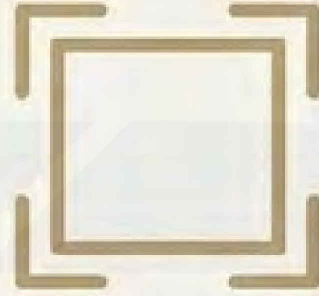


الهدف

شرح متطلبات المحاسبة والإفصاح عن الاستثمارات في:

- شركات تابعة
- مشروعات مشتركة
- شركات شقيقة

حصراً عند إعداد المنشأة قوائم مالية **مستقلة**.



النطاق

يطبق عندما تختار المنشأة، أو تُلزمها القوانين المحلية، بعرض قوائم مالية مستقلة.

ملاحظة هامة: المعيار لا يحدد أي المنشآت يجب عليها إعداد قوائم مستقلة، بل يحدد **كيفية** إعدادها إذا تم ذلك.



جوهر المعيار

خيارات المعالجة المحاسبية للاستثمارات

الخيار الأهم: طرق المحاسبة الثلاث عن الاستثمارات (الفقرة ١٠)

عند إعداد القوائم المالية المستقلة، يجب على المنشأة المحاسبة عن استثماراتها في الشركات التابعة والمشروعات المشتركة والشقيقة باختيار إحدى الطرق التالية:



باستخدام طريقة حقوق الملكية (Using the Equity Method)

**الإضافة الجديدة والأهم'، كما هي موضحة في معيار المحاسبة المصري رقم (١٨).



وفقاً لمعيار ٤٧ (Per EAS 47)

المحاسبة وفقاً لمعيار 'الأدوات المالية'، عادة بالقيمة العادلة.



بالتكلفة (At Cost)

الطريقة التقليدية للمحاسبة عن الاستثمار.

****نقطة أساسية:** يجب على المنشأة تطبيق نفس المعالجة المحاسبية على كل فئة من فئات الاستثمارات.

الاستثناء الرئيسي: الأصول المحتفظ بها بغرض البيع

القاعدة: إذا تم تبويب استثمار (كان يُعالج بالتكلفة أو بحقوق الملكية) كـ "أصل محتفظ به بغرض البيع أو التوزيع".

الإجراء: يجب المحاسبة عنه وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة به المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

توضيح: الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بالفعل وفقاً لمعيار (٤٧) لن يتغير قياسها في تلك الحالة.

تعريفات أساسية: ما الفرق بين القوائم المجمعة والمستقلة؟ (الفقرة ٤)



القوائم المالية المجمعة

قوائم مالية لمجموعة تعرض فيها أصول والتزامات وحقوق ملكية ودخل ومصروفات وتدفقات نقدية للشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت **كيان اقتصادي واحد.**



القوائم المالية المستقلة

قوائم معروضة بمعرفة منشأة (أم أو مستثمر) يتم فيها المحاسبة عن الاستثمارات بإحدى الطرق الثلاث: **التكلفة**، أو معيار ٤٧، أو طريقة أو **طريقة حقوق الملكية.**



التفاصيل والإفصاح

المتطلبات الأساسية للعرض والشفافية

متطلبات الإفصاح (١ من ٢): للشركة الأم المعفاة من إعداد القوائم المجمعة (الفقرة ١٦)

عندما تختار شركة أم عدم إعداد قوائم مجمعة (وفقاً لشروط الإعفاء في معيار ٤٢) وتكتفي بإصدار قوائم مستقلة، يجب أن تفصح عما يلي:

- ☑ حقيقة أن هذه القوائم هي قوائم مالية مستقلة وأن المنشأة استخدمت شروط الإعفاء.
- ☑ اسم المنشأة التي أصدرت قوائم مالية مجمعة متاحة للاستخدام العام وعنوان الحصول عليها.
- ☑ بيان بالاستثمارات الهامة (التابعة، المشتركة، الشقيقة) يتضمن:
  - اسم الشركة المستثمر فيها.
  - دولة التأسيس أو محل الإقامة.
  - نسبة حصة الملكية وحقوق التصويت (إذا اختلفت).

متطلبات الإفصاح (٢ من ٢): لباقي المنشآت التي تعد قوائم مستقلة (الفقرة ١٧)

عند إعداد قوائم مالية مستقلة من قبل شركة أم غير مشمولة في الفقرة ١٦، أو من قبل مستثمر لديه سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر، يجب الإفصاح عمما يلي:

- حقيقة أن القوائم هي قوائم مالية مستقلة.
- تحديد القوائم المالية المعدة طبقاً لمعايير ٤٢، ٤٣، أو ١٨ التي ترتبط بها.
- بيان بالاستثمارات الهامة (التابعة، المشتركة، الشقيقة) يتضمن:
  - اسم الشركة المستثمر فيها.
  - دولة التأسيس أو محل الإقامة.
  - نسبة حصة الملكية وحقوق التصويت (إذا اختلفت).
- بيان بالطريقة المستخدمة للمحاسبة عن الاستثمارات المذكورة.

التطبيق والتوقيت

تاريخ السريان والقواعد الانتقالية

تاريخ السريان وقواعد التحول (الفقرة ١٨ و ١٩)

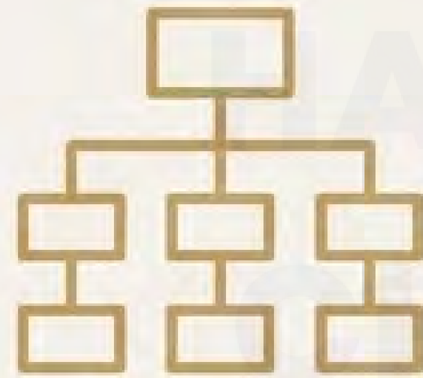


معالجات خاصة: المنشآت الاستثمارية وإعادة الهيكلة



المنشأة الاستثمارية

إذا كانت الشركة الأم مطالبة (وفقاً لمعيار ٤٢) بقياس استثمارها في شركة تابعة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيجب عليها المحاسبة عن هذا الاستثمار بنفس الطريقة في قوائمها المالية المستقلة.



إعادة هيكلة المجموعة

عندما تؤسس شركة **أم جديدة** وتسيطر على الشركة الأم الأصلية بشروط معينة، فإن **الشركة الأم الجديدة تقيس تكلفة استثمارها** في الأم الأصلية بالقيمة الدفترية لنصيبها في بنود حقوق الملكية للشركة الأم الأصلية بتاريخ إعادة الهيكلة.

خلاصة النقاط الأساسية



٢. خيار استراتيجي جديد

إضافة **'طريقة حقوق الملكية'** كخيار أساسي للمحاسبة عن الاستثمارات في القوائم المستقلة.



١. تطبيق إلزامي

المعيار المعدل إلزامي للتطبيق على الفترات التي تبدأ في أو بعد **١ يناير ٢٠٢٤.**



٤. تطبيق بأثر رجعي

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي، مع معالجة الأثر في **الأرباح المرحلة** عند بداية أقرب فترة معروضة.

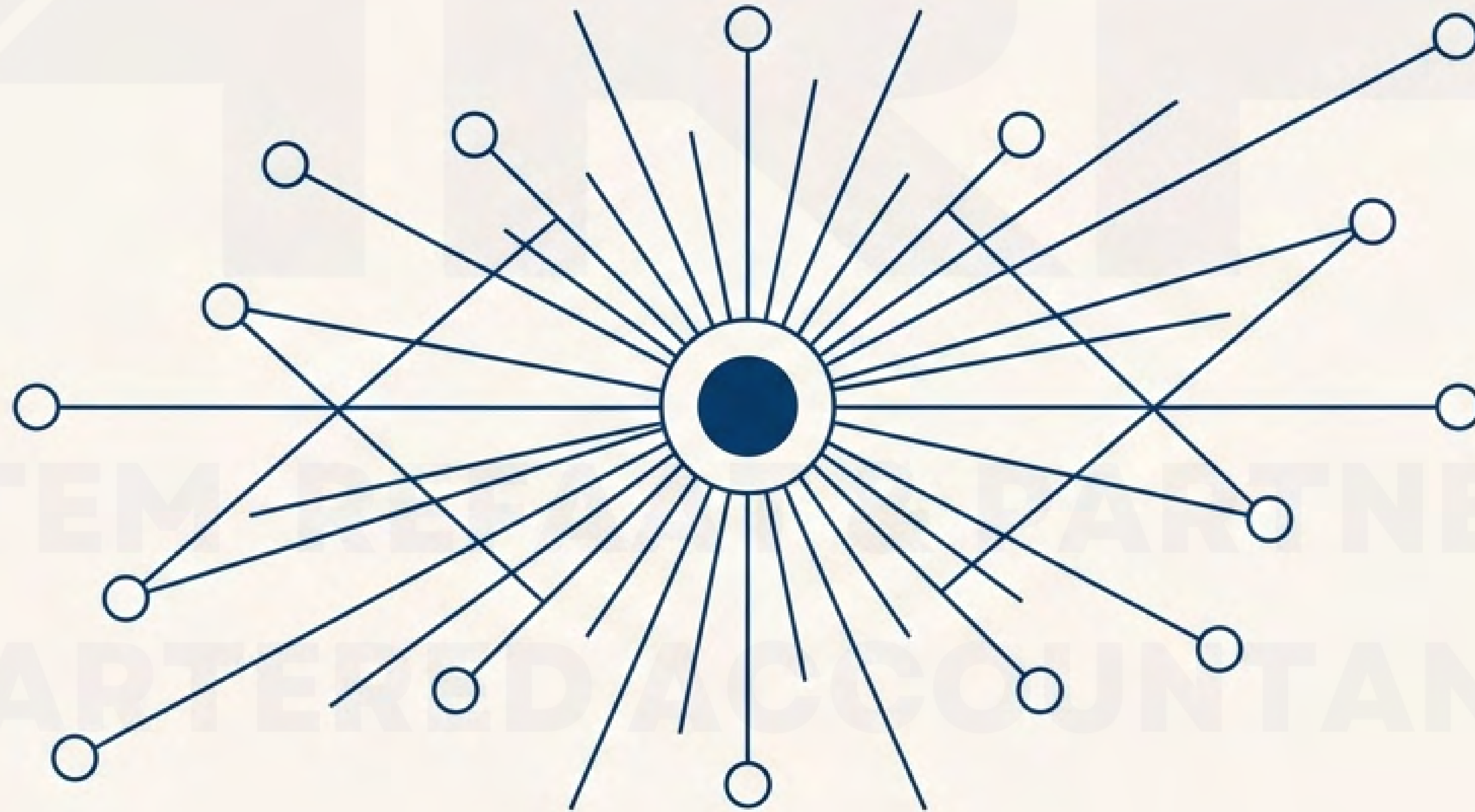


٣. ثبات التطبيق

يجب تطبيق نفس السياسة المحاسبية (تكلفة، معيار ٤٧، أو حقوق ملكية) على كل **فئة** من فئات الاستثمار.

معيار المحاسبة المصري رقم (18): الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة

دليل لفهم وتطبيق طريقة حقوق الملكية



يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 28

الهدف الأساسي للمعيار رقم (18)

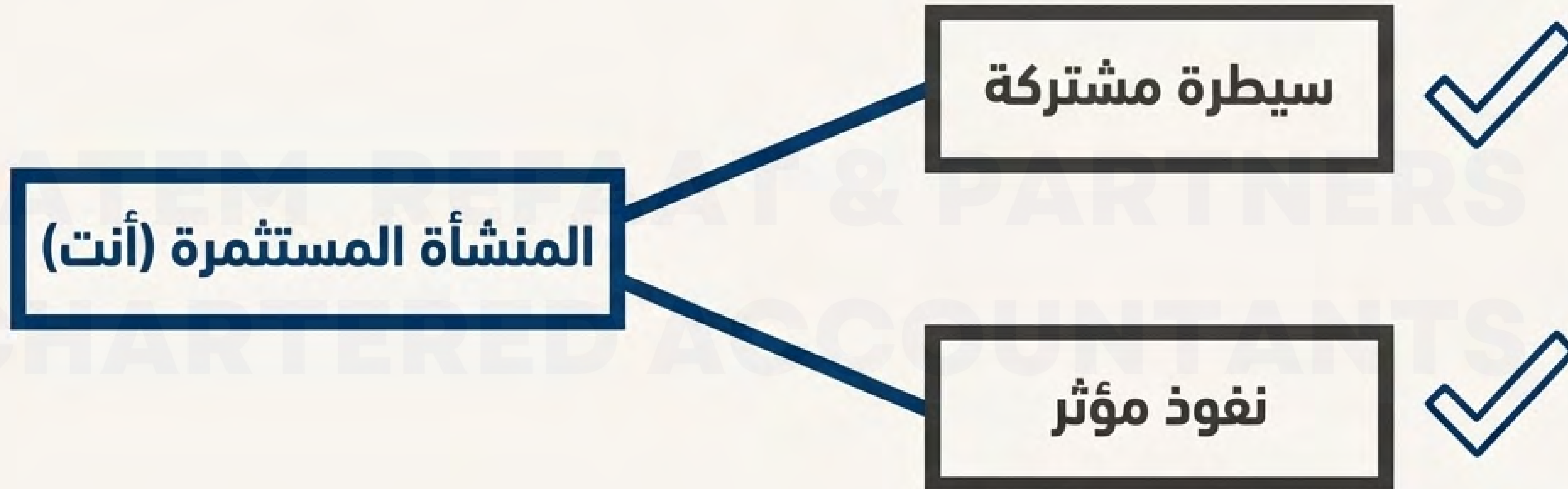


يهدف هذا المعيار إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

1. **شرح المحاسبة عن الاستثمارات** في الشركات الشقيقة.
2. **تحديد متطلبات تطبيق "طريقة حقوق الملكية"** عند المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة.

من يجب عليه تطبيق هذا المعيار؟

"يتعين تطبيق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت التي يكون لها **سيطرة مشتركة** أو **نفوذ مؤثر** على المنشأة المستثمر فيها."



الآلية المحاسبية الأساسية: نظرة عامة على طريقة حقوق الملكية



يتم المحاسبة عن الاستثمار ككيان ديناميكي يعكس أداء الشركة المستثمر فيها، وليس كأصل ثابت.

بموجب هذه الطريقة، يتم تسجيل الاستثمار مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم تعديل قيمته ليعكس نصيب المستثمر في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها.

المفاهيم الأساسية:

تفكيك المصطلحات الرئيسية للمعيار



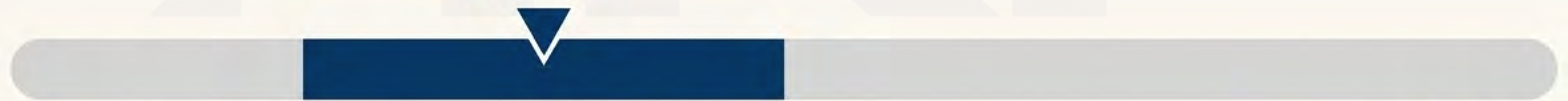




حجر الزاوية الأول: مفهوم النفوذ المؤثر

هو القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة المستثمر فيها ولكنها، ولكنها لا ترقى إلى درجة السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

نفوذ مؤثر



استثمار سلبي
(لا يوجد دور)

سيطرة كاملة

الفكرة الجوهرية: مشاركة فعالة في صنع القرار، وليس تحكم كامل.

نتيجة النفوذ المؤثر: الشركة الشقيقة

الشركة الشقيقة هي: منشأة تخضع لنفوذ مؤثر من قبل المستثمر.



أساس الشراكة: الترتيب المشترك والسيطرة المشتركة

الترتيب المشترك (Joint Arrangement)

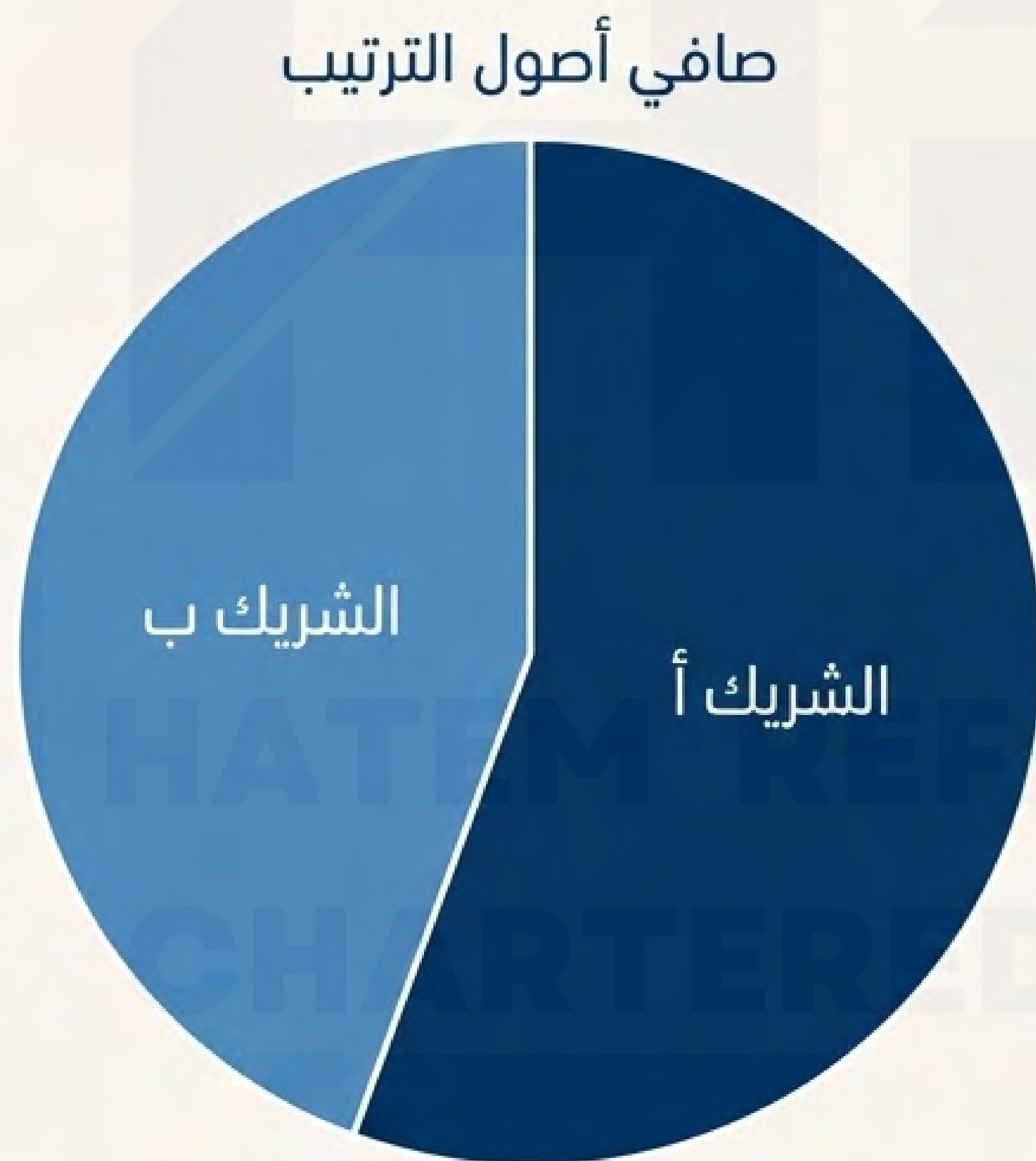
هو ترتيب يمارس عليه طرفان أو أكثر سيطرة مشتركة.

السيطرة المشتركة (Joint Control)

هي اتفاق تعاقدي بالاشتراك في السيطرة، وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات موافقة بالإجماع من الأطراف المشتركة في السيطرة.



تحديد الكيان: المشروع المشترك والشريك فيه



المشروع المشترك (Joint Venture)

هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف الذين يمارسون سيطرة مشتركة حقوق في "**صافي أصول**" ذلك الترتيب.

الشريك في مشروع مشترك (Joint Venturer)

هو طرف في مشروع مشترك يكون له سيطرة مشتركة على هذا المشروع المشترك.

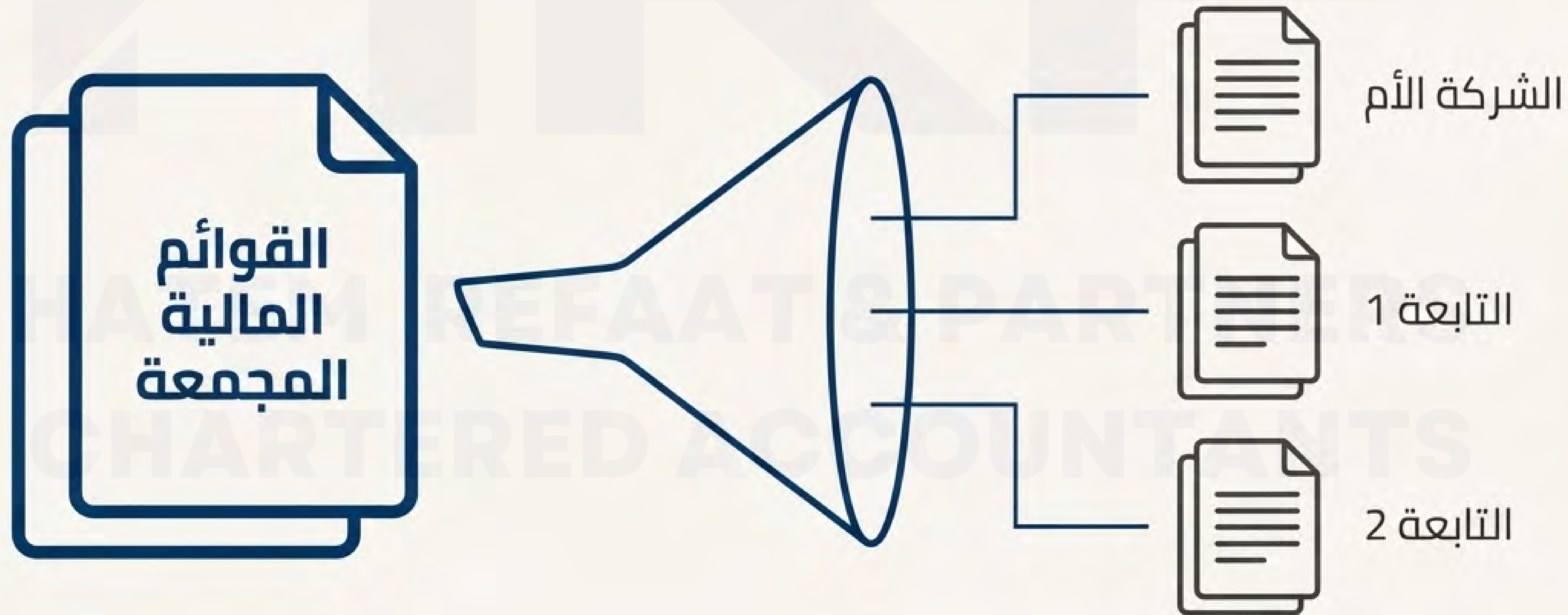
التطبيق العملي: التعريف الكامل لطريقة حقوق الملكية



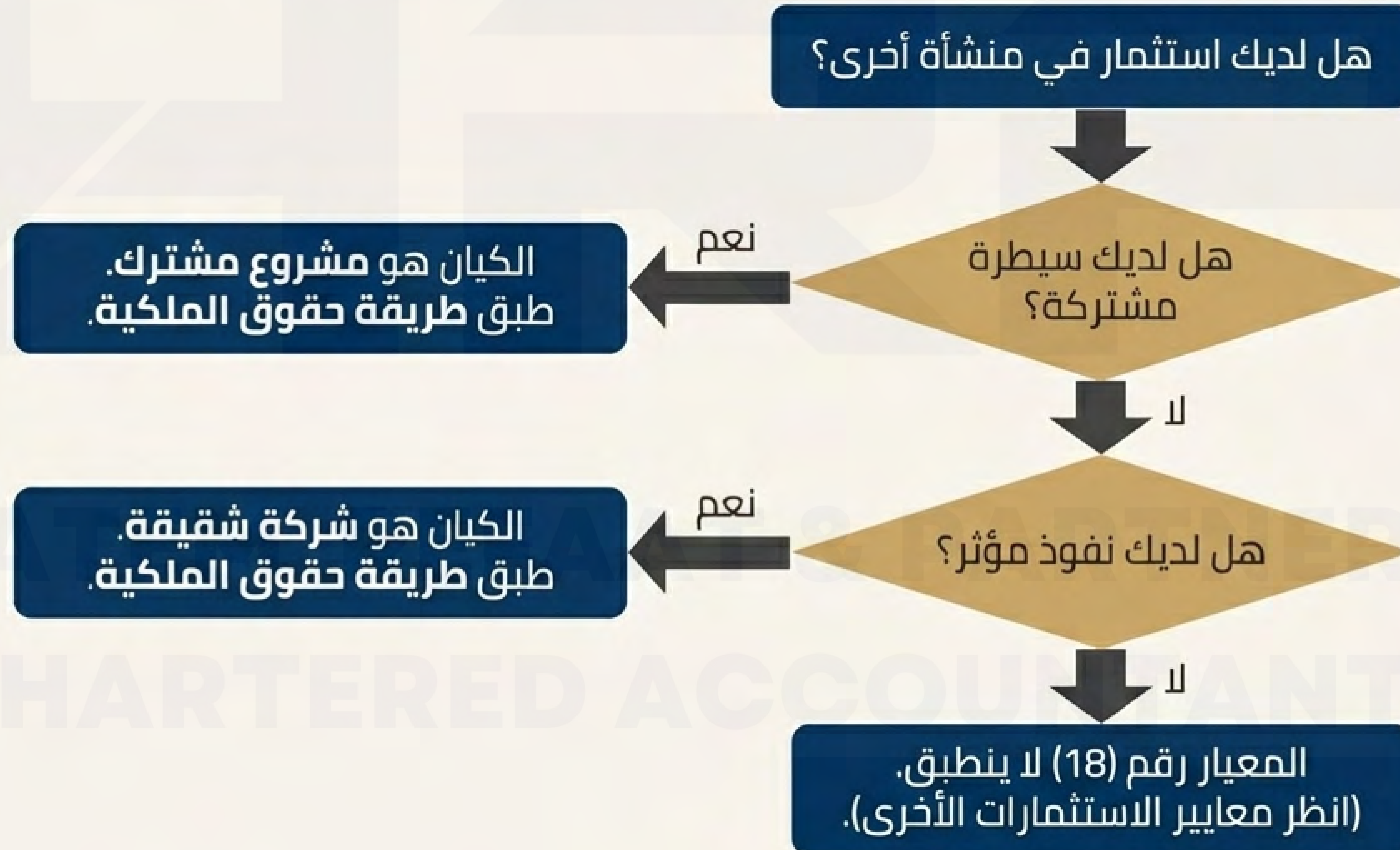
- **الاعتراف الأولي:** يتم الاعتراف بالاستثمار بالتكلفة.
- **التعديل اللاحق:** يتم تعديل القيمة بناءً على التغير في نصيب المستثمر في صافي أصول المنشأة المستثمر فيها بعد الاقتناء.
- **الأرباح والخسائر:** تتضمن أرباح وخسائر المستثمر نصيبه في أرباح أو خسائر المنشأة المستثمر فيها.
- **الدخل الشامل الآخر:** يتضمن الدخل الشامل الآخر للمستثمر نصيبه في الدخل الشامل الآخر للمنشأة المستثمر فيها.

السياق الأوسع: القوائم المالية المجمعة

هي القوائم المالية لمجموعة, تُعرض فيها الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية للشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت لكيان اقتصادي واحد.



مسار القرار المحاسبي بموجب المعيار رقم (18)



الإطار التنظيمي وتاريخ السريان



المعيار الأساسي: قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.



التعديلات الأخيرة: قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 (بتعديل الفقرة 36 وإضافة الفقرة 36أ).



تاريخ السريان:

- اعتباراً من أول يناير 2016 للمعيار الأساسي.
- من تاريخ سريان قرار 69 للفقرات المعدلة.

2015 قرار وزير الاستثمار رقم 110

2016 بدء سريان المعيار الأساسي

2019 قرار وزيرة الاستثمار رقم 69 (تعديلات)

الخلاصة: المحاسبة عن جوهر العلاقة الاستثمارية

معيار المحاسبة المصري رقم (18) يوفر إطارًا دقيقًا لإظهار الجوهر الاقتصادي للاستثمارات التي لا تصل إلى حد السيطرة الكاملة. إنه يضمن أن القوائم المالية تعكس بصدق حقيقة العلاقات الاستثمارية القائمة على النفوذ المؤثر والمشروعات المشتركة.



فك شفرة معيار المحاسبة المصري رقم ٢١

دليل معماري للتقرير عن نظم مزايا التقاعد

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 26 | نافذ من ١ يناير ٢٠١٦

الأساس التنظيمي: لماذا يهم معيار المحاسبة المصري رقم ٢١؟



الإصدار الرسمي (Official Issuance): تم إصداره ضمن قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، ليحل محل المعايير السابقة.



النطاق (Scope): يحدد متطلبات المحاسبة والتقرير المالي لصناديق ونظم مزايا التقاعد.



الهدف (Objective): توفير معلومات شفافة وموثوقة حول الوضع المالي وأداء نظم المزايا للمشاركين وأصحاب المصلحة الآخرين.

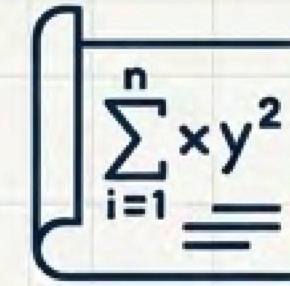
المعيار الحالي: القرار الوزاري ١١٠ لسنة ٢٠١٥

إحلال وتحديث

المعايير السابقة: القرار الوزاري ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦

نقطة الانطلاق: تحديد نوع النظام

نظم المزايا المحددة
(Defined Benefit Plans)



يلتزم صاحب العمل بتوفير مستوى محدد من المزايا عند التقاعد.
يتم تحديد المزايا عادةً بناءً على صيغة (مثل صيغة (مثل سنوات الخدمة والراتب).
المخاطر الاستثمارية تقع على عاتق صاحب العمل.

نظم الاشتراك المحدد
(Defined Contribution Plans)



يلتزم صاحب العمل بمساهمات محددة في الصندوق.
تعتمد مزايا الموظف على المساهمات وعوائد الاستثمار.
المخاطر الاستثمارية تقع على عاتق الموظف.

المسار الأول: متطلبات نظم الاشتراك المحدد

Rule in Focus: Paragraph 13

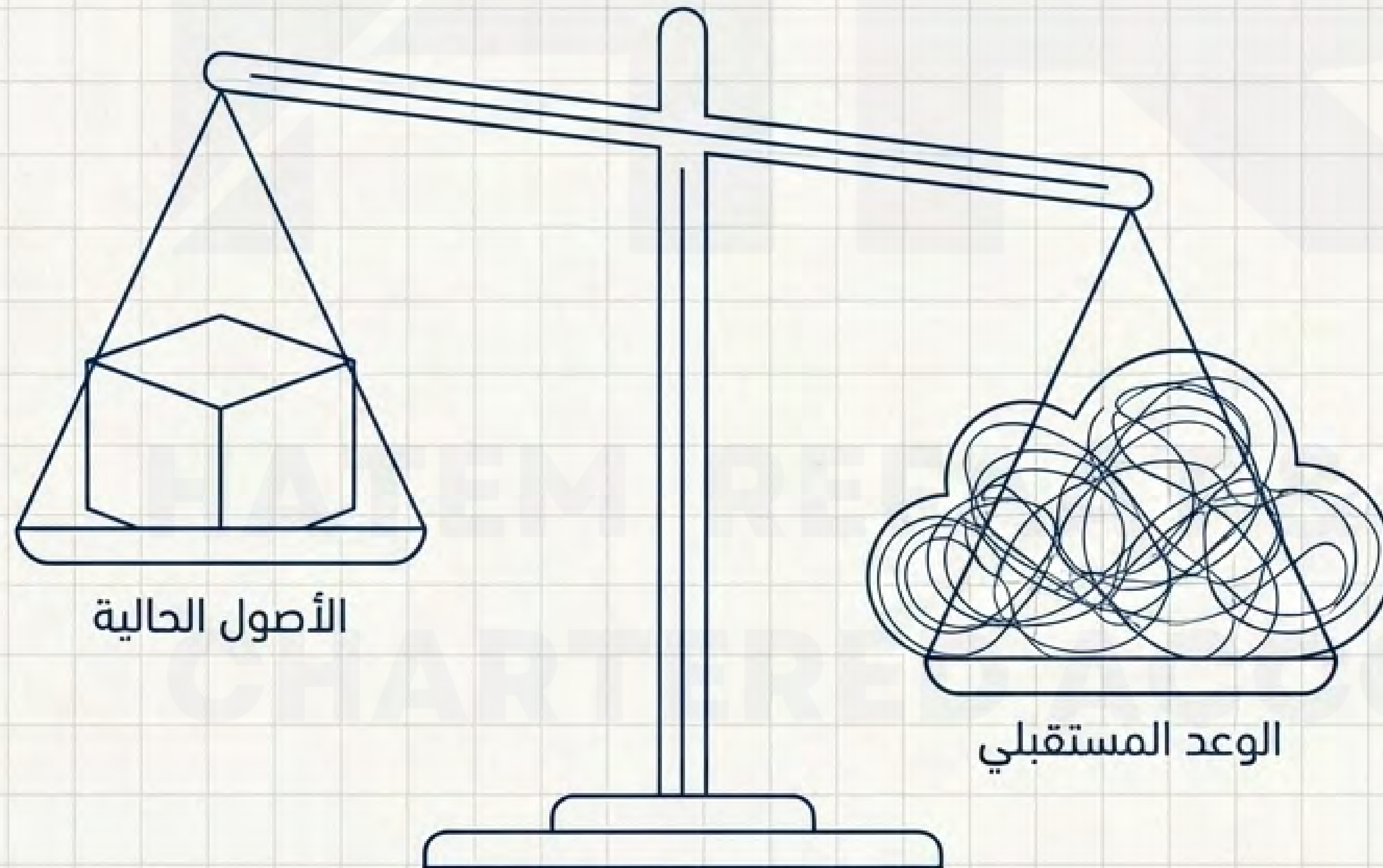
"ينبغى أن تتضمن القوائم المالية لنظام الاشتراك المحدد قائمة صافى الأصول المتاحة للمزايا بالإضافة إلى شرح لسياسة التمويل.".

1. قائمة صافي الأصول المتاحة للمزايا

2. شرح لسياسة التمويل

المسار الثاني: تحديات نظم المزايا المحددة

على عكس نظم الاشتراك المحدد، يتطلب هذا النوع قياس التزام مستقبلي غير مؤكد.



المفهوم الأساسي: القيمة الحالية الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها

هي القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة التي سيقدمها النظام للموظفين الحاليين والسابقين مقابل خدمتهم حتى تاريخه.

هيكلان للتقرير: الاختيار وفقًا للفقرة ١٧

الخيار (ب) - القائمة مع الإفصاح

الوصف: عرض قائمة صافي الأصول فقط، مع إرفاق معلومات الالتزامات الاكتوارية في الإيضاحات أو تقرير اكتواري.

النتيجة: يوفر مرونة أكبر في العرض.

الخيار (أ) - القائمة المتكاملة

الوصف: عرض صافي الأصول والالتزامات الاكتوارية في قائمة مالية واحدة.

النتيجة: يظهر مباشرةً الفائض أو العجز في النظام.

تفصيل الخيار (أ): معادلة الفائض أو العجز

قاعدة تحت المجهر

يجب الفصل بين المزايا المكتسبة والمزايا غير المكتسبة ضمن القيمة الحالية الاكتوارية.

Source: Paragraph 17(a)

[صافي الأصول المتاحة للمزايا]

—

[القيمة الحالية الاكتوارية لمزايا التقاعد المتعهد بها]

=

[الفائض أو العجز]

تفصيل الخيار (ب): قوة الإفصاح

القائمة الأساسية (The Core Statement)

قائمة توضح صافي الأصول المتاحة للمزايا.

يصاحبها أحد الخيارين التاليين

تقرير اكتواري مرفق
(Accompanying Actuarial Report)

تتم الإشارة إلى وجود هذه المعلومة في تقرير اكتواري مرفق بالقوائم المالية.

إيضاح بالقوائم المالية
(Note to the Financial Statements)

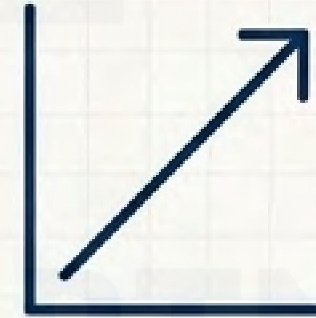
يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية للمزايا المتعهد بها (مع الفصل بين المكتسبة وغير المكتسبة).

*Source: Paragra

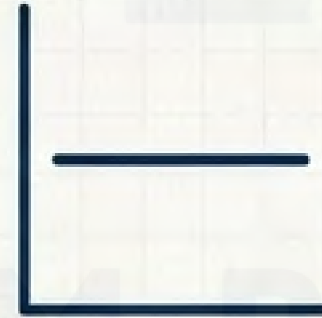
حجر الزاوية الاكتواري: أسس التقييم

المبدأ الأساسي (من الفقرة ١٨):
يجب أن تستند القيمة الحالية الاكتوارية إلى المزايا المتعهد بها عن الخدمات المؤداة حتى تاريخه.

الخيار المنهجي (يجب الإفصاح عنه)



استخدام المستويات المتوقعة للأجور



استخدام مستويات الأجور الحالية

قاعدة تحت المجهر
يجب الإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه.

إدارة التعقيد الاكتواري

السيناريو الأول: عدم تطابق التواريخ (Mismatched Dates)

- **القاعدة:** إذا لم يتم إعداد تقييم اكتواري في تاريخ القوائم المالية، يجب استخدام أحدث تقييم متاح كأساس.
- **متطلب الإفصاح:** يجب الإفصاح عن تاريخ هذا التقييم المستخدم.

Source: Paragraph 17

السيناريو الثاني: تغير الافتراضات (Changing Assumptions)

- **القاعدة:** يجب الإفصاح عن أثر أي تغيرات جوهرية في الافتراضات الاكتوارية.
- **الشرط:** إذا كان لتلك التغيرات تأثير بالغ على القيمة الحالية الاكتوارية.

Source: Paragraph 18

مبدأ موحد: تقييم أصول النظام



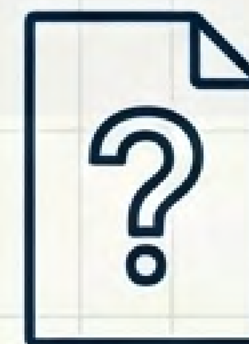
The Universal Rule: Paragraph 32

>"يجب أن يتم قياس استثمارات نظام مزايا التقاعد بالقيمة العادلة."

- هذا المبدأ يسري على كل من نظم الاشتراك المحدد ونظم المزايا المحددة.

تحديد القيمة العادلة: القاعدة والاستثناء

الاستثناء: عندما يكون التقدير غير ممكن



للاستثمارات التي لا يمكن تقدير قيمتها العادلة بشكل موثوق.

القاعدة: للأوراق المالية القابلة للتداول



تكون القيمة العادلة هي القيمة السوقية.

Required Disclosure

>"يجب الإفصاح عن سبب عدم استخدام قيمة عادلة."

Source: Paragraph 32

المخطط الكامل: مقارنة شاملة

نظم المزايا المحددة (Defined Benefit)

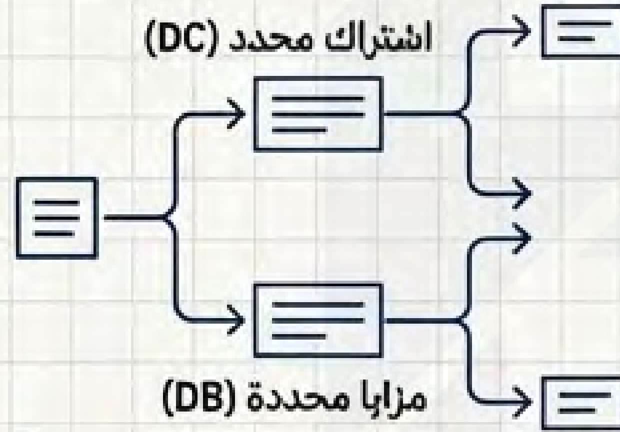
- **القائمة الأساسية:** قائمة صافي الأصول
- **الإفصاح الرئيسي:** القيمة الحالية الاكتوارية - إما في القائمة (خيار أ) أو بالإفصاح (خيار ب خيار ب)
- **التعقيد:** معقد، يعتمد على التقييم الاكتواري

نظم الاشتراك المحدد (Defined Contribution)

- **القائمة الأساسية:** قائمة صافي الأصول المتاحة للمزايا
- **الإفصاح الرئيسي:** شرح سياسة التمويل
- **التعقيد:** بسيط ومباشر

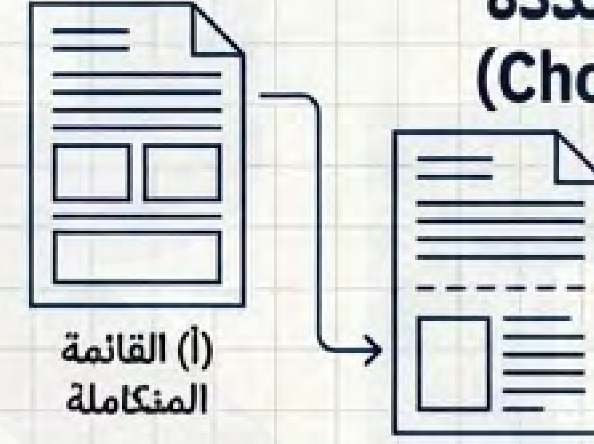
مبادئك المعمارية لتطبيق المعيار

1. حدد الهيكل أولاً (Identify the Structure First)



هل النظام اشتراك محدد أم مزايا محددة؟ هذا يحدد مسار التقرير بالكامل.

2. اختر طريقة العرض للمزايا المحددة (Choose Your Presentation for DB)



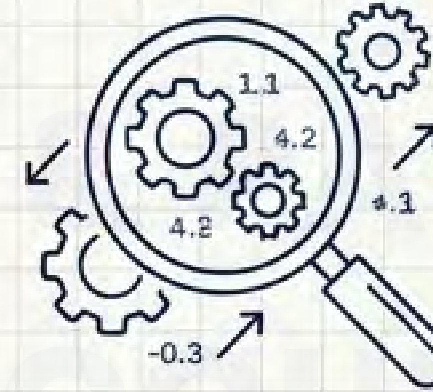
قرر بين القائمة المتكاملة (أ) أو القائمة مع الإفصاح (ب) بناءً على الوضوح والمرونة.

3. القيمة العادلة هي الأساس (Fair Value is the Foundation)



قم بتقييم جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة، وأفصح عن الأسباب عند عدم التمكن من ذلك.

4. الشفافية في الافتراضات (Transparency in Assumptions)



أفصح بوضوح عن أسس التقييم الاكتواري وأثر أي تغييرات جوهرية عليها.



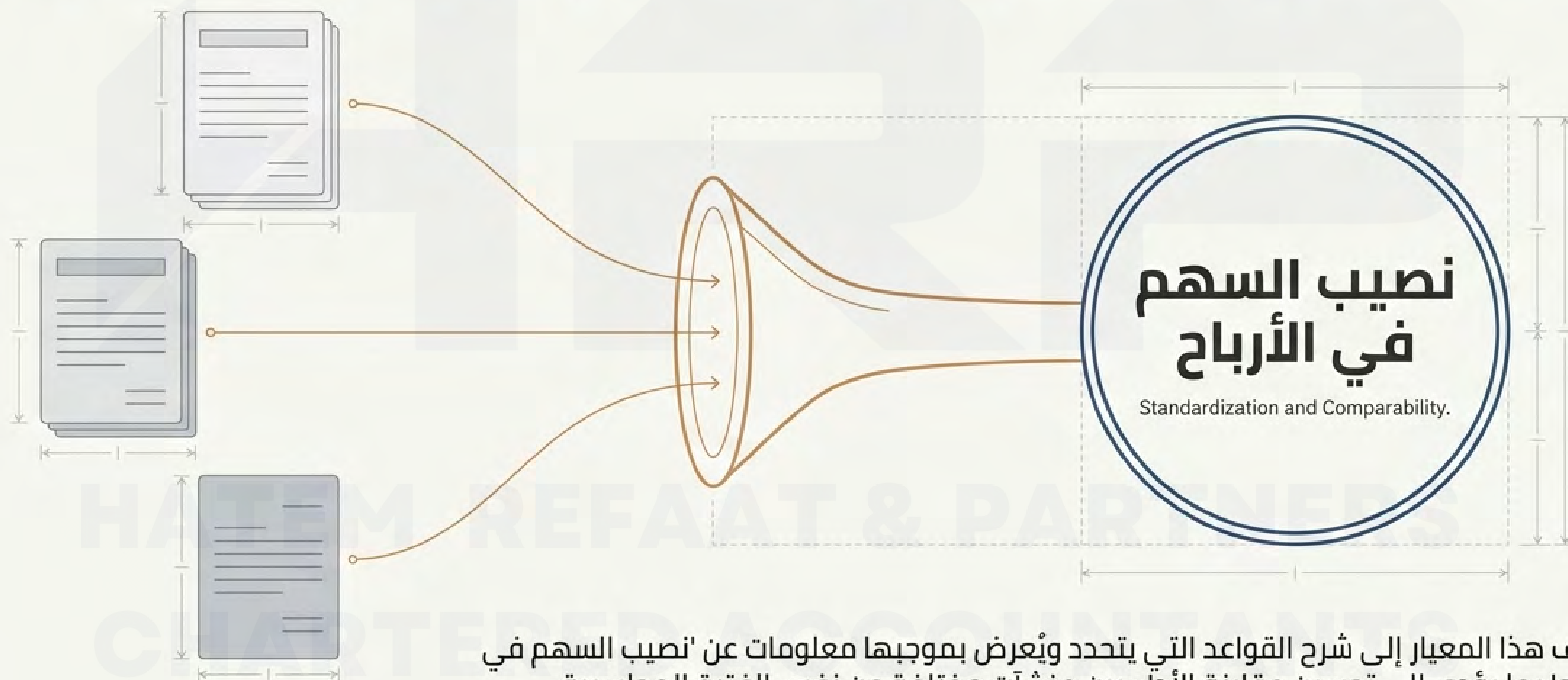
معيار المحاسبة المصري رقم (22): قصة نصيب السهم في الأرباح

دليل تفصيلي للمحترفين



يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 33

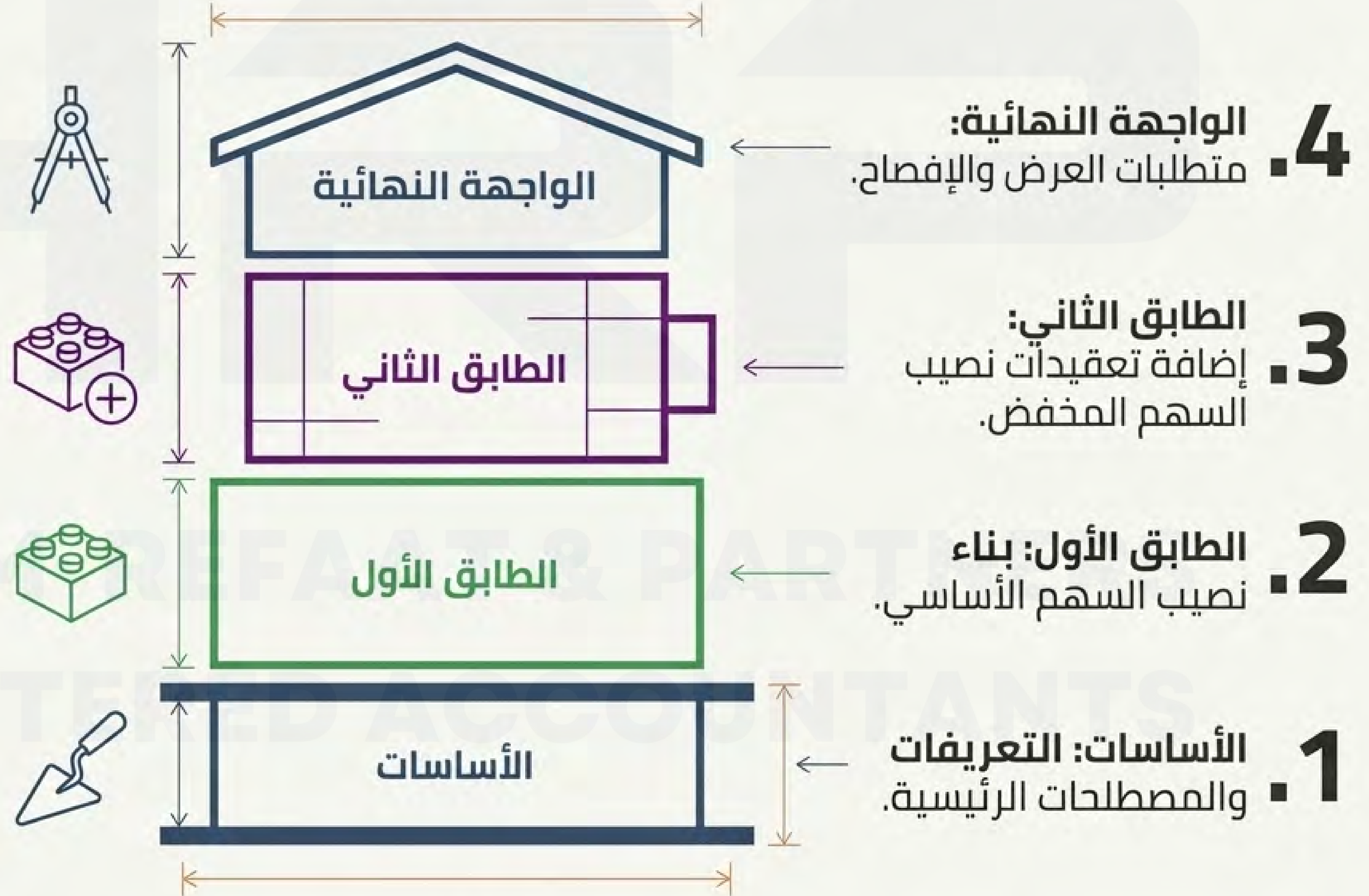
لماذا "نصيب السهم" هو أحد أهم المؤشرات المالية؟



يهدف هذا المعيار إلى شرح القواعد التي يتحدد ويُعرض بموجبها معلومات عن 'نصيب السهم في الأرباح' بما يؤدي إلى تحسين مقارنة الأداء بين منشآت مختلفة عن نفس الفترة المحاسبية وبين فترات محاسبية مختلفة لنفس المنشأة.

(مقتبس من الفقرة 1)

رحلتنا في بناء المعرفة: أجندة العرض



4. **الواجهة النهائية:** متطلبات العرض والإفصاح.

3. **الطابق الثاني:** إضافة تعقيدات نصيب السهم المخفض.

2. **الطابق الأول: بناء** نصيب السهم الأساسي.

1. **الأساسات: التعريفات** والمصطلحات الرئيسية.

لغة المعيار: المصطلحات الأساسية

السهم العادي المحتمل



أداة مالية أو عقد آخر قد يمنح الحق لحامله في امتلاك أسهم عادية.

السهم العادي



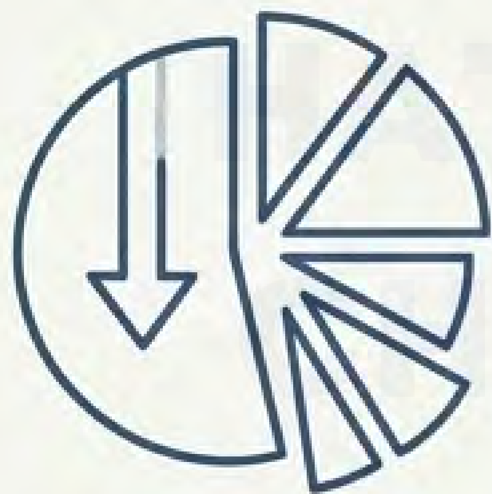
أداة ملكية تعد حقوقها تاليةً لحقوق كافة فئات أدوات الملكية الأخرى.

الأثر المضاد للتخفيض



الزيادة في نصيب السهم في الأرباح أو النقص في نصيب السهم من الخسارة.
(ملاحظة هامة: يتم تجاهل هذا الأثر).

التخفيض (الأثر العادي للتخفيض)



النقص في نصيب السهم في الأرباح أو الزيادة في نصيب السهم من الخسارة.

الطابق الأول: نصيب السهم الأساسي (المعادلة البسيطة)

البسط

(صافي الأرباح أو الخسائر المنسوبة لمالك الأسهم العادية)

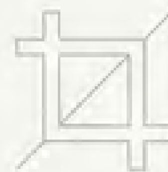
نصيب السهم الأساسي =

المقام

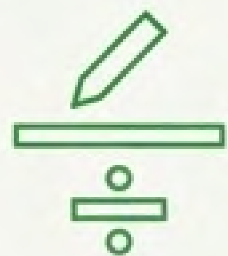
(المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية العادية القائمة)

الهدف هو تقديم مؤشر لقياس حصة كل سهم عادي في أداء المنشأة خلال الفترة.

(مقتبس من الفقرة 11)



تشريح نصيب السهم الأساسي: تعديل البسط (الأرباح)



نبدأ بـ: الأرباح أو الخسائر المنسوبة للمنشأة الأم.

يُطرح منها:

- توزيعات أرباح الأسهم الممتازة (بعد خصم الأثر الضريبي).
- الفروق الناتجة عن تسوية الأسهم الممتازة.
- الآثار المماثلة الأخرى للأسهم الممتازة.

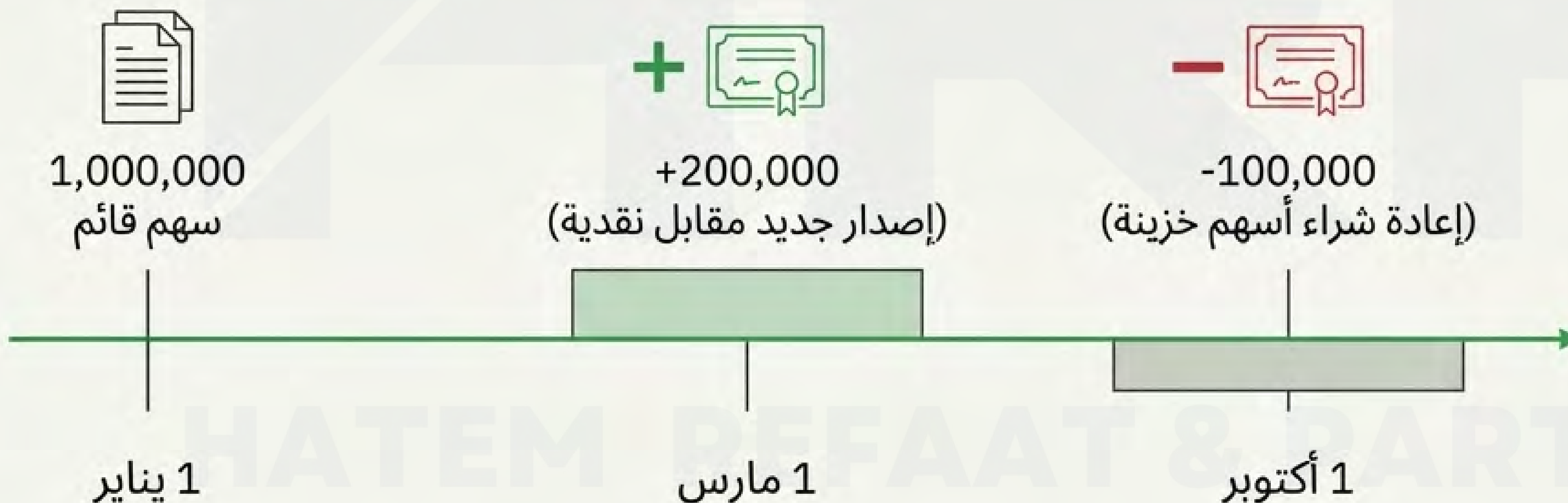
=

البسط المعدل.

نصيب السهم الأساسي = البسط (الأرباح أو الخسائر المعدلة)) / المقام (المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية) %

تشريح نصيب السهم الأساسي: فهم المقام (المتوسط المرجح للأسهم)





حساب المتوسط المرجح:

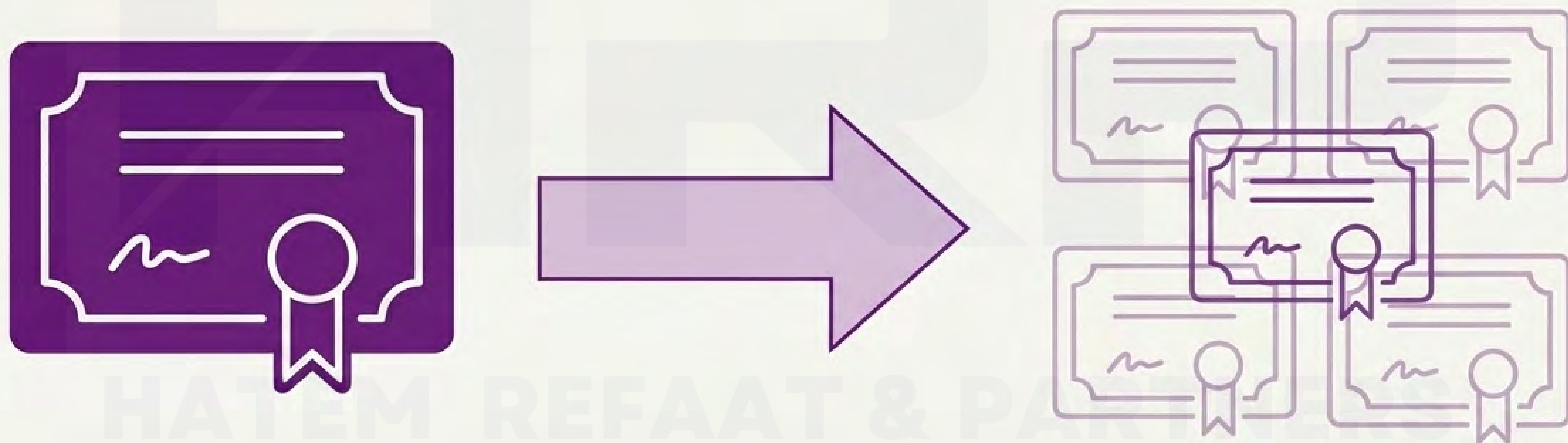
$$\left(1{,}000{,}000 * \frac{2}{12}\right) + \left(1{,}200{,}000 * \frac{7}{12}\right) + \left(1{,}100{,}000 * \frac{3}{12}\right) = 1{,}141{,}667$$

"يعكس المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة احتمالية أن يتغير مبلغ رأس مال المساهمين خلال الفترة."

IBM Plex Sans Arabic Regular

(مقتبس من الفقرة 20)

الطابق الثاني: نصيب السهم المخفض (سيناريو "ماذا لو؟")



يقدم مؤشراً لقياس نصيب كل سهم عادي في أداء المنشأة ولكنه يأخذ في اعتباره تأثير كافة "الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض". إنه يوضح التأثير الأسوأ على نصيب السهم إذا تم تحويل جميع الأسهم المحتملة.

IBM Plex Sans Arabic Regular

(مقتبس من الفقرة 32)

تحديد الأدوات المحتملة المؤدية للتخفيض



الأسهم المشروطة القابلة للإصدار

أسهم يتم إصدارها عند تحقق شروط ناتجة عن ترتيبات تعاقدية.



الأدوات القابلة للتحويل

مثل الالتزامات المالية أو الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية.

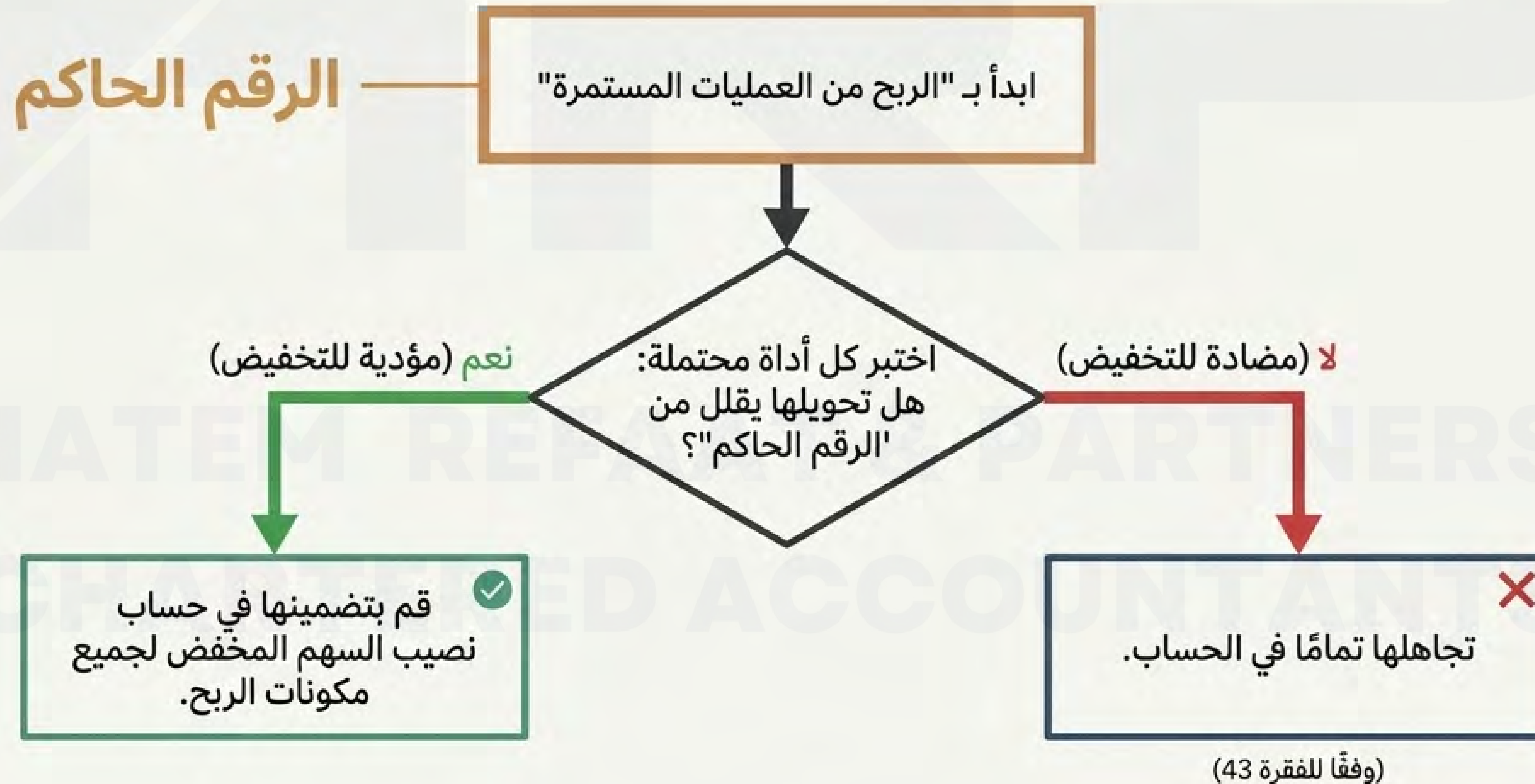


الخيارات والحقوق

أدوات مالية تعطى الحق لحاملها في شراء أسهم عادية.

آلية الحساب: قاعدة "الرقم الحاكم"

"تستخدم المنشأة 'الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة' المنسوبة للمنشأة الأم 'كرقمٍ حاكم' لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة هي أسهم مؤدية للتخفيض أو مضادة للتخفيض." (مقتبس من الفقرة 42)



التطبيق (1): طريقة "أسهم الخزينة" للخيارات والحقوق







Step 1: المتحصلات

ممارسة 100 خيار بسعر 15 جم.
تحصل الشركة على 1500 جم.

Step 2: إعادة الشراء

تستخدم الشركة 1500 جم لإعادة شراء الأسهم بمتوسط سعر السوق 20 جم.
تشتري الشركة 75 سهمًا.

Step 3: الأثر الصافي

التأثير الصافي على المقام هو 100 سهم (تم إصداره) - 75 سهمًا (تم شراؤه) =
+25 سهمًا مؤديًا للتخفيض

(مستند إلى الفقرة 45)

التطبيق (2): طريقة "كما لو تم التحويل" للسندات والأسهم الممتازة



تأثير المقام

- يُضاف المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي كانت ستصدر عند التحويل.

(مستند إلى الفقرة 36)



تأثير البسط

- تُضاف الفائدة المعترف بها خلال الفترة المتعلقة بالأداة (بعد الضريبة).
- تُضاف أي توزيعات أو بنود أخرى تم خصمها سابقًا.

(مستند إلى الفقرة 33)

الواجهة النهائية: العرض في قائمة الدخل

على المنشأة أن تعرض في قائمة الدخل "النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح" لكل من "الأرباح أو الخسائر من العمليات المستمرة" و "الأرباح أو الخسائر المنسوبة إلى مالك الأسهم العادية للمنشأة الأم" عن الفترة. (مقتبس من الفقرة 66).

يجب عرض هذه الأرقام بنفس القدر من الأهمية لجميع الفترات المعروضة.

...	
الربح من العمليات المستمرة	X,XXX,XXX
العمليات غير المستمرة	(XXX,XXX)
صافي الربح	X,XXX,XXX
نصيب السهم في الأرباح من العمليات المستمرة:	
الأساسي	X.XX
المخفض	X.XX
نصيب السهم في الأرباح من صافي الربح:	
الأساسي	X.XX
المخفض	X.XX

الواجهة النهائية: متطلبات الإفصاح الرئيسية

- تسوية المبالغ المستخدمة **كبسط** في حساب نصيب السهم الأساسي والمخفض وربطها بأرباح المنشأة.
- تسوية **المقامات** المستخدمة في حساب نصيب السهم الأساسي والمخفض وإظهار العلاقة بينهما.
- الإفصاح عن الأدوات (مثل الأسهم المشروطة) التي قد تخفض نصيب السهم في المستقبل ولكنها كانت **مضادة للتخفيض** في الفترة الحالية.
- شرح المعاملات الهامة على الأسهم العادية أو المحتملة التي حدثت **بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية.**

(ملخص من الفقرة 70)

النقاط الأساسية في دقيقة واحدة

نصيب السهم المخفض



- **الغرض:** يقيس أسوأ سيناريو محتمل للأداء.
- **الأساس:** يأخذ في الاعتبار جميع الأسهم العادية المحتملة المؤدية للتخفيض.

نصيب السهم الأساسي



- **الغرض:** يقيس أداء الشركة الفعلي.
- **الأساس:** يعتمد على الأسهم العادية القائمة حاليًا.

الفهم الدقيق لنصيب السهم في الأرباح هو مفتاح التقييم المالـــي السليم وتحسين مقارنات الأداء.

فك شفرة الأصول غير الملموسة

دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم (23) وتعديلاته لعام 2023

مدونة
محمود حموده

القيمة الحقيقية اليوم تكمن فيما لا نراه.

القيمة في الاقتصاد الحديث لم تعد تقتصر على المصانع والمعدات، بل أصبحت كامنة في العلامات التجارية، البيانات، البرمجيات، والملكية والملكية الفكرية التي تقود نمو الشركات.

يقدم هذا العرض تحليلاً شاملاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (23) الخاص بالأصول غير الملموسة.

المعيار يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 38.



الأصول غير الملموسة

الأصول الملموسة

تعديل جوهري لعام 2023

صدر قرار رئيس الوزراء رقم 883 لسنة 2023، الذي أدخل **'نموذج إعادة التقييم'** كخيار للقياس اللاحق.
يطبق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.

التعريف والاعتراف: متى يصبح المفهوم أصلاً؟

للإعتراف بأصل غير ملموس، يجب أن يستوفي ثلاثة شروط أساسية.



القابلية للتحديد (Identifiability)

يكون الأصل قابلاً للتحديد إذا كان:

(أ) قابلاً للانفصال، أي يمكن فصله أو تقسيمه عن المنشأة وبيعه أو نقله أو ترخيصه أو تأجيره أو مبادلته.

أو (ب) ينشأ عن حقوق تعاقدية أو قانونية أخرى.



السيطرة (Control)

تسيطر المنشأة على الأصل إذا كانت لديها القدرة على الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتدفقة من الأصل والقدرة على تقييد وصول الآخرين إلى تلك المنافع.



المنافع الاقتصادية المستقبلية (Future Economic Benefits)

يجب أن يتدفق للمنشأة منافع اقتصادية مستقبلية محتملة من الأصل، مثل الإيرادات من بيع المنتجات أو الخدمات، أو توفير في التكاليف، أو منافع أخرى.

مسارات التكوين: أصول مشتراة مقابل أصول مولدة داخلياً





الأصول المشتراة (Purchased Assets)

- الاقتناء المنفرد.
- الاقتناء كجزء من تجميع الأعمال.
- الاستحواذ عن طريق منحة حكومية.
- تبادل الأصول.

القاعدة العامة: يسهل الاعتراف بها وقياس تكلفتها بشكل موثوق.

الأصول المولدة داخلياً (Internally Generated Assets)

التحدي الأكبر يكمن في التمييز بين مرحلتي 'البحث' و 'التطوير'.



قاعدة مطلقة: لا يتم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً كأصل على الإطلاق. (فقرة 48)

مرحلة البحث مقابل مرحلة التطوير: متى تبدأ الرسملة؟



القياس الأولي: كل شيء يبدأ بالتكلفة.

يُقاس الأصل غير الملموس المقتنى بشكل منفرد مبدئياً بتكلفته.



القياس اللاحق: الاختيار الاستراتيجي بين نموذجين للمعالجة

بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة اختيار أحد النموذجين كسياسة محاسبية وتطبيقه على فئة كاملة من الأصول غير الملموسة.

السمة	نموذج التكلفة (Cost Model)	نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model) تعديل 2023 الجديد
أساس القياس	التكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك وأي خسائر اضمحلال متراكمة.	القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي إهلاك لاحق متراكم وأي خسائر اضمحلال لاحقة متراكمة.
المتطلب الرئيسي	النموذج الافتراضي.	يتطلب وجود **سوق نشط** يمكن الرجوع إليه.
أثر زيادة القيمة	لا يؤثر على القوائم المالية.	يُعترف بها في الدخل الشامل الآخر (OCI) وتُضاف إلى حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم".
أثر انخفاض القيمة	يُعترف بخسارة اضمحلال في قائمة الأرباح والخسائر (P&L).	تخفض أولًا فائض إعادة التقييم في OCI لنفس الأصل، وأي مبلغ و مبلغ زائد يُعترف به كمصروف في P&L.

تركيز خاص: كل ما يجب معرفته عن نموذج إعادة التقييم

أضاف تعديل 2023 خيار إعادة التقييم، ولكنه يخضع لشروط صارمة.



شرط السوق النشط غير قابل للتفاوض (فقرة 78)

يُعرف السوق النشط بأنه سوق تتوافر فيه كل الشروط التالية: (أ) البنود المتداولة متجانسة، (ب) يمكن إيجاد مشترين وبائعين راغبين في أي وقت، (ج) الأسعار متاحة للجمهور. (ملاحظة: وجود سوق نشط للأصول غير الملموسة أمر غير شائع).



التطبيق على فئة كاملة

إذا تم اختيار نموذج إعادة التقييم لأصل ما، فيجب تطبيقه على جميع الأصول الأخرى في نفس الفئة.



التكرار والانتظام (فقرة 79)

يجب إجراء عمليات إعادة التقييم بانتظام كافٍ لضمان عدم اختلاف القيمة الدفترية للأصل اختلافاً جوهرياً عن قيمته العادلة في نهاية الفترة المالية.



قيود التطبيق

لا يمكن استخدامه للأصول التي لم يتم الاعتراف بها كأصل في البداية.

العمر الإنتاجي: هل للأصل نهاية محددة أم لا؟

تقييم العمر الإنتاجي للأصل يحدد ما إذا كان سيتم إهلاكه أم لا.



عمر إنتاجي محدد (Finite Useful Life)

- **يتم إهلاكها** بشكل منتظم على مدار عمرها الإنتاجي.
- يجب أن تعكس طريقة الإهلاك النمط الذي يُتوقع أن تُستهلك به المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل.
- تتم مراجعة فترة الإهلاك وطريقته في نهاية كل سنة مالية على الأقل.
- يُفترض أن تكون القيمة المتبقية صفراً ما لم يكن هناك التزام من طرف ثالث بشرائها أو وجود سوق نشط لها (فقرة 100).



عمر إنتاجي غير محدد (Indefinite Useful Life)

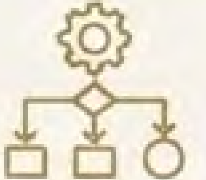
- **لا يتم إهلاكها** (فقرة 107).
- يجب اختبارها سنوياً للتأكد من عدم وجود **اضمحلال** في قيمتها، أو عند وجود مؤشر على الاضمحلال.
- يجب مراجعة تقييم "العمر غير المحدد" في كل فترة مالية للتأكد من أن الافتراض لا يزال صالحاً. إذا تغير التقييم إلى "محدد"، يتم تطبيق المعالجة المحاسبية للأصول ذات العمر المحدد.

الاضمحلال: عندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة الاستردادية

يُعتبر الأصل مضمحلاً إذا كانت قيمته الدفترية (Carrying Amount) أكبر من قيمته الاستردادية (Recoverable Amount).
يتم الاعتراف بالفرق كخسارة اضمحلال.



القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع



القيمة قيد الاستخدام

القيمة الأعلى بين

القيمة الاستردادية
Recoverable Amount

متى يتم الاختبار؟



للأصول ذات العمر الإنتاجي **غير المحدد:** سنوياً على الأقل، وبغض النظر عن وجود مؤشر للاضمحلال.



للأصول ذات العمر الإنتاجي **المحدد:** فقط عند وجود مؤشر على احتمال حدوث اضمحلال.

تتم معالجة خسائر الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (31) "اضمحلال قيمة الأصول".

إنهاء الاعتراف والإفصاح: اكتمال رحلة الأصل



إنهاء الاعتراف (فقرة 112)

يتم إنهاء الاعتراف بالأصل غير الملموس:

- عند التصرف فيه (بالبيع مثلاً).
- عندما لا يُتوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو التصرف فيه.

يُعترف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن إنهاء الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر.



الإفصاح (فقرات 118-128)

يجب على المنشأة الإفصاح عن، لكل فئة من الأصول غير الملموسة:

- ما إذا كانت الأعمار الإنتاجية محددة أم غير محددة.
- الأعمار الإنتاجية أو معدلات الإهلاك المستخدمة.
- طرق الإهلاك المستخدمة.
- إجمالي القيمة الدفترية ومجمع الإهلاك في بداية ونهاية الفترة.
- تسوية للقيمة الدفترية بين بداية ونهاية الفترة (توضح الإضافات، الاضمحلال، الإهلاك، إلخ).

للأصول المعاد تقييمها: تاريخ سريان إعادة التقييم، القيمة الدفترية، وحركة فائض إعادة التقييم.

- إجمالي نفقات البحث والتطوير المعترف بها كمصروف خلال الفترة.

دراسة حالة 1: برنامج حاسب آلي مولد داخلياً

- أنفقت شركة مبلغ 2 مليون جنيه على أنشطة 'البحث' لاستكشاف جدوى منصة برمجية جديدة.
- بعد إثبات الجدوى الفنية، أنفقت الشركة 5 ملايين جنيه على أنشطة "التطوير" (البرمجة والتصميم والاختبار)، وقد استوفت جميع شروط الرسملة الستة.
- العمر الإنتاجي المقدر للبرنامج هو 5 سنوات.



[مرحلة 1: البحث]
مبلغ 2 مليون جنيه: يُعترف به كمصروف فوراً في قائمة الأرباح والخسائر.
[مرحلة 2: التطوير]
مبلغ 5 ملايين جنيه: يتم رسملته كأصل غير ملموس في الميزانية العمومية.
[مرحلة 3: الاستخدام]
القياس اللاحق: يتم إهلاك الأصل (الـ 5 ملايين جنيه) على مدار عمره الإنتاجي (5 سنوات) بمجرد أن يصبح البرنامج جاهزاً للاستخدام، بمعدل مليون جنيه سنوياً (بافتراض طريقة القسط الثابت).

دراسة حالة 2: علامة تجارية مشتراة بعمر غير محدد



السيناريو

- استحوذت شركة على علامة تجارية معروفة مقابل 50 مليون جنيه كجزء من عملية تجميع أعمال.
- بناءً على تحليل السوق وقوة العلامة التجارية، خلصت الإدارة إلى أنه من المتوقع أن تساهم العلامة في توليد تدفقات نقدية للمنشأة إلى أجل غير مسمى.

المعالجة المحاسبية

الاعتراف الأولي	يتم الاعتراف بالعلامة التجارية كأصل غير ملموس بقيمتها العادلة البالغة 50 مليون جنيه.
العمر الإنتاجي	يتم تقييمه على أنه 'غير محدد'.

القياس اللاحق

- **لا يتم إهلاك الأصل.**
- يجب إجراء اختبار الاضمحلال على الأصل **سنوياً** (أو عند وجود مؤشر).
- يجب مراجعة تقييم 'العمر غير المحدد' في نهاية كل فترة مالية للتأكد من استمرارية صلاحيته.

الملخص التنفيذي: نقاطك الرئيسية للتطبيق



الاعتراف (Recognize)

لا تعترف بأصل إلا إذا كان قابلاً للتحديد، وتسيطر عليه المنشأة، ويحقق منافع مستقبلية.



التمييز (Distinguish)

فرق بدقة بين نفقات البحث (دائماً مصروف) ونفقات التطوير (تُرسْمَل فقط إذا استوفيت الشروط الستة).



الاختيار (Choose)

اختر استراتيجيًا بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم (إذا توفر سوق نشط) للقياس اللاحق.



التقييم (Assess)

قيّم العمر الإنتاجي بعناية (محدد أم غير محدد)، فهذا يحدد سياسة الإهلاك واختبار الاضمحلال.



الإفصاح (Disclose)

قدم إفصاحات شاملة وشفافة، خاصة عند استخدام نموذج إعادة التقييم، لتقديم صورة كاملة عن رحلة الأصل.

رحلة الأصل غير الملموس: من فكرة إلى قيمة



فهم معيار المحاسبة المصري رقم (23) لا يقتصر على تطبيق القواعد، بل هو القدرة على سرد القصة المالية للأصول التي تشكل القيمة الحقيقية في اقتصاد اليوم. إن إتقان رحلة الأصل غير الملموس، من ميلاده إلى نهايته، هو مفتاح إعداد تقارير مالية دقيقة وذات رؤية.

محمود حموده
[Link to blog/website]
 @mahmoudhamouda_link  @mahmoud_twitter  @mahmoud_youtube

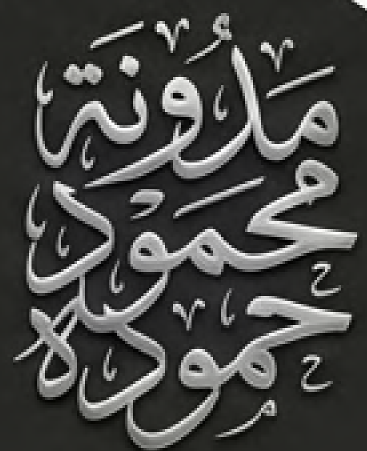
ما وراء الأرقام: فك شفرة ضرائب الدخل

العنوان الفرعي

دليل إرشادي للمعيار المحاسبي المصري رقم (24)

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 12

وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 وتعديلات قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019.



إعداد: مدونة محمود حموده

عالمان، لغتان: أصل المشكلة



الربح المحاسبي

"هو ربح أو خسارة الفترة قبل خصم عبء الضرائب." (من الفقرة 5)

الهدف: قياس الأداء المالي لعرضه على المستثمرين وأصحاب المصلحة.

الأساس: مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (مثل أساس الاستحقاق ومبدأ المقابلة).



الربح الضريبي (الخسارة الضريبية)

هو ربح (خسارة) الفترة المحدد طبقاً للتشريع والقواعد التي تضعها الإدارة الضريبية والذي على أساسه تسدد (تسترد) ضرائب الدخل. (من الفقرة 5)

الهدف: تحديد الوعاء الضريبي لتحصيل إيرادات الدولة.

الأساس: قوانين وتشريعات ضريبية محددة.

وجود هذين النظامين المختلفين يخلق فجوة يجب معالجتها محاسبياً.

الحل في الميزانية: المبدأ الموحد للمعيار

"المعيار لا يركز على تسوية الاختلافات في قائمة الدخل بشكل مباشر، بل ينظر إلى قائمة المركز المالي لتحديد التبعات الضريبية المستقبلية التي ستنشأ عند استرداد قيمة الأصول وتسوية الالتزامات بقيمتها الدفترية الحالية."



أدوات التحليل: المصطلحات الأساسية



الفروق المؤقتة (Temporary Differences):
هي الفروق بين القيمة الدفترية لأصل أو التزام في قائمة المركز المالي والأساس الضريبي لهذه الأصول أو الالتزامات.



الأساس الضريبي (Tax Base):
هو القيمة المحددة للأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية.



القيمة الدفترية (Carrying Amount):
قيمة الأصل أو الالتزام كما تظهر في قائمة المركز المالي.

الفرق المؤقت	=	الأساس الضريبي	–	القيمة الدفترية

فك شفرة الفروق: من الفرق المؤقت إلى الأصل والالتزام

فروق مؤقتة خاضعة للضريبة (Taxable Temporary Differences)

هي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها أرباح خاضعة للضريبة في الفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو تسوية القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام. (من الفقرة 5 (من الفقرة 5)





التزام ضريبي مؤجل (Deferred Tax Liability)

فروق مؤقتة قابلة للخصم (Deductible Temporary Differences)

هي الفروق المؤقتة التي سوف يترتب عليها خصومات تخفض مقدار الربح الضريبي في الفترات المستقبلية. (من الفقرة 5)

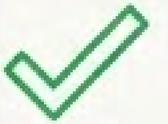




أصل ضريبي مؤجل (Deferred Tax Asset)

قاعدة الاعتراف (1): متى نسجل الالتزام الضريبي المؤجل؟





القاعدة العامة (General Rule):

القاعدة: (من الفقرة 15) يتم الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل **لجميع** الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة.



الاستثناءات (:Exceptions):

فيما عدا الالتزام الناشئ عن:

- (أ) الاعتراف الأولي بالشهرة.
- (ب) الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في عملية:
  - 1) ليست تجميع أعمال.
  - 2) وفي تاريخها، لا تؤثر على كل من الربح والربح (الخسارة) الضريبي.



حالة خاصة (Special Case Note):

تخضع الفروق المؤقتة المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والفروع لقواعد خاصة (راجع الفقرة 39).

قاعدة الاعتراف (2): متى نسجل الأصل الضريبي المؤجل؟





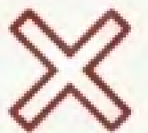
القاعدة العامة (General Rule):

القاعدة: (من الفقرة 24) يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل لكل الفروق المؤقتة القابلة للخصم، **إلى المدى الذي يتوقع فيه أن يكون الربح الضريبي كافيًا لمقابلة الفرق** المؤقت القابل للخصم.



شرط الاحتمالية (The Probability Test):

المعيار يضع شرطاً أساسياً: يجب أن يكون من **المرجح (probable)** توفر أرباح ضريبية مستقبلية يمكن استخدام الأصل مقابلها.



الاستثناءات (Exceptions):

لا يتم الاعتراف بالأصل الناشئ عن الاعتراف الأولي بأصل أو التزام في عملية ليست تجميع أعمال، ولا تؤثر على الربح المحاسبي أو الضريبي. (من الفقرة 24)

حالات خاصة: الخسائر والائتمانات الضريبية غير المستخدمة



المبدأ (Principle):

(من الفقرة 34) يترتب على الخسائر الضريبية المرحلة والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم نشأة أصل ضريبي مؤجل.

شرط الاعتراف (Recognition Condition):

يتم الاعتراف بهذا الأصل **فقط إلى المدى الذي يكون فيه من المرجح تحقق ربح ضريبي في المستقبل يكون كافياً** لمقابلة تلك الخسائر المرحلة والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم.

رسالة رئيسية (Key Message): الخسائر الماضية لا تخلق أصلًا تلقائياً؛ الأرباح المستقبلية المتوقعة هي التي تفعل ذلك.

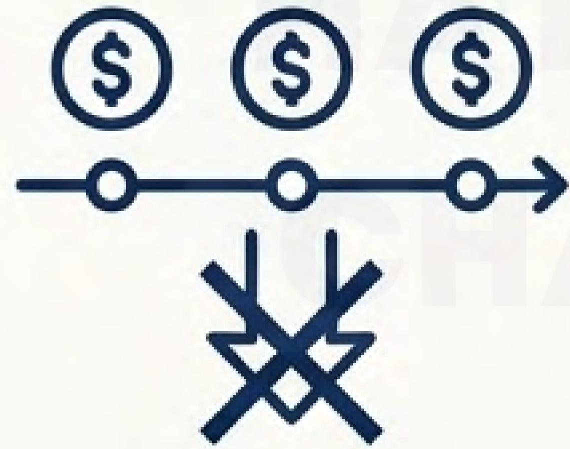
القياس: كيف نحدد قيمة الأصول والالتزامات المؤجلة؟



المبدأ الأول: أسعار الضرائب

(من الفقرة 46) تقاس قيم الالتزامات (الأصول) الضريبية الجارية والمؤجلة باستخدام أسعار الضرائب السارية (أو التي تم إقرارها بشكل جوهري) في تاريخ نهاية الفترة المالية.

التوضيح: يجب استخدام الأسعار المتوقع تطبيقها عند عكس الفرق المؤقت.



المبدأ الثاني: عدم الخصم

(من الفقرة 53) **لا يتم خصم** الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إلى قيمتها الحالية.

التوضيح: يتم تسجيلها بقيمتها الاسمية المتوقعة.

العرض في قائمة المركز المالي: قواعد المقاصة

العرض العام (General Presentation):

عادة ما يتم تصنيف الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة كبنود غير متداولة.

مقاصة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة (Offsetting DTA and DTL):

(من الفقرة 74) تقوم المنشأة بإجراء مقاصة بين الأصل الضريبي المؤجل المؤجل والالتزام الضريبي المؤجل فقط إذا:

(أ) كان للمنشأة حق قانوني لإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية *الجارية*.

(ب) وكانت الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة تتصل بضرائب دخل مفروضة بواسطة نفس الإدارة الضريبية على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة.



تشريح عبء الضريبة في قائمة الدخل

"عبء الضريبة" الذي يظهر في قائمة الدخل ليس فقط الضريبة المسددة عن الفترة الحالية.

عبء (دخل) الضريبة = الضريبة الجارية -/+ التغير في الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

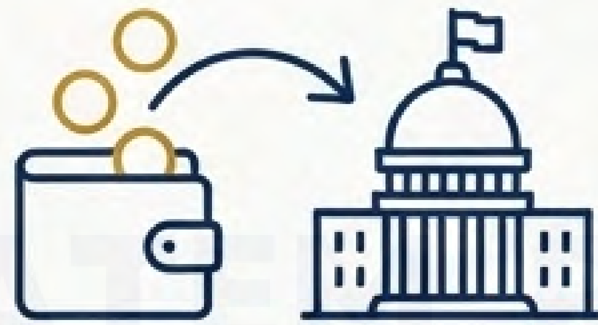


الضريبة المؤجلة (Deferred Tax)

(التغير في أرصدة DTA/DTL)

(يمثل التغير غير النقدي في الالتزامات/المنافع المستقبلية

(يمثل التغير غير النقدي في الالتزامات/المنافع المستقبلية

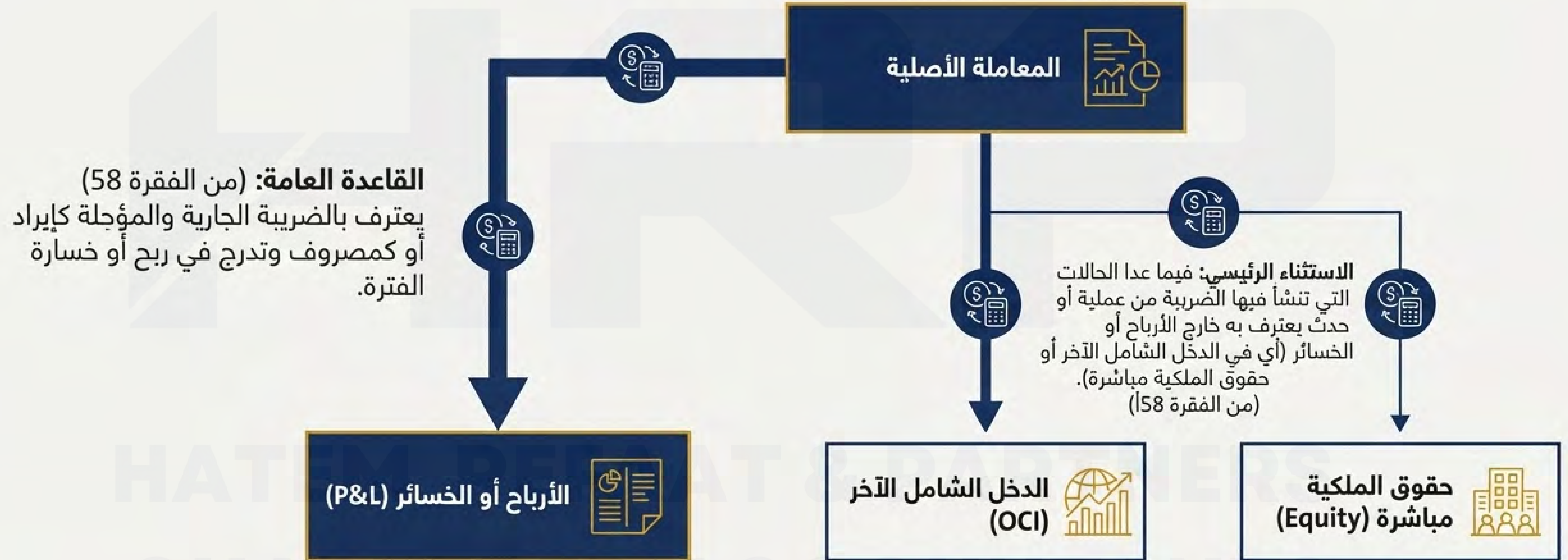


الضريبة الجارية (Current Tax)

قيمة الضرائب المستحقة السداد (الاسترداد) المرتبطة بصافي الربح (الخسارة) الضريبي للفترة. (من الفقرة 5)

(يمثل التدفق النقدي الفعلي)

أين يتم الاعتراف بعبء الضريبة؟ القاعدة: اتبع المعاملة الأصلية



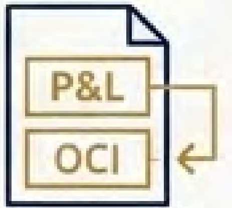
المبدأ التطبيقي: (من الفقرة 61أ) إذا تم الاعتراف بالبند الأصلي في OCI أو Equity، يتم الاعتراف بالأثر الضريبي المتعلق به في نفس القائمة.

القصة في الإيضاحات (1): الإفصاحات الرئيسية

المتطلبات الرئيسية من الفقرة 81: "يجب على المنشأة الإفصاح بشكل منفصل عما يلي:"



- **(أ) المكونات الرئيسية لعبء (دخل) الضريبة.**
  مثال: مصروف الضريبة الجارية، التعديلات المسجلة في الفترة للضرائب الجارية للفترات السابقة، مصروف الضريبة المؤجلة...



- **(أ ب) مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بكل بند من بنود الدخل الشامل الأخرى.**

- **(ج) إيضاح للعلاقة بين عبء الضريبة والربح المحاسبي، وذلك عبر أحد الشكلين:**

(1) تسوية رقمية بين عبء الضريبة وحاصل ضرب الربح المحاسبي في سعر الضريبة المطبق.



(2) تسوية رقمية بين متوسط سعر الضريبة الفعلي وسعر الضريبة المطبق.





القصة في الإيضاحات (2): تفاصيل الأرصدة المؤجلة

متطلبات إضافية من الفقرة 81:

- **(ز) بالنسبة لكل نوع من الفروق المؤقتة والخسائر الضريبية المرحلة:**
  (1) قيمة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المعترف بها في قائمة المركز المالي.
  (2) قيمة دخل أو عبء الضريبة المؤجل المعترف به في قائمة الدخل.



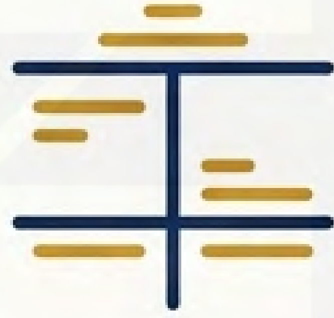
- (هـ) قيمة الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخسائر الضريبية غير المستخدمة التي **لم يتم الاعتراف** بأصل ضريبي مؤجل عنها في قائمة المركز المالي، مع إيضاح مدة سريانها قبل أن تتقادم.



- (و) القيمة الكلية للفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في الشركات التابعة والفروع والشقيقة التي **لم يعترف** بالتزامات ضريبية مؤجلة عنها.

المبادئ الأساسية في نقاط

1



نهج الميزانية هو الأساس

المحاسبة عن ضرائب الدخل تدور حول الفروق بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات وأساسها الضريبي.

2



نظرة مستقبلية

الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة ليست مجرد أرقام تسوية، بل هي تمثل منافع أو التزامات ضريبية ضريبية حقيقية في المستقبل.

3



الإفصاح هو مفتاح الشفافية

فهم عبء الضريبة الحقيقي للمنشأة لا يكتمل إلا من خلال الإفصاحات التفصيلية، خاصة تسوية سعر الضريبة ومكونات الأرصدة المؤجلة.



معيار المحاسبة المصري رقم (25) المعدل: عرض الأدوات المالية

دليل شامل لمبادئ التبويب والعرض والتقاص

- **يقابله:** معيار المحاسبة الدولي رقم 32 (IAS 32).
- **صدر بموجب:** قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019.
- **تاريخ السريان:** يسري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.
- **التطبيق المبكر:** مسموح به بشرط تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم 47 في نفس التوقيت.



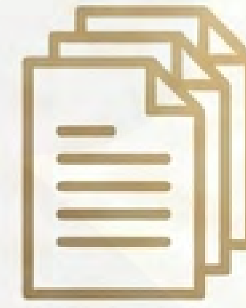
ما هو الهدف الأساسي للمعيار؟

الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة لعرض الأدوات المالية لضمان اتساق وموثوقية القوائم المالية.



التقاص المنضبط:

تحديد الظروف التي يجب فيها إجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.



العرض المتسق:

تحديد كيفية عرض الفوائد وتوزيعات الأرباح والمكاسب والخسائر المتعلقة بالأداة.



التبويب الدقيق:

التمييز بين الأدوات المالية كالتزامات مالية أو كأدوات حقوق ملكية من وجهة نظر المُصدر.

"تعتبر مبادئ هذا المعيار مكملة لمبادئ الاعتراف والقياس الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (47) ومبادئ الإفصاح الواردة في معيار (40). (فقرة 3)

على ماذا ينطبق المعيار؟ (وما هي الاستثناءات؟)

يطبق هذا المعيار على جميع أنواع الأدوات المالية لجميع المنشآت, مع وجود استثناءات محددة لمعالجات خاصة.

خارج النطاق (Key Exclusions)

- ✕ حصص الملكية في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة (تخضع لمعايير 17, 18, 42).
- ✕ حقوق والتزامات صاحب العمل بموجب نظم مزايا العاملين (تخضع لمعيار 38).
- ✕ عقود التأمين (تخضع لمعيار 37), باستثناء المشتقات الضمنية ومكونات الاستثمار المنفصلة.
- ✕ المعاملات المتعلقة بالمدفوعات المبنية على أسهم (تخضع لمعيار 39) مع استثناءات محددة.

ضمن النطاق (Included)

- ✓ جميع الأدوات المالية (الأساسية والمشتقة).
- ✓ عقود شراء أو بيع البنود غير المالية التي يمكن تسويتها بالصافي نقدًا أو بأداة مالية أخرى (تعتبر كأدوات مالية).
- ✓ المشتقات المرتبطة بالاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والمشروعات المشتركة.

لغة المعيار: تعريفات أساسية

فهم هذه المصطلحات هو حجر الزاوية لتطبيق المعيار بشكل صحيح. (فقرة 11)

3. أداة حقوق الملكية

عقد يثبت حقاً في صافي أصول منشأة بعد خصم جميع التزاماتها.

2. الالتزام المالي

التزام تعاقدي لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر، أو لمبادلة أدوات مالية بشروط يحتمل أن تكون في غير صالح المنشأة.

1. الأصل المالي

- نقدية.
- أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.
- حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر، أو لمبادلة أدوات مالية بشروط يحتمل أن تكون في صالح المنشأة.

الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى نشأة أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

المبدأ الجوهري: التزام أم حقوق ملكية؟

يعتبر **جوهر الأداة المالية**، وليس شكلها القانوني، هو العامل المتحكم في تبويبها. (فقرة 18)

تكون الأداة 'أداة حقوق ملكية' **فقط** عند استيفاء الشرطين التاليين معًا: (فقرة 16)

1 الشرط الأول: غياب الالتزام التعاقدي

الأداة لا تتضمن التزامًا تعاقديًا لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر.

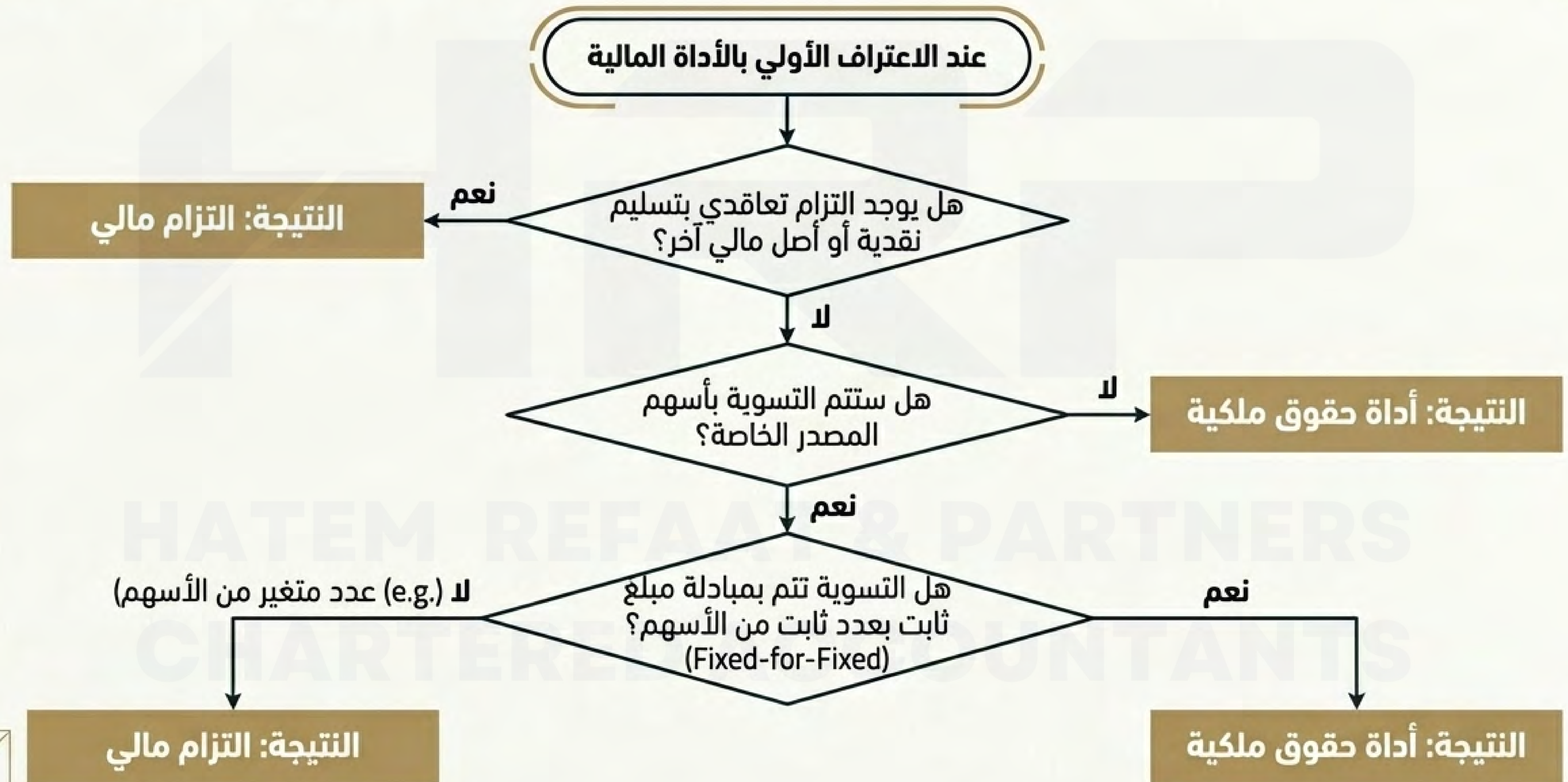
2 الشرط الثاني: التسوية بأدوات حقوق ملكية خاصة

إذا كان سيتم تسوية الأداة بأسهم المصدر الخاصة، فيجب أن تكون التسوية عبر:

- **غير مشتقة**: تسليم عدد **ثابت** من الأسهم.
- **مشتقة**: مبادلة مبلغ **ثابت** من النقدية أو أصل مالي آخر بعدد **ثابت** من أسهم المصدر (مبدأ 'ثابت مقابل ثابت').

إذا لم يتم استيفاء كلّا الشرطين، يتم تبويب الأداة كالتزام مالي.

مسار القرار: تطبيق اختبار التبويب



هذا المسار يوضح القاعدة العامة، مع وجود استثناءات محددة سيتم مناقشتها.

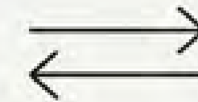
تفصيل مبدأ "ثابت مقابل ثابت"

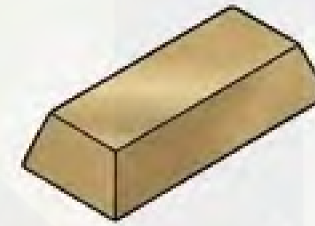
العقد لا يعتبر أداة حقوق ملكية لمجرد أنه قد يؤدي إلى تسليم أسهم المنشأة.
العامل الحاسم هو ثبات المقابل و ثبات عدد الأسهم. (فقرة 21-22)

التزام مالي (Financial Liability)



أسهم متغيرة



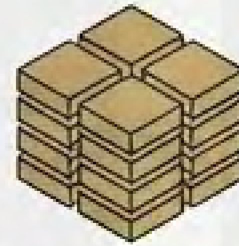


100 أوقية من الذهب

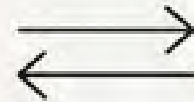
المثال: عقد يلزم المنشأة بتسليم عدد من أسهمها **بقيمة تعادل 100 أوقية من الذهب.**

التحليل: قيمة المقابل (الذهب) متغيرة، مما يعني أن **عدد الأسهم** الذي سيتم تسليمه **متغير** لتحقيق تلك القيمة.
لا ينطبق المبدأ.

أداة حقوق ملكية (Equity Instrument)



1,000 سهم عادي





10,000 جنيه مصري

المثال: خيار أسهم يمنح حامله الحق في شراء **1,000 سهم عادي** مقابل **10,000 جنيه مصري.**

التحليل: عدد الأسهم ثابت. المقابل النقدي ثابت.
ينطبق مبدأ "ثابت مقابل ثابت".

استخدام أسهم المنشأة كوسيلة لتسوية التزام بقيمة متغيرة يجعل الأداة التزاماً مالياً.

حالات خاصة تتحدى القاعدة العامة

الأدوات المحملة بحق إعادة البيع (Puttable Instruments)

القاعدة العامة: تعتبر التزامًا مالياً لأنها تلزم المصدر بإعادة الشراء مقابل نقدية. (فقرة أ16)

الاستثناء: يمكن تبويبها كأداة حقوق ملكية **فقط* إذا استوفت جميع الشروط الصارمة، ومنها:

- تعطي حاملها الحق في حصة تناسبية من صافي الأصول عند التصفية.
- تنتمي إلى فئة الأدوات التي تكمل كل النوعيات الأخرى (الأقل أولوية).
- تشابه جميع الأدوات في فئتها تمامًا.

مخصصات التسوية الطارئة (Contingent Settlement Provisions)

القاعدة: تعتبر الأداة التزاماً ماليًا إذا كان شرط التسوية (بتسليم نقدية) يعتمد على حدوث أو عدم حدوث حدث مستقبلي غير مؤكد وخارج عن سيطرة المصدر والحامل. (فقرة 25)

أمثلة:

- التغير في مؤشر بورصة الأوراق المالية.
- التغير في إيرادات المصدر المستقبلية أو أرباحه.

التعامل مع التعقيد: الأدوات المالية المركبة

أداة مالية من غير المشتقات تتضمن مكونين: **مكون التزام** و **مكون حقوق ملكية**. (فقرة 28)



يجب على مصدر الأداة تقييم شروطها لتبويب تلك المكونات بصورة منفصلة كالتزامات مالية أو أدوات حقوق ملكية. (فقرة 28)

آلية الفصل المحاسبي للأدوات المركبة

يتم توزيع الرصيد الدفتري للأداة المركبة بين مكوني الالتزام وحقوق الملكية عند الاعتراف الأولي. (فقرة 31)



عادة ما تكون متحصلات الإصدار.

يتم قياس القيمة العادلة لالتزام مماثل لا يتضمن مكون التحويل (باستخدام سعر فائدة سائد في السوق لأدوات دين مماثلة).

هو القيمة المتبقية بعد خصم القيمة العادلة لمكون الالتزام (الخطوة 2) من القيمة العادلة للأداة ككل (الخطوة 1).

ملاحظة هامة: لا ينشأ عن الاعتراف الأولي بمكونات الأداة بصورة منفصلة أي مكسب أو خسارة. (فقرة 31)

أسهم الخزينة: المحاسبة عن حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة

القاعدة (فقرة 33):

إذا قامت المنشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها (أسهم الخزينة)، فيتم خصم تلك الأدوات من حقوق الملكية.

تداعيات رئيسية:

- **لا يتم الاعتراف بها كأصل مالي** بغض النظر عن سبب إعادة الاقتناء.
- **لا يجوز الاعتراف بأي مكسب أو خسارة** في قائمة الأرباح والخسائر ناتجة عن شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أسهم الخزينة.
- **العرض:** يتم الإفصاح عنها بصورة منفصلة إما في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات المرفقة. (فقرة 34)



أثر التبويب على قائمة الدخل وحقوق الملكية

يحدد تبويب الأداة المالية كالتزام مالي أو أداة حقوق ملكية ما إذا كان سيتم الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح بالفوائد وتوزيعات الأرباح والمكاسب والخسائر المتعلقة بها **كإيراد** أو مصروف. (فقرة 35-36)

إذا تم التبويب كـ "أداة حقوق ملكية"

حقوق الملكية

توزيعات الأرباح: يتم خصمها مباشرة من **حقوق حقوق الملكية.**

تكاليف المعاملات: يتم خصمها من حقوق الملكية.

مثال: توزيعات الأرباح على الأسهم العادية.

إذا تم التبويب كـ "التزام مالي"

الفوائد والمكاسب والخسائر: يتم الاعتراف بها كمصروف أو كمصروف أو إيراد في **قائمة قائمة الأرباح والخسائر.**

مثال: الفوائد على السندات.

التبويب الأولي هو الذي يوجه المعالجة المحاسبية اللاحقة لجميع المدفوعات المتعلقة بالأداة.
التبويب الأولي هو الذي يوجه المعالجة المحاسبية اللاحقة لجميع المدفوعات المتعلقة بالأداة.

متى يُسمح بإجراء مقاصة بين أصل والتزام مالي؟

إجراء المقاصة وعرض صافي المبلغ في قائمة المركز المالي مسموح به فقط عند استيفاء شرطين **معًا**. (فقرة 42)

1 الحق القانوني القابل للنفاذ (Legally Enforceable Right)

تمتلك المنشأة **حاليًا** حقًا قانونيًا قابلاً للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها. هذا الحق يجب ألا يكون معلقًا على حدث مستقبلي.



2 نية التسوية (Intention to Settle)

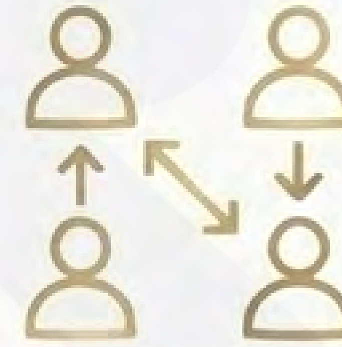
لدى المنشأة النية **إما** لإجراء التسوية على أساس صافٍ، **أو** لتحقيق الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد (بشكل متزامن).



وجود اتفاقية تصفية رئيسية (Master Netting Arrangement) لا يعتبر أساسًا كافيًا لإجراء المقاصة ما لم يتوافر الشرطان. (فقرة 50)

المقاصة: حالات لا ينطبق عليها الشرط

بصفة عامة، يعتبر إجراء المقاصة غير ملائم عندما تكون الأدوات منفصلة في جوهرها، حتى لو كانت مرتبطة اقتصاديًا. (فقرة 49)



نفس المخاطر، أطراف مختلفة:
أصول والتزامات مالية معرضة لنفس المخاطر الرئيسية ولكنها تتضمن أطرافًا مقابلة مختلفة.



الأداة الاصطناعية (Synthetic (Synthetic Instrument):
استخدام عدة أدوات مالية لمحاكاة خصائص أداة واحدة.



صندوق استهلاك الدين (Sinking Fund):
تجنيب أصول مالية في صندوق منفصل للوفاء بالتزام، دون أن يقبل يبائن تلك تندوة أن يقبل الدائن تلك الأصول لتسوية الالتزام.



أصول كضمانات: تقديم أصول مالية كضمانات لالتزامات مالية غير قابلة للاسترداد.

التطبيق وتاريخ السريان

التطبيق الإلزامي:

يطبق المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2020**. (فقرة 96)

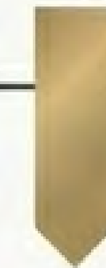
التطبيق بأثر رجعي:

يتم تطبيق متطلبات هذا المعيار بأثر رجعي. (فقرة 97)

- **ماذا يعني ذلك؟:** يتطلب إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة كما لو كان المعيار مطبقًا دائمًا, مما يؤثر على الأرصدة الافتتاحية لحقوق الملكية.



1 يناير 2020



يضمن التطبيق الدقيق لمعيار المحاسبة المصري رقم (25) أن يعكس العرض في قائمة المركز المالي الجوهر الاقتصادي الحقيقي للأدوات المالية للمنشأة, مما يعزز الشفافية والموثوقية للمستخدمين.

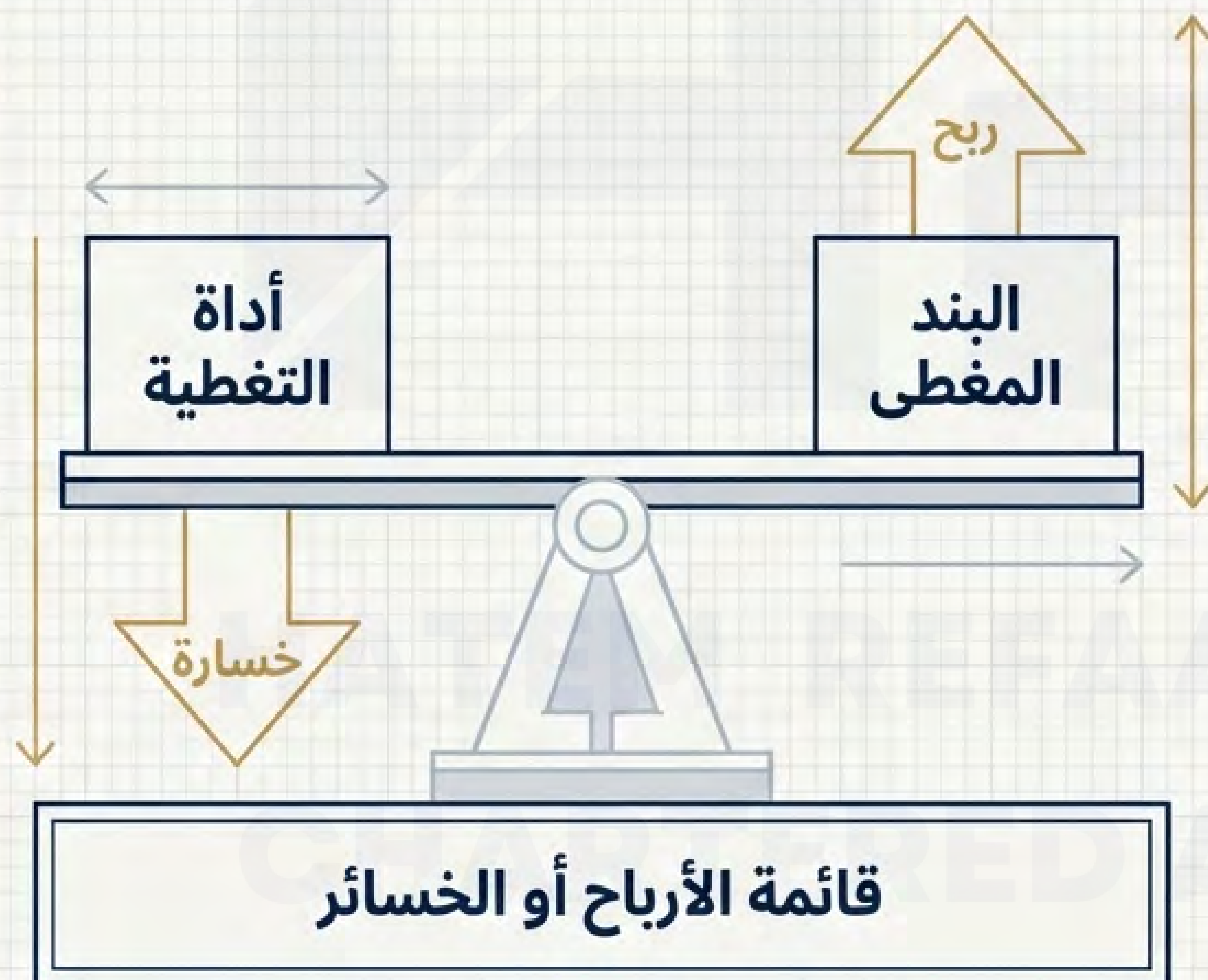


إتقان محاسبة التغطية

دليل تفصيلي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦): الأدوات المالية - الاعتراف والقياس

استناداً إلى قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.
يسري تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠.

الهدف والأساس: لماذا نستخدم محاسبة التغطية؟



يهدف معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) إلى وضع أسس **واضحة لمحاسبة التغطية**. يسمح المعيار للمنشآت **بالاعتراف بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر** الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة لأداة التغطية والبند المغطى.

- **الهدف الأساسي (فقرة ١):** توفير إطار منهجي لتطبيق محاسبة التغطية في حالات محددة.
- **جوهر المحاسبة (فقرة ٨٥):** الاعتراف المتزامن لأثر التغيرات المتقابلة في أداة التغطية والبند المغطى ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، مما يقلل من التقلبات المحاسبية.

لغة المعيار: تعريفات أساسية لمحاسبة التغطية (فقرة ٩)



البند المغطى (Hedged Item)
أصل، التزام، ارتباط مؤكد، معاملة متوقعة بدرجة عالية، أو صافي استثمار في أنشطة أجنبية يعرض المنشأة لمخاطر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية.



أداة التغطية (Hedging Instrument)
أداة مالية مشتقة مخصصة (أو أصل/التزام مالي غير مشتق في حالات محددة) من من المتوقع أن تعوض قيمتها العادلة أو تدفقاتها النقدية التغيرات في البند المغطى.



المعاملات ذات الصلة

الارتباط المؤكد (Firm Commitment):
اتفاق ملزم لتبادل موارد محددة بسعر وتاريخ مستقبلي محدد.

المعاملات المتوقعة (Forecast Transaction):
معاملات مستقبلية غير مؤيدة بارتباط ولكن يتوقع حدوثها.



فعالية التغطية (Hedge Effectiveness)
مدى إلغاء أو تعويض أثر التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى من من خلال التغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التغطية.

حجر الأساس الأول: أدوات التغطية المؤهلة (فقرات ٧٢ - ٧٧)

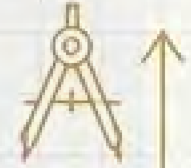
لا يمكن استخدام أي أداة مالية كأداة تغطية. يحدد المعيار شروطاً دقيقة للأدوات المؤهلة.

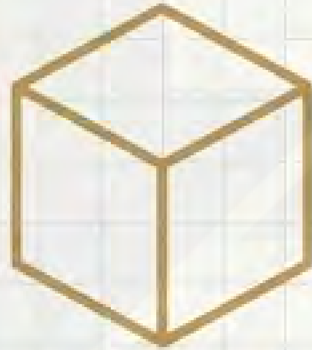
1. **الأدوات المشتقة:** هي الأداة الأساسية للتغطية، باستثناء بعض الخيارات المكتوبة (فقرة ٧٢، ملحق أ فقرة ٩٤أت).
2. **الأدوات غير المشتقة:** لا يجوز تخصيص أصل مالي أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية إلا لتغطية مخاطر العملات الأجنبية فقط (فقرة ٧٢).
3. **الأطراف الخارجية:** يجب أن تكون الأداة مع طرف من خارج المنشأة التي يتم التقرير عنها (فقرة ٧٣).
4. **التخصيص الجزئي:** يمكن تخصيص نسبة من أداة التغطية (مثلاً ٥٠٪ من قيمتها الاسمية) ولكن لا يجوز تخصيص نسبة من الفترة الزمنية التي تظل فيها الأداة قائمة (فقرة ٧٥).
5. **تغطية مخاطر متعددة:** يجوز تخصيص أداة واحدة لتغطية أكثر من نوع من المخاطر بشرط إمكانية تحديد المخاطر وإثبات الفعالية لكل نوع بوضوح (فقرة ٧٦).

ملاحظة مدقق الحسابات*: لا تعتبر أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة أصولاً أو التزامات مالية لها، وبالتالي لا يمكن تخصيصها كأدوات تغطية. (ملحق أ فقرة ٩٧ أت)

حجر الأساس الثاني: البنود المغطاة المؤهلة (فقرات ٧٨ - ٨٤)

يمكن أن يكون البند المغطى أصلاً أو التزاماً معترفاً به، ارتباطاً مؤكداً، معاملة متوقعة، أو صافي استثمار في نشاط أجنبي.









البنود المنفردة أو المجموعات: يمكن أن يكون البند المغطى بنداً منفرداً أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات أو الارتباطات أو المعاملات المتوقعة ذات سمات مخاطر مشابهة (فقرة ٧٨).



الأطراف الخارجية: يجب أن تكون البنود المغطاة مرتبطة بأطراف خارج المنشأة (فقرة ٨٠).

استثناء: يمكن أن يكون خطر العملة الأجنبية لبند بين أطراف المجموعة (مثل رصيد مستحق بين شركتين تابعتين) بنداً مغطى في القوائم المجمعة إذا نتج عنه خطر تعرض لمكاسب أو خسائر سعر الصرف لا يتم استبعادها بالكامل عند التجميع (فقرة ٨٠).



البنود غير المالية: تُغطى لمخاطر العملات الأجنبية، أو لجميع المخاطر مجتمعة لصعوبة فصل المخاطر الأخرى (فقرة ٨٢).



تغطية صافي المراكز: مقارنة أداة تغطية مع صافي مركز (مثل صافي الأصول والالتزامات ذات الفائدة الثابتة) لا يؤهل لاستخدام محاسبة التغطية. يجب تغطية بند محدد أو مجموعة محددة (فقرة ٨٤).

شروط التأهل: المعايير الخمسة الإلزامية لمحاسبة التغطية

تكون علاقة التغطية مؤهلة لمحاسبة التغطية فقط عندما تتوافر **كُلّ** الشروط التالية مجتمعة (فقرة ٨٨).

1 **التوثيق الرسمي (Formal Documentation):**
وجود توثيق رسمي معتمد لاستراتيجية إدارة المخاطر يحدد أداة التغطية، البند المغطى، طبيعة الخطر، وكيفية قياس الفعالية.

2 **الفعالية العالية المتوقعة (High Expected Effectiveness):**
من المتوقع أن تكون التغطية فعالة بدرجة كبيرة في تحقيق مقاصة للتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تعزى إلى الخطر المغطى.

3 **اليقين في التدفقات النقدية (Certainty of Cash Flows):**
(خاص بتغطية التدفقات النقدية) يجب أن تكون المعاملة المتوقعة متوقعة بصورة كبيرة وأن تمثل تعرضاً لتقلبات في التدفقات النقدية تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

4 **القابلية للقياس الموثوق (Reliable Measurability):**
يمكن قياس فعالية التغطية بدرجة يعتمد عليها (القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى وأداة التغطية).

5 **التقييم المستمر (Ongoing Assessment):**
يتم تقييم التغطية بصفة مستمرة وثبوت فعاليتها العالية على مدار فترات إعداد التقارير المالية.
(الفعالية الفعلية ضمن نطاق ٨٠٪ - ١٢٥٪).

الهياكل الثلاثة لمحاسبة التغطية (فقرة ٨٦)

النوع	تغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge)	تغطية التدفقات النقدية (Cash Flow Hedge)	تغطية صافي الاستثمار (Net Investment Hedge)
الأيقونة			
الخطر المغطى	خطر التعرض للتغيرات في **القيمة العادلة** لأصل أو التزام معترف به أو ارتباط مؤكد غير معترف به.	خطر التعرض للتقلبات في **التدفقات النقدية** المستقبلية المرتبطة بأصل أو التزام أو معاملة متوقعة.	خطر التعرض لتقلبات الناتجة عن العملة الأجنبية في **صافي الاستثمار** في كيان أجنبي.
التأثير الرئيسي	يؤثر على الأرباح أو الخسائر.	يؤثر على الأرباح أو الخسائر.	يؤثر على الأرباح أو الخسائر المجمعة.

الهيكل الأول: تغطية القيمة العادلة (فقرات ٨٩ - ٩٠)

الهدف: حماية قائمة الأرباح أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة لبند معين.

آلية المحاسبة:

- **أداة التغطية:** يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة ضمن **الأرباح أو الخسائر.**
- **البند المغطى:** يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المغطى بقيمة المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الخطر المغطى، ويتم الاعتراف بها أيضاً ضمن **الأرباح أو الخسائر.**

النتيجة:

- يتم مقابلة (مقاصة) الأرباح والخسائر من أداة التغطية والبند المغطى في قائمة الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة، مما يحقق استقراراً في الأرباح المعلنة.



الهيكل الثاني: تغطية التدفقات النقدية (فقرات ٩٥ - ٩٦)

الهدف: حماية قائمة الأرباح أو الخسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

آلية المحاسبة:

- **الجزء الفعال** (Effective Portion): يتم الاعتراف بالجزء الفعال من المكسب أو الخسارة الناتج عن أداة التغطية ضمن **الدخل الشامل الآخر (OCI)** بشكل مؤقت.
- **الجزء غير الفعال** (Ineffective Portion): يتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من المكسب أو الخسارة الناتج عن أداة التغطية مباشرة ضمن **الأرباح أو الخسائر**.

إعادة التبويب:

- عندما تؤثر المعاملة المتوقعة المغطاة على الأرباح أو الخسائر (مثلاً، عند حدوث المبيعات المتوقعة)، يتم إعادة تبويب المبالغ المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر (فقرات ٩٧-١٠٠).



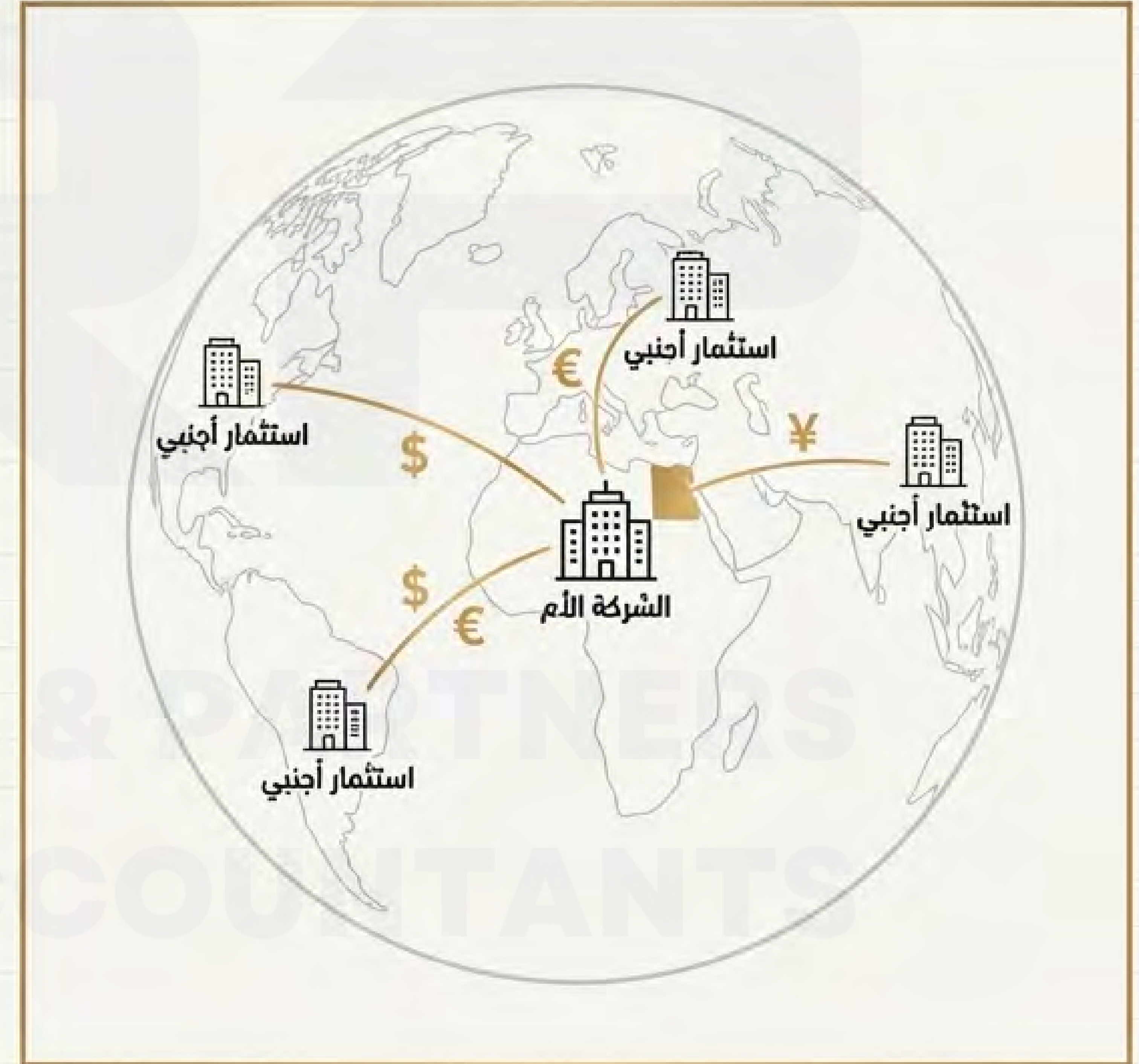
الهيكل الثالث: تغطية صافي الاستثمار في نشاط أجنبي (فقرة ١٠٢)

الهدف:

تغطية خطر العملة الأجنبية المرتبط بصافي استثمار المنشأة في كيان أجنبي (شركة تابعة، زميلة، مشروع مشترك، أو فرع).

آلية المحاسبة:

- تتم المحاسبة عن عمليات تغطية صافي الاستثمار بطريقة مشابهة **لتغطيات خطر التدفقات النقدية.**
- **الجزء الفعال:** يُعترف به مباشرة ضمن **الدخل الشامل الآخر (OCI).**
- **الجزء غير الفعال:** يُعترف به ضمن **الأرباح أو الخسائر.**
- **عند التصرف في النشاط الأجنبي:** يتم إعادة تبويب المكسب أو الخسارة المتراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر كتسوية إعادة تبويب.



إيقاف محاسبة التغطية: متى وكيف؟ (فقرات ٩١ و ١٠١)

يجب على المنشأة التوقف عن تطبيق محاسبة التغطية بأثر مستقبلي في أي من الحالات التالية:

1. **انتهاء أداة التغطية:** إذا انقضت أداة التغطية أو تم بيعها، فسخها، أو ممارسة الحق المرتبط بها.

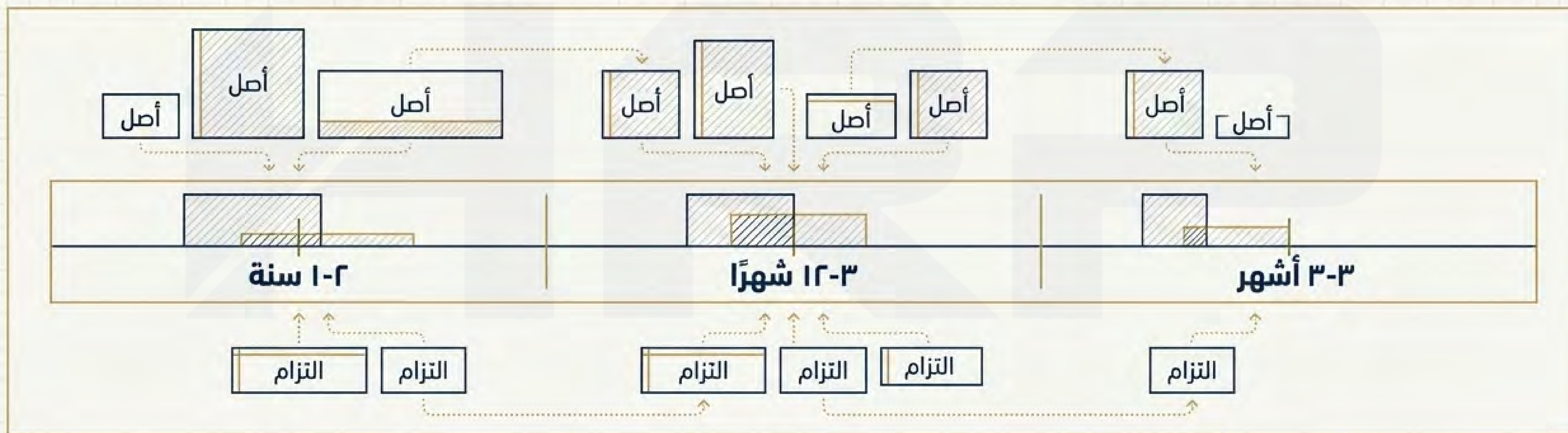


ملاحظة: إحلال أو مبادلة أداة بأخرى لا يعتبر انتهاءً إذا كان جزءاً من الاستراتيجية الموثقة.

2. **فشل شروط التأهل:** إذا لم تعد التغطية مستوفية لضوابط الفعالية وغيرها من الشروط الواردة في الفقرة (٨٨).
3. **إلغاء التخصيص:** إذا قامت المنشأة بإلغاء تخصيص العلاقة (سحب التعيين).
4. **(خاص بتغطية التدفقات النقدية):** إذا لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة. في هذه الحالة، يتم فوراً إعادة تبويب أي مكسب أو خسارة متراكمة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر.

حالة خاصة: محاسبة تغطية القيمة العادلة لمحفظة من مخاطر سعر الفائدة (ملحق أ، فقرة ١١٤أت)

يسمح المعيار بنهج خاص لتغطية صافي التعرض لمخاطر سعر الفائدة في محفظة من الأصول أو الالتزامات المالية.



الخطوات الرئيسية للنهج:

(أ) تحديد المحفظة: تحديد محفظة البنود التي ترغب المنشأة في تغطية مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بها.

(ب) التحليل الزمني: تحليل المحفظة وتقسيمها إلى فترات زملية لإعادة التسعير بناءً على التواريخ المتوقعة (وليس التعاقدية).

(ج) تحديد المبلغ المغطى: بناءً على التحليل، تحدد المنشأة المبلغ من الأصول أو الالتزامات الذي ترغب في تغطيته في كل فترة زمنية.

(ز) قياس التغير: قياس التغير في القيمة العادلة للبند المغطى الذي يُعزى للخطر المغطى والاعتراف به في الأرباح أو الخسائر.

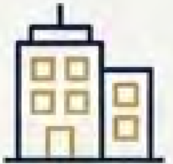
(ح) قياس أداة التغطية: قياس القيمة العادلة لأداة التغطية والاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

(ط) الاعتراف بعدم الفعالية: يتم الاعتراف بالفرق بين (ز) و (ح) كعدم فعالية.

من التوقع إلى الواقع: المحاسبة بعد تحقق تغطية التدفقات النقدية (فقرات ٩٧ - ٩٨)

عندما تنتج تغطية معاملة متوقعة (Cash Flow Hedge) عن الاعتراف بأصل أو التزام.

يتم إعادة تبويب المكاسب أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الآخر (OCI) وفقاً لطبيعة البند الناتج:



إذا كان الأصل/الالتزام الناتج غير مالي (فقرة ٩٨):

لدى المنشأة خيار سياسة محاسبية بين:

- (ب) استبعاد المبالغ من OCI وإدراجها مباشرة ضمن **التكلفة الأولية أو الرصيد الدفتري** للأصل أو الالتزام (Basis Adjustment).
- (أ) إعادة تبويب المبالغ من OCI إلى **الأرباح أو الخسائر** في نفس الفترة **التي يؤثر فيها** الأصل أو الالتزام على الأرباح أو الخسائر (مثل فترة الاعتراف بمصروف الإهلاك أو تكلفة المبيعات).



إذا كان الأصل/الالتزام الناتج مالياً (فقرة ٩٧):

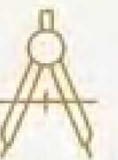
تُعاد تبويب المبالغ من OCI إلى **الأرباح أو الخسائر** في نفس الفترة التي يؤثر فيها الأصل أو الالتزام على الأرباح أو الخسائر (مثل فترة الاعتراف بإيرادات أو مصروف الفائدة).

ملاحظة مدقق الحسابات: يجب على المنشأة تبني إحدى المعالجتين في الفقرة (٩٨) كسياسة محاسبية وتطبيقها بثبات. (فقرة ٩٩).

قياس الفعالية: من النظرية إلى التطبيق (ملحق أ، فقرات ١٠٥أت - ١٠٨أت)

تعتبر التغطية ذات فعالية عالية فقط عندما تقع النتائج الفعلية ضمن نطاق محدد، وعادةً ما يكون بين ٨٠٪ و ١٢٥٪. (فقرة ١٠٥أت ب).

طرق تقييم الفعالية:



- **التوقعات المبدئية والتقييم المستمر**: يجب أن يُتوقع من التغطية أن تكون فعالة عند بدايتها، ويجب إثبات فعاليتها الفعلية بشكل مستمر.



- **تطابق الشروط الرئيسية (Critical Terms Matching)**: تكون الفعالية عالية جداً إذا كانت الشروط الرئيسية لأداة التغطية والبند المغطى متطابقة، مثل: المبلغ الأصلي أو الافتراضي، توقيت التدفقات النقدية، أساس قياس أسعار الفائدة أو السلع.

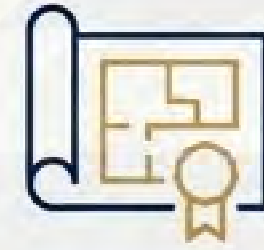


- **التحليل الإحصائي (Statistical Analysis)**: في حالة عدم تطابق الشروط (مثلاً، تغطية سعر البن البرازيلي باستخدام عقد آجل للبن الكولومبي)، يمكن استخدام تحليل الانحدار (Regression Analysis) لتحديد العلاقة الإحصائية ونسبة التغطية المثلى لتعظيم الفعالية المتوقعة (فقرة ١٠٠أت).



من المبدأ إلى التطبيق: خارطة طريق محاسبة التغطية

إن التطبيق الناجح لمحاسبة التغطية بموجب معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) هو رحلة منهجية تبدأ بالاستراتجية وتنتهي وتنتهي بالاعتراف المحاسبي الدقيق.



1

الاستراتيجية والتوثيق (Strategy & Documentation):
ابدأ بهدف واضح لإدارة المخاطر وقم بتوثيقه رسمياً (فقرة ٨٨ أ).



2

التحديد الدقيق (Precise Designation):
اختر أدوات تغطية وبنود مغطاة مؤهلة تتوافق مع شروط المعيار (فقرات ٧٢ و ٧٨).



3

اختيار الهيكل المناسب (Choosing the Right Architecture):
حدد نوع التغطية (قيمة عادلة، تدفقات نقدية، صافي استثمار) الذي يتناسب مع الخطر الذي تتم إدارته (فقرة ٨٦).



4

القياس والإثبات المستمر (Ongoing Measurement & Proof):
قم بقياس وإثبات الفعالية العالية بشكل مستمر لضمان استمرارية التأهل (فقرة ٨٨ هـ).

الخلاصة النهائية: محاسبة التغطية ليست مجرد أسلوب فني، بل هي **انعكاس مباشر لاستراتيجية** المنشأة في إدارة المخاطر المالية في قوائمها المالية.

رحلة الامتثال: إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (28)

دليل تفصيلي للمخصصات، الالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة

يقابله معيار المحاسبة الدولي (IAS 37) | يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016 بموجب قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015.

السؤال الجوهري: متى يتحوّل الخطر المحتمل إلى التزام مُعترف به؟

يواجه كل كيان اقتصادي مواقف غير مؤكدة - دعاوى قضائية، خطط إعادة هيكلة، ضمانات المنتجات. يوفر معيار المحاسبة المصري رقم (28) خارطة طريق واضحة لتحويل هذا الغموض إلى معالجة محاسبية دقيقة ومتوافقة.



الالتزام المحتمل

التزام قد ينشأ اعتمادًا على وقوع أحداث مستقبلية غير مؤكدة.



الالتزام

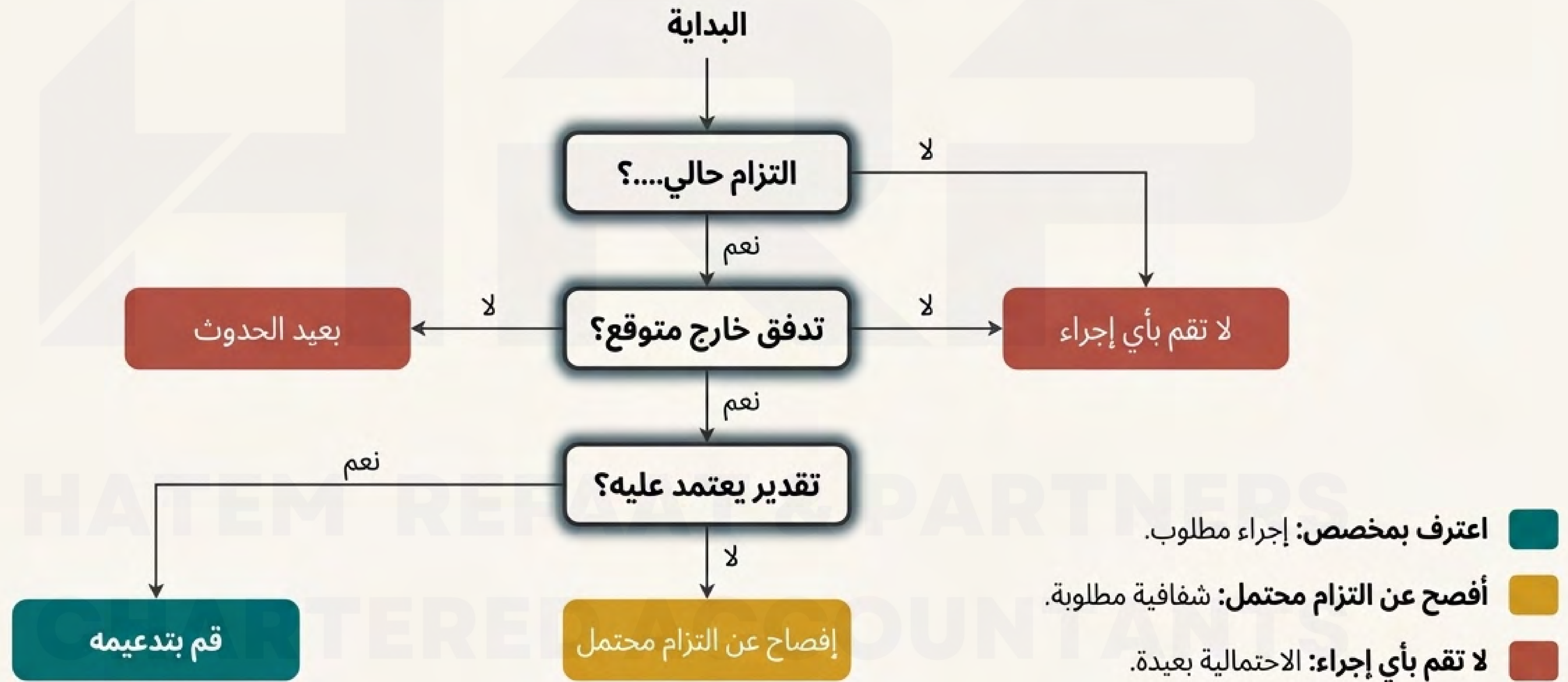
التزام حالٍ على المنشأة ناتج عن أحداث ماضية، يتطلب تسويته تدفقات خارجة لموارد تتضمن منافع اقتصادية.



المخصص

التزام غير محدد التوقيت أو المقدار.

مسار القرار: من الشك إلى اليقين المحاسبي



هذا المخطط ليس مجرد رسم بياني، بل هو العمود الفقري لعملية اتخاذ القرار. سنقوم بتفصيل كل خطوة في هذا المسار.

البوابة الأولى:
هل يوجد التزام حالي ناتج عن حدث مُلزم؟

الالتزام الحكمي (Constructive)

ينشأ من ممارسات المنشأة التي أوجدت توقعًا لدى أطراف أخرى بأنها ستقبل بمسؤوليات بمسؤوليات معينة (مثال: سياسة معلنة لرد المبالغ للعملاء).

الالتزام القانوني

ينشأ من عقد، تشريع، أو أو أي حكم قانوني آخر.

التزام حالي ناتج عن حدث إلزامي؟

”الاعتراف يبدأ بوجود التزام لا يمكن تجنبه.“

الحدث الملزم هو الحدث الذي يخلق التزامًا التزامًا قانونيًا أو حكميًا، ولا يترك للمنشأة أي أي بديل واقعي سوى تسوية هذا الالتزام.



نعم

لا

» الالتزام المحتمل

البوابة الثانية: هل من المحتمل حدوث تدفق خارج للموارد؟



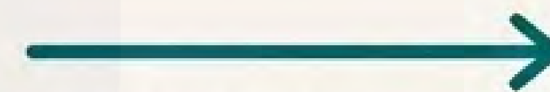
تدفق خارج العين خارج متوقع؟

"بعد إثبات وجود الالتزام، يجب تقييم احتمالية حدوث تدفقات خارجة لتسويته."



محتمل (Probable)

فرصة حدوثه أكبر من عدم حدوثه (< 50 %).



» إلى البوابة الثالثة



ممكن (Possible)

فرصة حدوثه أقل من محتمل ولكنها ليست بعيدة.



» إفصاح عن التزام محتمل



بعيد (Remote)

فرصة حدوثه ضئيلة جدًا.



» لا تقم بأي إجراء

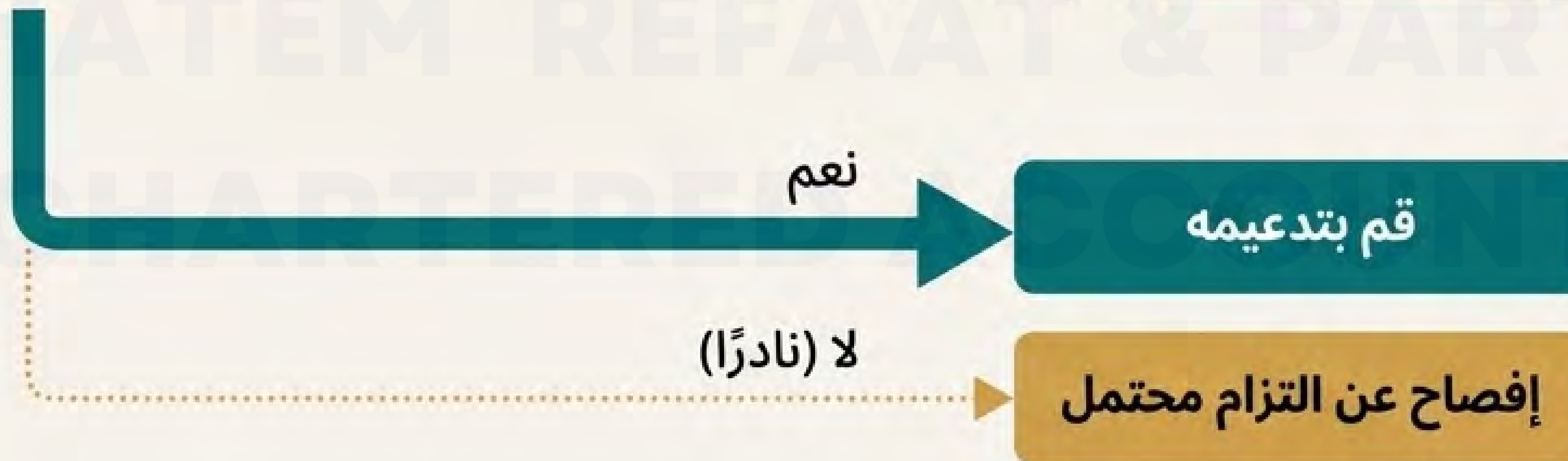
البوابة الثالثة: هل يمكن الوصول لتقدير يعتمد عليه؟



تقدير يعتمد عليه؟

"القدرة على القياس هي الخطوة الأخيرة للاعتراف. يتطلب المعيار 'أفضل تقدير' للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام."

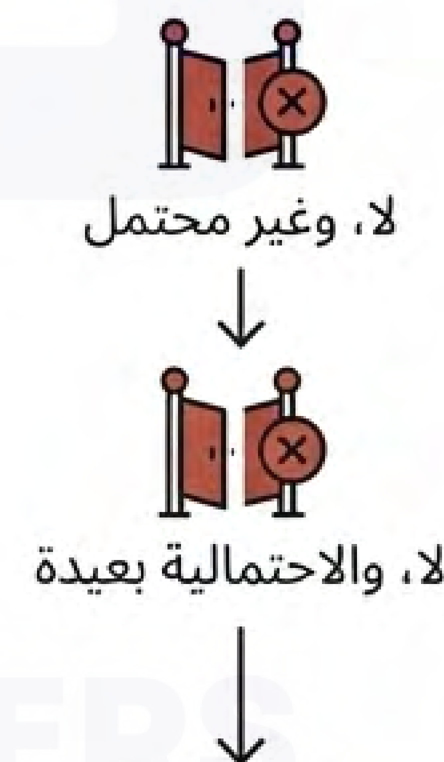
في حالات نادرة جدًا (كما يوضح المخطط: "لا (نادرًا)")، إذا لم يكن من الممكن إجراء تقدير موثوق، يتم التعامل مع **البند كالتزام محتمل ويتم الإفصاح عنه فقط.**



Key Consideration

يتضمن أفضل تقدير الحكم المهني، الخبرة في معاملات مماثلة، وفي بعض الحالات، تقارير من خبراء مستقلين.

حصيلة المسار: ثلاث نتائج واضحة



لا يتم اتخاذ أي إجراء



الإفصاح عن التزام محتمل



الاعتراف لتغميرات الاحداثء مخصص التزام، الاتزام بين المسعالية وتنامي واجتمم، وائعير تشخص مع الإقصات واحتمل.

الاعتراف بمخصص

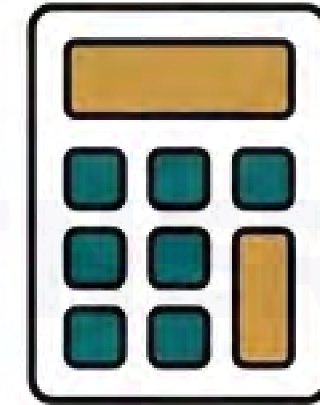
(قم بتدعيمه)

قياس المخصص: تحويل التقدير إلى قيمة دفترية









أفضل تقدير

يجب أن تعكس المخصصات أفضل تقدير للنفقات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في نهاية الفترة المالية.

القيمة الحالية

عندما يكون أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، يجب قياس مبلغ المخصص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتسويته (باستخدام معدل خصم مناسب).

المراجعة المستمرة

يجب فحص المخصصات في تاريخ كل فترة مالية وتعديلها لتعكس أفضل تقدير حالي. إذا أصبح من غير المحتمل أن يكون هناك تدفق خارج للمنافع، فيتم رد المخصص.

تطبيق خاص: مخصصات إعادة الهيكلة

لا ينشأ الالتزام الحكمي المتعلق بإعادة الهيكلة إلا عند استيفاء شرطين أساسيين معًا:

الشرط الأول: الخطة المعتمدة

وجود خطة تفصيلية معتمدة تحدد على الأقل:

1. النشاط المعني.
2. الأماكن الرئيسية المتأثرة.
3. العدد التقديري والوظائف للعاملين الذين سيتم تعويضهم.
4. التكاليف التي سيتم تحملها.
5. التوقيت الذي سيتم فيه تطبيق الخطة.

+

الشرط الثاني: التوقع المشروع

إعطاء توقع لدى الجهات المتأثرة بأن المنشأة ستقوم بتنفيذ الخطة (إما بالبدء الفعلي في تنفيذها أو إعلان مكوناتها الرئيسية).

تطبيق خاص: العقود المحملة بخسائر (Onerous Contracts)

"إذا كان لدى منشأة عقد محمل بخسارة، فيعترف بالالتزام الحالي في ظل ذلك العقد ويتم قياسه كمخصص."

ما هو العقد المحمل بخسارة؟

هو عقد تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالالتزامات بموجب العقد تتجاوز المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها منه.

مثال

عقد لتوريد بضائع بسعر ثابت أصبح الآن أقل من تكلفة إنتاجها، ولا يمكن إلغاء العقد دون دفع غرامات باهظة. يجب تكوين مخصص بالخسارة الحتمية.



من الاعتراف إلى الإبلاغ: قوة الإفصاح

الاعتراف بالمخصص هو نصف القصة. النصف الآخر هو توصيل طبيعة هذه الالتزامات وحجمها وتوقيتها لأصحاب المصلحة. يوفر الإفصاح الشفاف رؤية واضحة للمخاطر والتقديرات المستقبلية المستقبلية التي تواجه المنشأة.



يهدف الإفصاح إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة وتوقيت ومبلغ المخصصات والالتزامات المحتملة.

قائمة التحقق من الإفصاح (1): تحليل حركة المخصصات

لكل نوع من أنواع المخصصات، يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

- [ ] القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة.
- [ ] المخصصات الإضافية التي تم تكوينها خلال الفترة.
- [ ] المبالغ المستخدمة (المحملة على المخصص) خلال الفترة.
- [ ] المبالغ غير المستخدمة والتي تم ردها خلال الفترة.
- [ ] الزيادة في القيمة الحالية (الناشئة عن مرور الوقت وأثر التغير في معدل الخصم).

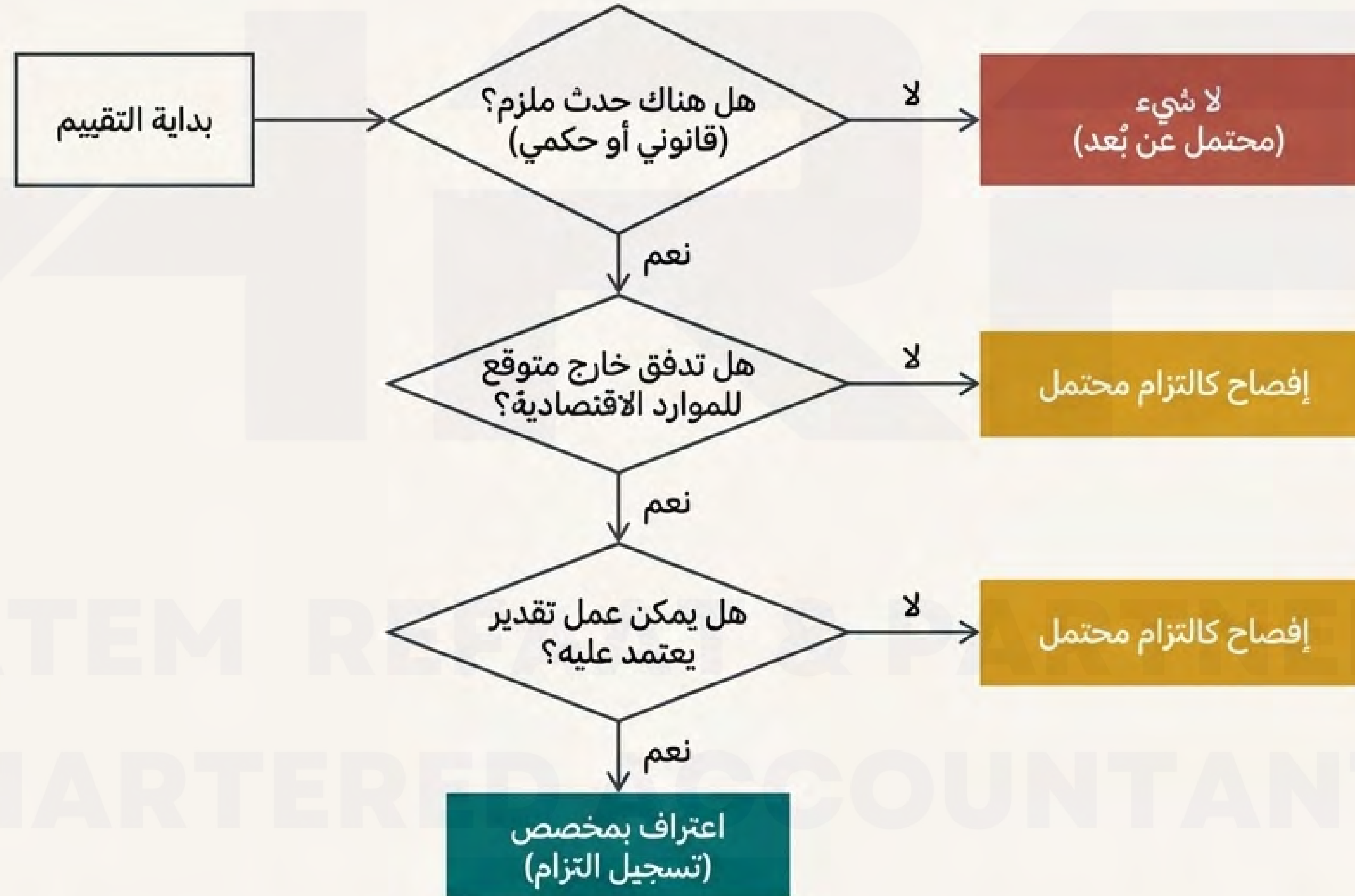
لا يوجد إلزام بالإفصاح عن المعلومات المقارنة.

قائمة التحقق من الإفصاح (2): الإيضاحات السردية

استكمالًا لمتطلبات الإفصاح لكل نوع من أنواع المخصصات:

- ☐ شرح مختصر عن طبيعة الالتزام والوقت المتوقع لأية تدفقات خارجة.
- ☐ إشارة إلى حالات عدم التأكد من المبلغ أو التوقيت لتلك التدفقات.
- ☐ الافتراضات الأساسية التي تم افتراضها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية (عندما يكون ذلك ضروريًا).
- ☐ قيمة أية استردادات متوقعة، وقيمة الأصل الذي تم الاعتراف به بالفعل لتلك الاستردادات.

مسار القرار المكتمل: دليلك الدائم للامتثال

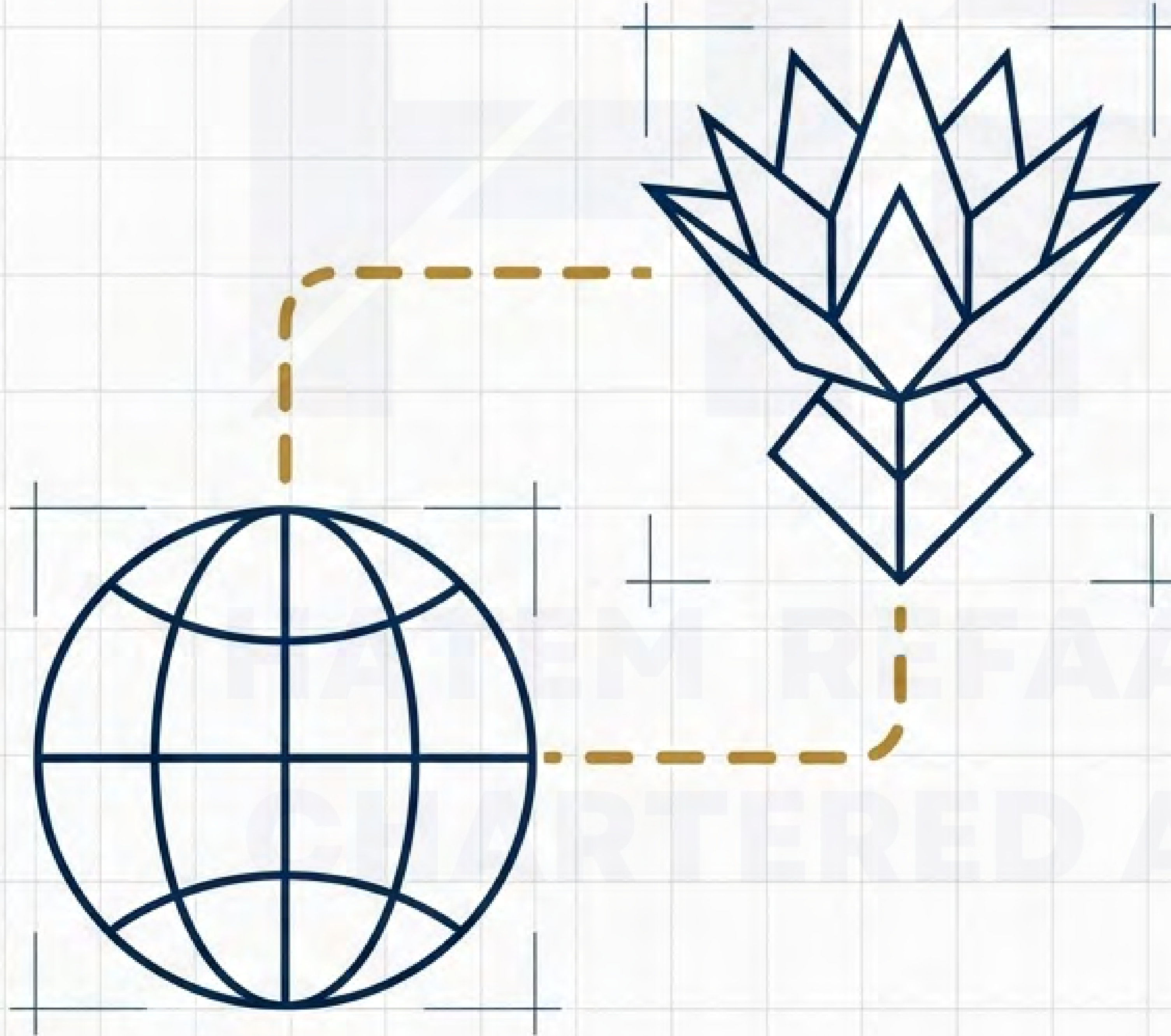


باتباع هذا المسار المنطقي، يتحول تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (28) من تحدٍ معقد إلى عملية منهجية عملية منهجية ومنظمة، تضمن الدقة والامتثال والشفافية.

فك شفرة معيار المحاسبة المصري رقم ٢٩

الدليل التطبيقي الشامل لتجميع الأعمال

الإطار التنظيمي: الأساس القانوني والمواءمة الدولية



نظرة عامة على معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) بشأن تجميع الأعمال.

يُقابل هذا المعيار معيار التقرير المالي الدولي IFRS 3، مما يضمن التوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

الأساس التشريعي المصري:

- قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥: بشأن إقرار وتعديل بعض معايير المحاسبة المصرية.
- قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩: بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية (إضافة فقرة ٢أ).

المبدأ الجوهري: طريقة الاستحواذ هي الأساس الوحيد

يجب المحاسبة عن جميع عمليات تجميع الأعمال بتطبيق طريقة الاستحواذ (Acquisition Method) دون استثناء.



يُلغي هذا المعيار أي طرق محاسبية سابقة ويوحد المعالجة لضمان القابلية للمقارنة والشفافية.

خارطة الطريق: أربع خطوات أساسية لتطبيق طريقة الاستحواذ



وضع حجر الأساس: تحديد المُستحوذ وتاريخ الاستحواذ



الخطوة ١: تحديد المُستحوذ

Definition: المُستحوذ هو المنشأة التي تكتسب السيطرة على المنشأة المُستحوذ عليها.

Key Indicator: يتم تحديد السيطرة عادةً بناءً على القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للحصول على منافع.



الخطوة ٢: تحديد تاريخ الاستحواذ

Definition: هو التاريخ الذي يكتسب فيه المُستحوذ السيطرة, وهو عادةً تاريخ إتمام الصفقة.

Importance: هذا التاريخ هو نقطة الارتكاز لقياس جميع الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة.

الخطوة ٣: جوهر المعيار - مبادئ الاعتراف والقياس

بعد تحديد الأصول والالتزامات, كيف نقوم بإثباتها وقياسها في الدفاتر؟

الخطوة ٣

مبدأ الاعتراف (The Recognition Principle)

يحدد الشروط التي يجب بموجبها إدراج الأصول المقتناة والالتزامات المستحوّذ عليها في القوائم المالية القوائم المالية للمُستحوِذ.

مبدأ القياس (The Measurement Principle)

يحدد كيفية تحديد القيمة النقدية لهذه الأصول والالتزامات في تاريخ الاستحواذ.



مبدأ الاعتراف: القاعدة العامة

القاعدة: يعترف المُستحوذ، بتاريخ الاستحواذ، بشكل منفصل عن الشهرة، بـ **"الأصول المقتناة القابلة للتحديد"** و **"الالتزامات المستحوّذ عليها"**.

* **شرط الاعتراف:** يجب أن تفي البنود بتعريفات الأصول والالتزامات في الإطار المفاهيمي للمعايير المصرية في تاريخ الاستحواذ.

* يتم الاعتراف بها حتى لو لم تكن مُعترفاً بها سابقاً في دفاتر المنشأة المُستحوذ عليها (مثال: علامة تجارية تم تطويرها داخلياً).

استثناءات من مبدأ الاعتراف



ينص المعيار على استثناءات محددة من القاعدة العامة للاعتراف. في هذه الحالات، يتم تطبيق متطلبات معيار آخر.

- **الالتزامات المحتملة (Contingent Liabilities) :** يتم الاعتراف بها إذا كانت التزاماً حالياً ينشأ عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق، حتى لو لم يكن تدفق الموارد محتملًا.
- **الأصول المصنفة كـ "محتفظ بها للبيع" :** يتم المحاسبة عنها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢).

مبدأ القياس: القاعدة العامة



القاعدة: يقوم المُستحوذ بقياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات المستحوّذ عليها بـ **قيمتها** العادلة **(Fair Value)** في تاريخ الاستحواذ.

What is Fair Value?

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

استثناءات من مبدأ القياس

على الرغم من أن مبدأ القيمة العادلة هو القاعدة، إلا أن المعيار يفرض معالجات قياس مختلفة لبعض البنود المحددة.

- **ضريبة الدخل المؤجلة (Deferred Income Taxes):** تُقاس وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤).
- **منافع الموظفين (Employee Benefits):** تُقاس وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٨).
- **أصول التعويضات (Indemnification Assets):** تُقاس على نفس أساس البند الذي يتم التعويض عنه.
- **الحقوق المعاد امتلاكها (Reacquired Rights):** تُقاس على أساس المدة التعاقدية المتبقية للعقد المرتبط بها.



الخطوة ٤: الاعتراف بالشهرة وقياسها

الشهرة هي أصل يمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن أصول أخرى مقتناة في عملية تجميع أعمال أعمال لا يمكن تحديدها وقياسها بشكل فردي.

الشهرة = [صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات] – [القيمة العادلة للحصة المملوكة سابقاً] + [حصص الأقلية] + [المقابل المحول]

- **Special Case***: إذا كانت النتيجة سلبية، يتم الاعتراف بها كمكاسب من صفقة شراء بسعر مغرٍ (Gain on a Bargain Purchase) في قائمة الدخل.

ملخص تطبيقي: قائمة المراجعة الأساسية لتجميع الأعمال

- ☐ **تأكيد الصفقة:** هل تُمثِّل الصفقة "تجميع أعمال" وفقاً لتعريف المعيار؟
- ☐ **تحديد الأطراف:** من هو المُستحوذ؟
- ☐ **تحديد التوقيت:** ما هو تاريخ الاستحواذ الدقيق؟
- ☐ **حصر صافي الأصول:** قم بإعداد قائمة كاملة بالأصول المقتناة والالتزامات المستحوّذ عليها.
- ☐ **التقييم:** قم بقياس جميع البنود بالقيمة العادلة، مع تطبيق الاستثناءات الخاصة بالقياس عند اللزوم.
- ☐ **التحقق:** هل تم تطبيق استثناءات الاعتراف بشكل صحيح (خاصة للالتزامات المحتملة)؟
- ☐ **النتيجة النهائية:** احسب الشهرة أو مكاسب الشراء بسعر مغرٍ.



المرجعية التشريعية وتواريخ السريان

تاريخ السريان

- **تاريخ السريان العام:** يُعمل بالمعيار اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد **١ يناير ٢٠١٦.**
- **تاريخ سريان التعديلات:** تسري الفقرات المعدلة بموجب القرار ٦٩ من تاريخ العمل به.

الإطار القانوني المُنظم لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٩)

- **القرار الأساسي:** قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.
- **التعديل:** قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

رحلة اضمحلال قيمة الأصول: دليل عملي لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١)

فهم وتطبيق إطار ضمان القيمة الحقيقية للأصول



المبدأ الجوهري: لماذا يمثل الاضمحلال أهمية قصوى؟

الهدف الأساسي للمعيار هو "**ضمان أن أصول المنشأة قد تم إثباتها بقيم لا تتجاوز قيمتها الاستردادية**" (مقتبس من الفقرة ١).

بعبارة أخرى، يمنع المعيار الإفراط في تقييم الأصول في الميزانية العمومية.

عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته الاقتصادية الحقيقية (المتوقع استردادها من خلال الاستخدام أو البيع)، يجب على المنشأة الاعتراف بخسارة.

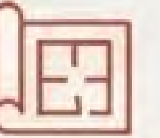


نطاق المعيار: على أي أصول تنطبق هذه الرحلة؟

يطبق هذا المعيار على معظم الأصول، ولكنه يستثني بشكل صريح الأصول التي تغطيها معايير أخرى متخصصة.

لا ينطبق على - أبرز الاستثناءات:


المخزون (م.م.م.٢)


الأصول الناشئة عن عقود الإنشاء (م.م.م.٨)


الأصول الضريبية المؤجلة (م.م.م.٢٤)

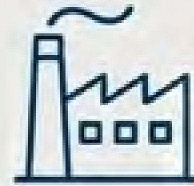

الأصول المالية ضمن نطاق (م.م.م.٢٦)


الأصول البيولوجية المقاسة بالقيمة العادلة (م.م.م.٣٥)



الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع (م.م.م.٣٢)

ينطبق على:


الأصول الثابتة


الأصول غير الملموسة


الشهرة


الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة

خريطة رحلة الاضمحلال: نظرة عامة على العملية



هذه الخريطة سترشدنا خلال الشرائح القادمة، مع إبراز كل مرحلة.

المرحلة الأولى: متى يجب إجراء اختبار الاضمحلال؟ (المُحفِّزات)

هناك حالتان رئيسيتان تستدعيان إجراء الاختبار.



الاختبار عند وجود مؤشرات

في نهاية كل فترة مالية، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كان هناك 'أي مؤشر' على احتمال حدوث اضمحلال (وفقاً للفقرة ٩). إذا وجد، يجب تقدير القيمة الاستردادية.



الاختبار السنوي الإلزامي

بغض النظر عن وجود مؤشرات، يجب إجراء الاختبار سنوياً لهذه الأصول (وفقاً للفقرة ١٠).

- الأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد.
- الأصول غير الملموسة غير المتاحة للاستخدام بعد.
- الشهرة المقتناة في تجميع الأعمال.



التحديد

(Identification)



القياس



الاعتراف



العكس





فك شفرة المؤشرات: إشارات داخلية وخارجية

تتطلب الفقرة ١٢ من المنشأة أن تأخذ في الاعتبار - كحد أدنى - المؤشرات التالية.



مؤشرات من مصادر داخلية

- وجود دليل على تقادم أو تلف مادي في الأصل.
- تغيرات سلبية في كيفية استخدام الأصل (مثل خطط لتخريده أو بيعه مبكراً).
- دليل من التقارير الداخلية يشير إلى أن الأداء الاقتصادي للأصل أسوأ مما هو متوقع.



مؤشرات من مصادر خارجية

- انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل.
- تغيرات سلبية كبيرة (تكنولوجية، اقتصادية، قانونية) في بيئة عمل المنشأة.
- زيادة في أسعار الفائدة في السوق، مما يؤثر على سعر الخصم المستخدم.
- تجاوز القيمة الدفترية لصافي أصول المنشأة قيمتها الرأسمالية السوقية.



المرحلة الثانية: كيف نقيس الاضمحلال؟ المعادلة الأساسية

المبدأ الأساسي لمقارنة القيم لتحديد وجود خسارة اضمحلال.

القيمة الاستردادية (Recoverable Amount)

هي القيمة **الأكبر** بين قيمتين: صافي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، والقيمة الاستخدامية.



القيمة الدفترية (Book Value)

المبلغ الذي يتم الاعتراف به للأصل بعد خصم أي مجمع للإهلاك أو خسائر الاضمحلال.

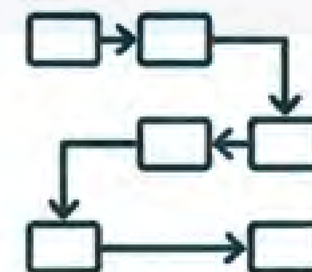
يحدث الاضمحلال عندما تكون **القيمة الدفترية > القيمة الاستردادية.**



مساران لتحديد القيمة الاستردادية

MAX

القيمة الاستردادية هي **الأعلى** بين هذين المبلغين.



القيمة الاستخدامية

"ما هي القيمة التي سيولدها الأصل في المستقبل؟"

القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها من الاستخدام المستمر للأصل والتصرف فيه في نهاية عمره الإنتاجي. (مستوحى من تعريف الفقرة ٦).



صافي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع

"ماذا يمكنك أن تحصل عليه إذا بعت الأصل اليوم؟"

السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق، مطروحاً منه التكاليف الإضافية التي تتعلق مباشرة بالتخلص من الأصل (مثل الرسوم القانونية، تكاليف النقل). (مستوحى من تعريفات الفقرة ٦ و٢٨).

إذا تجاوز أي من هذين المبلغين القيمة الدفترية، فلا يوجد اضمحلال، وليس من الضروري حساب المبلغ الآخر. (مستوحى من الفقرة ١٩).



نظرة عن قرب: تقدير القيمة الاستخدامية

حساب القيمة الاستخدامية يتطلب تقديرات دقيقة للمستقبل. وفقًا للفقرة ٣٣، يجب على المنشأة:



حساب القيمة الحالية

يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الخصم للوصول إلى القيمة الاستخدامية.



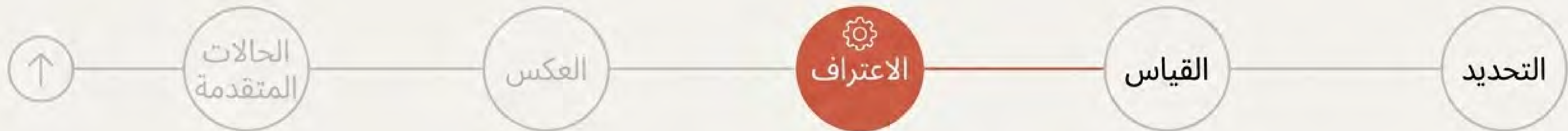
تحديد سعر الخصم المناسب

- يجب أن يكون سعراً "قبل الضريبة".
- يعكس التقييمات الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود.
- يعكس المخاطر المحددة المرتبطة بالأصل والتي لم يتم تعديل التدفقات النقدية بشأنها. (الفقرة ٥٥).



تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

- يجب أن تستند إلى افتراضات "معقولة ومؤيدة" وأفضل تقديرات الإدارة.
- تُبنى على أحدث الموازنات والتوقعات (عادةً لفترة لا تتجاوز ٥ سنوات).
- يجب أن تكون للأصل في "حالته الراهنة" (لا تشمل التحسينات المستقبلية أو إعادة الهيكلة غير الملتزم بها). (الفقرة ٤٤).



المرحلة الثالثة: الاعتراف بخسارة الاضمحلال

عندما تتجاوز القيمة الدفترية القيمة الاستردادية، يجب اتخاذ الإجراءات التالية.

خسارة الاضمحلال = القيمة الدفترية - القيمة الاستردادية

الإجراءات الرئيسية

١. **تخفيض القيمة الدفترية:** يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل لتصل إلى قيمته الاستردادية. (الفقرة ٥٩).

٢. **الاعتراف بالخسارة:** "يجب الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الحال في الأرباح أو الخسائر" (الفقرة ٦٠).

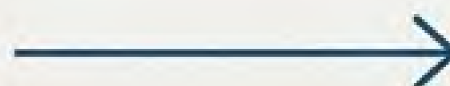
٣. **تعديل الإهلاك المستقبلي:** يجب تسوية مبلغ الإهلاك (أو الاستهلاك) في الفترات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل على مدار عمره الإنتاجي المتبقي. (الفقرة ٦٣).

المرحلة الرابعة: ماذا لو كان الأصل لا يعمل بمفرده؟



بعض الأصول لا تولد تدفقات نقدية داخلة بشكل مستقل. (مثال: خط سكة حديد خاص بمنجم).
من المستحيل تحديد 'القيمة الاستخدامية' لمثل هذا الأصل بمفرده. (مستوحى من الفقرة ٦٧).

نقدم **وحدة توليد النقد (Cash-Generating Unit) (CGU)**:


أصل منفرد

وحدة توليد النقد (CGU)



إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة الاستردادية لأصل منفرد، يجب على المنشأة تحديد القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. (الفقرة ٦٦).



"هي أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد **تدفقات نقدية داخلة تكون مستقلة بشكل كبير عن** التدفقات النقدية الداخلة من الأصول أو مجموعات الأصول الأخرى. " (الفقرة ٦).

حالة متقدمة: اختبار اضمحلال الشهرة



المبدأ الأساسي

الشهرة لا تولد تدفقات نقدية بشكل مستقل. لأغراض اختبار الاضمحلال، يجب توزيعها على وحدات توليد النقد (أو مجموعات الوحدات) التي يتوقع أن تستفيد من عملية التجميع. (الفقرة ٨٠).



عملية الاختبار

١. يتم إجراء اختبار الاضمحلال على **وحدة توليد النقد بشكل سنوي.**

٢. تتم مقارنة القيمة الدفترية للوحدة **(متضمنة الشهرة)** مع قيمتها الاستردادية. (الفقرة ٩٠).

توزيع خسارة الاضمحلال

خسارة اضمحلال الوحدة



أولاً: تُخصم من **الشهرة** حتى تصل إلى الصفر

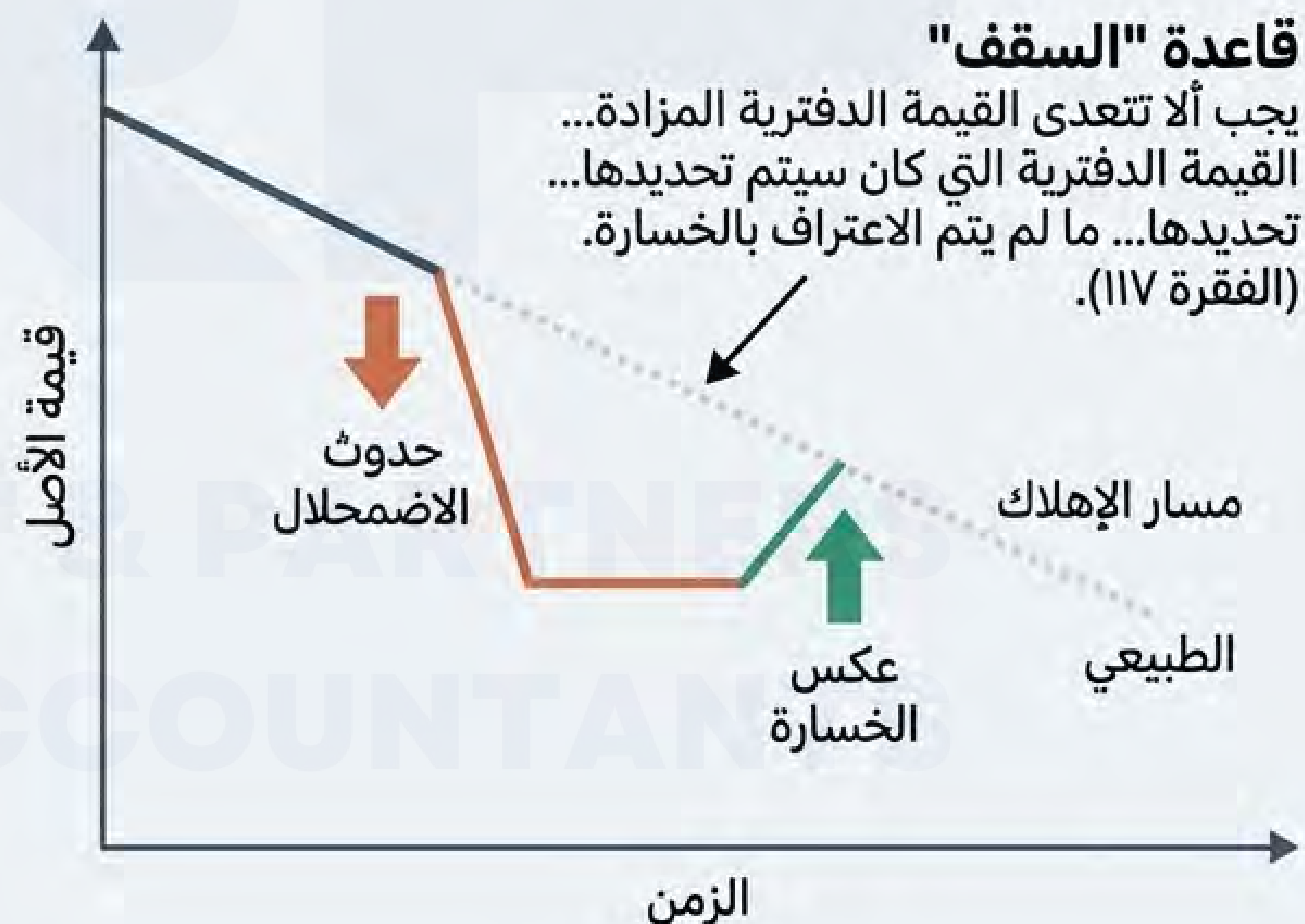


ثانياً: الباقي يُوزع على **الأصول الأخرى** بالتناسب

(وفقًا للفقرة ١٠٤)



المرحلة الخامسة: هل يمكن عكس خسارة الاضمحلال؟



التقييم السنوي:

في نهاية كل فترة مالية، يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت هناك دلالة على أن خسارة اضمحلال معترف بها في سنوات سابقة "لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت". (الفقرة (الفقرة ١١٠).

1. إذا وجدت دلالة (مثل زيادة كبيرة في القيمة السوقية)، يجب إعادة تقدير القيمة الاستردادية.
2. إذا كانت القيمة الاستردادية الجديدة أكبر من القيمة الدفترية، يتم عكس الخسارة.
3. يُثبت عكس الخسارة في الأرباح أو الخسائر. (الفقرة ١١٩).

قاعدة الشهرة التي لا يمكن كسرها

لا ينبغي عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة.



أي زيادة لاحقة في القيمة الاستردادية للشهرة بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال، من المرجح أن تكون زيادة في الشهرة المكتسبة داخلياً، والتي يحظر المعيار الاعتراف بها. (مستوحى من الفقرة ١٢٥).

الإفصاحات الرئيسية والدروس المستفادة

الشفافية هي مفتاح تطبيق المعيار بشكل فعال.

تطبيق معيار اضمحلال الأصول ليس مجرد تمرين امتثال. إنه إطار حاسم يضمن أن الميزانية الميزانية العمومية تعكس الواقع الاقتصادي، وتحمي قيمة قيمة أصحاب المصالح، وتعزز الثقة في التقارير المالية.

متطلبات الإفصاح الرئيسية

يجب على المنشأة الإفصاح عن (وفقاً للفقرات ١٢٦ و ١٣٠):

- قيمة خسائر الاضمحلال المعترف بها أو المعكوسة خلال الفترة.
- بنود قائمة الدخل التي تأثرت بهذه الخسائر أو عكسها.
- بالنسبة للخسائر الجوهرية:
  - الأحداث والظروف التي أدت إلى الاضمحلال أو عكسه.
  - القيمة الاستردادية وما إذا كانت هي القيمة العادلة أم القيمة الاستخدامية.
  - الافتراضات الأساسية المستخدمة في تقدير القيمة الاستردادية.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم 32

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة

دليل عملي للمحاسبين والمراجعين

يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 5



الهدف الأساسي: لماذا يهم هذا المعيار؟

يهدف المعيار إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من **تقييم الآثار المالية الناتجة عن:**

- العمليات غير المستمرة.
- الاستبعادات التي تجرى على الأصول غير المتداولة (أو المجموعات الجاري التخلص منها).

الشفافية هي جوهر المعيار، مما يتيح للمستثمرين والمحللين فهم أثر قرارات التخلص من الأصول.

الأساس التشريعي والتاريخي للمعيار

تواريخ السريان

يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

تسري الفقرة المضافة بموجب قرار 69
من تاريخ صدوره.

القرارات المنظمة

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015:
بشأن إحلال 39 معيار محاسبي.

قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019: بإضافة فقرة 5 (د).

الخطوة الأولى: التبويب - السؤال الجوهري



متى يتم تبويب الأصل
كـ "محتفظ به لغرض البيع"؟

عندما يكون من المتوقع أن يتم استرداد قيمته الدفترية، **بشكل أساسي**، من صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامه.

الخطوة الثانية: القياس - قاعدة التقييم الحاسمة

تقيس المنشأة الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجاري التخلص منها) المبوبة كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس:



أيهما أقل ⇩

ملاحظة هامة: ماذا يحدث للإهلاك؟

بمجرد تبويب الأصل كـ "محتفظ به لغرض البيع"، **يتوقف حساب الإهلاك** لهذا الأصل.



المنطق المحاسبي: لم يعد الأصل يُستخدم في توليد الإيرادات بشكل مستمر، بل أصبحت قيمته مرتبطة بصفقة بيع متوقعة، مما يجعل استمرار إهلاكه غير ملائم.

الخطوة الثالثة: العرض - كيف يظهر الأصل في القوائم المالية؟

يجب عرض الأصول **غير المتداولة** المحتفظ بها لغرض البيع بشكل منفصل في قائمة المركز المالي.

يتم عرضها ضمن **الأصول المتداولة**.

قائمة المركز المالي
الأصول
الأصول المتداولة
النقدية وما في حكمها
العملاء
المخزون
أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

خلاصة المعيار: الأركان الثلاثة لمعيار المحاسبة المصري رقم 32

التبويب (Classification)



استرداد القيمة من البيع وليس الاستخدام.

القياس (Measurement)



القيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع، أيهما أقل.

العرض (Presentation)



يعرض بشكل منفصل ضمن الأصول المتداولة.

إتقان هذه الأركان الثلاثة هو مفتاح التطبيق الصحيح للمعيار.

تطور معايير المحاسبة المصرية: تحليل تعديلات معيار الاستثمار العقاري رقم 34

تقديم نموذج إعادة التقييم: خطوة نحو التوافق مع الممارسات الدولية



FRA
Egyptian Financial
Rogoletery Authority

ESAA



التغيير الجوهري: ما الجديد في معيار الاستثمار العقاري؟



بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023، أصبح بإمكان المنشآت لأول مرة اختيار قياس استثماراتها العقارية باستخدام **نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة)**، كبديل لنموذج التكلفة المطبق سابقاً.



يمثل هذا التعديل تحولاً هاماً في السياسات المحاسبية المتاحة للشركات في مصر.

الأساس التشريعي وتاريخ السريان



التطبيق

تطبق هذه التعديلات على الفترات التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2023**.



المرجع الرسمي

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

تم نشر التعديلات في الجريدة الرسمية - العدد 9 مكرر (ف) في 6 مارس 2023.

لماذا الآن؟ جسر الفجوة مع المعايير الدولية

معيار المحاسبة المصري رقم 34 (قبل التعديل)

نموذج التكلفة فقط

التعديل الجديد

معيار المحاسبة الدولي رقم 40 (IAS 40)

خيار بين نموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة

يهدف التعديل إلى تحقيق التوافق مع معيار المحاسبة الدولي IAS 40، مما يعزز قابلية القوائم المالية للشركات المصرية للمقارنة على الصعيد العالمي.

الفوائد المترتبة على تبني نموذج القيمة العادلة



معلومات أكثر ملاءمة

يعكس تقييم الاستثمارات العقارية بقيمتها العادلة الوضع الاقتصادي الحقيقي للأصول، مما يوفر لصناع القرار والمستثمرين رؤية أعمق وأكثر حداثة.



تعزيز الشفافية

يزيد من شفافية المركز المالي للشركة من خلال إظهار القيمة السوقية الحالية لمحفظتها العقارية.



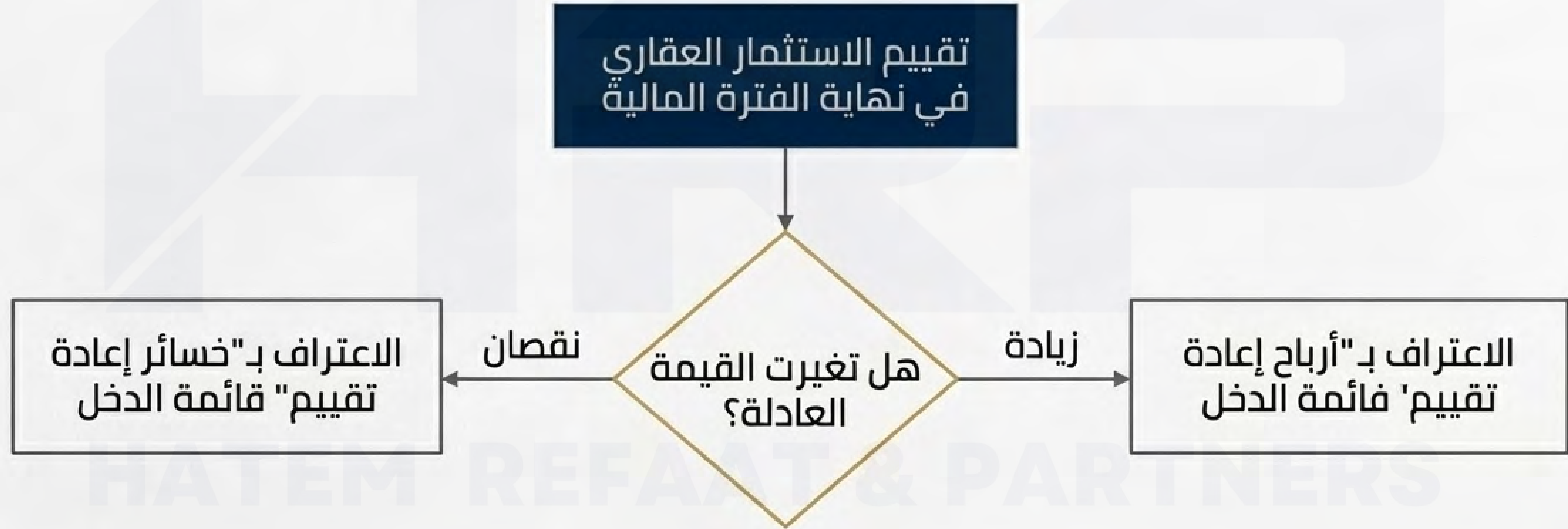
تحسين قابلية المقارنة

يسهل مقارنة أداء الشركة مع نظيراتها على المستوى الدولي التي تطبق معايير IFRS.

نموذجا القياس: نظرة مقارنة

وجه المقارنة	نموذج التكلفة (Cost Model)	نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model)
القياس اللاحق	التكلفة التاريخية ناقصاً مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال.	القيمة العادلة في تاريخ الميزانية.
الإهلاك	يتم إهلاك الأصل على مدار عمره الإنتاجي.	لا يتم احتساب إهلاك.
التغيرات في القيمة	لا يتم الاعتراف بأي زيادة في القيمة. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فقط.	يتم الاعتراف بالتغيرات (أرباح أو خسائر) في قائمة الدخل للفترة.
التأثير على قائمة الدخل	مصروف إهلاك سنوي.	تقلبات في الأرباح نتيجة التغير في القيمة العادلة.

آلية عمل نموذج إعادة التقييم



على عكس نموذج إعادة التقييم للأصول الثابتة (معيار 10)، يتم إثبات كافة التغيرات في القيمة العادلة للاستثمار العقاري مباشرةً في قائمة الدخل، وليس ضمن حقوق الملكية (فائض إعادة التقييم).

ليس مجرد خيار، بل سياسة محاسبية متكاملة



التطبيق الموحد (Uniform Application)

يجب على المنشأة تطبيق السياسة المختارة (إما التكلفة أو إعادة التقييم) على كافة استثماراتها العقارية.



صعوبة التغيير (Difficulty of Change)

يعتبر التغيير من نموذج إعادة التقييم إلى نموذج التكلفة غير مسموح به إلا في حالات نادرة جداً، حيث إنه لا يؤدي إلى عرض أكثر ملاءمة.



متطلبات الإفصاح (Disclosure Requirements)

يتطلب نموذج إعادة التقييم إفصاحات إضافية ومفصلة حول كيفية تحديد القيمة العادلة والافتراضات المستخدمة.

اعتبارات استراتيجية للإدارة قبل اتخاذ القرار

الخبرة والكفاءة (Expertise & Competence)

هل لدى الفريق المالي الخبرة الكافية لتحديد القيمة العادلة بشكل دوري وموثوق؟
هل سنحتاج إلى مقيمين خارجيين؟

تقلب الأرباح (Profit Volatility)

ما مدى استعدادنا للتعامل مع التقلبات المحتملة في صافي الربح نتيجة للتغيرات في سوق العقارات؟



التأثير الضريبي (Tax Impact)

كيف ستؤثر أرباح إعادة التقييم غير المحققة على الالتزامات الضريبية للشركة؟

توقعات المستثمرين (Investor Expectations)

كيف سيستقبل المحللون والمستثمرون هذا التغيير؟ هل سيفهمون التأثير على أرباحنا؟

التأثير المباشر على النسب والمؤشرات المالية

التأثير المحتمل لنموذج إعادة التقييم	المؤشر المالي
قد تزداد تقلبًا بشكل كبير. زيادة قيمة الأصول قد تخفض العائد على الأصول (ROA) إذا لم تزد الأرباح بنفس النسبة.	**نسب الربحية (e.g., ROA, ROE)**
تتأثر مباشرةً بأرباح أو خسائر إعادة التقييم المدرجة في قائمة الدخل.	**ربحية السهم (EPS)**
زيادة القيمة العادلة للأصول تزيد من حقوق الملكية، مما قد يؤدي إلى تحسين (خفض) نسب المديونية.	**نسب المديونية (e.g., Debt-to-Equity)**
ترتفع مع ارتفاع القيمة العادلة للاستثمارات العقارية.	**القيمة الدفترية للسهم**

خارطة طريق للتنفيذ: الخطوات التالية

1

تقييم المحفظة العقارية (Portfolio Assessment)

تحليل وتصنيف كافة العقارات لتحديد ما يندرج تحت تعريف "الاستثمار العقاري".

2

تحليل السياسة المحاسبية (Policy Analysis)

إجراء دراسة مفصلة لمقارنة أثر النموذجين على القوائم المالية والنسب الرئيسية.

3

إشراك الخبراء (Engage Experts)

التواصل مع مقيمين عقاريين معتمدين لتحديد القيمة العادلة بشكل احترافي ومستقل.

4

التدريب والتوعية (Training & Awareness)

تدريب الفريق المالي ومجلس الإدارة على متطلبات وآثار النموذج الجديد.

5

تحديث الأنظمة (Update Systems)

التأكد من قدرة الأنظمة المحاسبية على معالجة قياسات القيمة العادلة والإفصاحات المطلوبة.

الرسائل الرئيسية

1 2 3

1. خيار استراتيجي جديد (A New Strategic Option)

لم يعد قياس الاستثمار العقاري مقتصراً على التكلفة التاريخية؛ نموذج القيمة العادلة متاح الآن ويتطلب قراراً استراتيجياً.

2. توافق دولي (International Alignment)

التعديل يضع معيار المحاسبة المصري رقم 34 في مصاف الممارسات الدولية (IAS 40)، مما يعزز الثقة والشفافية.

3. تأثير شامل (Comprehensive Impact)

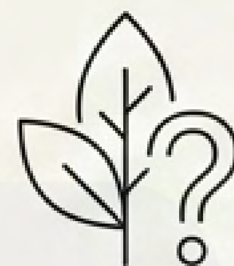
الاختيار بين النموذجين له آثار عميقة لا تقتصر على المحاسبة فقط، بل تمتد لتشمل تقييم الأداء، والنسب المالية، المالية، وتوقعات المستثمرين.

معيار المحاسبة المصري رقم 35: الزراعة

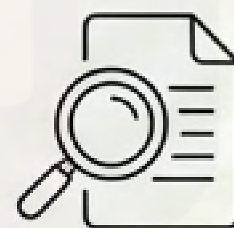
دليل شامل لفهم وتطبيق تعديلات 2023

يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 41

رحلتنا في المعيار



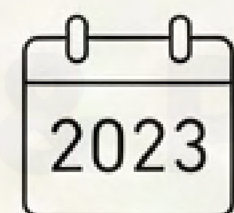
لماذا معيار خاص بالزراعة؟:
فهم خصوصية النشاط الزراعي.



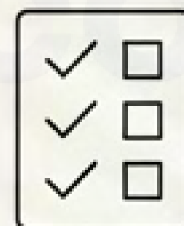
نطاق المعيار وتعريفاته الأساسية:
تحديد ما يغطيه المعيار وما لا يغطيه.



جوهر المعيار: الاعتراف والقياس:
استيعاب المبدأ الأساسي للقيمة العادلة.



تحديثات 2023: التغيير الأهم:
التركيز على التعديلات الإلزامية الجديدة.



خلاصة التطبيق العملي:
خطوات وإفصاحات أساسية.

خصوصية النشاط الزراعي تقتضي معالجة محاسبية فريدة

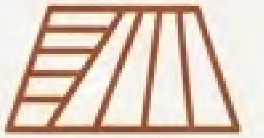


التحول البيولوجي هو العملية التي تديرها المنشأة وتتضمن النمو، أو الانحلال، أو الإنتاج، أو التكاثر، والتي تسبب تغيرات نوعية أو كمية في الأصل البيولوجي (حيوان أو نبات حي).

المعيار يعالج التحديات المحاسبية الفريدة الناتجة عن إدارة التحول البيولوجي للأصول الحية.

نطاق التطبيق: ماذا يغطي المعيار؟

خارج النطاق



- الأراضي المتعلقة بالنشاط الزراعي (تخضع لمعيار 10 - الأصول الثابتة).

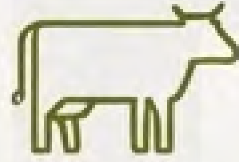


- الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي (تخضع لمعيار 23 - الأصول غير الملموسة).



- المنتجات بعد الحصاد (تخضع لمعيار 2 - المخزون).

داخل النطاق



- الأصول البيولوجية (مثل: الماشية، الأشجار المثمرة).



- المنتجات الزراعية عند نقطة الحصاد فقط (مثل: الصوف، الفاكهة المقطوفة).



- المنح الحكومية المتعلقة بالأصول البيولوجية.

المصطلحات الأساسية للمعيار



الحصاد (Harvest)

التعريف: "فصل المنتج عن الأصل البيولوجي أو إيقاف العمليات الحيوية للأصل البيولوجي."

أمثلة: قطف الثمار، ذبح الماشية، قطع الأشجار.



المنتج الزراعي (Agricultural Produce)

التعريف: "المنتج الذي يتم حصاده من الأصول البيولوجية للمنشأة."

أمثلة: صوف، ألبان، فاكهة، قطن.



الأصل البيولوجي (Biological Asset)

التعريف: "حيوان أو نبات حي."

أمثلة: أغنام، أشجار غابات، محاصيل زراعية كالقمح والذرة.

جوهر المعيار: القياس بالقيمة العادلة

”يتم قياس الأصول
البيولوجية عند الاعتراف
الأولي وفي نهاية مالية
العادلة ناقصاً تكاليف
البيع، إلا في قياس
مالاتيف.“



عند الاعتراف الأولي
وفي نهاية كل فترة
بالقيمة العادلة ناقصاً
البيع، إلا في حالة عدم
قياس القيمة العادلة
بشكل موثوق.“

معالجة الأرباح والخسائر الناتجة عن قياس القيمة العادلة

الربح أو الخسارة الناشئ عند الاعتراف الاعتراف الأولي بأصل بيولوجي بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.

التغير في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع لأصل بيولوجي.

يتم إدراجه في قائمة الأرباح والخسائر للفترة المحاسبية التي ينشأ فيها.

نقطة تحول: تعديلات 2023 الإلزامية

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023

منشور بالجريدة الرسمية - العدد 9 مكرر (ج) في 6 مارس 2023.



تاريخ التطبيق الإلزامي

للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد **1** يناير **2023**

أبرز ملامح التعديلات الجديدة وما تعنيه لك

تهدف التعديلات إلى زيادة الوضوح والمواءمة مع الممارسات الدولية، وتتطلب من المحاسبين التركيز على المجالات التالية:



تحديد دقيق للقيمة العادلة

التركيز على تقنيات التقييم وتحديد المدخلات عند غياب سوق نشط.



متطلبات إفصاح إضافية

الحاجة إلى شفافية أكبر حول الافتراضات والتقديرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة.



توضيحات حول المنح الحكومية

معالجة أكثر تفصيلاً للمنح غير المشروطة والمشروطة المتعلقة بالأصول البيولوجية.



مواءمة مع المعيار الدولي (IAS 41)

ضمان تطابق الممارسات المحاسبية المصرية مع أحدث إصدارات المعيار الدولي لتعزيز قابلية المقارنة.

مثال تطبيقي: قياس قطيع ماشية

تمتلك مزرعة في 31 ديسمبر 2023 قطيعاً مكوناً من 100 بقرة حلوب. لا يوجد سوق نشط للأبقار في هذه المنطقة. ولكن يوجد سوق نشط في منطقة مجاورة.

البيان (Description)	القيمة (Value)	ملاحظات (Notes)
سعر السوق للبقرة الواحدة في السوق النشط	15,000 جنيه مصري	السعر المحدد في السوق المجاورة
تكاليف النقل للسوق النشط (للبقرة)	(500) جنيه مصري	تكاليف ضرورية للوصول إلى السوق
عمولات السماسرة (للبقرة)	(200) جنيه مصري	تكاليف بيع مباشرة
القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع (للبقرة)	**14,300 جنيه مصري**	**(15,000 - 500 - 200)**
القيمة الإجمالية للقطيع (100 بقرة)	**1,430,000 جنيه مصري**	**(100 * 14,300)**

يتم إثبات القطيع في القوائم المالية بقيمة 1,430,000 جنيه مصري.

الإفصاحات المطلوبة: رواية القصة بالأرقام

- ✓ **وصف عام:** وصف لطبيعة أنشطة المنشأة المتعلقة بكل مجموعة من الأصول البيولوجية.
- ✓ **تسوية القيمة الدفترية:** عرض تسوية للتغيرات في القيمة الدفترية للأصول البيولوجية بين بداية ونهاية الفترة، مع إظهار الزيادة الناتجة عن المشتريات، والنقص الناتج عن المبيعات والحصاد، والتغير في القيمة العادلة.
- ✓ **افتراضات القيمة العادلة:** الإفصاح عن الأساليب والافتراضات الهامة المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من المنتجات الزراعية عند نقطة الا نقطة الحصاد ولكل مجموعة من الأصول البيولوجية.
- ✓ **المنح الحكومية:** الإفصاح عن طبيعة ومدى المنح الحكومية المعترف بها والشروط غير المستوفاة.

الخلاصة: أهم ما يجب تذكره



1 القيمة العادلة هي أساس القياس.

القياس المبدئي واللاحق للأصول البيولوجية يتم بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع.



2 تعديلات 2023 إلزامية ونافذة الآن.

التطبيق الفوري مطلوب للفترات المالية التي بدأت في 1 يناير 2023 أو بعده.



3 الإفصاح الدقيق هو مفتاح الشفافية.

التعديلات الجديدة تشدد على أهمية الإفصاح عن الافتراضات والتقديرات المستخدمة.

خطواتك التالية لتطبيق المعيار المحدث

3

تدريب (Train)

تأكد من أن فريقك المايلي
تأكد من أن فريقك المالي
والمحاسبي على دراية كاملة
بالتعديلات الجديدة وتأثيرها على
التقارير المالية.

2

تحديث (Update)

قم بتحديث نماذج التقييم لتحديد
تحديد القيمة العادلة. اجمع البيانات
القيمة العادلة. اجمع البيانات اللازمة
لتطبيق التغييرات المطلوبة على
أصولك البيولوجية.

1

تقييم (Assess)

راجع سياساتك المحاسبية الحالية
وقارنها بمتطلبات المعيار المعدل.
وقارنها بمتطلبات المعيار المعدل.
حدد الفجوات في القياس والإفصاح.

المصادر والإشارة المرجعية



المصدر الأساسي: معيار المحاسبة المصري رقم (35) - الزراعة.

التعديل: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

النشر الرسمي: الجريدة الرسمية، العدد 9 مكرر (ج)، الصادر في 6 مارس 2023.

الإشارة: تم تجميع هذا العرض بناءً على المعلومات المتاحة من منشورات مدونة محمود حموده.

معيار المحاسبة المصري رقم 36: دليل التنقيب وتقييم الموارد التعدينية

تحليل شامل للإطار المحاسبي الجديد وتطبيقاته العملية

للتطبيق الإلزامي على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023

الإطار العام للمعيار الجديد: نظرة سريعة على أهم المستجدات



لماذا؟ (Why?)

وضع إطار محاسبي متخصص للأنشطة الاستكشافية، مما يزيد من الشفافية وقابلية المقارنة، ويتوافق مع الممارسات الدولية.



ما هو؟ (What?)

إصدار معيار المحاسبة المصري رقم 36، "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"، والذي يقابل معيار التقرير المالي الدولي IFRS 6.



متى؟ (When?)

التطبيق إلزامي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023.



بموجب ماذا؟ (By Whom?)

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 883 لسنة 2023.



أين؟ (Where?)

تم النشر في الجريدة الرسمية - العدد 9 (مكرر) بتاريخ 6 مارس 2023.

تحديد الهدف والنطاق: ما هي الأنشطة التي يغطيها المعيار؟

نطاق التطبيق (Scope of Application)

يشمل (Includes)

النفقات التي تتكبدها المنشأة والمتعلقة بالتنقيب وتقييم الموارد التعدينية.

لا يشمل (Excludes)

النفقات التي يتم تكبدها:

- قبل الحصول على الحقوق القانونية للتنقيب في منطقة محددة.
- بعد إثبات الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج الموارد التعدينية.

الهدف الرئيسي (The Main Objective)

تحديد أسس التقرير المالي المتعلق بالتنقيب عن الموارد التعدينية وتقييمها.

- يسمح للمنشآت بوضع سياسة محاسبية لتكاليف التنقيب والتقييم دون التقيد الصارم بمتطلبات محددة في معايير أخرى.
- يفرض اختبار أصول التنقيب والتقييم للاضمحلال في القيمة وفقاً لهذا المعيار وليس فقط وفقاً لمعيار لمعيار المحاسبة المصري رقم 31.
- يتطلب إفصاحات توضح وتفسر المبالغ المدرجة في القوائم المالية الناتجة عن التنقيب وتقييم الموارد التعدينية.

مصطلحات أساسية:
تعريف مفاهيم المعيار المحورية



نفقات التنقيب والتقييم
(Exploration and Evaluation Expenditures)

النفقات التي تتكبدها المنشأة فيما يتعلق بالتنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية قبل إثبات الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج تلك الموارد.



أصول التنقيب والتقييم
(Exploration and Evaluation Assets)

نفقات التنقيب والتقييم التي يتم الاعتراف بها كأصول وفقاً للسياسة المحاسبية للمنشأة.

الاعتراف بالأصول: متى يتم رسملة نفقات التنقيب والتقييم؟

يجب على المنشأة وضع سياسة محاسبية تحدد النفقات التي يتم الاعتراف بها كأصول للتنقيب والتقييم.

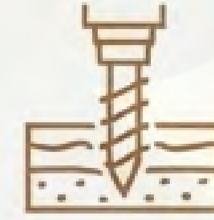


يتم تطبيق هذه السياسة المحاسبية بشكل ثابت.

القياس عند الاعتراف: تحديد تكلفة أصول التنقيب والتقييم

يتم قياس أصول التنقيب والتقييم بالتكلفة عند الاعتراف الأولي.

عناصر التكلفة





حفر الآبار الاستكشافية.



حفر الخنادق وأخذ العينات.



الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والإمكانية التجارية لاستخراج المورد التعديني.



التكاليف المباشرة للموظفين والمواد والمستلزمات المستهلكة والخدمات.



حيازة حقوق التنقيب.



الدراسات الطبوغرافية والجيولوجية والجيوكيميائية والجيوفيزيائية.

حفر الآبار الاستكشافية.

القياس اللاحق: خيارات تقييم الأصول بعد الاعتراف الأولي

بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشأة تطبيق أحد النموذجين التاليين:



نموذج إعادة التقييم (Revaluation Model)

يتم قياس الأصل بالقيمة العادلة.

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (10) أو معيار المحاسبة المصري رقم (12) - الأصول غير الملموسة، اعتماداً على تصنيف الأصل.



نموذج التكلفة (Cost Model)

يتم قياس الأصل بالتكلفة ناقصاً أي مجمع اضمحلال في القيمة.

وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (10) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها.

مرونة السياسات المحاسبية: تغييرات استثنائية تحت مظلة المعيار الجديد

يجوز للمنشأة تغيير سياساتها المحاسبية المتبعة في قياس أصول التنقيب والتقييم إذا كان التغيير يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة وموثوقية.



معيار المحاسبة المصري رقم (36)	معيار المحاسبة المصري رقم (5)
يتطلب فقط أن يكون التغيير **"لا يقل موثوقية"** عن السياسة السابقة.	يتطلب أن يكون التغيير **"أكثر موثوقية"**. التغيير

العرض في القوائم المالية: تصنيف أصول التنقيب والتقييم

يتم تصنيف أصول التنقيب والتقييم كأصول ثابتة ملموسة أو أصول غير ملموسة وفقاً لطبيعة الأصول التي تم حيازتها، ويجب تطبيق هذا التصنيف بشكل ثابت.

أمثلة لأصول غير ملموسة (Intangible Assets)

- حقوق التنقيب
- بيانات المسح الجيولوجي

أمثلة لأصول ملموسة (Examples of Tangible)

- مركبات ومعدات الحفر
- المنشآت والمباني المستخدمة في التنقيب

إذا تم الاعتراف بأصل ملموس لخدمة أصل غير ملموس، **فيجب معاملته** كجزء من الأصل غير الملموس.

اضمحلال القيمة (الجزء الأول): مؤشرات ضرورة إجراء الاختبار

يجب اختبار أصول التنقيب والتقييم للاضمحلال عندما تشير الحقائق والظروف إلى أن المبلغ الدفتري قد يتجاوز المبلغ القابل للاسترداد. يجب تقييم هذه المؤشرات أولاً قبل الانتقال للاختبار التفصيلي.



توقف الإنفاق

عدم وجود ميزانية معتمدة لنفقات تنقيب وتقييم إضافية جوهرية في المنطقة المحددة.



انتهاء الصلاحية

انتهاء صلاحية حق التنقيب خلال الفترة أو قرب انتهائه دون توقع التجديد.



بيانات غير مؤكدة

وجود بيانات كافية تشير إلى أن المبلغ الدفتري للأصل من غير المرجح استرداده بالكامل من خلال التطوير الناجح أو البيع.



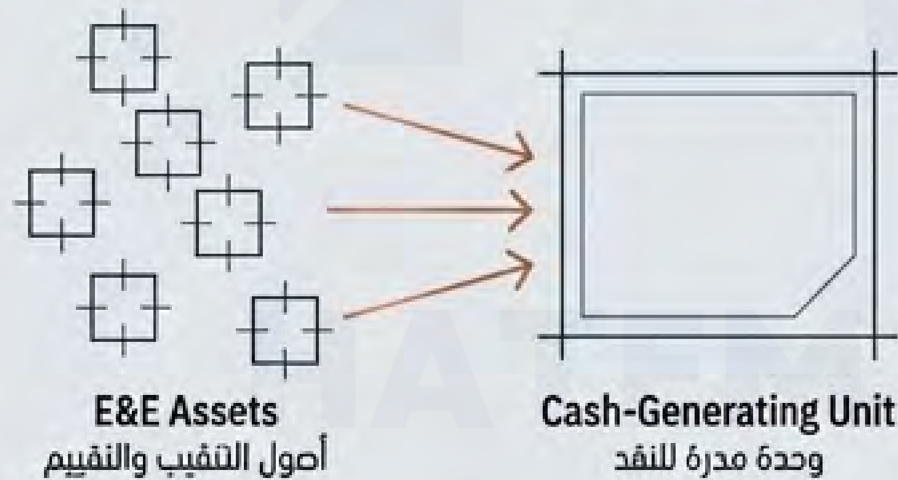
نتائج غير مشجعة

أدت أنشطة التنقيب إلى عدم اكتشاف كميات تجارية من الموارد، وتقرر المنشأة وقف الأنشطة في المنطقة.

اضمحلال القيمة (الجزء الثاني):
كيفية قياس وتسجيل الخسارة

1. تحديد مستوى التقييم
(Determine Assessment Level)

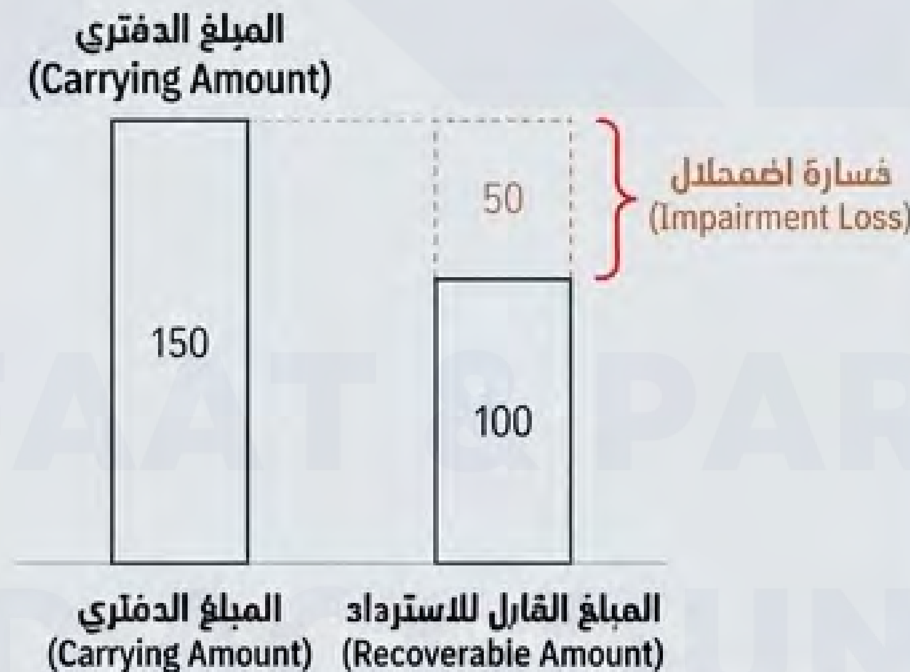
يتم تجميع أصول التنقيب والتقييم في وحدات مدرة للنقد أو مجموعات من الوحدات لأغراض اختبار الاضمحلال.



يجب ألا تكون مجموعة الوحدات أكبر من قطاع تشغيلي.

2. القياس (Measurement)

يتم قياس أي خسارة اضمحلال وتسجيلها والإفصاح عنها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري المصري رقم (31) - "اضمحلال قيمة الأصول".



3. النتيجة (Result)

إذا تجاوز المبلغ الدفتري المبلغ القابل للاسترداد، يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال في قائمة الدخل.



متطلبات الإفصاح (الجزء الأول): السياسات والمبالغ المالية

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تحدد وتفسر المبالغ المعترف بها في قوائمها المالية والناتجة عن التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية.

السياسات المحاسبية (Accounting Policies)

الإفصاح عن السياسات المحاسبية لنفقات التنقيب والتقييم، بما في ذلك الاعتراف بالأصول المتعلقة بها.

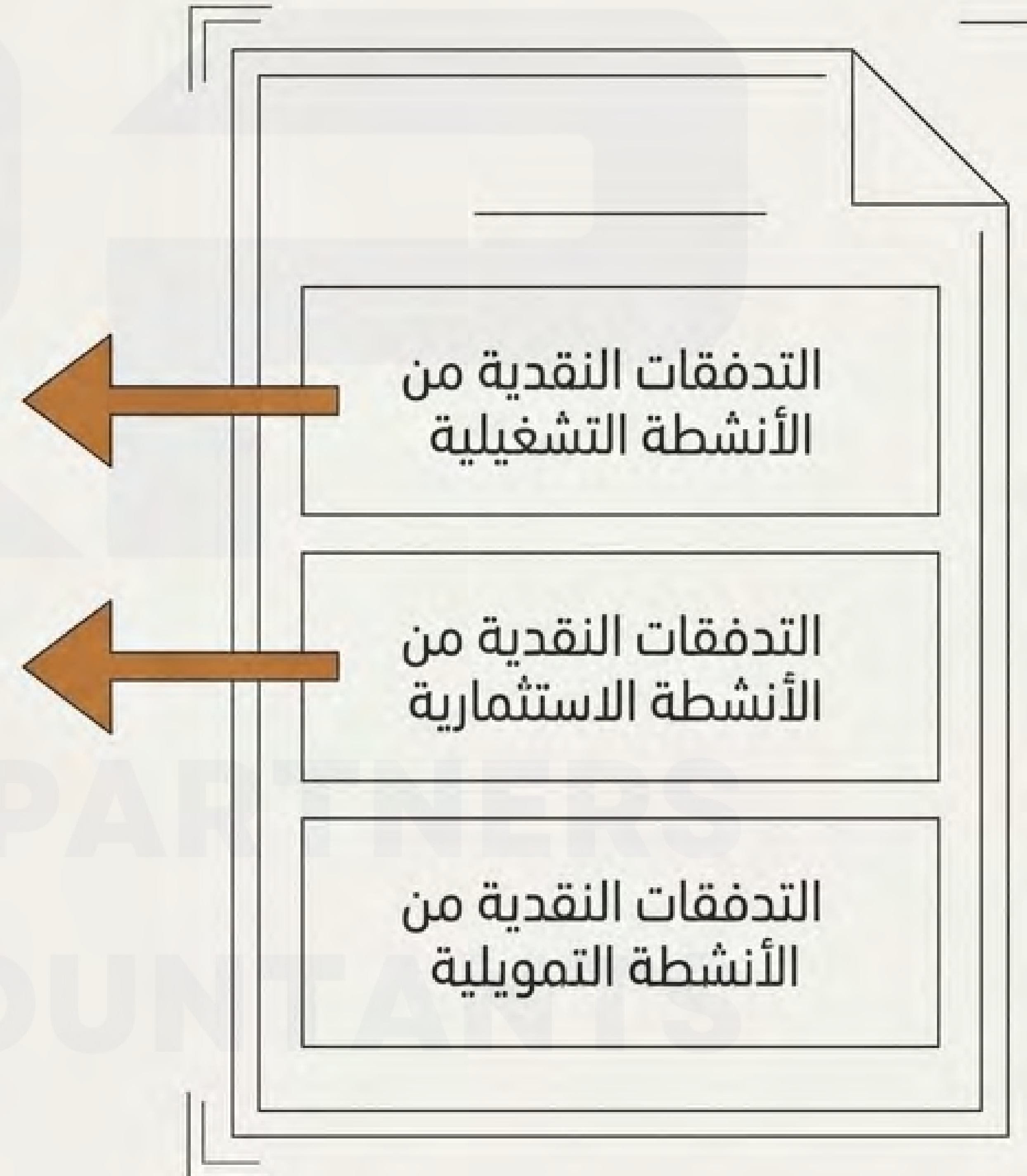
الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات (Assets, Liabilities, Income & Expense)

الإفصاح عن المبالغ المتعلقة بـ:

- أصول التنقيب والتقييم.
- الالتزامات الناتجة عن أنشطة التنقيب والتقييم.
- الدخل والمصروفات المتعلقة بهذه الأنشطة.

متطلبات الإفصاح (الجزء الثاني): التدفقات النقدية

يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التنقيب والتقييم بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية.



التدفقات النقدية التشغيلية (Operating Cash Flows)

الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتعلقة بالتنقيب والتقييم.

التدفقات النقدية الاستثمارية (Investing Cash Flows)

الإفصاح عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية المتعلقة بالتنقيب والتقييم.

الخلاصة والخطوات التالية: النقاط الأساسية للتطبيق الفوري

- **التطبيق الإلزامي:** معيار المحاسبة المصري رقم 36 واجب التطبيق اعتباراً من 1 يناير 2023، مما يتطلب مراجعة فورية للسياسات الحالية.
- **التوافق الدولي:** المعيار يضع مصر على قدم المساواة مع الممارسات الدولية (IFRS 6)، مما يعزز الثقة والشفافية للمستثمرين الدوليين.
- **رسملة النفقات:** يجب وضع سياسة واضحة وموثقة لتحديد نفقات التنقيب والتقييم التي سيتم رسملتها كأصول.
- **مراقبة الاضمحلال:** تطبيق آلية دقيقة لمراقبة مؤشرات الاضمحلال وإجراء الاختبارات اللازمة في الوقت المناسب لحماية قيمة الأصول.
- **الإفصاح الشامل:** التأكد من أن القوائم المالية تتضمن كافة الإفصاحات الكمية والنوعية الجديدة المطلوبة بالمعيار.

يمثل معيار 36 نقلة نوعية في المحاسبة عن الموارد التعدينية في مصر، ويتطلب من الشركات تكييف أنظمتها وسياساتها لضمان الامتثال الكامل.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم (38): دليل شامل لمزايا العاملين

نظرة استراتيجية للمهنيين الماليين



يستند إلى قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 | يقابله معيار المحاسبة الدولي IAS 19

الأساس: لماذا يوجد هذا المعيار وماذا يغطي؟

النطاق



يطبق هذا المعيار على كافة مزايا العاملين، فيما عدا حايطبق بشأنه معيار المحاسبة المصري رقم (39).

الهدف

يهدف المعيار إلى ضمان قيام المنشأة بالاعتراف ب:

- **التزام:** عندما يقدم العامل عنمًد عندما يقدم العامل خدمة تستحق عنها مزايا في المستقبل.
- **مصروف:** عندما تستهلك المنشأة المنافع الاقتصادية الناتجة عن خدمة العامل.

الإطار العام: الأنواع الأربعة الرئيسية لمزايا العاملين



مزايا إنهاء الخدمة

مستحقة نتيجة قرار المنشأة بإنهاء خدمة عامل أو قرار العامل بقبول عرض لترك الخدمة.



مزايا أخرى طويلة الأجل

لا تستحق بالكامل خلال 12 شهراً بعد نهاية الفترة (مثل إجازة الخدمة الطويلة).



مزايا ما بعد انتهاء الخدمة

المزايا المستحقة بعد إكمال فترة الخدمة (مثل المعاشات).



مزايا قصيرة الأجل

تستحق بالكامل خلال 12 شهراً بعد نهاية فترة تقديم الخدمة.

الركن الأول: المزايا قصيرة الأجل - المحاسبة المباشرة

يتم الاعتراف بالمبلغ **غير المخصوم** المتوقع دفعه كمصروف (أو تكلفة أصل) عند تقديم العامل للخدمة.

لا توجد افتراضات اكتوارية، ولا يتم استخدام الخصم. المحاسبة واضحة ومباشرة.

أمثلة شائعة



الأجور والمرتبات واشتراكات التأمينات الاجتماعية



الإجازات السنوية المدفوعة



المكافآت



المزايا غير النقدية (الرعاية الطبية، الإسكان)

الركن الثاني: مزايا ما بعد انتهاء الخدمة - نقطة التحول المحاسبية

نظم المزايا المحددة	نظم الاشتراك المحدد
المخاطر الاكتوارية والاستثمارية: تقع على **المنشأة.**	**المخاطر الاكتوارية والاستثمارية:** تقع تقع على **العامل.**
التزام المنشأة: وعد بتقديم مزايا متفق **عليها** للعاملين الحاليين والسابقين.	**التزام المنشأة:** يقتصر على دفع **مساهمات ثابتة** في صندوق منفصل.
المحاسبة: معقدة. تتطلب تقييمات وافتراضات اكتوارية.	**المحاسبة:** **بسيطة.** يتم الاعتراف بالمساهمة المستحقة كمصروف.

نظرة عن قرب: نظم الاشتراك المحدد - واضحة ومباشرة



مبلغ المزايا الذي سيستلمه العامل يتحدد بمقدار الاشتراكات وعوائد الاستثمارات الناتجة عنها.

القاعدة المحاسبية

- يتم الاعتراف بالاشتراك المستحق الدفع عن الفترة كمصروف.
- إذا تجاوزت الاشتراكات المدفوعة المبلغ المستحق، يتم الاعتراف بالزيادة كأصل (مصروف مدفوع مقدماً).

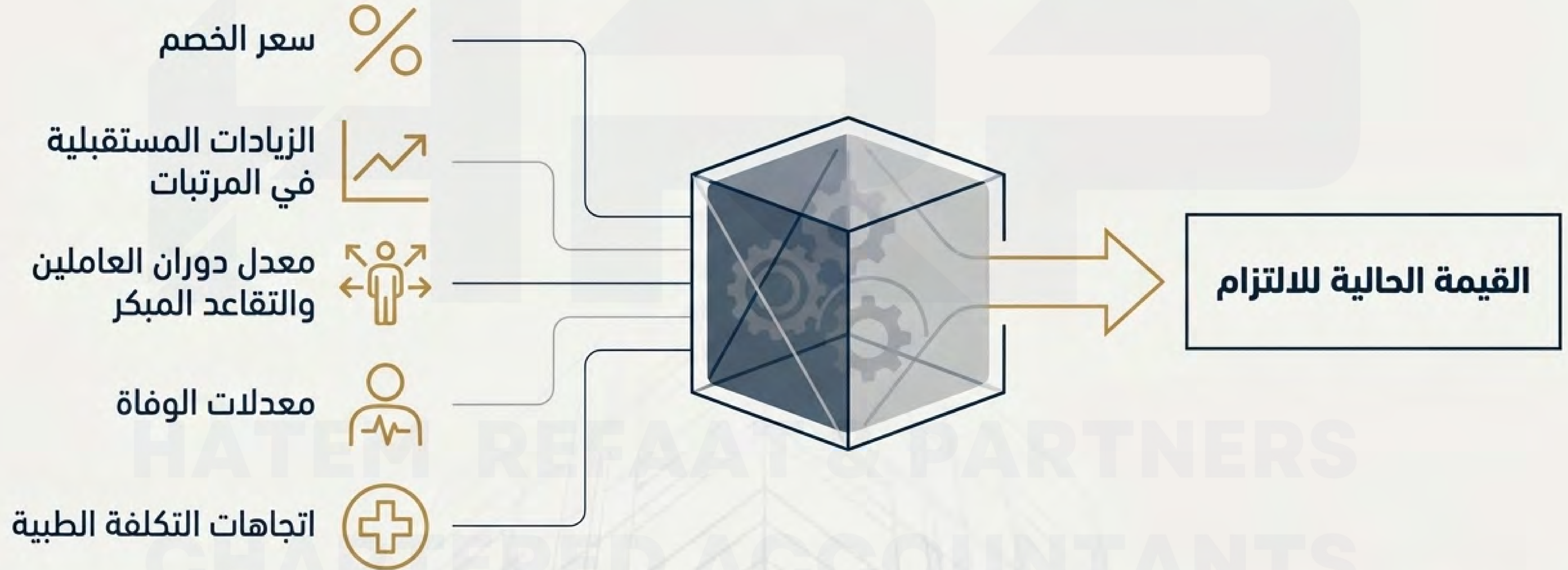
نظرة متعمقة: نظم المزايا المحددة - إدارة الالتزام طويل الأجل

يجب على المنشأة الاعتراف بصافي التزام (أو أصل) المزايا المحددة في قائمة مركزها المالي.

القيمة العادلة لأصول النظام − القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة = صافي التزام (أصل) المزايا المحددة

يتطلب حساب هذه المعادلة **افتراضات اكتوارية** لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية وخصمها.

حجر الزاوية في القياس: الافتراضات الاكتوارية



المبدأ الحاكم: يجب أن تكون الافتراضات الاكتوارية **غير متحيزة** (لا حذرة ولا متحفظة بشكل مبالغ فيه) و**متسقة مع بعضها**.

تحليل تكلفة المزايا المحددة: التأثير على القوائم المالية

تكلفة المزايا المحددة

يعترف بها في الدخل الشامل الآخر

- **إعادة قياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة**
  - المكاسب والخسائر الاكتوارية
  - العائد على أصول النظام (بعد استبعاد الفائدة)
  - التغير في تأثير سقف الأصل (بعد استبعاد الفائدة)



البنود المعترف بها في الدخل الشامل الآخر **لا يعاد تبويبها** إلى الأرباح أو الخسائر في فترة لاحقة.

يعترف بها في الأرباح أو الخسائر

- **تكلفة الخدمة**
  - تكلفة الخدمة الحالية
  - تكلفة الخدمة السابقة
- **صافي الفائدة على صافي التزام (أصل) المزايا المحددة**

  (صافي الالتزام/الأصل × سعر الخصم)

الأركان المتبقية: المزايا طويلة الأجل ومزايا إنهاء الخدمة



المزايا الأخرى طويلة الأجل

مثال: إجازة الخدمة الطويلة أو مزايا العجز طويل الأجل.

القاعدة المحاسبية: المحاسبة مشابهة لنظم المزايا المحددة، ولكن مع تبسيط رئيسي: **يتم الاعتراف بكافة مكونات التكلفة، بما في ذلك إعادة القياس، في الأرباح أو الخسائر.**
لا يوجد دخل شامل آخر.



مزايا إنهاء الخدمة

تنشأ عن قرار المنشأة بإنهاء الخدمة، وليس عن خدمة العامل.

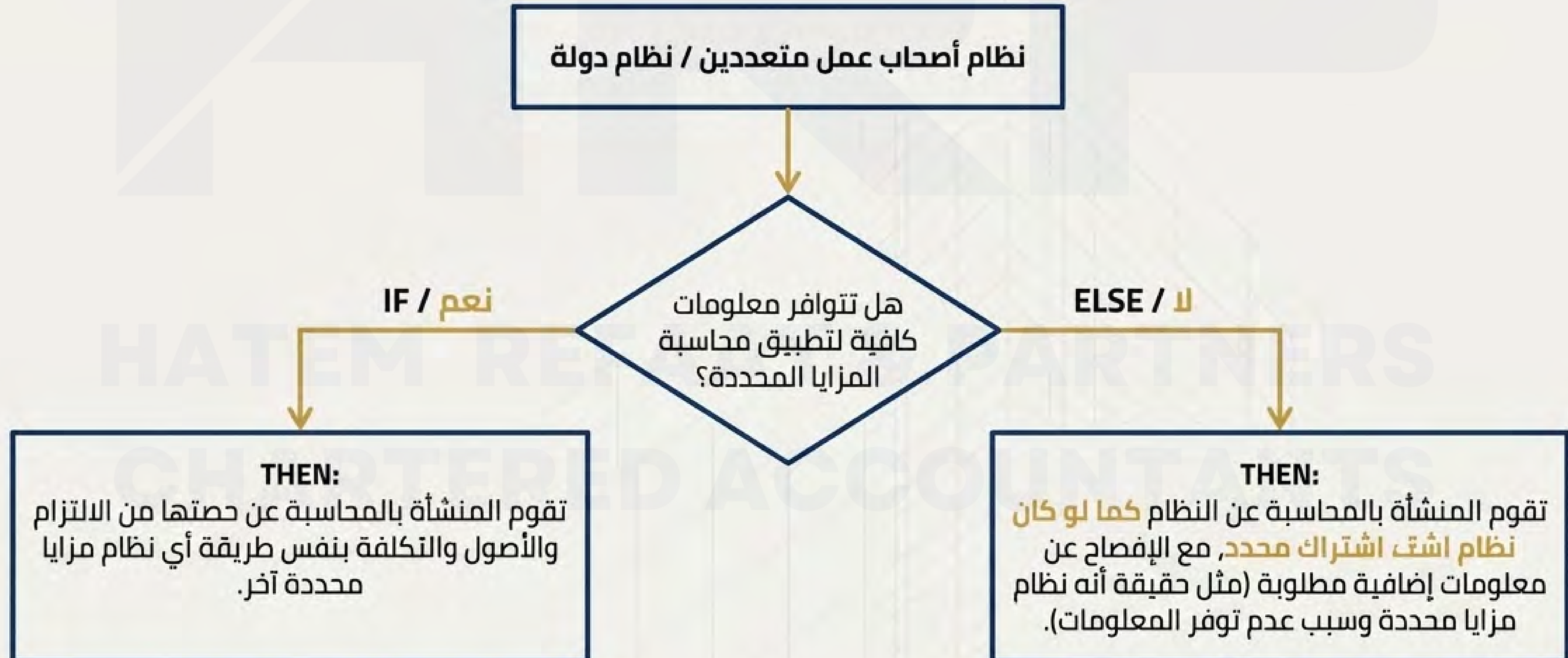
نقطة الاعتراف: يتم الاعتراف بالالتزام والمصروف في التاريخ الأبكر بين:

- عندما **لا يعود بإمكان المنشأة سحب عرض** تلك المزايا.
- عندما تعترف المنشأة **بتكاليف إعادة الهيكلة** التي تتضمن دفع هذه المزايا.

حالات خاصة: نظم أصلحاب العمل المتعددين ونظم الدولة

المبدأ العام

يتم تبويب هذه النظم كنظم اشتراك محدد أو مزايا محددة بناءً على أحكام النظام، بما في ذلك أي التزام حكمي يتعدى الأحكام الرسمية.



الإفصاح: تقديم صورة كاملة وشفافة

الهدف من الإفصاح

تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم: خصائص نظم المزايا المحددة والمخاطر المرتبطة بها، المبالغ المعترف بها في القوائم المالية، وكيفية تأثير هذه النظم على التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

المجالات الرئيسية للإفصاح



تحليل حساسية لتأثير التغيرات المحتملة في الافتراضات الاكتوارية الرئيسية على التزام المزايا المحددة.



الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة (سعر الخصم، معدل زيادة الرواتب، الخ).



وصف لخصائص النظام والإطار التنظيمي والمخاطر التي تتعرض لها المنشأة.



تسوية تفصيلية لأرصدة أول وآخر المدة لصافي الالتزام/الأصل وأصول النظام.

النقاط الأساسية: خلاصة معيار مزايا العاملين

1

التصنيف هو حجر الزاوية.

المعالجة المحاسبية الكاملة (بسيطة أم معقدة) تنبع مباشرة من تحديد نوع الميزة ضمن الفئات الأربع.

2

الخط الفاصل: نظم الاشتراك المحدد مقابل المزايا المحددة.

هذا هو التمييز الأكثر أهمية، حيث يحدد من يتحمل المخاطر الاكتوارية والاستثمارية وبالتالي درجة التعقيد المحاسبي.

3

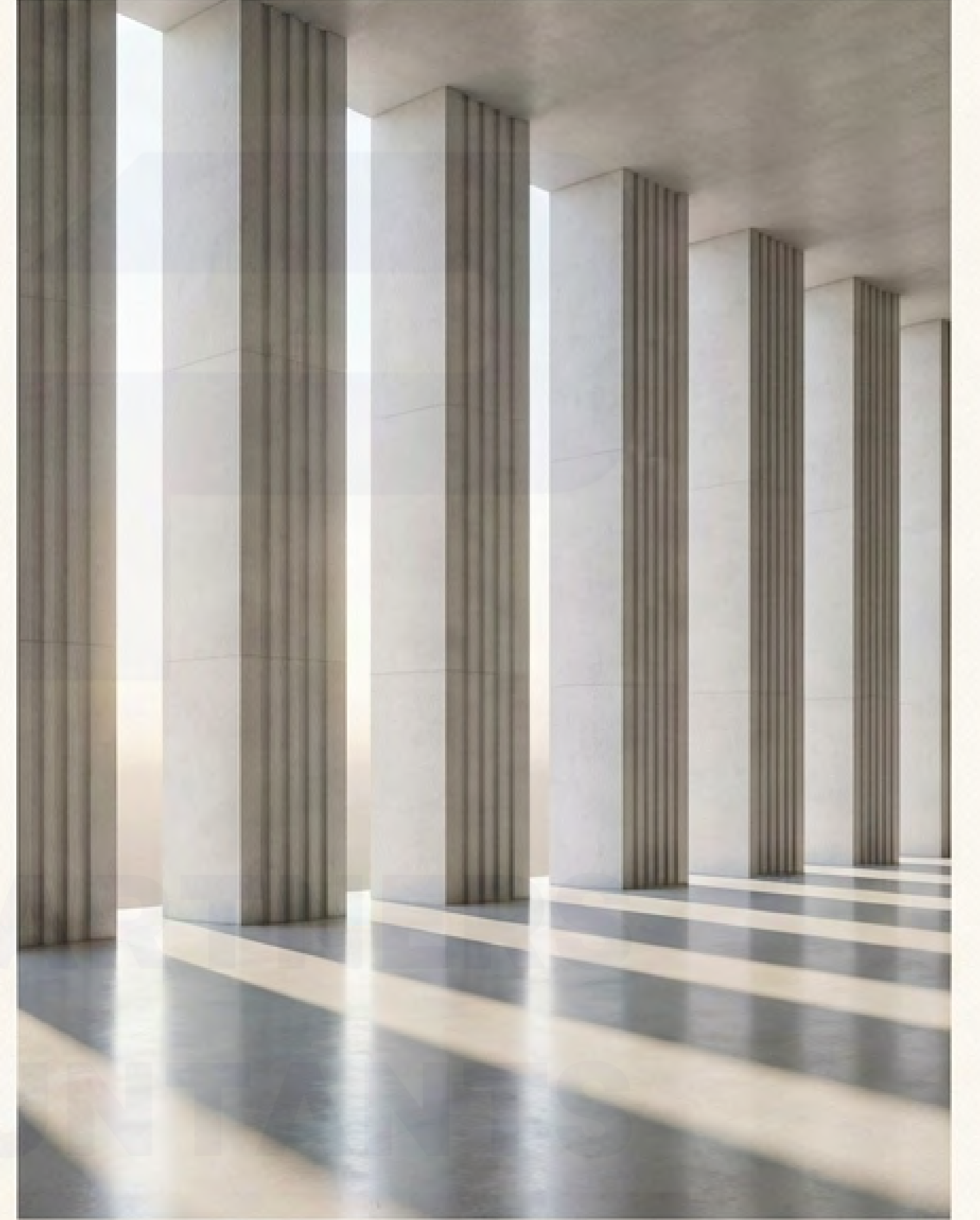
المزايا المحددة هي عملية تقييم طويلة الأجل.

الأمر يتعلق بحساب القيمة الحالية لوعد مستقبلي، وهي عملية تعتمد بشكل جوهري على الافتراضات الاكتوارية.

4

الشفافية إلزامية.

الإفصاحات المطلوبة واسعة النطاق وضرورية لتمكين المستخدمين من فهم التأثير الكامل لهذه الالتزامات على المركز المالي للمنشأة.



معيار المحاسبة المصري رقم 40: الأدوات المالية - الإفصاحات

دليل إرشادي لفهم وتطبيق الركائز الثلاث للشفافية

مرجع: قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019. يسري تطبيقه على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

هدف المعيار: الإجابة على سؤالين أساسيين

ما هي طبيعة ومدى المخاطر الناجمة الناجمة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المنشأة، وكيف تتم إدارتها؟

(فقرة 1-ب)

ما هي أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي للمنشأة؟

(فقرة 1-أ)

هذه الركائز هي الإطار الذي ينظمه المعيار لتقديم إجابات شاملة ودقيقة على هذين السؤالين.



الركيزة الأولى: الأهمية والأداء المالي

الإفصاح عن "ماذا" تمتلك المنشأة وكيف يؤثر على قوائمها المالية.

في قائمة المركز المالي: عرض فئات الأصول والالتزامات المالية

الهدف: تقديم معلومات كافية لإتاحة المطابقة مع البنود الرئيسية المعروضة في قائمة المركز المالي (فقرة 6).

الفئات الرئيسية للإفصاح (وفقًا للفقرة 8)

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (مبينة بشكل منفصل: تلك المخصصة عند الاعتراف الأولي وتلك المقاسة إلزاميًا).
- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (مبينة بشكل منفصل: تلك المخصصة عند الاعتراف الأولي وتلك المحتفظ بها للمتاجرة).
- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة.
- الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.
- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

Pillar I

في قائمة الدخل الشامل: تحليل الدخل، المصروفات، والمكاسب والخسائر

صافي المكاسب أو الخسائر (Net Gains/Losses)

لكل فئة قياس (مثل: بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالتكلفة المستهلكة، إلخ).

دخل ومصروف الفائدة (Interest Income & Expense)

إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية).

الرسوم (Fees)

دخل ومصروف الرسوم (باستثناء المبالغ المدرجة في سعر الفائدة الفعلي).

خسائر الاضمحلال (Impairment Losses)

يجب عرض المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاستبعاد من الدفاتر للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة بشكل منفصل.

صافي المكاسب/الخسائر
دخل ومصروف الفائدة
الرسوم
خسائر الاضمحلال
قائمة الدخل الشامل



الركيزة الثانية: طبيعة ومدى المخاطر

تحليل "ماذا لو": الإفصاحات النوعية والكمية للمخاطر الرئيسية.



إطـار الإفصاح عن المخاطر: نهج مزدوج (نوعي وكمي)

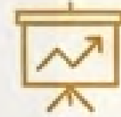
الإفصاحات النوعية (Qualitative Disclosures - فقرة 33)


التعرض للمخاطر وكيف تنشأ.


الأهداف والسياسات والأساليب المتبعة لإدارة وقياس المخاطر.


أي تغيرات في الممارسات المذكورة أعلاه عن الفترة السابقة.

الإفصاحات الكمية (Quantitative Disclosures - فقرة 34)


ملخص للبيانات الكمية حول التعرض للمخاطر في نهاية الفترة (بناءً على المعلومات الداخلية المقدمة للإدارة العليا).


الإفصاحات المحددة المطلوبة لمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق.


تركيزات المخاطر، إذا لم تكن واضحة من الإفصاحات الأخرى.



مخاطر الائتمان: فهم وإدارة احتمالية التعثر



مخصص خسائر الائتمان (ECL Allowance)

تسوية (Reconciliation) توضح التغيرات في مخصص خسائر الاضمحلال من رصيد أول الفترة إلى رصيد آخر الفترة (فقرة 35-ح).

الضمانات وتحسينات الائتمان (Collateral)

وصف للضمانات المحتفظ بها وتحسينات الائتمان الأخرى، وتأثيرها على المبالغ الناشئة عن خسائر الائتمان المتوقعة (فقرة 35-ك).

جودة الائتمان (Credit Quality)

معلومات كمية ونوعية حول جودة الائتمان، بما في ذلك ممارسات إدارة المخاطر وكيفية ارتباطها بقياس خسائر الائتمان المتوقعة (فقرة 35-ب).

الحد الأقصى للتعرض (Maximum Exposure) للتعرض

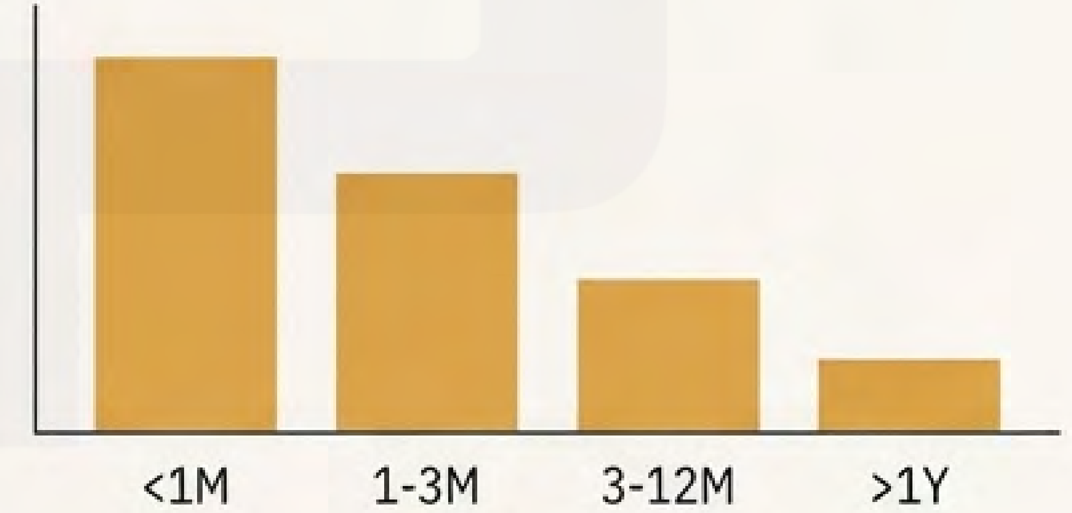
المبلغ الذي يمثل أفضل تمثيل للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في نهاية الفترة (فقرة 36-أ).



مخاطر السيولة والسوق: قياس أثر تقلبات السوق والتدفقات النقدية

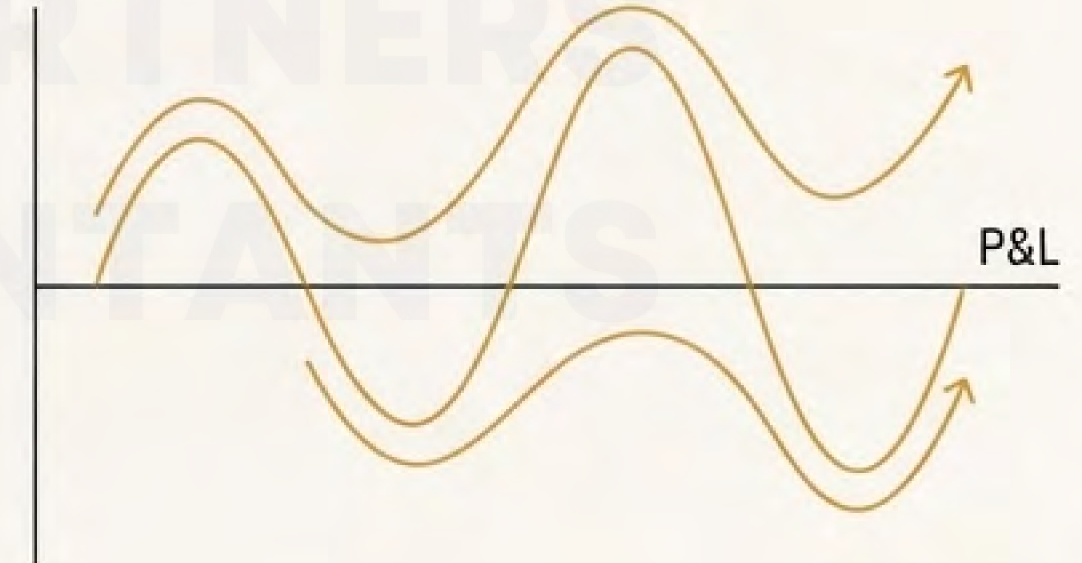
مخاطر السيولة (Liquidity Risk)– فقرة 39

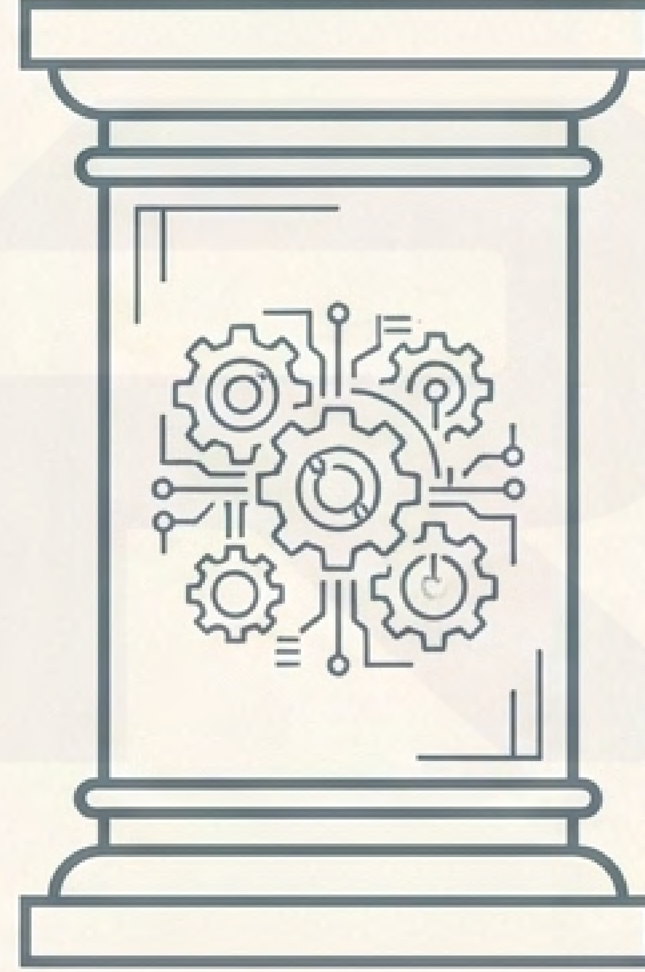
- **تحليل تواريخ الاستحقاق (Maturity Analysis):** تحليل يوضح تواريخ الاستحقاق التعاقدية المتبقية للالتزامات المالية (بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة).
- **وصف الإدارة (Management Description):** وصف لكيفية إدارة المنشأة لمخاطر السيولة المتأصلة.



مخاطر السوق (Market Risk - فقرات 40-42)

- **تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis):** تحليل لكل نوع من مخاطر السوق (أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار أخرى) يوضح التأثير المحتمل للتغيرات المعقولة في متغيرات الخطر على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية.
- **الأساليب والافتراضات (Methods & Assumptions):** شرح للأساليب والافتراضات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.





الركيزة الثالثة: التطبيق والحالات الخاصة

الإفصاح عن السيناريوهات المعقدة والمحاسبة المتقدمة.



محاسبة التغطية: الشفافية في استراتيجيات إدارة المخاطر



الأرقام (The Numbers)

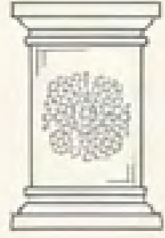
عرض تفصيلي لأثر محاسبة التغطية على القوائم المالية، بما في ذلك معلومات كمية عن أدوات التغطية والبنود المغطاة (فقرة 21أ-ج).

التأثير (The Impact)

توضيح كيف تؤثر أنشطة التغطية على مبلغ وتوقيت وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية (فقرة 21أ-ب).

الاستراتيجية (The Strategy)

شرح استراتيجية إدارة المخاطر للمنشأة وكيفية تطبيقها (فقرة 21أ أ-أ).



تحويلات الأصول المالية: الإفصاح عن التحويلات والتدخل المستمر

تحويل أصل مالي

أصول محولة لم يتم استبعادها بالكامل من الدفاتر (Transferred assets not fully derecognised - فقرة 42د)

الهدف: فهم العلاقة بين الأصول المحولة والالتزامات المرتبطة بها.

أصول محولة تم استبعادها بالكامل ولكن مع تدخل مستمر (Transferred assets fully derecognised but with continuing involvement - فقرة 42هـ)

الهدف: تقييم طبيعة التدخل المستمر والمخاطر المرتبطة به.

الهدف من هذه الإفصاحات هو تمكين المستخدمين من فهم العلاقة بين الأصول المحولة والالتزامات ذات الصلة، وتقييم المخاطر المصاحبة لأي تدخل مستمر (فقرة 42 ب).



إفصاحات القيمة العادلة: ضمان موثوقية القياسات



القيمة العادلة لكل فئة (Fair value for each class)

يجب الإفصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بمقارنتها مع رصيدها الدفتري (فقرة 25).

حالات عدم الاعتراف بالقيمة العادلة (Items not on B/S at FV)

عندما يكون المبلغ الدفتري تقريبًا معقولاً للقيمة العادلة (مثل العملاء والموردين قصار الأجل)، لا يتطلب الإفصاح (فقرة 29-أ).

الفرق عند الاعتراف الأولي (Difference at initial recognition)

عندما تختلف القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي عن سعر المعاملة، يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية والفرق المتراكم (فقرة 28).

الركائز الثلاث معًا: صورة متكاملة وشاملة



الركيزة الأولى (الأهمية والأداء): تُظهر **حجم وتأثير** الأدوات المالية.

السؤال الأول:
ما هو حجم الأدوات المالية وتأثيرها على المركز المالي والأداء؟

السؤال الثاني:
ما هي طبيعة ومخاطر الأدوات المالية وكيفية إدارتها؟



الركيزة الثانية (المخاطر): تكشف عن **نقاط الضعف** وكيفية إدارتها.



الركيزة الثالثة (التطبيق): توفر **الوضوح** حول الحالات المعقدة.

بتطبيق هذه الركائز الثلاث، ينقل معيار المحاسبة المصري رقم 40 التقارير المالية من مجرد الامتثال إلى التواصل الفعَّال، مما يمنح المستخدمين رؤية شاملة وعميقة.

مرجع أساسي

معيار المحاسبة المصري رقم (40) وتعديلاته بموجب قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019، **والذي يقابله معيار التقرير** المالي الدولي IFRS 7.

فك شرة الأداء: دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤١) - القطاعات التشغيلية

فهم أعمق للشركات متعددة الأنشطة



مستند إلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

تحدي "الصندوق الأسود" في القوائم المالية الموحدة

تواجه الشركات الكبيرة والمتنوعة تحديًا في توصيل أدائها الحقيقي للمستثمرين والمحللين.

القوائم المالية الموحدة، بالرغم من أهميتها، قد **تُخفي الأداء المتميز** لقطاع معين أو تغطي على المخاطر في قطاع آخر.

كيف يمكن للمستثمر تقييم أجزاء الشركة المختلفة لاتخاذ قرارات مستنيرة؟









الحل: معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) كأداة للشفافية

يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) الخاص بالقطاعات التشغيلية الإطار اللازم لتوفير معلومات تفصيلية حول مكونات الشركة المختلفة.

القوائم المالية الموحدة
لشركة قابضة

المعيار: معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) - القطاعات التشغيلية.

الأساس القانوني: صدر ضمن قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

تاريخ السريان: يُعمل به اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٦.

المقابل الدولي: يقابله معيار التقرير المالي الدولي رقم (٨) (IFRS 8).

الهدف الأساسي: تمكين المستخدمين من فهم أعمق للمنشأة

يهدف المعيار إلى إلزام المنشآت بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة وآثار الأنشطة التجارية التي تمارسها والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.



تقييم آفاق المنشأة المستقبلية بشكل أفضل.



فهم استراتيجية تخصيص الموارد داخل المنشأة.



تقييم أداء القطاعات المختلفة بشكل منفصل.

"يتبنى المعيار 'مدخل الإدارة' (Management Approach)، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات على نفس الأساس الذي يستخدمه صناع القرار داخل المنشأة لتقييم الأداء.".

ما هو "القطاع التشغيلي"؟ المعايير الثلاثة الأساسية للتعريف

لكي يتم تعريف أحد مكونات المنشأة كقطاع تشغيلي، يجب أن يستوفي **جميع الشروط الثلاثة** التالية:



من هو "صانع القرار التشغيلي الرئيسي" (CODM)؟

الـ CODM ليس بالضرورة منصبًا وظيفيًا لشخص واحد، بل هو **وظيفة** تحدد كيفية تخصيص الموارد وتقييم أداء القطاعات التشغيلية للمنشأة.

- قد يكون الرئيس التنفيذي (CEO).
- قد يكون مدير العمليات (COO).
- قد تكون مجموعة من المديرين التنفيذيين (مثل لجنة الإدارة التنفيذية).

يحدد المعيار **القطاعات** بناءً على **التقارير الداخلية** التي تتم مراجعتها من قبل هذه الوظيفة. منظور الإدارة هو الأساس.



رحلة التحديد: من مكونات النشاط إلى قطاعات واجبة التقرير



الاختبارات الكمية: متى يصبح القطاع التشغيلي "واجب التقرير"؟

يجب الإفصاح عن القطاع التشغيلي بشكل منفصل إذا تجاوز أيًا من الحدود الكمية التالية:



اختبار الأصول

أصوله تمثل **10%** أو أكثر من إجمالي أصول جميع القطاعات التشغيلية.



اختبار الربح أو الخسارة

القيمة المطلقة لربحه أو خسارته المعلنة تمثل **10%** أو **أكثر من الأكبر بين:**

(أ) إجمالي أرباح كل القطاعات، أو
(ب) إجمالي خسائر كل القطاعات الخاسرة. القيمة الرابحة.



اختبار الإيرادات

إيراداته المعلنة (من العملاء الخارجيين والقطاعات الأخرى) تمثل **10%** أو أكثر من إجمالي إيرادات كل القطاعات التشغيلية (الداخلية والخارجية).

تطبيق عملي: مثال على الاختبارات الكمية

لنفترض أن شركة لديها 5 قطاعات تشغيلية بالبيانات التالية (الأرقام بالألف جنيه):

القطاع	الإيرادات	(الربح) / الخسارة	الأصول
أ	6,000	800	12,000
ب	1,500	150	25,000
ج	18,000	(2,200)	40,000
د	2,000	200	8,000
هـ	2,500	(300)	15,000
الإجمالي	**30,000**		**100,000**

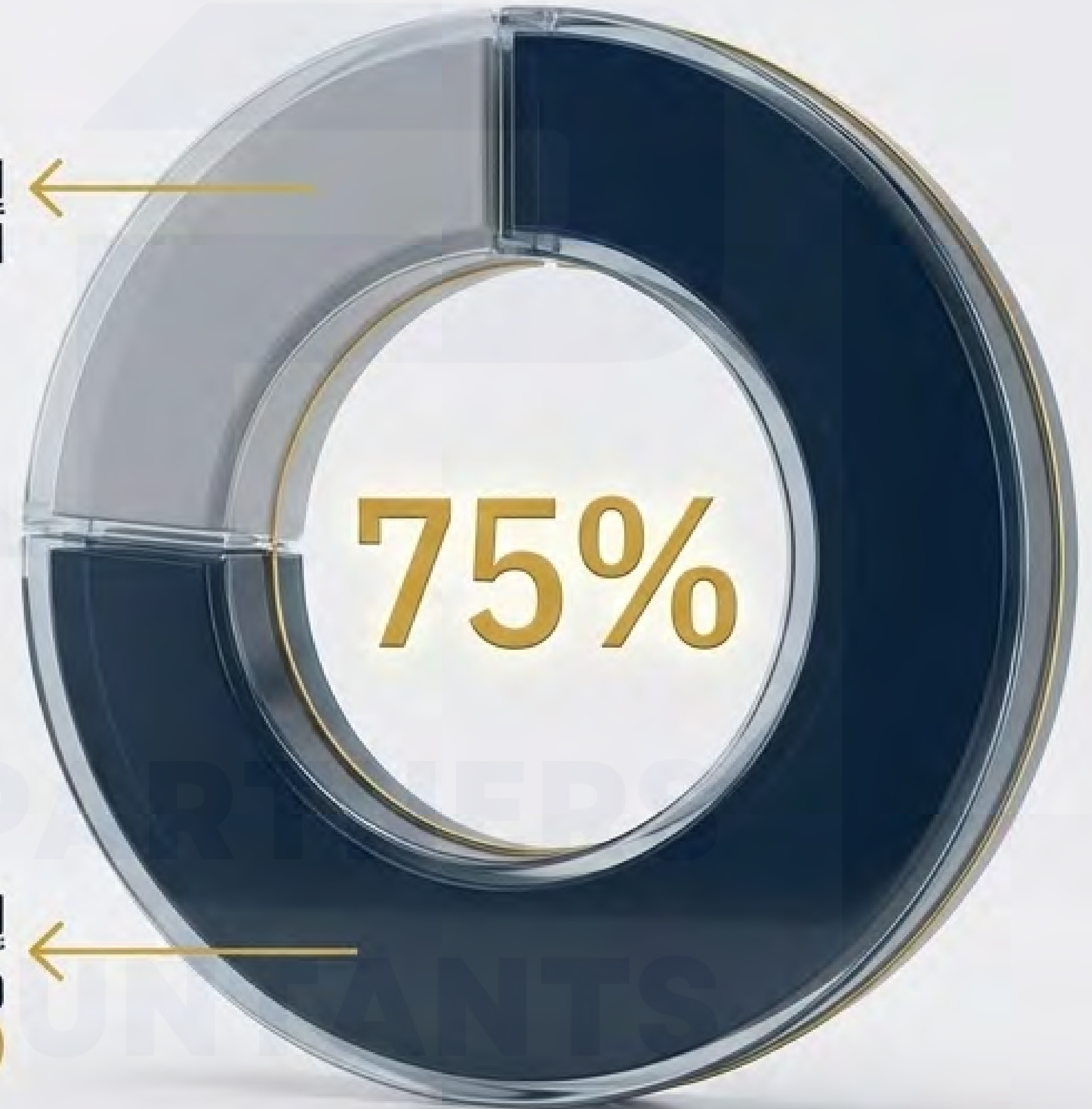
- **حد الإيرادات**: 10% * 30,000 = **3,000**. (القطاعان "أ" و "ج" واجبة التقرير)
- **حد الربح/الخسارة**: إجمالي الأرباح=1,150، إجمالي الخسائر=2,500. نأخذ الأكبر (2,500). الحد = 10% * 2,500 = **250**. (القطاعات "أ"، "ج"، "هـ" واجبة التقرير)
- **حد الأصول**: 10% * 100,000 = **10,000**. (القطاعات "أ"، "ب"، "ج"، "هـ" واجبة التقرير)

النتيجة: القطاعات واجبة التقرير هي: أ ، ب ، ج ، هـ.

الاختبار الشامل: هل تغطي الغطي لقطاعات المفصح عنها معظم إيرادات المنشأة؟

The 75% Rule

- بعد تحديد القطاعات واجبة التقرير، يجب على المنشأة التأكد من أن إجمالي **الإيرادات الخارجية** لهذه القطاعات يمثل على الأقل **75%** من إجمالي إيرادات المنشأة الموحدة.
- إذا لم يتم الوصول إلى نسبة 75%، يجب تحديد قطاعات تشغيلية إضافية والإفصاح عنها (حتى لو لم تتجاوز حدود الـ 10%) حتى يتم استيفاء هذا الشرط.



متطلبات الإفصاح: ما هي المعلومات التي يجب عرضها لكل قطاع؟

يجب على المنشأة الإفصاح عن مجموعة من المعلومات لكل قطاع واجب التقرير، وتشمل كحد أدنى:

- معلومات عامة عن كيفية تحديد القطاعات وأنواع المنتجات والخدمات.
- مقاييس الربح أو الخسارة للقطاع.
- إجمالي أصول القطاع وإجمالي التزاماته (إذا كانت تراجع بانتظام من قبل الـ CODM).
- تفاصيل محددة للإيرادات (مقسمة بين العملاء الخارجيين والقطاعات الأخرى).
- مصروفات الفوائد وإيراداتها.
- مصروفات الإهلاك والاستهلاك.
- البنود الهامة الأخرى من الإيرادات والمصروفات.
- الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.



إغلاق الدائرة: مطابقة بيانات القطاعات مع القوائم المالية الموحدة

يجب تقديم مطابقة (Reconciliation) لربط الأرقام الإجمالية للقطاعات واجبة التقرير مع الأرقام الواردة في القوائم المالية للمنشأة.



- إجمالي إيرادات القطاعات واجبة التقرير مع إيرادات المنشأة.
- إجمالي مقياس الربح أو الخسارة للقطاعات واجبة التقرير مع ربح أو خسارة المنشأة قبل الضريبة.
- إجمالي أصول القطاعات واجبة التقرير مع أصول المنشأة.
- إجمالي التزامات القطاعات واجبة التقرير مع التزامات المنشأة (إذا تم الإفصاح عنها).
- أي بنود جوهرية أخرى.

إفصاحات على مستوى المنشأة ككل

بالإضافة إلى بيانات القطاعات، يتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات محددة على مستوى المنشأة بالكامل، حتى لو كانت المنشأة تعمل في قطاع تشغيلي واحد فقط.



٣. معلومات عن العملاء الرئيسيين

إذا كانت الإيرادات من عميل واحد تمثل 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات المنشأة، فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وإجمالي الإيرادات من هذا العميل.



٢. معلومات عن المناطق الجغرافية

الإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين والأصول غير المتداولة لكل من بلد المنشأ وكل بلد أجنبي جوهري.



١. معلومات عن المنتجات والخدمات

الإفصاح عن الإيرادات من العملاء الخارجيين لكل منتج أو خدمة أو مجموعة من المنتجات والخدمات المتشابهة.

من الغموض إلى الوضوح: القيمة الحقيقية لتقارير القطاعات

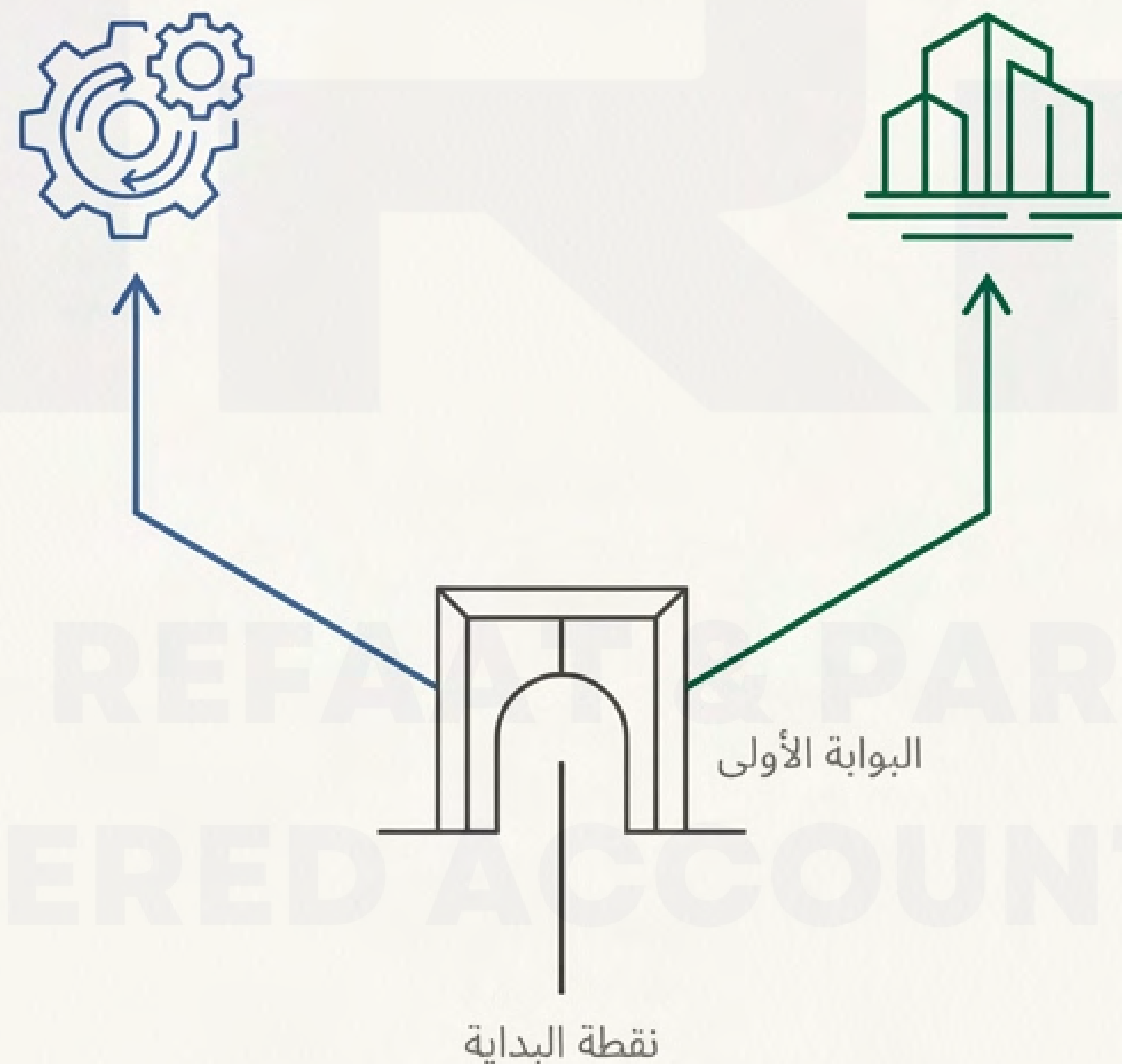
معيار المحاسبة المصري رقم (٤١) لا يضيف تعقيدات، بل يزيل الغموض. إنه يحول القوائم المالية من "صندوق أسود" إلى مجموعة من **"المكعبات الزجاجية"** الواضحة.



من خلال تبني منظور الإدارة، يوفر المعيار للمستثمرين والمحللين رؤية أقرب إلى تلك التي يمتلكها صناع القرار، مما يؤدي إلى قرارات استثمارية أكثر وعيًا وثقة في السوق.

دليل المحاسب العملي للمعيار رقم ٤٣: رحلة عبر الترتيبات المشتركة

فهم وتطبيق معيار المحاسبة المصري للترتيبات المشتركة (المقابل للمعيار الدولي IFRS 11)



معيار المحاسبة المصري رقم (٤٣) - يسري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

خريطة رحلتنا: مسارنا العملي لتطبيق المعيار



ما هو هدف المعيار، وكيف سنستكشفه معاً؟



هدف المعيار (فقرة ١)

وضع مبادئ واضحة للتقرير المالي للمنشآت التي لديها حصة في ترتيبات محكومة بسيطرة مشتركة. الهدف هو توحيد المعالجة وزيادة الشفافية.

يتطلب المعيار من المنشأة تقييم حقوقها والتزاماتها لتحديد نوع الترتيب، ومن ثم المعالجة المحاسبية.

نقطة البداية: ما هو "الترتيب المشترك"؟

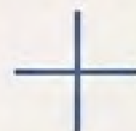
التعريف الأساسي

الترتيب المشترك هو ترتيب يكون به لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة.



سيطرة مشتركة

الاتفاق التعاقدي يمنح طرفين أو أكثر السيطرة المشتركة على الترتيب. هذا هو الشرط الجوهري الذي سنفحصه في الخطوة التالية.





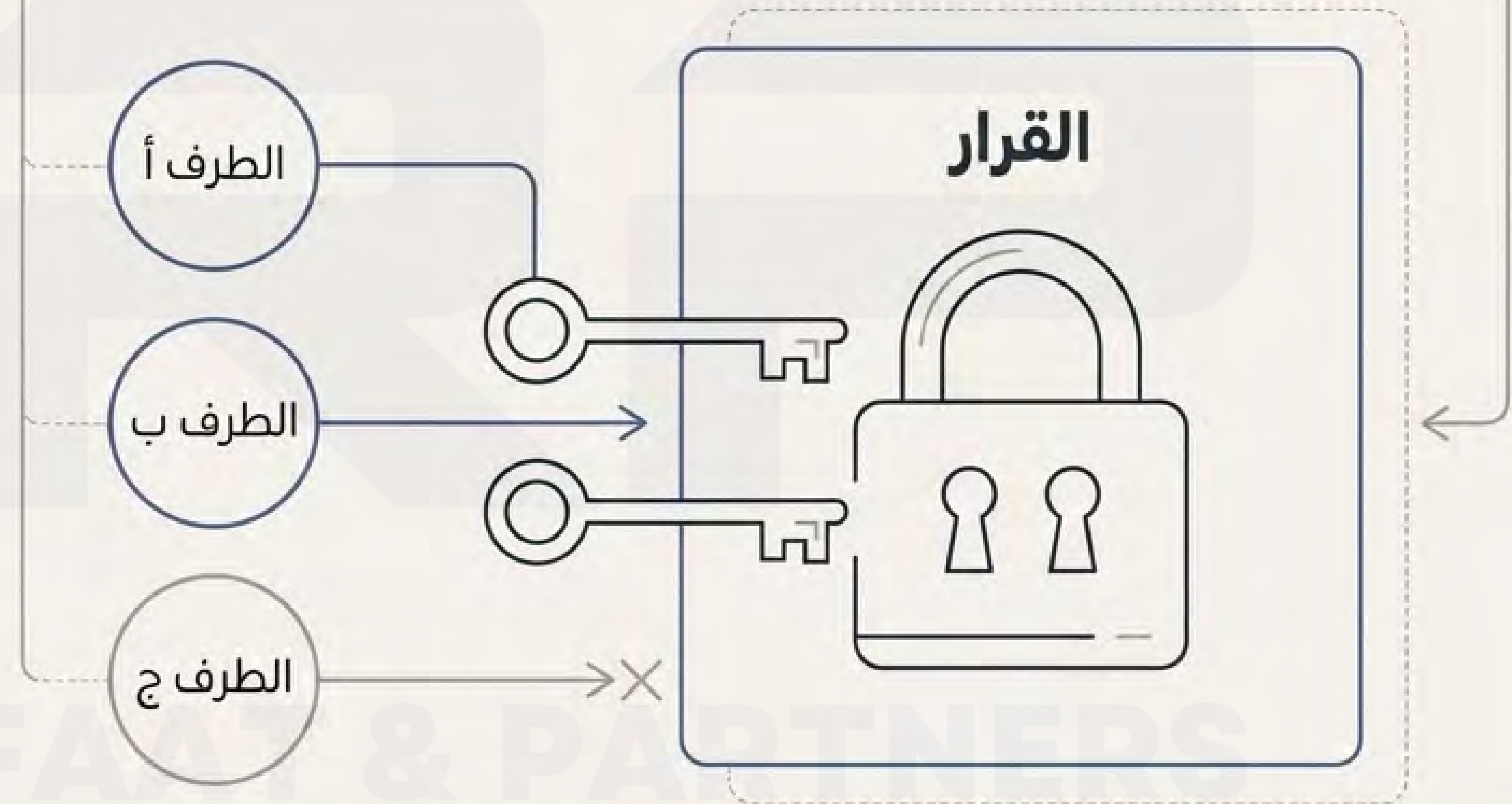
اتفاق تعاقدي ملزم

لا بد من وجود اتفاق يثبت الترتيب. يمكن أن يكون في صورة عقد مكتوب، أو محضر اجتماعات، أو حتى مدرجاً في النظام الأساسي لكيان مستقل.

(مأخوذ من ملحق أ، فقرة ٢أت).

بدون هذين الشرطين، لا نكون بصدد ترتيب مشترك خاضع للمعيار رقم ٤٣.

البوابة الأولى: هل "السيطرة المشتركة" موجودة؟



لا يستطيع أي طرف بمفرده السيطرة على الترتيب. يجب أن يتصرف الأطراف معًا لتوجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل هام على العوائد.

تعريف السيطرة المشتركة

السيطرة المشتركة هي **اتفاق تعاقدي** بالاشتراك في السيطرة على [illegible] ترتيب، والتي توجد فقط عندما تتطلب القرارات المرتبطة بـ **الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع** من الأطراف المشتركة في السيطرة.

رؤية أساسية (فقرة ١٠): لا يوجد في ترتيب السيطرة المشتركة طرف يسيطر على الترتيب لصالحه، لأن أي طرف يستطيع أن يمنع الأطراف الأخرى من السيطرة على الترتيب.

السيطرة المشتركة في الواقع العملي: أمثلة تطبيقية

مثال ٣



السيناريو
الأطراف (أ: 35%)، (ب: 35%)، والباقي (30%) موزع.
القرار يتطلب أغلبية الأصوات.

السؤال
هل توجد سيطرة مشتركة؟

التحليل
يعتمد على الاتفاق. إذا كان الاتفاق التعاقدي يحدد صراحة أن القرارات تتطلب موافقة (أ) و (ب) معاً، فتوجد سيطرة مشتركة.

> توجد سيطرة مشتركة **فقط** إذا نص الاتفاق على ذلك.

مثال ٢



السيناريو
الأطراف (أ: 50%)، (ب: 25%)، (ج: 25%).
القرار يتطلب 75% على الأقل.

السؤال
هل توجد سيطرة مشتركة؟

التحليل
الوضع غير واضح. يمكن الوصول إلى 75% من خلال (أ و ب) أو (أ و ج).

> ؟ لا يعتبر ترتيباً مشتركاً ما لم يحدد الاتفاق التعاقدي أن موافقة مجموعة معينة من الأطراف (مثلاً، أ و ب) مطلوبة بالإجماع.

مثال ١



السيناريو
الأطراف (أ: 50%)، (ب: 30%)، (ج: 20%).
القرار يتطلب 75% على الأقل.

السؤال
هل توجد سيطرة مشتركة؟

التحليل
نعم. لا يمكن اتخاذ قرار بدون موافقة (أ) و (ب) معاً (50% + 30% = 80%). لا يستطيع (أ) بمفرده السيطرة.

> ✓ السيطرة المشتركة بين (أ) و (ب).

الخلاصة: الحكم الشخصي ضروري، لكن القاعدة الأساسية هي: هل يتطلب القرار موافقة جماعية محددة؟

مفترق الطرق: ما هو نوع الترتيب المشترك؟

"يعتمد تصنيف الترتيب المشترك كعملية مشتركة أو مشروع مشترك
على **حقوق والتزامات الأطراف** في الترتيب."

عملية مشتركة (Joint Operation)

للأطراف حقوق مباشرة في **أصول** الترتيب، وعليهم التزامات مباشرة عن **خصومه**.

يُطلق على الأطراف: **المشغلون المشتركون** (Joint Operators).

مشروع مشترك (Joint Venture)

للأطراف حقوق في **صافي أصول** الترتيب (الأصول ناقصاً الالتزامات).

يُطلق على الأطراف: **أصحاب الحصص** (Venturers).

التقييم لا يعتمد على الشكل القانوني فقط، بل على الجوهر الاقتصادي للحقوق والالتزامات الناتجة عن الاتفاق.

المقارنة الحاسمة: عملية مشتركة أم مشروع مشترك؟

المعايير	عملية مشتركة	مشروع مشترك
جوهر العلاقة	**حقوق في الأصول والتزامات بالخصوم.** للأطراف حقوق مباشرة في كل أصل من أصول الترتيب (مثل الآلات، المخزون) والتزام مباشر بسداد كل خصم (مثل الدائنين).	**حقوق في صافي الأصول.** للأطراف حق في "النتيجة النهائية" للترتيب بعد سداد جميع التزاماته. العلاقة أشبه بامتلاك حصة في شركة.
الشكل القانوني	غالباً لا يتم من خلال كيان مستقل، ولكن يمكن أن يتم. **الاتفاق التعاقدي هو الحاكم.**	غالباً ما يتم من خلال كيان مستقل (مثل شركة) يفصل أصوله والتزاماته عن الأطراف.
الإيرادات والمصروفات	يقتسم الأطراف الإيرادات والمصروفات مباشرة بناءً على الاتفاق (مثال: كل طرف يأخذ حصته من الإنتاج أو يغطي حصته من التكاليف).	الكيان المستقل هو الذي يحقق الإيرادات ويتحمل المصروفات. يقتسم الأطراف الربح أو الخسارة الناتجة.
المعالجة المحاسبية	**إثبات الحصة في كل بند على حدة.** يعترف المشغل المشترك بحصته في الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات في قوائمه المالية.	**طريقة حقوق الملكية (Equity Method).** يعترف صاحب الحصة باستثماره في المشروع المشترك كبند واحد في قائمة المركز المالي، ويعترف بحصته في الربح أو الخسارة.

الوجهة الأولى (المسار الأزرق): المعالجة المحاسبية للعمليات المشتركة

ماذا يجب على 'المشغل المشترك' أن يعترف به في قوائمه المالية؟ (وفقاً للفقرة ٢٠)

أ) أصوله: بما في ذلك نصيبه في أي أصول محتفظ بها بصورة مشتركة.	
ب) التزاماته: بما في ذلك نصيبه في أي التزامات يتم تحملها بصورة مشتركة.	
ج) إيراداته: من بيع نصيبه في ناتج العمليات المشتركة.	
د) نصيبه في الإيرادات: من بيع الناتج الذي يتم بصورة مشتركة.	
هـ) مصروفاته: بما في ذلك نصيبه في أي مصروفات تم تحملها بصورة مشتركة.	

ببساطة، أنت تدمج حصتك من كل بند من بنود العملية المشتركة مباشرة في قوائمك المالية، كما لو كنت تدير هذا الجزء من النشاط بنفسك.

الوجهة الثانية (المسار الأخضر): المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة

كيف يعالج "صاحب الحصة" استثماره في المشروع المشترك؟ (وفقاً للفقرة ٢٤)

JV Balance Sheet
قائمة المركز المالي للمشروع المشترك

Assets
الأصول

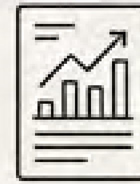
Liabilities
الالتزامات

Equity
حقوق الملكية

Venturer's Balance Sheet
قائمة المركز المالي لصاحب الحصة

استثمار في مشروع مشترك

يجب على صاحب الحصة أن يعترف بنصيبه في المشروع المشترك على أنه **استثمار**، وأن يقوم بالمعالجة المحاسبية له باستخدام **طريقة حقوق الملكية** طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٨).



في قائمة الدخل

يعترف المستثمر بحصته في صافي ربح أو خسارة المشروع المشترك.



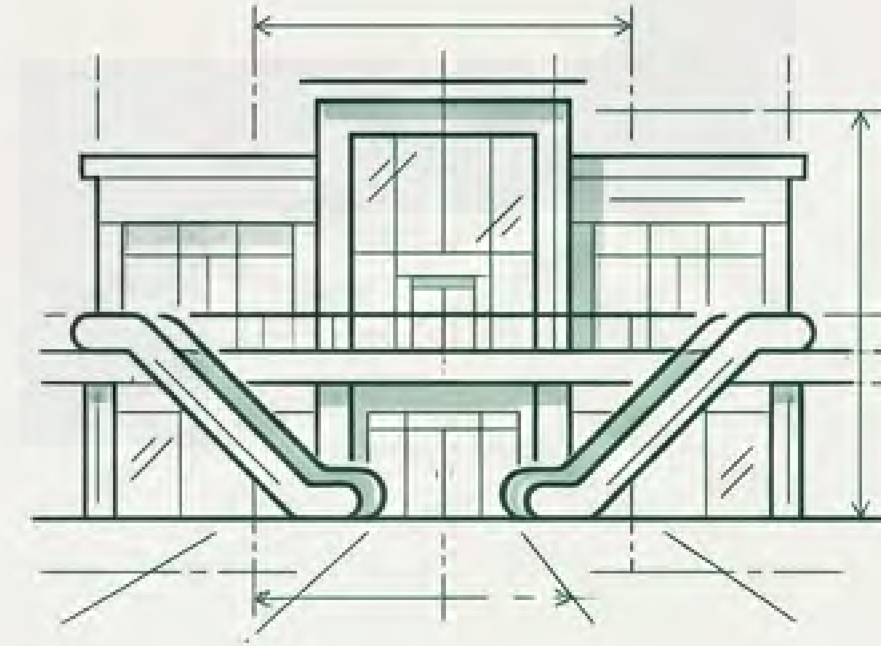
في قائمة المركز المالي

يبدأ الاستثمار بالتكلفة، ثم يتم تعديله لاحقاً بحصة المستثمر في أرباح أو خسائر المشروع المشترك.

على عكس العملية المشتركة، لا يتم إثبات الأصول والالتزامات الفردية للمشروع المشترك في دفاتر صاحب الحصة.
يتم التعامل مع الحصة كاستثمار متكامل.

لنضع الإطار قيد الاختبار: دراسات حالة من واقع المعيار

النظرية وحدها لا تكفي. لنطبق الآن رحلتنا التحليلية على مثالين إيضاحيين من ملحق (ج) للمعيار لنرى كيف يتم التصنيف في الممارسة العملية.



دراسة الحالة (٢): مركز تسوق (مثال ٢)

وماذا عن هذا الترتيب؟

سنرى كيف أن وجود كيان مستقل يمتلك الأصول ويتحمل الالتزامات يمنح الأطراف حقوقاً في صافي الأصول فقط.



دراسة الحالة (١): شركة إنشاءات (مثال ١)

هل هي عملية مشتركة أم مشروع مشترك؟

سنحلل كيف أن الاتفاق التعاقدي يمنح الأطراف حقوقاً مباشرة في الأصول والتزامات مباشرة عن الخصوم، رغم وجود كيان مستقل.

دراسة الحالة (١): خدمات الإنشاء - عملية مشتركة

ملخص الحالة (مثال ١)

الأطراف: شركتان (أ) و (ب) ينشئان كياناً مستقلاً (س) لتنفيذ عقد إنشاء طريق مع الحكومة.
السيطرة المشتركة: موجودة.

السؤال الرئيسي: لماذا تعتبر 'عملية مشتركة' رغم وجود كيان مستقل (س)؟

2. التحليل الثاني: شروط الاتفاق التعاقدي (الحاسمة)

الحقوق في الأصول: "جميع الحقوق على الأصول اللازمة للتنفيذ مقسمة بين الأطراف على أساس نسبة مساهمتهم".

التعهدات بالالتزامات: "لدى الأطراف مسئولية متعددة ومشتركة (تضامنية) لجميع تعهدات التشغيل والتعهدات المالية".

الأرباح والخسائر: "يتم اقتسامها على أساس نسبة المساهمة."

1. التحليل الأول: الشكل القانوني للكيان (س)

لا يفصل بين الأطراف والكيان.
الأصول والالتزامات هي أصول والتزامات الأطراف الأطراف (أ و ب).

النتيجة

لأن الاتفاق التعاقدي يمنح الأطراف (أ) و (ب) حقوقاً مباشرة في أصول الترتيب والتزامات مباشرة عن خصومه، يتم تصنيفه كـ **عملية مشتركة.** يجب على كل طرف الاعتراف بحصته في الأصول (العملاء، الأصول الثابتة) والالتزامات والإيرادات والمصروفات.





دراسة الحالة (٢): مركز التسوق - مشروع مشترك

ملخص الحالة (مثال ٢):
الأطراف: شركتان للاستثمار العقاري ينشئان كياناً مستقلاً (ص) لشراء وتشغيل مركز تسوق.
السيطرة المشتركة: موجودة على أنشطة (ص).

السؤال الرئيسي: لماذا يعتبر "مشروعاً مشتركاً"؟

1. التحليل الأول: الشكل القانوني للكيان (ص)

يفصل بين الأطراف والكيان.

الكيان (ص) هو من له الحق في الأصول (مركز التسوق) وهو المسؤول عن الالتزامات.

2. التحليل الثاني: شروط الاتفاق التعاقدي

- **الحقوق في الأصول:** الاتفاق لا يحدد أن للأطراف حقوقاً في مركز التسوق نفسه. الكيان (ص) هو المالك.
- **التعهدات بالالتزامات:** الأطراف غير ملزمين بالوفاء بديون أو التزامات المنشأة (ص). التزامهم يقتصر على رأس المال غير المسدد.
- **العائد للأطراف:** يستلم كل طرف حصة في **الدخل** الناشئ عن تشغيل المركز (الإيجار مطروحاً منه تكاليف التشغيل).

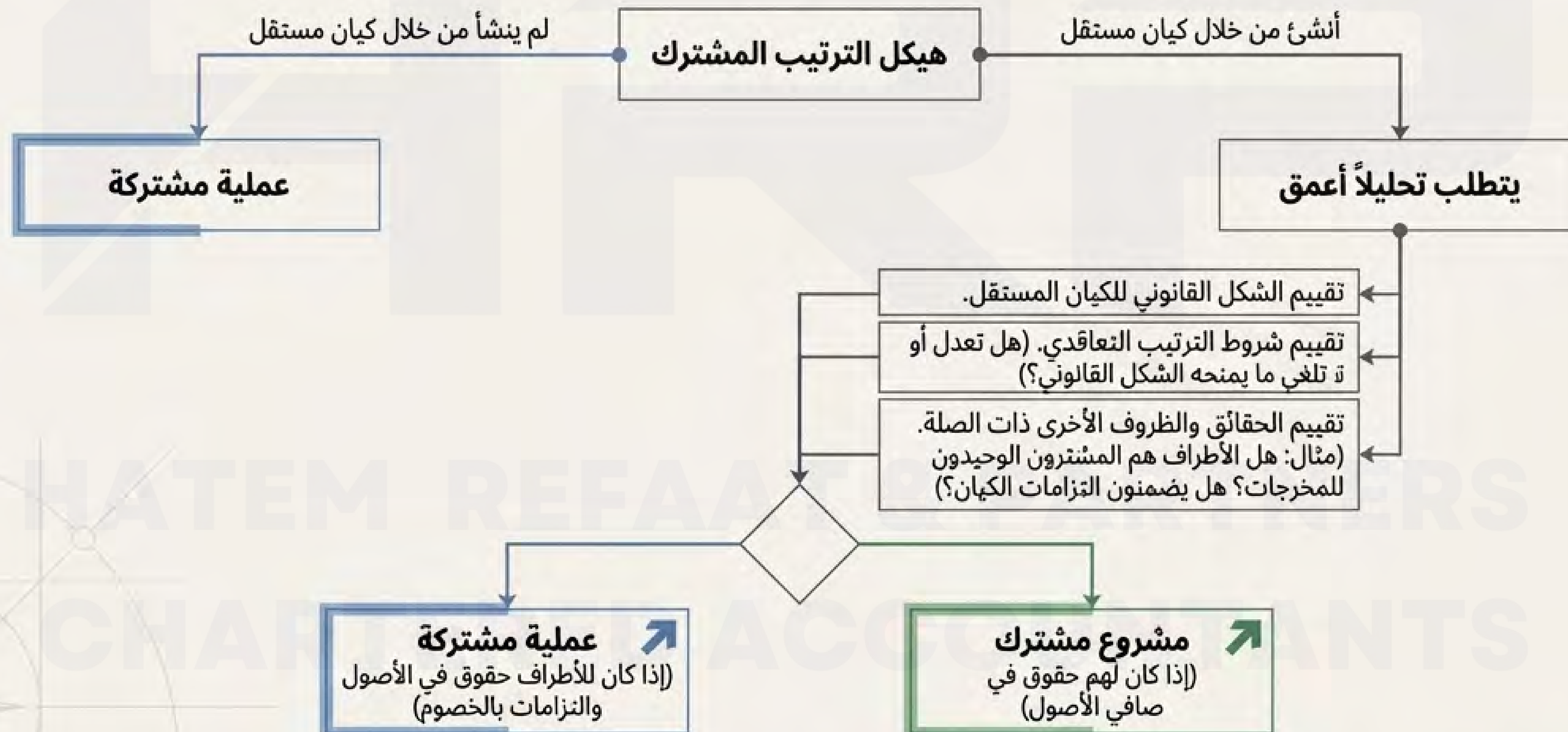
النتيجة: لأن الأطراف لديهم حق في **صافي أصول** الترتيب (الذي يمثله الدخل الناتج) وليس في الأصول والالتزامات بشكل مباشر، يتم تصنيفه كـ **مشروع مشترك.**

يجب على كل طرف المعالجة باستخدام طريقة **حقوق الملكية.**



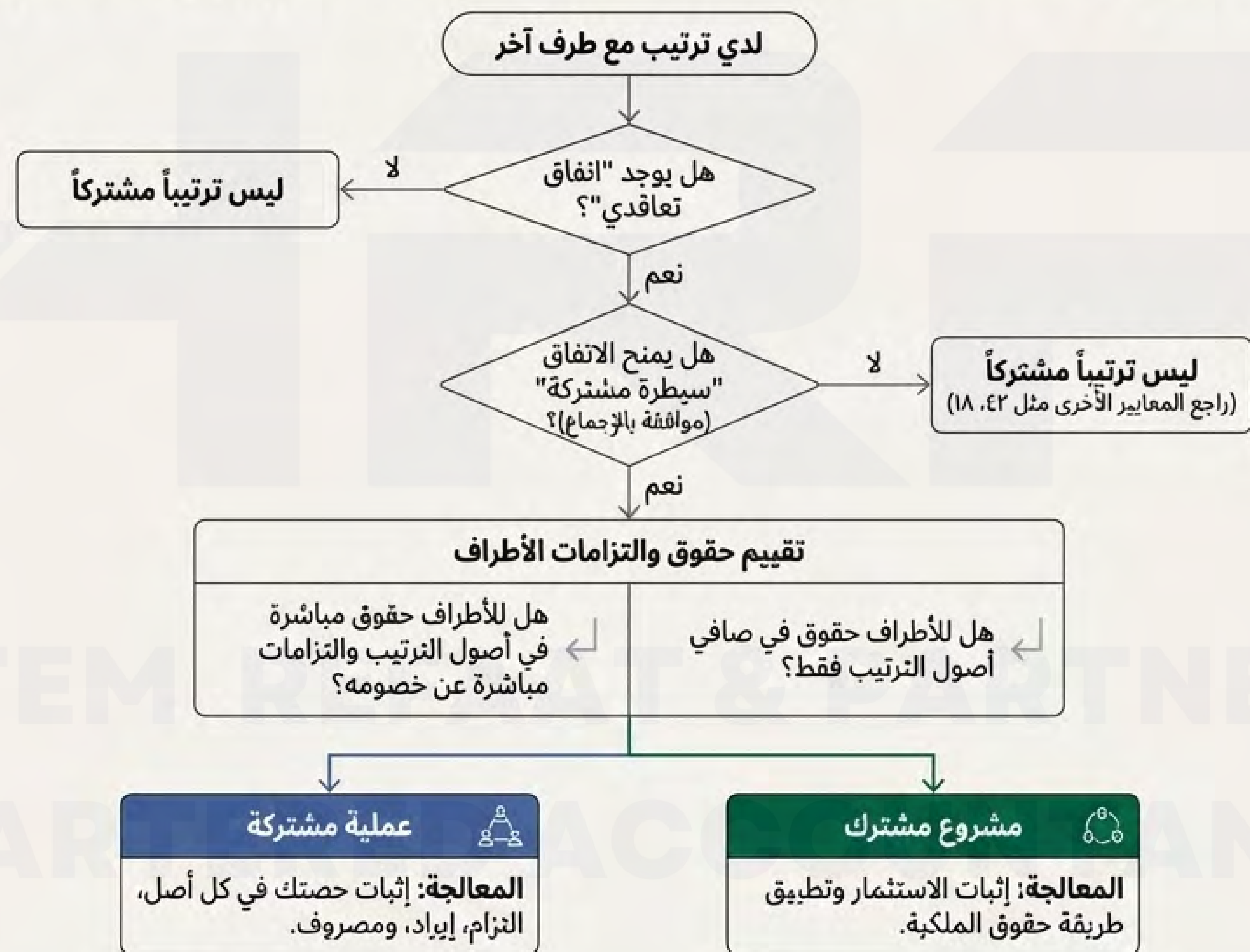
هل وجود "كيان مستقل" يعني دائماً أنه مشروع مشترك؟

ليس بالضرورة.. الشكل القانوني هو نقطة البداية، ولكنه ليس النهاية. يجب تقييم جوهر العلاقة.



نقطة حاسمة: الاتفاق التعاقدي والحقائق الأخرى يمكن أن "تتجاوز" (override) التقييم المبدئي المستند إلى الشكل القانوني وحده.

إطار عمل المحاسب: خلاصة رحلة تطبيق المعيار ٤٣



هذا الإطار يحول المعيار من نص قانوني إلى أداة تحليلية عملية.

ما وراء القواعد: الأثر على جودة التقارير المالية

معيار المحاسبة المصري رقم ٤٣ ليس مجرد مجموعة من القواعد، بل هو إطار منطقي يهدف إلى عكس الجوهر الاقتصادي الحقيقي للترتيبات المشتركة.



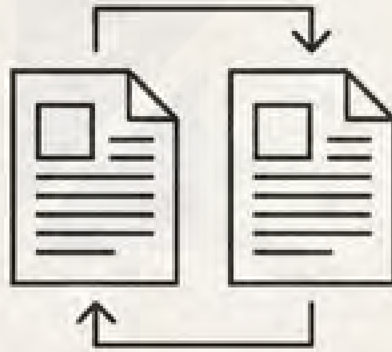
ملاءمة

يضمن أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية تعكس بدقة طبيعة وحجم مشاركة المنشأة في ترتيباتها، مما يدعم اتخاذ قرارات أفضل.



شفافية

يوفر صورة أوضح عن أصول المنشأة التي تسيطر عليها والتزاماتها التي هي مسؤولة عنها بشكل مباشر (في حالة العمليات المشتركة).



قابلية للمقارنة

يوحد المعالجة المحاسبية للترتيبات المتشابهة في جوهرها، مما يسمح للمستثمرين بمقارنة أداء المنشآت بشكل أفضل.

من خلال اتباع هذه الرحلة التحليلية، يضمن المحاسبون ليس فقط الامتثال للمعيار، بل تقديم معلومات مالية أكثر صدقاً وفائدة.

معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤): الإفصاح عن الحصص الحصص في المنشآت الأخرى

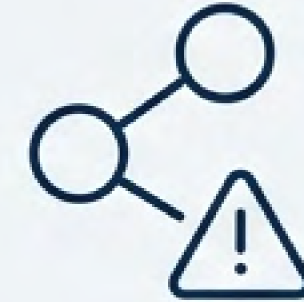
دليل شامل لتحقيق الشفافية وفهم الهياكل المعقدة

يقابله: معيار التقرير المالي الدولي IFRS 12

تاريخ السريان: يعمل به اعتباراً من أول يناير ٢٠١٦ (قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥)

الهدف الأساسي: تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم دقيق

إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي لمستخدمي قوائمها المالية تقييم:



طبيعة الحصص والمخاطر

طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها.



التأثيرات المالية

تأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

المصدر: الفقرة (١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤).

نطاق التطبيق: على من ينطبق هذا المعيار؟

يشمل المعيار الحصص في:

- الشركات التابعة
- الترتيبات المشتركة (العمليات المشتركة والمشروعات المشتركة)
- الشركات الشقيقة
- المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة

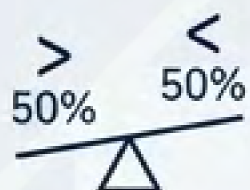
لا ينطبق المعيار على:

- خطط مزايا العاملين (معيار ٣٨).
- الحصص في القوائم المالية المستقلة للمنشأة (معيار ١٧)، مع استثناءات محددة للمنشآت ذات الهيكل الخاص.
- الحصص التي تتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار الأدوات المالية (معيار ٢٦)، إلا في حالات محددة.

المصدر: الفقرات (٥) و (٦) من المعيار.

حجر الأساس: الإفصاح عن الأحكام والافتراضات الهامة

يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات حول الأحكام والافتراضات الهامة التي قامت بها عند تحديد...



امتلاك السيطرة على منشأة أخرى (بالرغم من امتلاك أكثر أو أقل من نصف حقوق التصويت).



امتلاك السيطرة المشتركة على ترتيب أو نفوذ مؤثر على منشأة أخرى.



تحديد نوع الترتيب المشترك (عملية مشتركة أم مشروع مشترك).



تحديد ما إذا كانت المنشأة تعمل كوكيل أم أصيل.

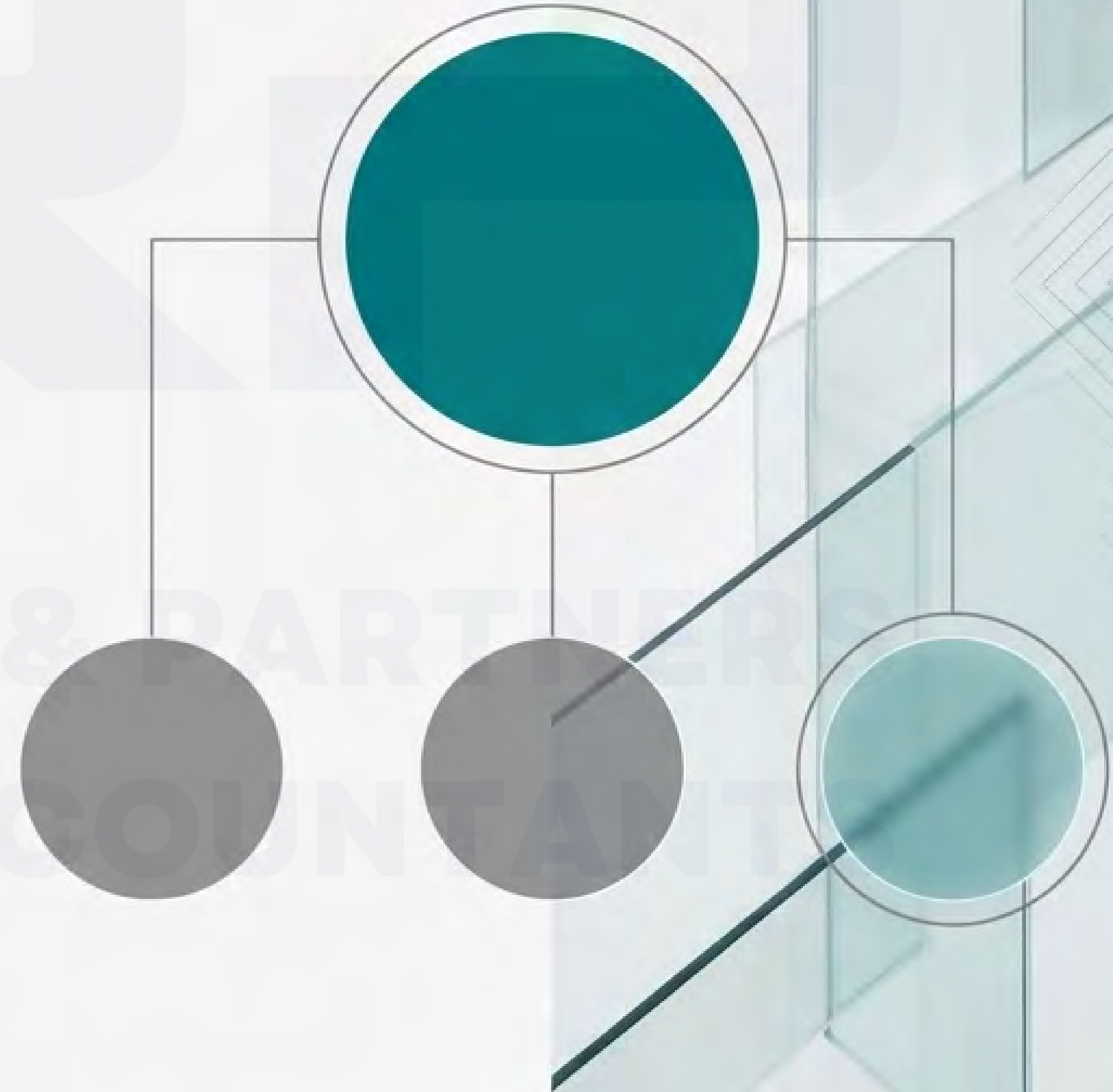
ملاحظة هامة: يشمل الإفصاح التغيرات في تلك الأحكام والافتراضات الناتجة عن تغير الحقائق والظروف خلال الفترة.

المصدر: الفقرات (٧)، (٨)، و (٩) من المعيار.

القسم الأول: الإفصاحات المتعلقة بالحصص في الشركات التابعة

تمكين مستخدمي القوائم المالية المجمعة من فهم:

- تكوين المجموعة الاقتصادية.
- دور الحقوق غير المسيطرة في أنشطة المجموعة وتدفقاتها النقدية.
- طبيعة ونطاق أي قيود هامة على استخدام أصول المجموعة.
- المخاطر المصاحبة للحصص في المنشآت ذات الهيكل الخاص المجمعة.
- آثار التغيرات في الملكية وآثار فقدان السيطرة.



متطلبات الإفصاح للشركات التابعة الجوهرية ذات الحقوق غير المسيطرة



لكل شركة تابعة بها حقوق غير مسيطرة جوهرية، يجب الإفصاح عن:

- **اسم الشركة التابعة**
- **مكان الأعمال الرئيسي** وبلد التأسيس
- **نسبة حقوق الملكية** التي تملكها IBM Plex Sans Arabic Regular الحقوق غير المسيطرة
- **نسبة حقوق التصويت** (إذا كانت تختلف)
- **نصيب الحقوق غير المسيطرة** من IBM Plex Sans Arabic Regular من أرباح وخسائر الفترة
- **إجمالي الحقوق غير المسيطرة المتراكمة** IBM Plex Sans Arabic Regular في نهاية الفترة
- **معلومات مالية ملخصة** عن الشركة التابعة IBM Plex Sans Arabic Regular (تشمل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، وصافي الربح).

فهم القيود والمخاطر: ما الذي يحمي يحد من الوصول ويولد التعرض؟

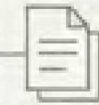


القيود الهامة (الفقرة ١٣)

الإفصاح عن القيود القانونية، التعاقدية، أو التنظيمية الهامة على:

- الوصول إلى أصول المجموعة أو استخدامها.
- تسوية التزامات المجموعة.

أمثلة: قيود على تحويل النقد، متطلبات تقيد توزيعات الأرباح.



المطلوب أيضًا: الإفصاح عن القيم الدفترية للأصول والالتزامات الخاضعة لهذه القيود.

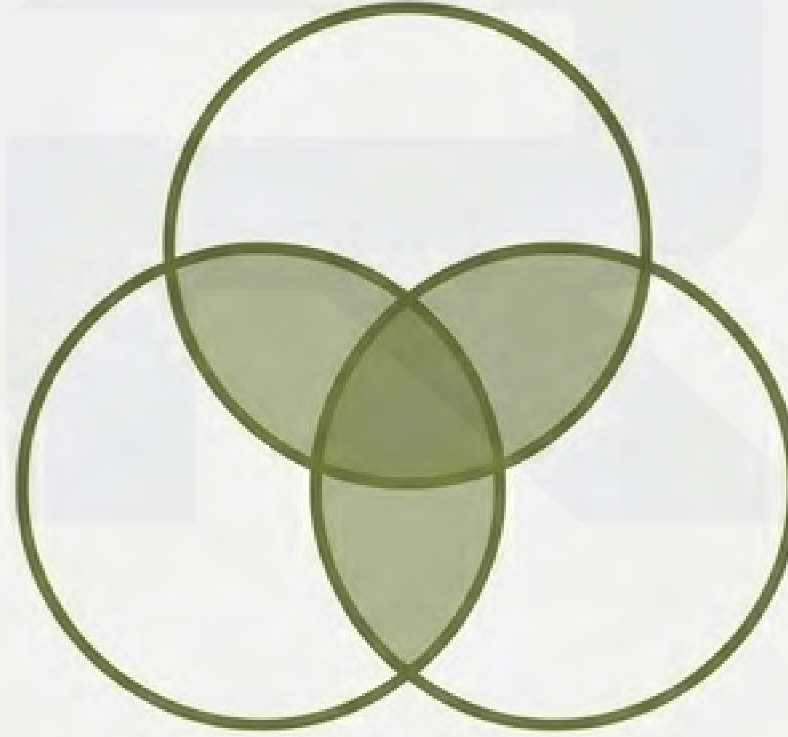


مخاطر المنشآت ذات الهيكل الخاص المجمعة (الفقرات ١٤-١٧)

الإفصاح عن طبيعة المخاطر المصاحبة، ويشمل:

- الاتفاقيات التعاقدية التي قد تتطلب تقديم دعم مالي.
- أي دعم مالي تم تقديمه خلال الفترة دون وجود التزام تعاقدي.
- أي نية حالية لتقديم دعم مستقبلي.

القسم الثاني: الحصص في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة



يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم:

المخاطر المصاحبة

طبيعة المخاطر المصاحبة لحصصها في المشروعات المشتركة والشركات الشقيقة والتغيرات فيها.

التأثيرات المالية

الطبيعة والمدى والتأثيرات المالية لحصصها في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة.

الإفصاحات المطلوبة للترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة الهامة

لكل ترتيب مشترك أو شركة شقيقة لها أهمية نسبية، يجب الإفصاح عن:

الاسم وطبيعة العلاقة والأنشطة.

مكان الأعمال الرئيسي وبلد التأسيس.

نسبة الملكية أو حصة المشاركة (ونسبة التصويت إن اختلفت).

طريقة القياس (طريقة حقوق الملكية أم القيمة العادلة).

معلومات مالية ملخصة (تشمل الأصول، الالتزامات، الإيرادات، الربح/الخسارة، الدخل الشامل الآخر).

القيمة العادلة للاستثمار (إذا كان هناك سعر سوق معلن).

بالنسبة للاستثمارات غير الهامة بشكل منفرد، يتم عرض معلومات مالية مجمعة.

الالتزامات المحتملة والقيود في الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة



القيود الجوهرية (الفقرة ٢٢)

الإفصاح عن أي قيود جوهرية (تعاقدية أو تنظيمية) على قدرة المشروعات المشتركة أو الشركات الشقيقة على تحويل الأموال إلى المنشأة (مثل توزيعات الأرباح النقدية أو سداد القروض).

الالتزامات والمخاطر (الفقرة ٢٣)

الإفصاح عن:

- الالتزامات المتعلقة بالحصص في المشروعات المشتركة (بشكل منفصل عن الالتزامات الأخرى).
- الالتزامات المحتملة التي تنشأ فيما يتعلق بالحصص في المشروعات المشتركة والشركات الشقيقة، ويشمل ذلك حصة المنشأة من الالتزامات المحتملة التي تم تحملها بشكل مشترك مع مستثمرين آخرين.

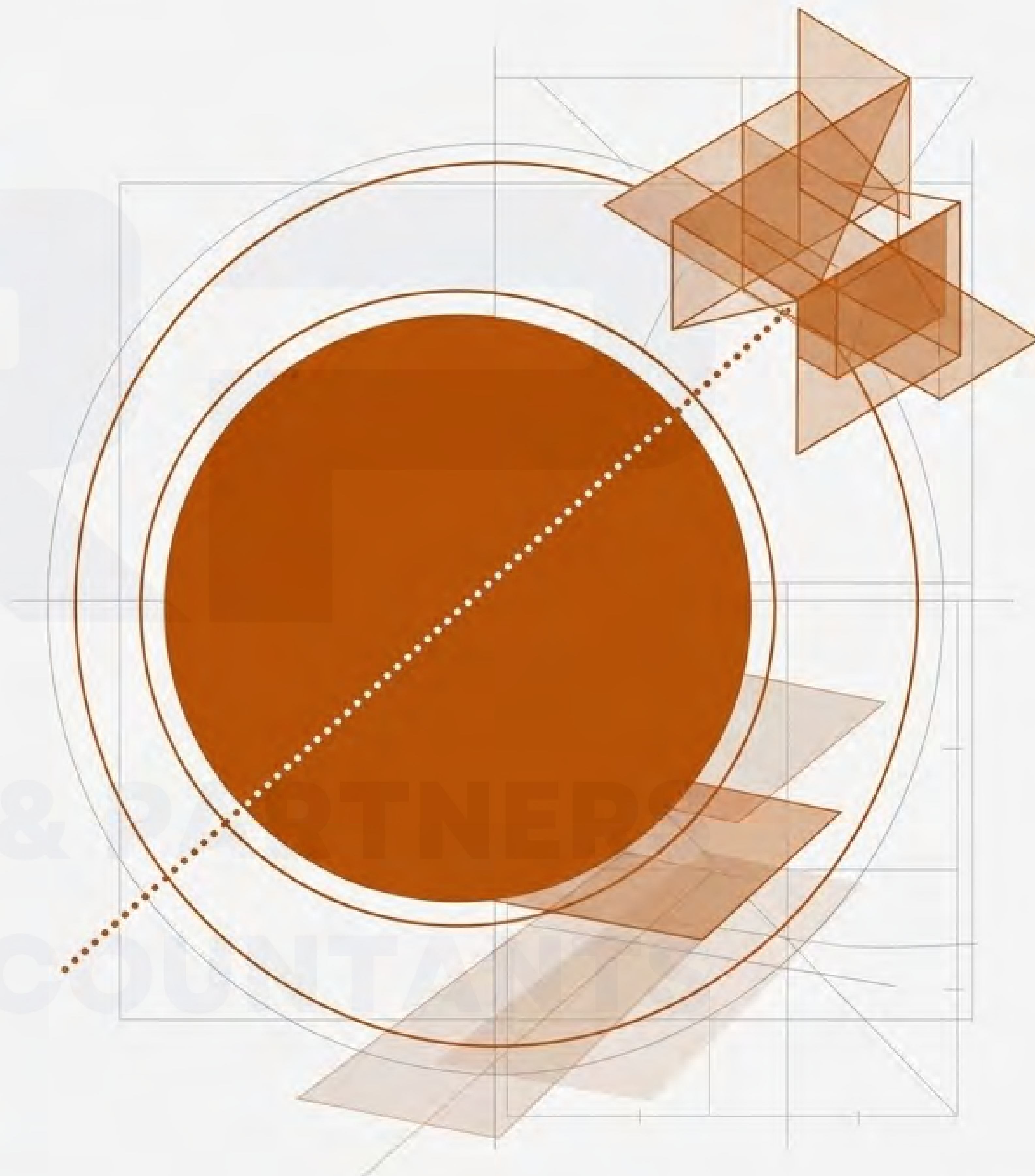
القسم الثالث: الحصص في المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة

الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من:

- **فهم طبيعة ومدى الحصص:** فهم طبيعة ومدى حصص المنشأة في المنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة.
- **تقييم طبيعة المخاطر :** تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بهذه الحصص والتغيرات فيها.

المنشأة ذات الهيكل الخاص:

هي منشأة تم تصميمها بحيث لا تكون حقوق التصويت هي العامل المهيمن في تحديد من يسيطر عليها، ويتم توجيه أنشطتها ذات العلاقة من خلال ترتيبات تعاقدية.



تحديد طبيعة الحصص وقياس أقصى تعرض للخسارة

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية حول حصصها، تشمل طبيعة وغرض وحجم أنشطة المنشأة ذات الهيكل الخاص وكيف يتم تمويلها.

يجب عرض ملخص في شكل جدول (إلا إذا كان هناك طريقة أخرى أكثر ملاءمة) يوضح:

البند	القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المعترف بها	أفضل تقييم للحد الأقصى للتعرض للخسارة

إذا لم تستطع المنشأة تحديد الحد الأقصى للتعرض للخسارة، فيتوجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة وأسبابها.

الإفصاح عن الدعم المالي: الكشف عن الالتزامات الضمنية



إذا قامت المنشأة خلال الفترة بتقديم دعم مالي أو دعم من نوع آخر للمنشأة ذات **هيكل خاص غير مجمعة دون وجود التزام تعاقدي بذلك...**

1. **نوع وقيمة الدعم المقدم:** بما في ذلك الحالات التي ساعدت فيها المنشأة في الحصول على دعم مالي.
2. **أسباب تقديم الدعم:** شرح الدوافع وراء تقديم الدعم غير الملزم.

النوايا المستقبلية: يجب الإفصاح أيضاً عن أية نوايا حالية لتقديم دعم مالي أو أي دعم آخر في المستقبل.

مبدأ التطبيق العملي: التجميع والأهمية النسبية لتحقيق الوضوح

يجب على المنشأة تحقيق التوازن بين الإفصاح بتفاصيل مفرطة قد لا تساعد المستخدمين، وبين حجب المعلومات المفيدة نتيجة التجميع المفرط.



متى يمكن التجميع؟

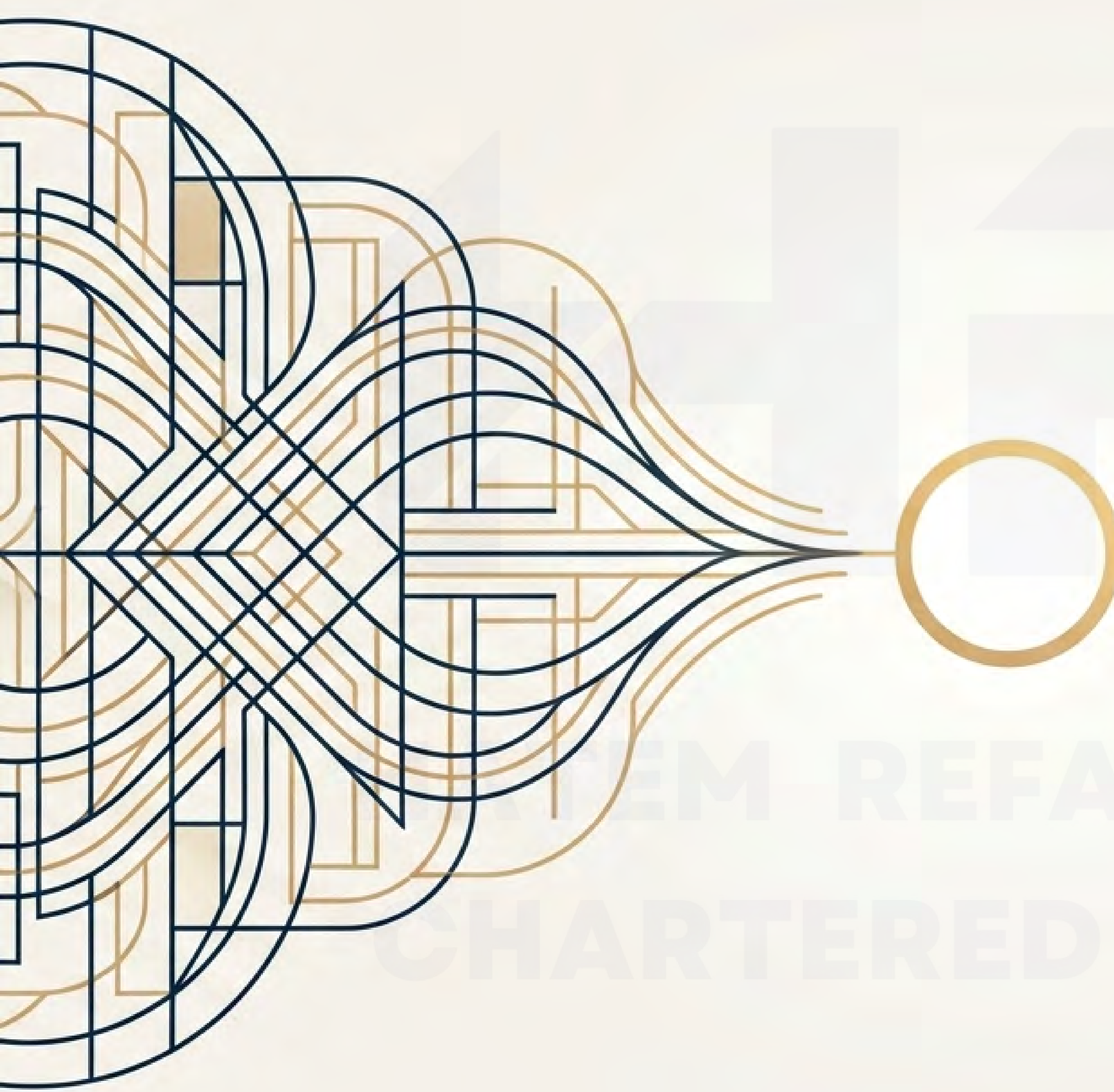
يمكن تجميع الإفصاحات للحصص في المنشآت المتشابهة إذا كان ذلك متفقاً مع هدف الإفصاح ولا يحجب المعلومات الهامة.

كيف يتم التجميع؟

- يجب عرض المعلومات بشكل منفصل للفئات الرئيسية (شركات تابعة، مشروعات مشتركة، شركات شركات شقيقة، إلخ).
- عند تحديد إمكانية التجميع، يجب دراسة المخاطر وخصائص العائد لكل منشأة.

الهدف النهائي هو عرض الإفصاحات بطريقة تبين بوضوح لمستخدمي القوائم المالية طبيعة ومدى حصص المنشأة في تلك المنشآت الأخرى.

المصدر: ملحق إرشادات التطبيق، الفقرات (٢أت) إلى (٦أت).



فك شفرة القيمة العادلة: دليل شامل لمعيار المحاسبة المصري رقم 45

إطار عمل موحد للقياس والإفصاح

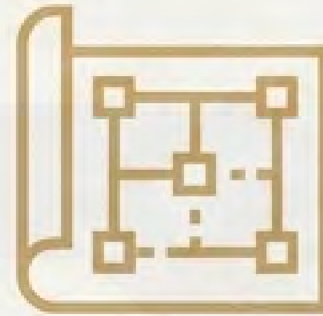
يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 13 | يعمل به اعتباراً من أول يناير 2016

الهدف من المعيار: توحيد الإطار، تعريف المفهوم، وتحديد الإفصاحات



متطلبات الإفصاح

(ج) تحديد الإفصاحات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم كيفية تحديد قياسات القيمة العادلة.



إطار عمل موحد للقياس

(ب) وضع إطار عمل واحد ومتكامل لقياس القيمة العادلة عندما تكون مطلوبة أو مسموح بها بموجب معايير أخرى.



تعريف القيمة العادلة

(أ) تقديم تعريف واضح ومحدد للقيمة العادلة. القيمة العادلة هي قياس قائم على السوق، وليس قياساً خاصاً بالمنشأة.

"هدف قياس القيمة العادلة... هو تقدير السعر الذي تستند عليه معاملة منظمة لبيع الأصل أو تحويل الإلتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية". (مقتبس من فقرة 2)

نطاق التطبيق: متى وأين يُطبق معيار القيمة العادلة؟



لا يطبق المعيار على:

- معاملات المدفوعات المبنية على أسهم (معيار المحاسبة المصري رقم 39).
- معاملات التأجير (معيار المحاسبة المصري رقم 20).
- القياسات التي "تتشابه" مع القيمة العادلة ولكنها ليست كذلك، مثل:
  - صافي القيمة الاستردادية للمخزون (معيار 2).
  - القيمة الاستخدامية للأصول (معيار 31).



يطبق المعيار على:

- قياسات القيمة العادلة المطلوبة أو المسموح بها بموجب معايير المحاسبة المصرية الأخرى.
- القياسات القائمة على **القيمة العادلة** (مثل القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع).
- الإفصاحات المتعلقة بهذه القياسات.

الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار ليست مطلوبة لأصول خطط مزايا العاملين أو استثمارات خطط منافع التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة.". (مستخلص من فقرة 7)

تعريف القيمة العادلة: حجر الزاوية في القياس



تحديد الأصل أو الإلتزام: نقطة البداية في القياس

يعتبر قياس القيمة العادلة متعلقاً بأصل أو إلتزام محدد. لذلك، يجب أخذ خصائص الأصل أو الإلتزام في الاعتبار. (مقتبس من فقرة 11)

- القيود على بيع الأصل أو استخدامه (إن وجدت)
- حالة الأصل وموقعه

وحدة الحساب

يمكن أن يكون القياس لأصل أو إلتزام مستقل (مثل أداة مالية).

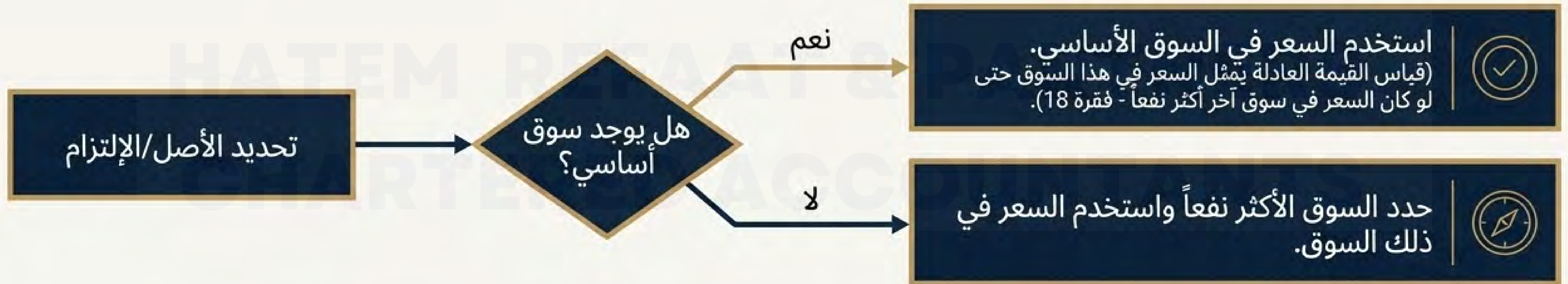
أو لمجموعة من الأصول و/أو الإلتزامات (مثل وحدة توليد نقد).

يتم تحديد وحدة الحساب وفقاً للمعيار المحاسبي الذي يتطلب أو يسمح بقياس القيمة العادلة. (فقرة 14)

المعاملة والسوق: أين يتم تحديد السعر؟

يفترض قياس القيمة العادلة أن المعاملة تتم في:

- **السوق الأساسي** (Principal Market): السوق الذي به أكبر حجم ونشاط للأصل أو الإلتزام.
- أو، في غيابه، **السوق الأكثر نفعاً** (Most Advantageous Market): السوق الذي يزيد السعر المستلم لبيع الأصل أو يقلل المبلغ المدفوع لنقل الإلتزام إلى أقصى حد، *بعد الأخذ في الاعتبار تكاليف المعاملة والنقل.



لا تحتاج المنشأة لإجراء بحث شامل لكافة الأسواق، ولكن يجب أن تأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول. (فقرة 17).

السعر والمشاركون في السوق: تحديد متغيرات التقييم

السعر

القيمة العادلة هي سعر الخروج (Exit Price)، ولا يتم تعديلها بتكاليف المعاملة.

القيمة العادلة ≠ السعر – تكاليف المعاملة

تتم المحاسبة عن تكلفة المعاملة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الأخرى. (فقرة 25)

يتم تعديل السعر بتكاليف النقل إذا كان الموقع من خصائص الأصل (مثل السلع الأولية). (فقرة 26)



المشاركون في السوق

يتم القياس باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق، على افتراض أنهم سيتصرفون بما يحقق مصلحتهم الاقتصادية. (فقرة 22)

الخصائص:

- مستقلون عن بعضهم البعض.
- لديهم فهم معقول للأصل أو الإلتزام.
- قادرون على إبرام المعاملة.
- راغبون في الدخول في المعاملة.

أساليب التقييم: الأدوات الثلاثة لتقدير القيمة

يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم الملائمة للظروف والتي تتوافر لها معلومات كافية، مع تعظيم استخدام المدخلات الملحوظة والحد من استخدام المدخلات غير الملحوظة. (فقرة 61).



منهج الدخل (Income Approach)

يقوم بتحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الدخل) إلى مبلغ حالي وحيد مخصوم. (مثال: أساليب القيمة الحالية).



منهج التكلفة (Cost Approach)

يعكس المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الإنتاجية للأصل (تكلفة الاسالى الاستبدال الحالية)، مع تعديله بالتقادم.



منهج السوق (Market Approach)

يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصولاً أو إلتزامات مطابقة أو قابلة للمقارنة. (مثال: مضاعفات السوق Market Multiples).

تسلسل القيمة العادلة: إطار لتصنيف موثوقية المدخلات

يعطي تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو إلتزامات مطابقة (المستوى 1)، والأولوية الدنيا للمدخالات غير الملحوظة (المستوى 3).
(مقتبس من فقرة 72)

المستوى 1 (Level 1):
المدخلات الأكثر موثوقية

المستوى 2 (Level 2):
مدخلات ملحوظة أخرى

المستوى 3 (Level 3):
المدخلات الأقل موثوقية

يتم تصنيف قياس القيمة العادلة بأكمله في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة لأدنى مستوى من المدخلات الذي يعتبر مهماً للقياس بأكمله.
(فقرة 73)

مدخلات المستوى 1:
الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة

أسعار معلنة (غير معدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. (فقرة 76)

خصائص رئيسية:

- يقدم الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة.
- يجب استخدامه دون تعديل حيثما أمكن.

شروط الاستخدام:

- يوجد سوق أساسي أو أكثر نفعاً.
- المنشأة قادرة على إبرام معاملة بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.



مثال كلاسيكي

سهم شركة مدرجة في البورصة المصرية (EGX)، حيث يتم قياس القيمة العادلة بضرب السعر المعلن في نهاية يوم التداول في عدد الأسهم المملوكة.

2

مدخلات المستوى 2:
المدخلات الملحوظة بشكل مباشر أو غير مباشر

كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة ضمن المستوى 1، وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الإلتزام بشكل مباشر أو غير مباشر. (فقرة 81)

أسلئة:

- أسعار معلنة لأصول أو إلتزامات **مماثلة** في أسواق نشطة.
- أسعار معلنة لأصول أو إلتزامات **مطابقة أو مماثلة** في أسواق غير نشطة.
- مدخلات أخرى ملحوظة مثل:
  - أسعار الفائدة ومنحنيات العوائد (Yield curves).
  - التذبذبات الضمنية (Implied volatilities).
  - الهوامش الإئتمانية (Credit spreads).



مثال عملي

عقد مبادلة معدل فائدة (Interest Rate Swap) يتم تقييمه بناءً على منحنى العائد الملحوظ لكامل فترة العقد. (مقتبس من ملحق التطبيق فقرة ٣٥ ت أ)

مدخلات المستوى 3:
المدخلات غير الملحوظة

هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام. (فقرة 86)

متى تُستخدم

- تُستخدم لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر مدخلات ملحوظة ذات علاقة.
- تُستخدم في المواقف التي يكون فيها نشاط السوق ضئيلاً أو منعدماً في تاريخ القياس.

يجب أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام، بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر. (فقرة 87)

تطوير المدخلات

- يتم تطويرها باستخدام أفضل معلومات متاحة، والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمنشأة، ولكن يجب تعديلها إذا كانت هناك معلومات تشير إلى أن المشاركين الآخرين في السوق سيستخدمون بيانات مختلفة. (فقرة 89)



مثال عملي

إلتزام إزالة أصل (Decommissioning Liability) تم اقتناؤه في اندماج أعمال، حيث يتم تقدير التدفقات النقدية الصادرة المستقبلية بناءً على بيانات المنشأة الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار توقعات السوق حول التكاليف والتعويض المطلوب لتحمل هذا الإلتزام.(مقتبس من ملحق التطبيق فقرة ٣٦ ت أ)

3

تطبيق خاص: قياس الأصول غير المالية وأساس "الاستخدام الأفضل والأحسن"

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل غير مالي في الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له. (فقرة 27)



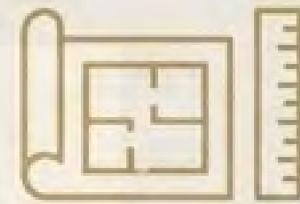
مجدى مالياً
(Financially Feasible)

هل استخدام الأصل (الممكن مادياً والمسموح به قانونياً) يولد دخلاً أو تدفقاً نقدياً كافياً لتحقيق العائد الذي يتوقعه المشاركون في السوق؟



مسموح به قانونياً
(Legally Permissible)

يأخذ في الاعتبار القيود القانونية على استخدام الأصل (مثل قوانين تقسيم المناطق).



ممكن مادياً
(Physically Possible)

يأخذ في الاعتبار الخصائص المادية للأصل (مثل موقع وحجم العقار).

يتم تحديد الاستخدام الأفضل والأحسن من وجهة نظر المشاركين في السوق، حتى لو كانت المنشأة تنوي استخدام الأصل بشكل مختلف أو عدم استخدامه على الإطلاق. (فقرة 29 و 30)

تطبيق خاص: قياس الإلتزامات ومخاطر عدم الأداء الأداء

يفترض الأساسي:

يفترض قياس القيمة العادلة تحويل الإلتزام إلى مشارك في السوق في تاريخ القياس.
ويفترض أن الإلتزام يبقى قائماً ويتعين على المشارك في السوق المنقول إليه الوفاء به.
(فقرة 34)

المدخل الحاسم: مخاطر عدم الأداء

- **التعريف:** تعكس القيمة العادلة للإلتزام أثر مخاطر عدم الأداء. (فقرة 42)
- **يشمل:** هذا الخطر يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، المخاطر الإئتمانية الخاصة بالمنشأة (جدارتها الإئتمانية).
- **المبدأ:** يفترض أن تكون مخاطر عدم الأداء هي نفسها قبل وبعد تحويل الإلتزام.

عند قياس القيمة العادلة لإلتزام، يجب على المنشأة أن تأخذ في الاعتبار أثر جدارتها الإئتمانية وأي عوامل أخرى تؤثر على احتمالية الوفاء بالإلتزام. (فقرة 43)

متطلبات الإفصاح: تحقيق الشفافية لمستخدمي القوائم المالية

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات تساعد المستخدمين على تقييم:

- أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة للوصول إلى قياسات القيمة العادلة.
- أثر القياسات (خاصة المستوى 3) على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر.

الحد الأدنى من قائمة الإفصاح (بناءً على فقرة 93):

- ✓ قياس القيمة العادلة في نهاية الفترة (للقياسات المتكررة وغير المتكررة).
- ✓ مستوى تسلسل القيمة العادلة الذي تم تصنيف القياسات ضمنه (1, 2, 3).
- ✓ وصف أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لقياسات المستوى 2 و 3.
- ✓ بالنسبة لقياسات المستوى 3 المتكررة:
  - ✓ تحليل الحركة (reconciliation) بين الأرصدة الافتتاحية والختامية.
  - ✓ المعلومات الكمية حول المدخلات غير الملحوظة الهامة.
  - ✓ وصف لعمليات التقييم المستخدمة وحساسية القياس للتغيرات في المدخلات غير الملحوظة.

إذا كانت الإفصاحات المقدمة غير كافية لتحقيق الأهداف، فينبغي على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الإضافية اللازمة" . (فقرة 92)

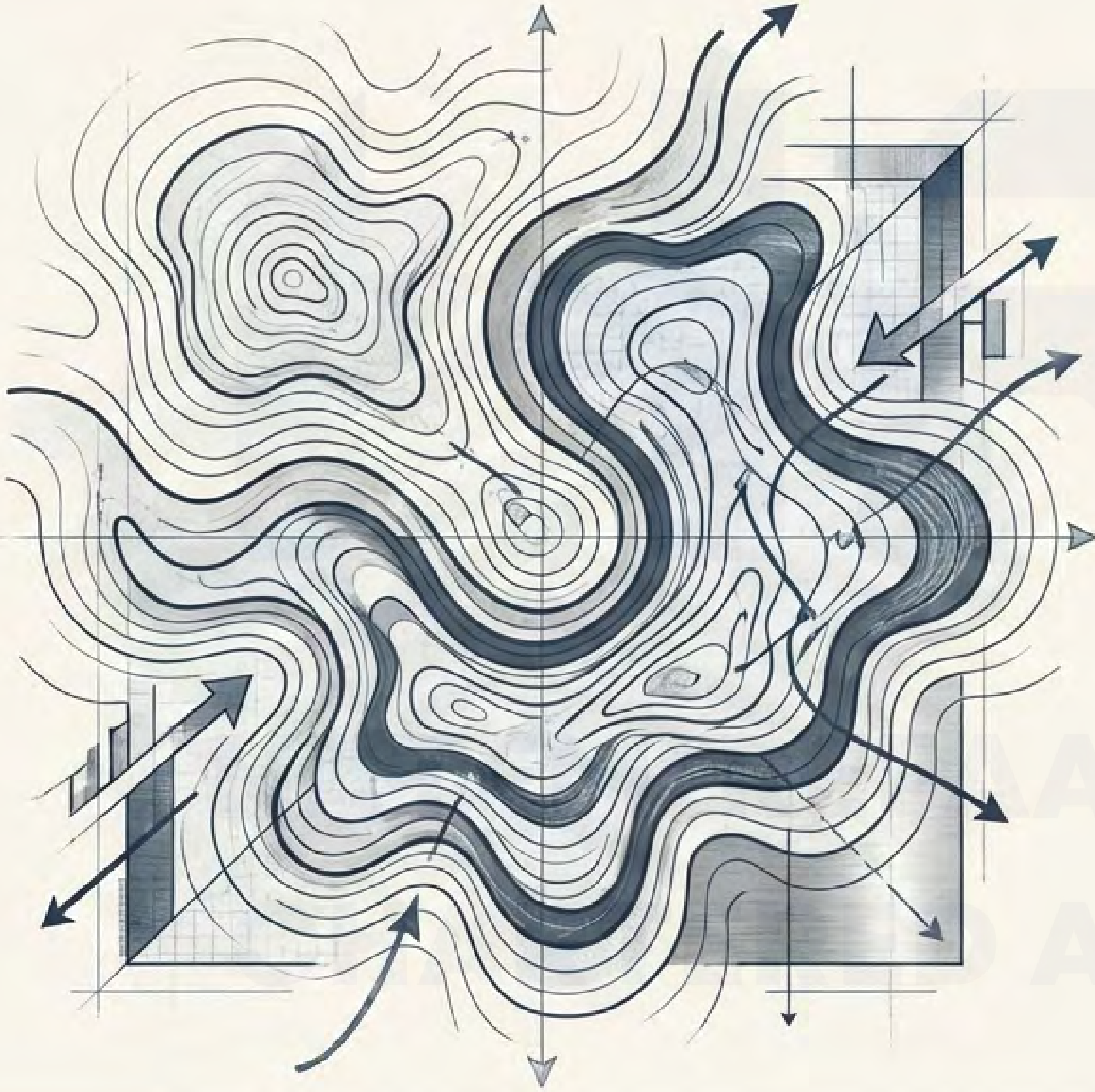
بناء الجسور في مرحلة التغيير
بناء الجسور في مرحلة التغيير

القصة الكاملة للمعيار المحاسبي المصري رقم ٤٦

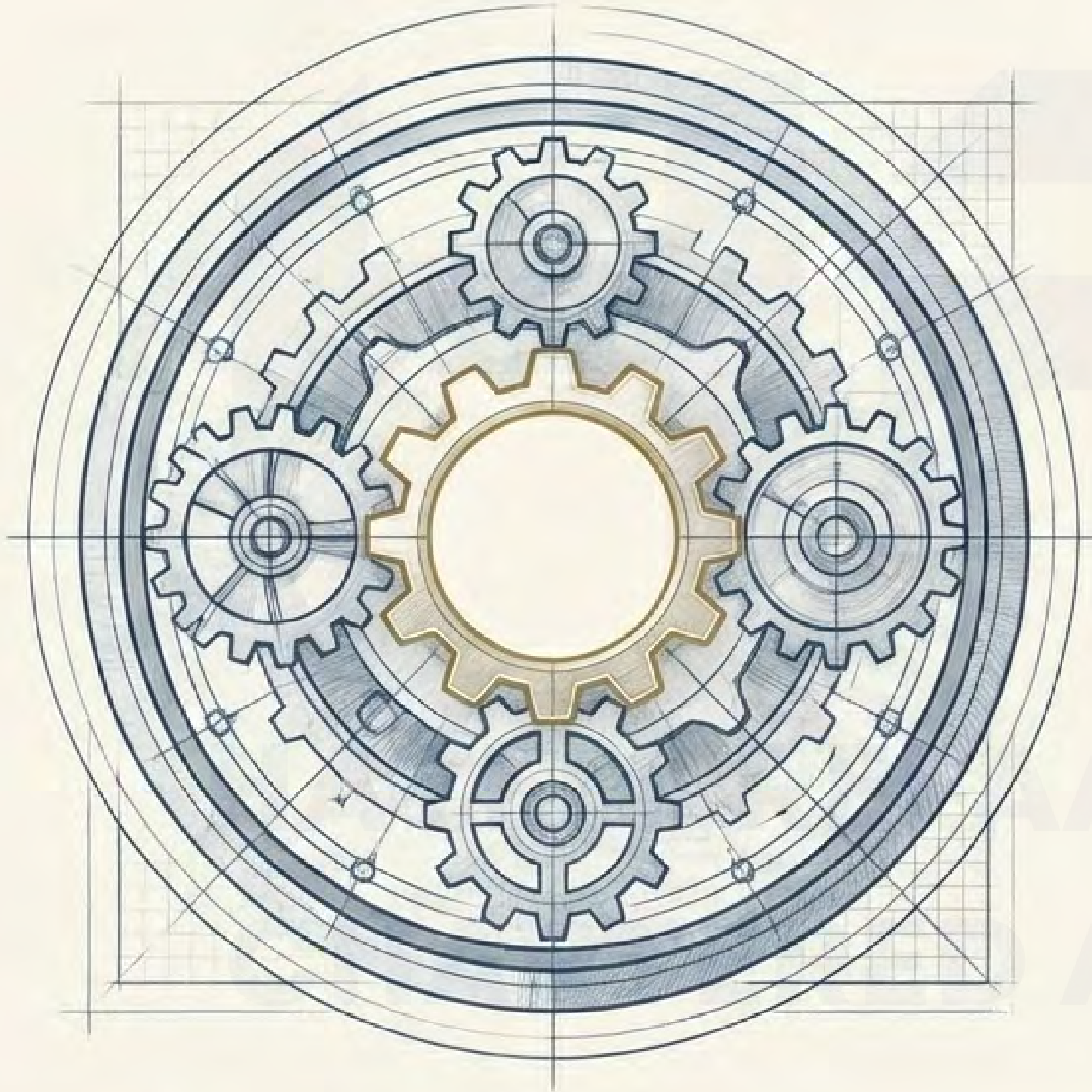
عام ٢٠١٥: عاصفة التغيير تضرب المشهد المحاسبي

في عام ٢٠١٥، شهدت معايير المحاسبة المصرية تعديلات جوهرية. هذه التغييرات لم **تعديلات معايير المحاسبة لسنة ٢٠١٥.**

تعديلات معايير المحاسبة هذه الذه التغييرات لم تكن مجرد تحديثات بسيطة، بل كانت بمثابة عة نقطة تحول أساسية، مما خلق حالة من عدم اليقين حول كيفية التطبيق.



تحدي التطبيق الأول: الحاجة الماسة لخارطة طريق



مع وجود قواعد جديدة، واجهت الشركات تحديًا كبيرًا: كيف يتم الانتقال وتطبيق هذه المعايير المعدلة لأول مرة بطريقة متسقة وموحدة؟

تعديبلات التغييرات لمعديّ الحناسية المعايل لتحول المعايير الأول مرة بطريقة متسقة، وموحدة؟ كان هناك **فراغ تنظيمي** يهدد استقرار التقارير المالية.

الاستجابة التنظيمية: وزارة الاستثمار تتدخل

لإدارة هذا التحدي وتوفير
الوضوح اللازم، صدر قرار
حاسم من وزير الاستثمار،
ليمهد الطريق لحل منهجي
ومدروس.





قرار وزير الاستثمار
رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦

هذان هما العنصران اللذان
شكَّلا معًا "الجسر" الذي عبرت
به الشركات مرحلة التغيير.

المعيار المحاسبي
المصري رقم (٤٦)

المهمة الأساسية: تحديد الهدف بوضوح

"يهدف المعيار إلى إصدار أحكام للمرحلة الانتقالية عند بداية تطبيق تغييرات معايير المحاسبة لسنة ٢٠١٥."

المصدر: قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦

كيف عمل المعيار ٤٦ كجسر انتقالي؟



لم يكن المعيار ٤٦ قاعدة دائمة، بل كان مجموعة من الأحكام المؤقتة المصممة خصيصًا لتوجيه الشركات خلال فترة التطبيق الأول. لقد وفر إطارًا متسقًا لضمان انتقال سلس ومنظم من القواعد القديمة إلى الجديدة.

تحقيق الاستقرار: المهمة تكتمل



بفضل الأحكام الانتقالية التي قدمها المعيار ٤٦، نجحت الشركات في استيعاب وتطبيق تعديلات ٢٠١٥. بسيلاة. استقر التطبيق، وتم تحقيق الهدف من وراء إصدار المعيار بنجاح.

الوضع الحالي للمعيار



غير فعال حالياً

نظرًا لاستقرار تطبيق المعايير المعدلة، لم يعد هناك حاجة للأحكام الانتقالية التي قدمها المعيار.

لماذا تم الإبقاء عليه إذن؟

تم الإبقاء عليه للإطلاع



على الرغم من عدم فعاليته، يظل المعيار ٤٦ جزءًا من السجل التنظيمي الرسمي. وجوده ضروري للمحاسبين والمراجعين والباحثين لفهم السياق التاريخي الكامل لتطور معايير المحاسبة المصرية.

إرث من الاستقرار: درس في إدارة التغيير



قصة المعيار المحاسبي رقم ٤٦ هي أكثر من مجرد تاريخ تنظيمي.
إنها تمثل نموذجًا لكيفية استخدام **أدوات تنظيمية محددة ومؤقتة لإدارة التغييرات** الكبرى بفعالية، **بفعالية، وضمان الاستقرار، وبناء أساس متين** للمستقبل.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم 47: الأدوات المالية

رحلة واضحة عبر التصنيف والقياس والاضمحلال

الهدف والجوهر: لماذا معيار 47؟



مواءمة عالمية: يقابل المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 9، مما يعزز المقارنة والشفافية.



معلومات أكثر ملاءمة: يهدف إلى عرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.



تاريخ السريان: إلزامي التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.



خارطة الطريق: رحلة الأداة المالية



سنستكشف كل مرحلة من هذه المراحل بالتفصيل.

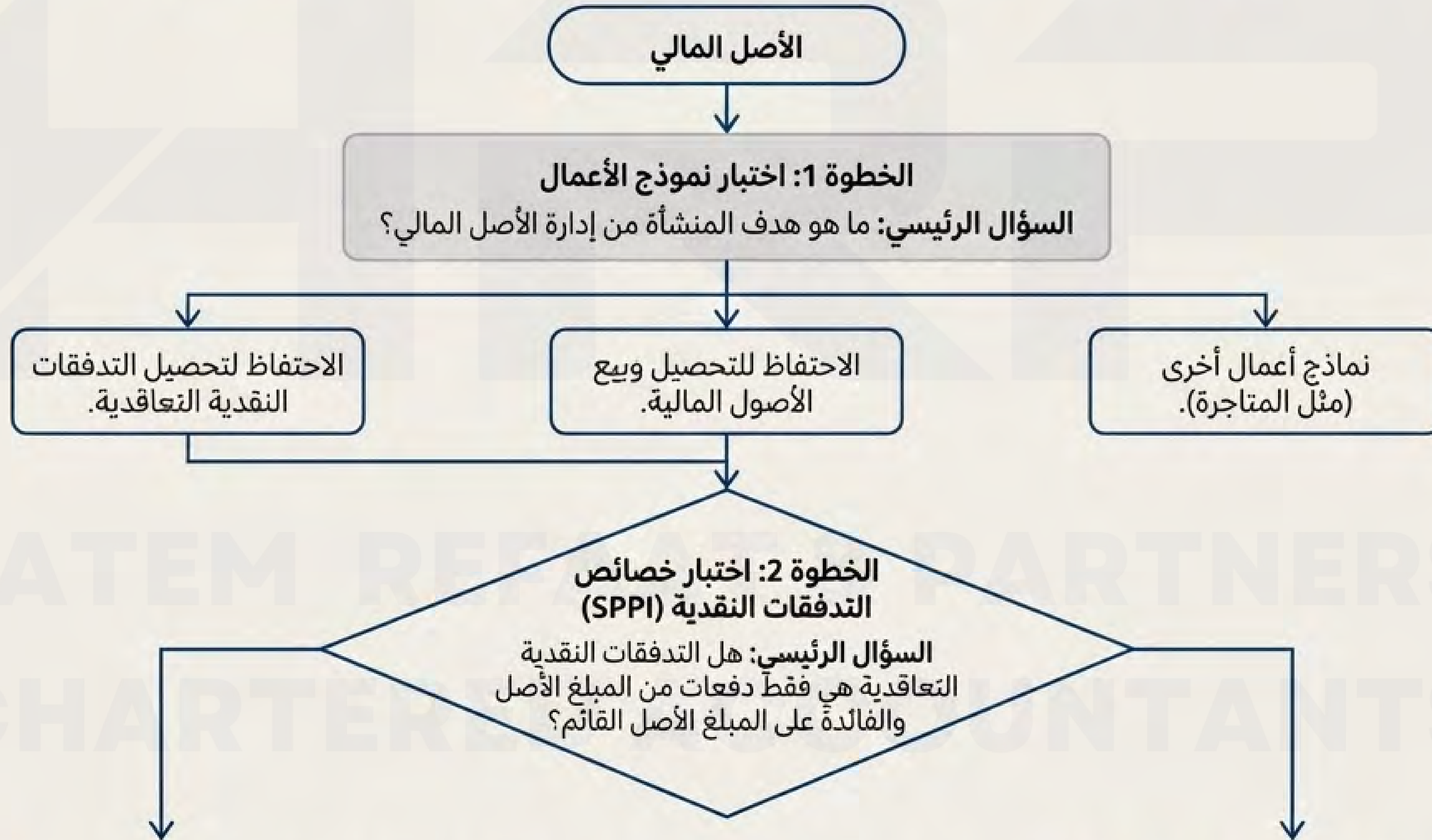
المرحلة الأولى: الاعتراف الأولي (متى تدخل الأداة المالية إلى دفاترنا؟)



يجب على المنشأة أن تعترف بأصل مالي أو التزام مالي في قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما، تصبح المنشأة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

- الأصول والالتزامات غير المشروطة: يتم الاعتراف بها عند نشوء الحق أو الالتزام التعاقدي.
- المشتقات: يتم الاعتراف بها كأصول أو التزامات في تاريخ إبرام العقد.
- الشراء بالطريقة المعتادة: يتم الاعتراف به إما بتاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس تاريخ التسوية.

المرحلة الثانية: تصنيف الأصول المالية (اختبار من خطوتين)



نموذج الأعمال يحدد **الكيفية** التي تدار بها الأصول، وخصائص التدفقات النقدية تحدد **طبيعتها**.

نتائج التصنيف: الفئات الثلاث الرئيسية للأصول المالية

1. التكلفة المستهلكة (Amortised Cost - AC)



- **نموذج الأعمال:** الاحتفاظ لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- **خصائص التدفقات النقدية:** أصل وفائدة فقط (SPPI).

2. القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)



- **نموذج الأعمال:** الاحتفاظ للتحصيل والبيع معاً.
- **خصائص التدفقات النقدية:** أصل وفائدة فقط (SPPI).

3. القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)

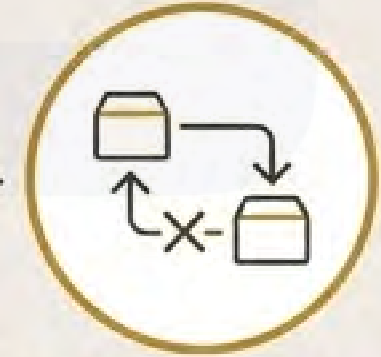


- **الحالة:** أي نموذج أعمال آخر، أو إذا لم تستوفِ الأداة شرط "أصل وفائدة فقط" (SPPI).

* **ملاحظة:** يوجد خيار غير قابل للإلغاء عند الاعتراف الأولي لتصنيف استثمارات معينة في أدوات حقوق الملكية (التي لم تكن ستقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

تصنيف الالتزامات المالية: البساطة هي القاعدة

القاعدة العامة هي القياس بـ **التكلفة المستهلكة.**



الالتزامات المالية التي تنشأ عندما لا يتأهل تحويل أصل مالي للاستبعاد من الدفاتر.



الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (FVTPL)، بما في ذلك المشتقات.





الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق.



عقود الضمان المالي.

المرحلة الثالثة: القياس (اللقطة الأولى والحياة المستمرة)

القياس اللاحق

القاعدة: بعد الاعتراف الأولي، يتبع القياس التصنيف الذي تم تحديده.

فئة الأصل المالي	أساس القياس اللاحق
التكلفة المستهلكة (AC)	التكلفة المستهلكة
القيمة العادلة عبر الدخل الشامل الآخر (FVOCI)	القيمة العادلة
القيمة العادلة عبر الأرباح أو الخسائر (FVTPL)	القيمة العادلة

القياس الأولي

القاعدة: يجب على المنشأة، عند الاعتراف الأولي، أن تقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة.

- **تفصيل:** تُضاف أو تُخصم تكاليف المعاملة للأصل المالي أو الالتزام المالي الذي ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاضمحلال: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

*تحول جذري من الخسائر المتكبدة إلى الخسائر المتوقعة.

المرحلة 1: الأصول ذات الأداء الجيد

النطاق: جميع الأدوات عند الاعتراف الأولي أو التي ؤ التي التي لم تشهد زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية.

**خسائر ائتمانية متوقعة لمدة 12 شهرًا.

المرحلة 2: زيادة زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية

النطاق: أدوات زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي.

**خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر.

المرحلة 3: الأصول المضمحلة ائتمانيًا

النطاق: أدوات يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها (على سبيل المثال، صعوبات مالية كبيرة للمصدر أو خرق للعقد).

**خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر.

المدخل المبسط: للمدينين التجاريين وأصول العقود

- **Key Rule:** لا داعي لتتبع المراحل الثلاث لتقييم الزيادة في المخاطر.

يجب على المنشأة...
أن تقيس دائمًا **الخسارة بمبلغ مساوٍ للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.**

- يمكن استخدام مصفوفة المخصصات كأداة عملية لتطبيق هذا المدخل.

مثال على مصفوفة المخصصات

	حالي	متأخر 1-30 يومًا	متأخر 31-60 يومًا	متأخر 61-90 يومًا	متأخر + يومًا
عملاء منخفضوا المخاطر	0.3%	1.2%	2.5%	5%	10%
عملاء متوسطوا المخاطر	0.8%	2.5%	5%	12%	25%
عملاء عالوا المخاطر	2.0%	5.0%	15%	30%	50%

المرحلة الرابعة: محاسبة التغطية (مواءمة إدارة المخاطر مع المحاسبة)

إن الهدف من **محاسبة التغطية** هو أن تعكس القوائم المالية **أثر أنشطة إدارة المخاطر** لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة مخاطر التعرض الناشئة عن مخاطر معينة.



تغطية القيمة العادلة (Fair Value Hedge)

تغطية التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به أو ارتباط مؤكد.



تغطية التدفق النقدي (Cash Flow Hedge)

تغطية التعرض للتقلب في التدفقات النقدية التي يمكن عزوها إلى مخاطر معينة.



تغطية صافي الاستثمار في نشاط أجنبي (Hedge of a Net Investment)

تغطية مخاطر العملة الأجنبية لصافي استثمار في نشاط أجنبي.

المعيار الجديد يهدف إلى أن تكون متطلباته أكثر ارتباطًا بأنشطة إدارة المخاطر الفعلية للمنشأة.

المرحلة الخامسة: الاستبعاد من الدفاتر (متى نُخرج الأداة المالية؟)



بالنسبة للالتزامات المالية:
يجب على المنشأة أن تستبعد الالتزام المالي... عندما، وفقط عندما، يتم تسويته - أي عندما يتم سداد الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاؤه.

إعادة التبويب: تغيير استراتيجي نادر

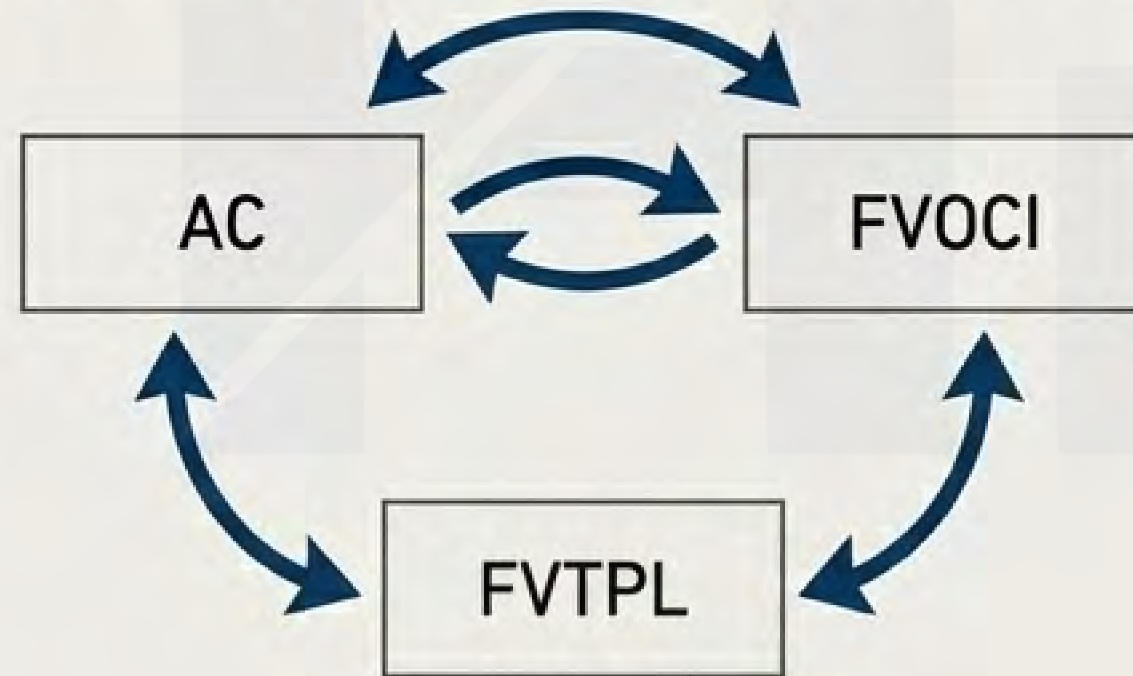
العرة تئيص:

عندما، **وفقط عندما**، تقوم المنشأة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، فإنه يجب عليها أن تعيد تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة.

خصائص رئيسية:

- **حدث نادر:** لا يُتوقع حدوثه بشكل متكرر.
- **تُطبق بأثر مستقبلي:** من تاريخ إعادة التبويب.
- **الالتزامات المالية:** لا يجوز للمنشأة أن تعيد تبويب أي التزام مالي.

الأصول المالية: مسموح به فقط عند تغيير نموذج الأعمال



الالتزامات المالية: غير مسموح به إطلاقًا



التطبيق والانتقال: النقاط الرئيسية



يجب على المنشأة أن تطبق هذا المعيار
بأثر رجعي.

- لا يُشترط تعديل أرقام المقارنة.
- يتم الاعتراف بأي فرق بين القيمة الدفترية السابقة والجديدة في الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة.
- يجب تقييم تصنيف الأصول بناءً على الحقائق والظروف في تاريخ التطبيق الأولي.

الخلاصة: المبادئ الأساسية لمعيار 47



1. نموذج الأعمال هو المحرك

التصنيف يعتمد على كيفية إدارة مجموعات الأصول لتحقيق هدف معين، وليس على نية الإدارة لكل أداة على حدة.



2. التفكير المستقبلي في الاضمحلال

نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) يتطلب تقييمًا استباقيًا للمخاطر بناءً على جميع المعلومات المعقولة المعقولة والمؤيدة، بما في ذلك تلك التي ذات نظرة للمستقبل.



3. المواءمة مع الواقع

أصبحت محاسبة التغطية أكثر ارتباطًا ومرونة لتعكس أنشطة إدارة المخاطر الفعلية للمنشأة.

معيار 47 ليس مجرد تحديث، بل هو تحول في فلسفة المحاسبة عن الأدوات المالية نحو الشفافية والنظرة المستقبلية.

إتقان معيار المحاسبة المصري رقم 48



الدليل التطبيقي للنموذج الخماسي للإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء

مقدمة من [Your Company/Name Here]

المشهد الجديد للإعتراف بالإيراد:
الهدف والمبدأ الأساسي

مقدمة موجزة: يوضح أن معيار المحاسبة المصري رقم 48 يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15، وأنه دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2020.

الهدف

وضع المبادئ التي يجب على المنشأة أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية عن طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية الناشئة عن عقد مع عميل.

المبدأ الأساسي

يجب على المنشأة أن تعترف بالإيراد بصورة تعكس انتقال السلع أو أداء الخدمات المتعهد بها إلى العملاء بمبلغ يمثل المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها حق فيه في مقابل تلك السلع أو الخدمات.

معايير سابقة

معيار 48: إطار موحد

خارطة طريقك: نموذج الخطوات الخمس



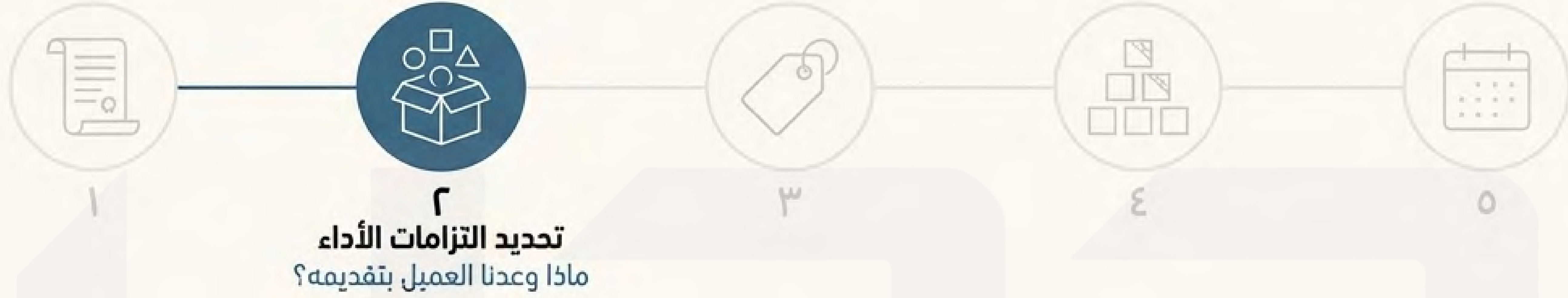
١  ٢ ٣ ٤ ٥

تحديد العقد

الخطوة 1: تحديد العقد مع العميل

هل العقد حقيقي وواجب النفاذ؟

- **اتفاق الأطراف والتزامهم:** اتفق أطراف العقد على العقد والتزموا بأداء التزاماتهم.
- **تحديد الحقوق:** يمكن للمنشأة تحديد حقوق كل طرف.
- **تحديد شروط السداد:** يمكن للمنشأة تحديد شروط سداد مقابل السلع أو الخدمات.
- **له مضمون تجاري:** من المتوقع أن تتغير المخاطر أو توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة نتيجة للعقد.
- **التحصيل مرجح:** من المرجح أن تقوم المنشأة بتحصيل المقابل الذي سيكون لها حق فيه.



الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء

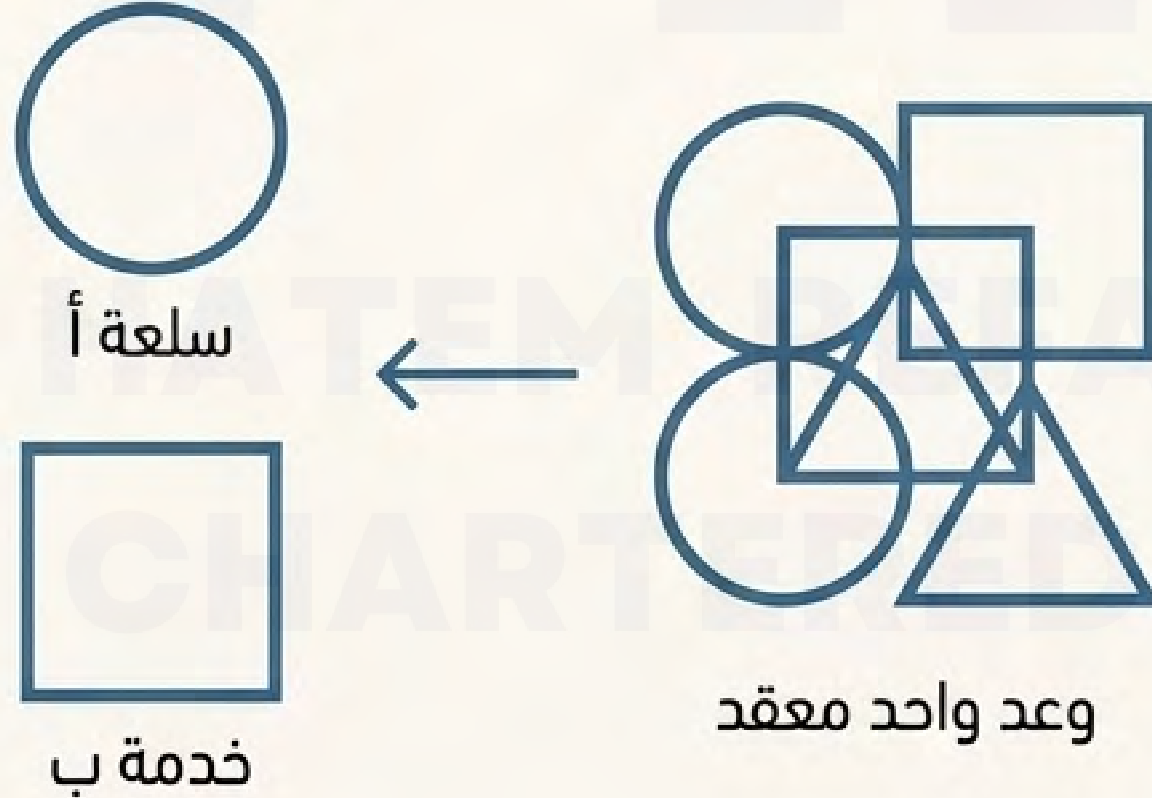
ماذا وعدنا العميل بتقديمه؟

تعريف التزام الأداء

تعهد في العقد مع العميل بتحويل سلعة أو خدمة (أو حزمة منهما) تكون "مُميّزة بذاتها" (distinct).

شروط السلعة أو الخدمة "المُميّزة بذاتها":

1. **الانتفاع من السلعة أو الخدمة:** يستطيع العميل الانتفاع من السلعة أو الخدمة إما كما هي أو إلى جانب موارد أخرى متاحة له بسهولة.
2. **يمكن تحديده بشكل منفصل:** تعهد المنشأة بتحويل السلعة أو الخدمة يمكن تحديده بشكل منفصل عن التعهدات الأخرى في العقد (أي أن التعهد واضح ومميز في سياق العقد).



تطبيق الخطوة 2

هل أنت الأصيل أم الوكيل؟

**الجوهر*: تحديد دور المنشأة يغير طبيعة التزام الأداء بشكل جذري.

الأصيل (Principal)

التعهد:
تقديم السلعة أو الخدمة المحددة بنفسه.

السيطرة:
يسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها إلى العميل.

الإيراد:
يعترف بإجمالي الإيراد (Gross Revenue).

الوكيل (Agent)

التعهد:
ترتيب قيام طرف آخر بتقديم السلعة أو الخدمة.

السيطرة:
لا يسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها.

الإيراد:
يعترف بصافي العمولة فقط (Net Commission).

مؤشرات تحديد "السيطرة"

استنادًا إلى الملحق (ب)، هذه هي المؤشرات الرئيسية لتحديد ما إذا كانت المنشأة تسيطر على السلعة أو الخدمة قبل نقلها للعميل (وبالتالي هي الأصيل):



المسؤول الرئيسي عن الوفاء بالتعهد؟

هل المنشأة مسؤولة عن قبول السلعة/الخدمة ومطابقتها للمواصفات؟

هل المنشأة هي الطرف الذي يعتقد العميل أنه مسؤول عن تنفيذ الالتزام؟



لديه مخاطر المخزون؟

هل تتحمل المنشأة مخاطر المخزون قبل تحويل السلعة أو بعده (في حالة حق الإرجاع)؟

هل المنشأة مسؤولة عن الضرر وفقدان المنتجات في حوزتها؟



لديه حرية تحديد السعر؟

هل للمنشأة الحرية الكاملة في تسعير المنتج أو الخدمة للعميل؟

دراسة حالة: متى تكون أمازون أصيلاً أو وكيلاً؟

وكيل (Agent) - Marketplace Sales

الوضع : عقود مع تجار لتسهيل بيع منتجاتهم عبر موقع أمازون.

❌ **المسؤول الرئيسي:** التاجر هو المسؤول عن الشحن والوفاء بالالتزام.

❌ **مخاطر المخزون:** التاجر يتحمل مخاطر المخزون والمرتجعات.

❌ **تحديد السعر:** يحدد سعر البيع من قبل التاجر.

النتيجة: أمازون لا تسيطر على السلعة. هي **"وكيل"** وتعترف بعمولة 5% فقط كإيراد.

أصيل (Principal) - "Fulfilled by Amazon"

الوضع: عقود مع تجار للحصول على كميات من المنتجات لبيعها على الموقع.

✅ **المسؤول الرئيسي:** أمازون هي المسؤولة عن الشحن وتوجيه المنتج للعميل.

✅ **مخاطر المخزون:** أمازون تتحمل مخاطر المرتجعات.

✅ **تحديد السعر:** يحدد سعر البيع من قبل أمازون.

النتيجة: أمازون تسيطر على السلعة قبل نقلها للعميل. هي **"أصيل"** وتعترف بإجمالي مبلغ البيع كإيراد.











الخطوة 3: تحديد سعر المعاملة

ما هو المقابل الذي نتوقعه؟

سعر المعاملة هو مبلغ المقابل الذي تتوقع المنشأة أن يكون لها ها حق فيه. يجب أن تأخذ في الاعتبار آثار كل مما يلي:

- **المقابل المتغير:** مثل الخصومات، رد المبالغ، الحوافز، مكافآت الأداء، أو الغرامات.
- **وجود مكون تمويلي هام في العقد:** عند وجود فارق زمني كبير بين السداد والأداء.
- **المقابل غير النقدي:** عندما يسدد العميل في صورة غير نقدية (يُقاس بالقيمة العادلة).
- **المقابل واجب السداد إلى العميل:** مثل الكوبونات أو قسائم الشراء التي تمنحها المنشأة للعميل.













الخطوة 4: توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء

كيف نوزع السعر على تعهداتنا؟

إجمالي سعر المعاملة

التزام الأداء أ (%60)	التزام الأداء ب (%30)	التزام الأداء ج (%10)

المبدأ الأساسي

تقوم المنشأة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء على أساس **سعر البيع النسبي المستقل** (relative standalone selling price).

تقدير سعر البيع المستقل

إذا كان سعر البيع المستقل غير قابل للرصد بشكل مباشر، يجب على المنشأة تقديره باستخدام طرق ملائمة، مثل:

1. مدخل التقدير السوقي المعدل (Adjusted market assessment approach)
2. مدخل التكلفة المتوقعة زائد هامش (Expected cost plus a margin approach)
3. مدخل القيمة المتبقية (Residual approach)









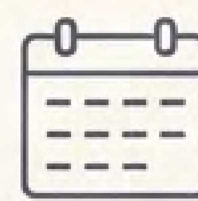
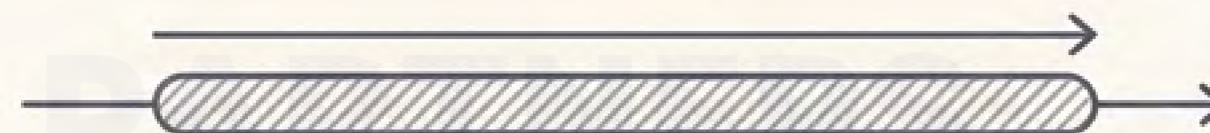


الخطوة 5: الإعتراف بالإيراد عند الوفاء بالالتزام (أو على مدار الوفاء به)

متى نعترف بالإيراد؟

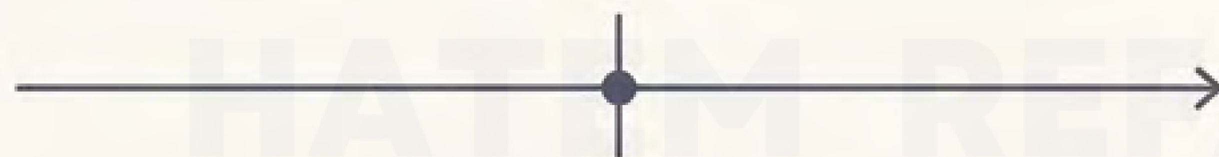
يتم الاعتراف بالإيراد عند وفاء المنشأة بالتزام الأداء عن طريق تحويل السيطرة على السلعة أو الخدمة المتعاقد عليها إلى العميل. ويحدث هذا إما:

على مدار زمني (Over Time)

- يتلقى العميل ويستهلك المنافع بشكل متزامن مع أداء المنشأة (مثل خدمات التنظيف).
- يؤدي أداء المنشأة إلى إنشاء أو تحسين أصل يسيطر عليه العميل (مثل أعمال البناء).
- أداء المنشأة لا ينشئ أصلًا له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في تحصيل مقابل الأداء المكتمل.

في نقطة من الزمن (At a Point in Time)

عندما لا يتم استيفاء شروط الاعتراف "على مدار زمني".
تشمل مؤشرات تحوبل السيطرة:
حق المنشأة الحالي في تحصيل المقابل، حق الملكية القانوني للعميل، الحيازة المادية، تحمل العميل للمخاطر والمنافع الجوهرية، وقبول العميل للأصل.

ما بعد الإيراد: تكاليف العقد والعرض في القوائم المالية



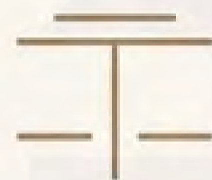
تكاليف العقد

التكاليف الإضافية للحصول على عقد

يتم الاعتراف بها كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استردادها (مثل عمولة المبيعات).

تكاليف الوفاء بعقد

يتم الاعتراف بها كأصل فقط إذا كانت تتعلق مباشرة بالعقد، وتؤدي إلى توليد أو تحسين موارد، ومن المتوقع استردادها.



العرض في قائمة المركز المالي

التزام مرتبط بعقد (Contract Liability)

ينشأ عندما يسدد العميل المقابل (أو يكون السداد مستحقًا) قبل قيام المنشأة بتحويل السلعة أو الخدمة.

أصل ناشئ عن عقد (Contract Asset)

ينشأ عندما تقوم المنشأة بالوفاء بالتزامها (تحويل السلعة/الخدمة) قبل أن يسدد العميل وقبل أن يصبح الحق في المقابل غير مشروط (بخلاف مرور الوقت).

الالتزامات	الأصول
التزام مرتبط بعقد	أصل ناشئ عن عقد

الإفصاح: الشفافية هي الهدف



الهدف من الإفصاح

تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة، ومبلغ، وتوقيت، وظروف عدم التأكد المتعلقة بالإيراد والتدفقات النقدية.

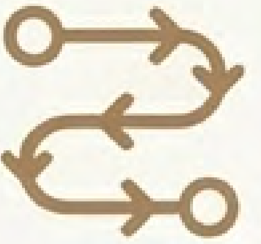
المعلومات الأساسية المطلوب الإفصاح عنها:

- **تصنيف الإيراد (Disaggregation of revenue)**: إلى فئات تصف كيف تتأثر الإيرادات بالعوامل الاقتصادية.
- **أرصدة العقد (Contract balances)**: الأرصدة الافتتاحية والختامية والتغيرات الهامة.
- **التزامات الأداء (Performance obligations)**: وصف لمتى تفي المنشأة بالتزاماتها وشروط السداد.
- **الأحكام الشخصية الهامة (Significant judgments)**: الأحكام المستخدمة في تحديد التوقيت والسعر.

النقاط الرئيسية للرحلة



المبدأ الأساسي هو "السيطرة": الإعتراف بالإيراد يتبع انتقال السيطرة على السلع أو الخدمات إلى العميل، وليس فقط انتقال المخاطر والمنافع.



نموذج الخطوات الخمس هو إطارك التحليلي: استخدمه كخارطة طريق لتحليل أي عقد مع عميل بشكل منهجي ومتسق.



"الأصيل أم الوكيل؟" هو حكم على السيطرة: السؤال الجوهري هو: من الذي يسيطر على السلعة أو الخدمة المحددة *قبل* نقلها إلى العميل النهائي؟



الإفصاحات الجديدة تتطلب شفافية أكبر: كن مستعدًا لتقديم معلومات نوعية وكمية أكثر تفصيلاً عن إيراداتك والتزاماتك التعاقدية.











النموذج الخماسي: إطار موحد لتحقيق الشفافية والاتساق

يوفر النموذج الخماسي إطارًا قويًا وموحدًا يربط الإعتراف بالإيراد بالاقتصاد الحقيقي للعقود مع العملاء. من خلال التركيز على انتقال السيطرة، يضمن معيار 48 أن القوائم المالية تقدم تمثيلاً أكثر صدقًا لأداء الشركة.



فك شفرة عقود الإيجار: الدليل الشامل لمعيار المحاسبة المصري رقم 49

استعراض متعمق للمبادئ والتطبيقات للمهنيين الماليين والمحاسبين

يقابله معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 | تاريخ السريان: 1 يناير 2020

التحول الجوهري: من مصروف في قائمة الدخل إلى أصل والتزام في قائمة المركز المالي

المعالجة الجديدة وفقاً لمعيار 49





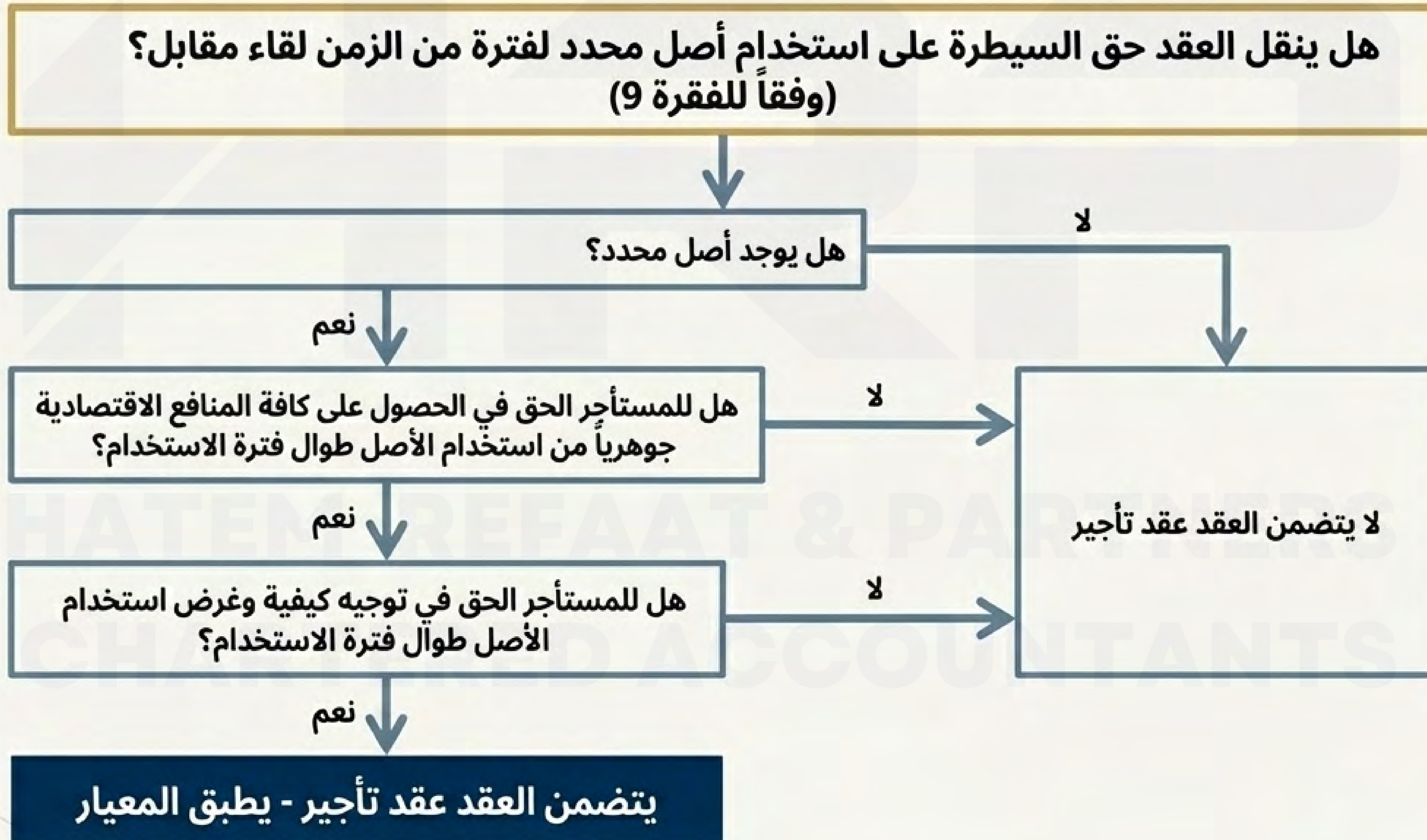
المعالجة السابقة (الإيجار التشغيلي)





الهدف الأساسي للمعيار هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومالئمة تعبر بصدق عن معاملات الإيجار، مما يعزز الشفافية وقابلية المقارنة.

السؤال المفتاحي: هل العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير؟



نطاق التطبيق والاستثناءات العملية

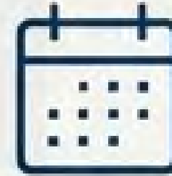
النطاق (Scope)

يجب على المنشأة تطبيق هذا المعيار على كافة عقود التأجير، باستثناء:

- عقود تأجير استكشاف الموارد غير المتجددة (Minerals, oil, natural gas).
- عقود تأجير الأصول الحيوية (Biological assets - EAS 35).
- ترتيبات امتيازات الخدمة العامة.
- تراخيص الملكية الفكرية (EAS 48).
- الحقوق بموجب اتفاقيات ترخيص للأصول غير الملموسة (مثل الأفلام، براءات الاختراع - EAS 23).

الإعفاءات من الاعتراف (Recognition Exemptions)

قد يختار المستأجر عدم تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس على: (وفقاً للفقرة 5)



عقود التأجير قصيرة الأجل - عقد تأجير مدته 12 شهراً أو أقل في تاريخ بدايته.



عقود تأجير الأصول ذات القيمة الصغيرة - يتم التقييم على أساس قيمة الأصل وهو جديد، بغض النظر عن عمره الفعلي (مثل أجهزة الحاسب الآلي، الأثاث المكتبي الصغير).

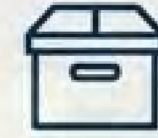
ملاحظة: في حالة تطبيق الإعفاء، يتم الاعتراف بدفعات الإيجار كمصروف بطريقة القسط الثابت.

نموذج محاسبي واحد: نهاية التفرقة بين الإيجار التشغيلي والتمويلي



يلغي معيار المحاسبة المصري رقم 49 التمييز السابق بين عقود الإيجار **التمويلي والتشغيلي بالنسبة للمستأجر**. الآن، يجب على المستأجر الاعتراف بأصل **"حق انتفاع"** والتزام **"عقد إيجار"** في قائمة المركز المالي لجميع عقود الإيجار تقريباً.

القياس الأولي: كيفية حساب أصل حق الانتفاع والتزام عقد الإيجار



أصل حق الانتفاع (Right-of-Use Asset)

يقاس بالتكلفة. (وفقاً للفقرة 23)

مكونات التكلفة (وفقاً للفقرة 24)

[+] مبلغ القياس الأولي لالتزام عقد الإيجار.

[+] أي دفعات إيجار تمت في أو قبل تاريخ بداية العقد.

[-] أي حوافز إيجار مستلمة.

[+] أي تكاليف مباشرة أولية متكبدة.

[+] تقدير تكاليف إزالة الأصل وإعادة الموقع لحالته الأصلية.



التزام عقد الإيجار (Lease Liability)

يقاس بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة. (وفقاً للفقرة 26)

Discount Rate

يتم الخصم باستخدام:
1) معدل الفائدة الضمني في العقد، أو
2) سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للمستأجر.

مكونات دفعات الإيجار (وفقاً للفقرة 27)

- الدفعات الثابتة (ناقصاً أي حوافز إيجار).
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل.
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء (إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن المستأجر سيمارسه).
- دفعات غرامات إنهاء العقد (إذا كانت مدة العقد تعكس ممارسة الخيار).

القياس اللاحق: الحياة بعد تاريخ بداية العقد

التزام عقد الإيجار (Lease Liability)

(وفقاً للفقرة 36 Accounting Treatment)

[+] زيادة المبلغ الدفتري ليعكس الفائدة على الالتزام (Amortization using effective interest method).

[-] تخفيض المبلغ الدفتري ليعكس دفعات الإيجار المسددة.

مصروف فائدة

يتم تصنيف الجزء المتعلق بأصل الالتزام ضمن الأنشطة التمويلية، والجزء المتعلق بالفائدة وفقاً لمتطلبات معيار 4.

أصل حق الانتفاع (ROU Asset)

(وفقاً للفقرة 29 Accounting Treatment)

يطبق نموذج التكلفة.

التكلفة – مجمع الاستهلاك – مجمع خسائر الاضمحلال.

الاستهلاك (Depreciation - وفقاً للفقرة 31 و 32)

يتم استهلاك الأصل على مدار العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب.

مصروف استهلاك

دليل المؤجر

استمرارية النهج: أهمية التصنيف بين التمويلي والتشغيلي

تأجير تمويلي

تأجير تشغيلي

بالنسبة للمؤجر، يحافظ معيار 49 على النموذج المحاسبي المزدوج الموجود في في المعيار السابق. يظل التمييز بين عقود التأجير التمويلي وعقود التأجير التشغيلي هو يو حجر الزاوية في المعالجة المحاسبية.

التصنيف الحاسم: متى يكون الإيجار تمويلياً؟

يُصنّف عقد التأجير على أنه تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. (وفقاً للفقرة 62)

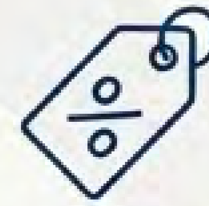
مؤشرات التصنيف كإيجار تمويلي (وفقاً للفقرة 63)

1



1. انتقال الملكية: العقد ينقل ملكية الأصل للمستأجر في نهاية مدة الإيجار.

2



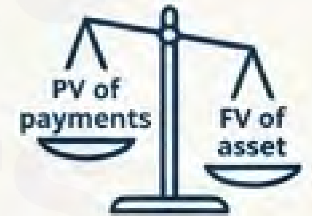
2. خيار الشراء بسعر مغرٍ: للمستأجر خيار شراء الأصل بسعر يُتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية عن القيمة العادلة.

3



3. مدة الإيجار: تغطي مدة الإيجار **الجزء الأكبر** من العمر الاقتصادي للأصل الاقتصادي للأصل.

4



4. القيمة الحالية: تبلغ القيمة الحالية لدفعات الإيجار على الأقل ما يقارب كافة لقيمة العادلة للأصل.

5



5. طبيعة الأصل المتخصصة: الأصل ذو طبيعة متخصصة بحيث **لا يستطيع استخدامه إلا المستأجر دون تعديلات كبيرة.**

النموذجان المحاسبيان للمؤجر: مقارنة بين المعالجات

التأجير التشغيلي (Operating Lease)

قائمة المركز المالي

- الإبقاء على الأصل محل العقد في قائمة المركز المالي.
- إضافة التكاليف المباشرة الأولية إلى المبلغ الدفتري للأصل.

قائمة الدخل

- الاعتراف بدخل الإيجار على أساس القسط الثابت أو أساس منتظم آخر.
- الاعتراف بمصروف الاستهلاك المتعلق بالأصل.

التأجير التمويلي (Finance Lease)

قائمة المركز المالي

- إلغاء الاعتراف بالأصل محل العقد.
- الاعتراف ب "مبالغ مستحقة التحصيل" بمبلغ مساوٍ لـ "صافي الاستثمار في عقد التأجير".

قائمة الدخل

- الاعتراف بإيراد التمويل (Finance Income) على مدى مدة عقد الإيجار.
- بالنسبة للمؤجرين الصناع أو التجار، يتم الاعتراف بربح أو خسارة البيع في بداية العقد.

حالات خاصة وتطبيقات متقدمة

معاملات البيع وإعادة الاستئجار



هل يفي تحويل الأصل بمتطلبات اعتباره عملية بيع وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 48 (الإيراد من العقود مع العملاء)؟ (وفقاً للفقرة 99)

المعالجة المحاسبية تعتمد بالكامل على الإجابة على هذا السؤال.

سيناريوهان لمعاملات البيع وإعادة الاستئجار

لا، التحويل لا يمثل عملية بيع (If the transfer is NOT a sale)

البائع-المستأجر (Seller-Lessee)

- يستمر في الاعتراف بالأصل المحول (لا يتم إلغاء الاعتراف به).
- يعترف بالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل (يعامل كتمويل).

المشتري-المؤجر (Buyer-Lessor)

- لا يعترف بالأصل المحول.
- يعترف بأصل مالي يساوي متحصلات التحويل.

نعم، التحويل يمثل عملية بيع (If the transfer IS a sale)

البائع-المستأجر (Seller-Lessee)

- يقيس أصل حق الانتفاع كجزء من القيمة الدفترية السابقة للأصل.
- يعترف فقط بالربح أو الخسارة المتعلقة بالحقوق التي تم تحويلها للمشتري-المؤجر.

المشتري-المؤجر (Buyer-Lessor)

- يحاسب عن شراء الأصل وفقاً للمعايير المنطبقة.
- يحاسب عن عقد الإيجار وفقاً لمتطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار.

الإفصاحات: سرد القصة الكاملة للمستخدمين

الهدف من الإفصاحات هو تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم أثر عقود التأجير على المركز المالي والأداء المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.



إفصاحات المؤجر (Lessor Disclosures) - وفقاً للفقرة 89-97

Qualitative

- كيفية إدارة المؤجر للمخاطر المرتبطة بالأصول المؤجرة.

Quantitative

- إيراد التمويل (للتأجير التمويلي).
- دخل الإيجار (للتأجير التشغيلي).
- تحليل استحقاق دفعات الإيجار المستحقة التحصيل (لكل من النوعين).
- مطابقة دفعات الإيجار غير المخصومة مع صافي الاستثمار في عقد الإيجار التمويلي.



إفصاحات المستأجر (Lessee Disclosures- وفقاً للفقرة 51-59)

Qualitative

- طبيعة أنشطة عقود الإيجار.

Quantitative

- مصروف استهلاك أصول حق الانتفاع.
- مصروف الفائدة على التزامات الإيجار.
- إجمالي التدفق النقدي الخارج لعقود التأجير.
- تحليل استحقاق التزامات عقود التأجير.

التطبيق والانتقال: كيفية البدء

المنهج الانتقالي للمستأجرين (Transition Approach for Lessees)

The Method

يتم تطبيق المعيار بأثر رجعي مع الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي للمعيار في تاريخ التطبيق الأولي Retrospective (Modified Retrospective Approach).
(ملحق ج، فقرة 5ج)

What this means in practice

- **لا يُعاد عرض معلومات المقارنة:** لا يلزم تعديل أرقام السنة السابقة.
- **تعديل الأرباح المرحلة:** يتم الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة في 1 يناير 2020.

تاريخ السريان (Effective Date)

يجب تطبيق المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد **1 يناير 2020.**
(ملحق ج، فقرة 1ج)



ما قبل 2020 (القواعد القديمة)

1 يناير 2020

ما بعد 2020 (القواعد الجديدة)

الرسائل الأساسية من معيار المحاسبة المصري رقم 49



الشفافية هي الهدف النهائي.

يهدف المعيار في جوهره إلى تزويد المستثمرين والمحللين بمعلومات أكثر دقة وشمراية حى التيدعات أكثر دقة وشمولية حول التزامات المنشأة ومواردها المتعلقة بعقود الإيجار.



للمؤجرين، التصنيف هو جوهر جوهر الأمر.

يظل الحكم المهني في التمييز بين الإيجار التمويلي والتشغيلي هو العامل الحاسم في تحديد المعالجة المحاسبية الصحيحة.



للمستأجرين، قائمة المركز المالي تتغير إلى الأبد.

الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات عقود الإيجار يعزز الشفافية ويقدم رهلى ويقدم رؤية أكثر اكتمالاً للرافعة المالية للمنشأة.

معيار المحاسبة المصري رقم (51): استعادة وضوح القوائم المالية في ظل انخفاض القوة الشرائية



دليل عملي لفهم وتطبيق مسودة المعيار الجديد للمحاسبة في الاقتصاد لاقتصادات ذات التضخم المرتفع

Based on the draft Egyptian Accounting Standard 51, corresponding to IAS 29.

لماذا أصبحت المحاسبة بالتكلفة التاريخية مضللة؟

النقود تفقد قوتها الشرائية بمعدل يجعل مقارنة المبالغ الناتجة عن المعاملات التي حدثت في أوقـات مختلفة... قــد تكون مضللة.



صعوبة المقارنة بالشركات الأخرى

تصبح المقارنة مع الشركات المماثلة في الصناعة، خاصة الدولية، شبه مستحيلة.



قرارات استثمارية مشوهة

خطط الإنفاق الرأسمالي المبنية على أصول مقيمة بتكلفتها التاريخية لا تعكس الواقع الاقتصادي الحالي.



مقارنات غير عادلة

الأرقام المحاسبية من أول العام تفقد قيمتها مقارنة بآخر العام، مما يشوه تحليل الأداء والاتجاهات.

المعيار 51 هو امتداد للتكلفة التاريخية يهدف لاستعادة ملاءمة المعلومات

يهدف المعيار إلى عرض القوائم المالية بوحدة قياس حالية في نهاية الفترة المالية، لتوفير معلومات مفيدة وقابلة للمقارنة حول الوضع المالي والأداء.

نطاق التطبيق

المنشآت: يطبق على أي منشأة تكون عملة القيد الخاصة بها هي عملة اقتصاد يعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

القوائم المالية: يشمل القوائم المالية المستقلة والمنفصلة والمجمعة.

العمليات الأجنبية: يطبق على المجموعات التي لديها عمليات أجنبية (فروع، شركات تابعة، شقيقة، أو مشاريع مشتركة) في اقتصادات تعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

المبدأ الجوهري: يجب التعبير عن جميع أرقام القوائم المالية بوحدة القياس الحالية

يجب أن يتم عرض القوائم المالية، بما في ذلك أرقام المقارنة للفترات السابقة، بوحدة القياس الحالية السائدة في تاريخي تاريخ قائمة المركز المالي.

> "يجب تطبيق المعيار اعتبارًا من بداية الفترة المالية التي تحدد فيها المنشأة وجود انخفاض حاد في القوة الشرائية."

Important Note

- **لا يُسمح بتقديم المعلومات كملحق:** لا يمكن عرض القوائم المالية غير المعدلة مع تقديم معلومات هذا المعيار كإيضاح إضافي.
- **لا يُسمح بتقديم القوائم قبل التعديل:** يجب تقديم القوائم المالية بعد تعديلها فقط.

أداة التعديل الأساسية: اختيار وتطبيق مؤشر الأسعار العام (GPI)

يتطلب تعديل القوائم المالية استخدام مؤشر أسعار عام يعكس التغيرات في القوة الشرائية العامة.



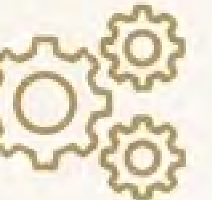
تحديد المؤشر المناسب: يجب أن يعكس التغيرات الاقتصادية المؤثرة على القوة الشرائية للعملة. (تحدد الجهة المختصة المؤشر للعملة المحلية).



التحقق من المصدر: يجب أن يكون المصدر الذي يتم الحصول منه على بيانات المؤشر موثوقًا ومعترفًا به.



التحديث الدوري: يجب أن يتم تحديث المؤشر بانتظام ليعكس أحدث البيانات.



الاستخدام الموحد: يجب تطبيق المؤشر بشكل متسق عبر جميع المنشآت التي تقدم تقاريرها بنفس العملة.

What if?

في حالة عدم توفر مؤشر، قد يكون من الضروري استخدام تقدير يعتمد على تحركات سعر الصرف بين عملة القيد وعملة أجنبية مستقرة نسبيًا.

تعديل قائمة المركز المالي يبدأ بالتفرقة بين البنود النقدية وغير النقدية

البنود ذات الطبيعة غير النقدية (Non-Monetary Items)



يتم تعديلها (Are restated).

لماذا؟

لأن قيمتها الدفترية تعكس تكاليف تاريخية لا تمثل القوة الشرائية الحالية.

أمثلة

الأصول الثابتة، المخزون، الشهرة، براءات الاختراع.

البنود ذات الطبيعة النقدية (Monetary Items)



لا يتم تعديلها (Are not restated).

لماذا؟

لأنها تظهر بالفعل بوحدة النقد الجارية في نهاية الفترة.

أمثلة

النقود المحتفظ بها، الذمم المدينة والدائنة، القروض.

كيفية تعديل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة

يتم تعديل البنود غير النقدية (مثل الأصول الثابتة والمخزون) بتطبيق مؤشر الأسعار العام على التكلفة التكلفة التاريخية والإهلاك المتراكم من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ نهاية الفترة المالية.

القيمة المعدلة = التكلفة التاريخية × (مؤشر الأسعار في تاريخ التقرير ÷ مؤشر الأسعار في تاريخ الشراء)

مثال:

متمل: أصل تكلفته 200، مؤشر الشراء 300، مؤشر التقرير 540.

معامل التحويل = 540 / 300 = **1.8**

القيمة المعدلة = 200 × **1.8** = **360**

- **Items at Fair Value**: البنود المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية الفترة لا يتم تعديلها.
- **Impairment**: الأصول المعدلة تظل خاضعة لاختبار الاضمحلال وفقًا للمعايير ذات الصلة.

جميع بنود قائمة الدخل الشامل تُعدّل لتعكس وحدة القياس الحالية

يجب **إعادة تقييم جميع مبالغ الإيرادات والمصروفات** من خلال **تطبيق التغير في مؤشر الأسعار العام** من التواريخ التي تم فيها تسجيلها لأول مرة وحتى نهاية الفترة المالية.



نتيجة التعديل الأهم: الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي



إذا كانت الالتزامات النقدية > الأصول النقدية (Net Monetary Liabilities):

تحقق المنشأة مكسبًا في القوة الشرائية.



إذا كانت الأصول النقدية > الالتزامات النقدية (Net Monetary Assets):

تتعرض المنشأة لخسارة في القوة الشرائية.

- **الاعتراف (Recognition):** يتم إدراج هذا الربح أو الخسارة ضمن قائمة الدخل.
- **الإفصاح (Disclosure):** يجب الإفصاح عنه بشكل منفصل.
- **Calculation:** يمكن قياسه على أنه الفرق الناتج عن تعديل الأصول غير النقدية، حقوق الملكية، وبنود قائمة الدخل. (The balancing figure).

إعادة معايرة الأساس: تعديل حقوق الملكية في أول فترة تطبيق تطبيق

1. **Restate Components**
يتم تعديل جميع مكونات حقوق الملكية (مثل رأس المال والاحتياطيات) بتطبيق مؤشر أسعار عام من التواريخ التي تم فيها الاعتراف بها.
2. **Eliminate Revaluation Surplus**
يتم إلغاء أي فائض إعادة تقييم نشأ في الفترات السابقة.
3. **Retained Earnings is the Balancing Figure**
يتم تعديل الأرباح المرحلة بناءً على رقم التوازن (المكمل الحسابي) بعد تعديل كافة البنود الأخرى في قائمة المركز المالي الافتتاحية.



سيناريوهات معقدة: التعامل مع القوائم المالية المجمعة

القوائم المالية المجمعة

الشركة الأم هي التي تعاني من انخفاض حاد

يتم تعديل القوائم المالية للشركة الأم.

قوائم الشركة التابعة (التي لا تعاني عملتها) يتم التعامل معها وفقًا لمعيار المحاسبة المصري رقم 13 الخاص بآثار تغيرات أسعار الصرف.

الشركة التابعة في اقتصاد يعاني من انخفاض حاد

تُعدِّل القوائم المالية للشركة التابعة أولًا باستخدام مؤشر الأسعار العام لبلدها.

تُترجم القوائم المالية المُعدلة إلى عملة الشركة الأم باستخدام أسعار الصرف عند الإقفال.

تسهيلات عملية للتطبيق لأول مرة (لغير المنشآت ذات النفع العام)

إدراكًا للتكلفة والوقت المطلوبين، يسمح المعيار ببعض التسهيلات للمساعدة في التطبيق الأولي.



For items older than 10 years

يمكن استخدام متوسط لمؤشر الأسعار العام للسنوات من 2005 وحتى السنة العاشرة السابقة لتاريخ التطبيق.

Application:

يستخدم لتعديل البنود التي حدثت قبل تلك السنوات العشر.



For items up to 10 years old

يمكن استخدام متوسط سنوي لمؤشر الأسعار العام لفترة العشر سنوات السابقة لتاريخ تطبيق المعيار لأول مرة.

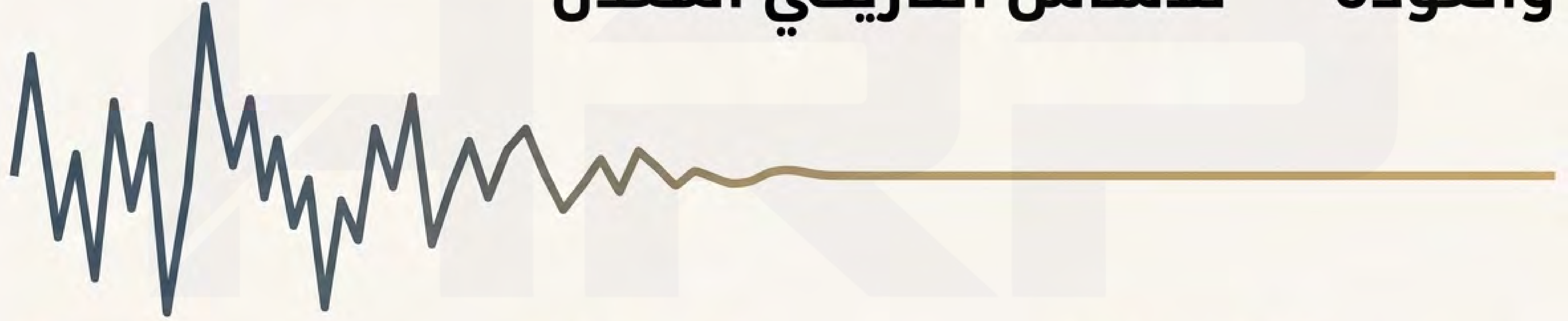
Application

يستخدم هذا المتوسط لتعديل قيم الأصول والالتزامات غير النقدية وبنود الدخل وحقوق الملكية خلال تلك السنوات العشر.

الإفصاحات المطلوبة: ضمان الشفافية وتوضيح أساس التعديل

- ✓ **حقيقة التعديل:** الإفصاح عن أن القوائم المالية وأرقام المقارنة قد تم تعديلها وأنها معبر عنها بوحدات القياس الجارية في تاريخ المركز المالي.
- ✓ **معلومات المؤشر:** طبيعة ومستوى مؤشر الأسعار المستخدم في تاريخ المركز المالي وحركته خلال الفترات الحالية والسابقة.
- ✓ **الربح أو الخسارة من صافي المركز النقدي:** يجب إدراجه وعرضه بشكل منفصل في قائمة الدخل.
- ✓ **الأحكام والتقديرات الهامة:** الإفصاح عن أي تقديرات وأحكام شخصية هامة تم اتخاذها عند تطبيق المعيار.

نهاية الانخفاض الحاد: التوقف عن تطبيق العيار والعودة للأساس التاريخي المعدل



The Trigger

عندما تتوقف عملة ما عن كونها تعاني من انخفاض حاد في القوة الشرائية.

The Action

تتوقف المنشأة عن إعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة وفقاً لهذا المعيار.

The New Basis

المبالغ المعبر عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية الفترة السابقة (آخر فترة تم فيها تطبيق المعيار) تصبح هي الأساس للقيم الدفترية في القوائم المالية اللاحقة.

Essentially, the restated historical costs become the new historical costs going forward.

من التشويش إلى الوضوح: الفوائد الأساسية لتطبيق المعيار 51



تطبيق المعيار 51 ليس مجرد امتثال محاسبي، بل هو استثمار في
في مصداقية وشفافية المعلومات المالية.





فهم وتطبيق التفسير المحاسبي المصري رقم (١): ترتيبات امتيازات الخدمة العامة

دليل عملي للمحاسبين والمديرين الماليين في مصر

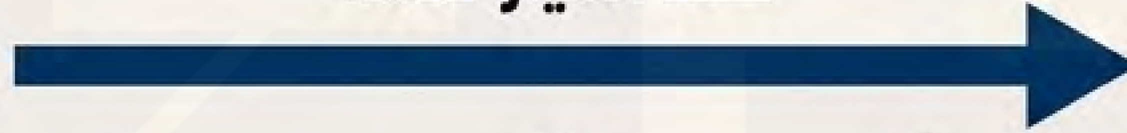
العنوان الرسمي: تفسير محاسبة مصري رقم (١) - ترتيب امتيازات الخدمة العامة
يقابله دولياً: IFRIC 12 **صادر بـ:** قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ **تاريخ السريان:** يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩

ما هي ترتيبات امتيازات الخدمة العامة؟

هو ترتيب تعاقدي بين "مانح" (جهة حكومية عادةً) و"مشغل" (قطاع خاص) لتطوير، تمويل، تشغيل، تشغيل، وصيانة بنية تحتية لتقديم خدمة عامة.



المانح (Grantor)







المشغل (Operator)

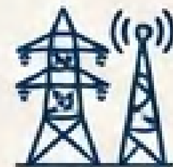
خصائص رئيسية

- **الهدف:** إشراك القطاع الخاص في تطوير وتمويل البنية التحتية العامة.
- **الأطراف:** المانح (Grantor) والمشغل (Operator).
- **العملية:** المشغل يقوم بتشييد أو تطوير البنية التحتية، ثم يقوم بتشغيلها وصيانتها لفترة محددة.
- **المقابل:** يحصل المشغل على مقابل لخدماته.
- **نهاية العقد:** المشغل ملزم بتسليم البنية التحتية للمانح في نهاية فترة الترتيب.

أمثلة


طرق وكباري وأنفاق


مطارات ومرافق مياه


شبكات إمدادات الطاقة والاتصالات



نطاق التطبيق

الخطوة الأولى: هل ينطبق هذا التفسير على الترتيب الخاص بي؟

ينطبق التفسير على ترتيبات امتيازات الخدمات العامة **إذا وفقط إذا** تحققت السيطرة للمانح من خلال الشرطين التاليين معاً (وفقاً للفقرة ٥):

[ ] **الشرط الأول: السيطرة على الخدمة (الفقرة ٥-أ)**

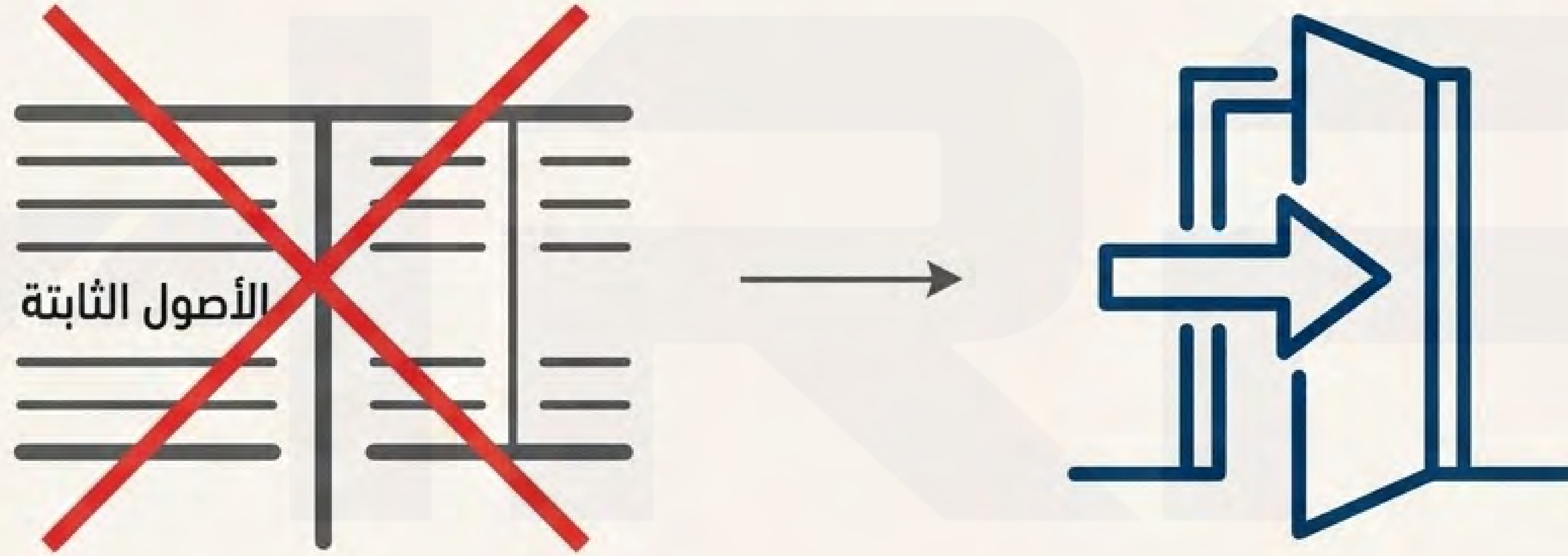
- المانح يتحكم في أو ينظم الخدمات التي يجب على المشغل تقديمها.
- يحدد المانح: ما هي الخدمات، لمن يجب تقديمها، وبأي سعر.

[ ] **الشرط الثاني: السيطرة على الحصة المتبقية (الفقرة ٥-ب)**

- المانح يتحكم في أي حصة متبقية هامة في أصول البنية التحتية في نهاية أجل الترتيب (من خلال الملكية، حق الانتفاع، أو غير ذلك).

يجب تحقق كلا الشرطين لكي يقع الترتيب ضمن نطاق هذا التفسير.

نقطة هامة: كيف يتم التعامل مع أصول البنية التحتية؟



المشغل لا يقوم بإثبات البنية التحتية كأصل من أصوله الثابتة (عقارات وآلات ومعدات).

السبب: لأن ترتيب الخدمة التعاقدي لا ينقل الحق في التحكم في استخدام البنية التحتية العامة إلى المشغل.

حق المشغل: يمتلك المشغل "حق الوصول" إلى البنية التحتية لتشغيلها وتقديم الخدمة العامة نيابة عن المانح، وليس حق الملكية أو التحكم الذي يسمح بإثباتها كأصل ثابت.

الخطوة الثانية: تحديد نموذج المحاسبة بناءً على طبيعة المقابل

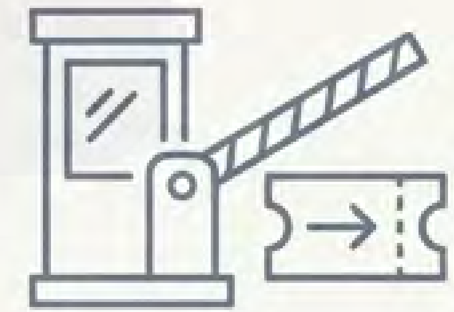
كيف سيحصل المشغل على مقابله نظير
خدمات التشييد أو التحسين؟



المسار الأول: نموذج الأصل المالي
(Financial Asset Model)

الحالة: عندما يكون للمشغل حق تعاقدي **غير مشروط** في استلام نقد أو أصل مالي آخر من المانح.

المرجع: الفقرة ١٦

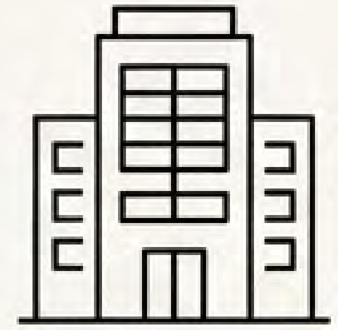


المسار الثاني: نموذج الأصل غير الملموس
(Intangible Asset Model)

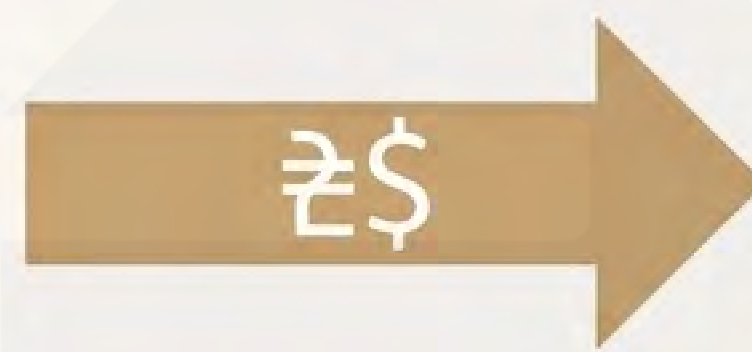
الحالة: عندما يحصل المشغل على حق (ترخيص) في **تحصيل مقابل من مستخدمي الخدمة العامة.**

المرجع: الفقرة ١٧

المسار الأول: المحاسبة وفقاً لنموذج الأصل المالي



المشغل





المانح

كيف تتم المحاسبة؟

- ✓ **الإثبات:** يتم إثبات أصل مالي.
- ✓ **القياس اللاحق (وفقاً للفقرة ٢٤):** يتم قياس الأصل المالي وفقاً المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" بإحدى الطرق التالية:
  - التكلفة المستهلكة
  - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
  - القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
- ✓ **إيرادات الفائدة (وفقاً للفقرة ٢٥):** يتم إثبات الفائدة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية في الربح أو الخسارة.

متى ينطبق هذا النموذج؟

- ✓ عندما يكون للمشغل حق تعاقدي **غير مشروط** في استلام مبالغ نقدية محددة أو يمكن تحديدها من المانح (وفقاً للفقرة ١٦).
- ✓ **علامة مميزة:** المانح لديه خيار ضئيل، إن وجد، في تجنب السداد. مخاطر التحصيل من الجمهور تقع على المانح وليس المشغل.

المسار الثاني: المحاسبة وفقاً لنموذج الأصل غير الملموس



المشغل





مستخدمي الخدمة

كيف تتم المحاسبة؟

- ✓ **الإثبات:** يتم إثبات أصل غير ملموس.
- ✓ **المعالجة المحاسبية (وفقاً للفقرة ٢٦):** تطبق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
- ✓ **علامة مميزة:** مقدار المقابل المستلم مرتبط بمدى استخدام الجمهور للخدمة. مخاطر **رسملة** تكاليف الاقتراض المرتبطة بالترتيب خلال مرحلة التشييد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).

متى ينطبق هذا النموذج؟

- ✓ عندما يحصل المشغل على حق (ترخيص) في **تحصيل رسوم رسوم من مستخدمي الخدمة العامة** (وفقاً للفقرة ١٧).
- ✓ **تكاليف الاقتراض (نقطة هامة وفقاً للفقرة ٢٢):** على عكس نموذج الأصل المالي، **يجب رسملة** تكاليف الاقتراض المرتبطة بالترتيب خلال مرحلة التشييد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).

ماذا لو كان المقابل مزيجاً من النموذجين؟ (النموذج المختلط)

إذا تم الدفع للمشغل جزئياً بأصل مالي وجزئياً بأصل غير ملموس (بناءً على الفقرة ١٨).



- من الضروري المحاسبة عن كل مكون من مكونات المقابل بشكل منفصل.
- يتم تقسيم إجمالي المقابل المستلم أو المستحق التحصيل بين المكونين.

- يتم تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بنموذج الأصل المالي على الجزء المتعلق به.
- يتم تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بنموذج الأصل غير الملموس الجزء المتعلق به.

المحاسبة عن الإيرادات خلال مراحل الترتيب

يتم إثبات وقياس الإيرادات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".



مرحلة التشغيل

خدمات التشغيل (الفقرة ٢٠)

- يجب على المشغل المحاسبة عن إيرادات التشغيل وفقاً لمعيار (٤٨).

تطبيق معيار ٤٨



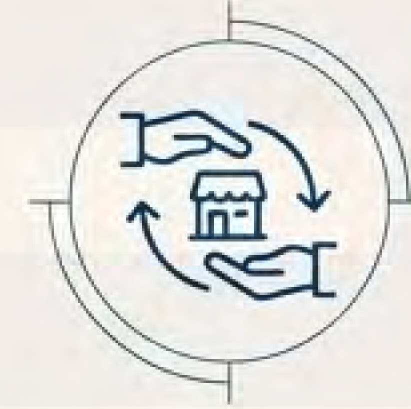
مرحلة التشييد/التحسين

خدمات التشييد أو التحسين (الفقرة ١٤)

- يجب على المشغل المحاسبة عن إيرادات التشييد أو التحسين وفقاً لمعيار (٤٨).
- المقابل هو الأصل المالي أو الأصل غير الملموس (أو كليهما) الذي يتم إثباته.

تطبيق معيار ٤٨

معالجات محاسبية هامة أخرى



Topic 2: البنود المقدمة من المانح إلى المشغل (الفقرة ٢٧)

- إذا قدم المانح بنوداً أخرى للمشغل (مثل أصول قائمة).
- **المعالجة:** إذا كانت هذه الأصول تشكل جزءاً من المقابل المستحق للمشغل عن خدماته، يتم المحاسبة عنها كجزء من سعر المعاملة وفقاً لمعيار (٤٨)، وليست كمنح حكومية وفقاً لمعيار (١٢).



Topic 1: التزامات الصيانة وإعادة الأصول (الفقرة ٢١)

- إذا كان المشغل ملزماً تعاقدياً بصيانة الأصول أو إعادتها إلى مستوى محدد من الصلاحية.
- **المعالجة:** يجب إثبات وقياس هذه الالتزامات كمخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".
- **القياس:** بأفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في نهاية فترة التقرير.

التطبيق لأول مرة: القواعد الانتقالية



تاريخ السريان الإلزامي: ١ يناير ٢٠١٩.

القاعدة العامة (الفقرة ٢٩):

- يتم التطبيق **بأثر رجعي** وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

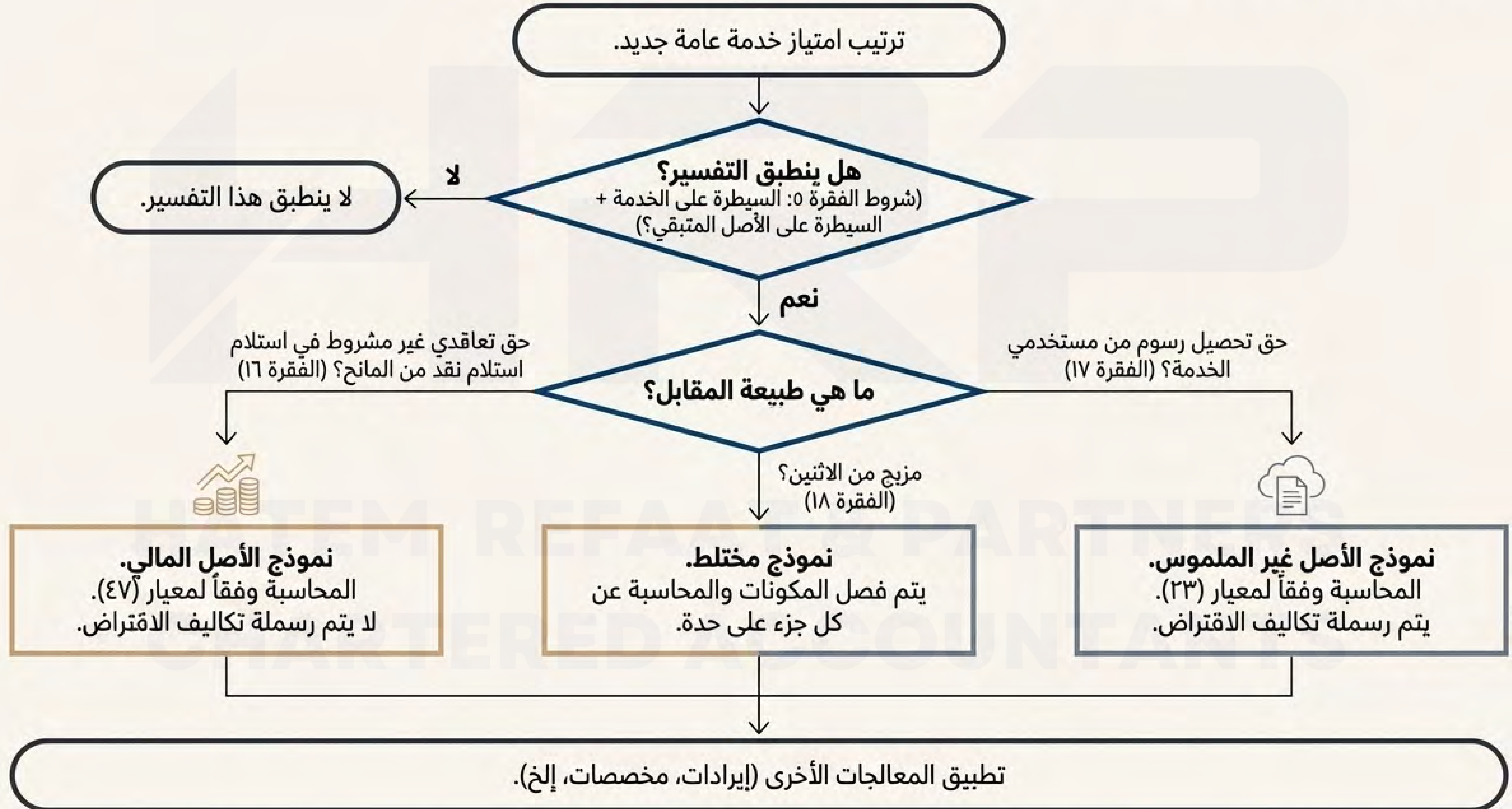
استثناءات في حالة عدم التطبيق العملي (الفقرة ٣٠):

- إذا كان التطبيق بأثر رجعي غير عملي، يتم إثبات الأصول المالية وغير الملموسة في بداية **أول فترة معروضة** باستخدام المبالغ الدفترية السابقة كأساس.

خيار خاص للترتيبات القائمة (الفقرة ب٣):

- للمنشآت التي عالجت الترتيبات القبلية كأصول ثابتة وفقاً لمعيار (١٠) سابقاً، يجوز لها الاستمرار في هذه المعالجة حتى نهاية أجل الترتيب **فقط لتلك الترتيبات.**
- **هام:** هذا الخيار لا يمكن تطبيقه لاحقاً إذا لم يتم اختياره عند بدء سريان التفسير.

ملخص مسار القرار: من العقد إلى المعالجة المحاسبية

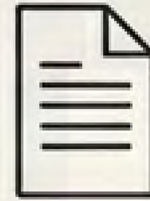


المعايير المحاسبية المصرية ذات الصلة

يستند هذا التفسير ويتكامل مع عدد من معايير المحاسبة المصرية الأخرى، أبرزها:



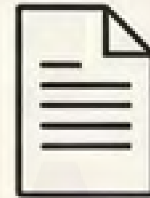
معيار (٥): السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء



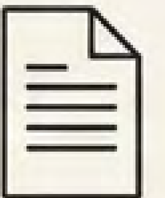
معيار (٢٨): المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة



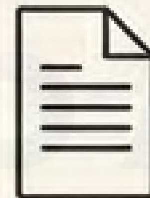
معيار (١٤): تكاليف الاقتراض



معيار (٤٧): الأدوات المالية



معيار (٢٣): الأصول غير الملموسة



معيار (٤٨): الإيرادات من العقود مع العملاء

فهم تفسير ترتيبات امتيازات الخدمة العامة

دليل عملي للتفسير المحاسبي المصري رقم (١) لسنة ٢٠١٩ (المقابل لـ IFRIC 12)



يستند إلى قرار وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩
| يطبق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩

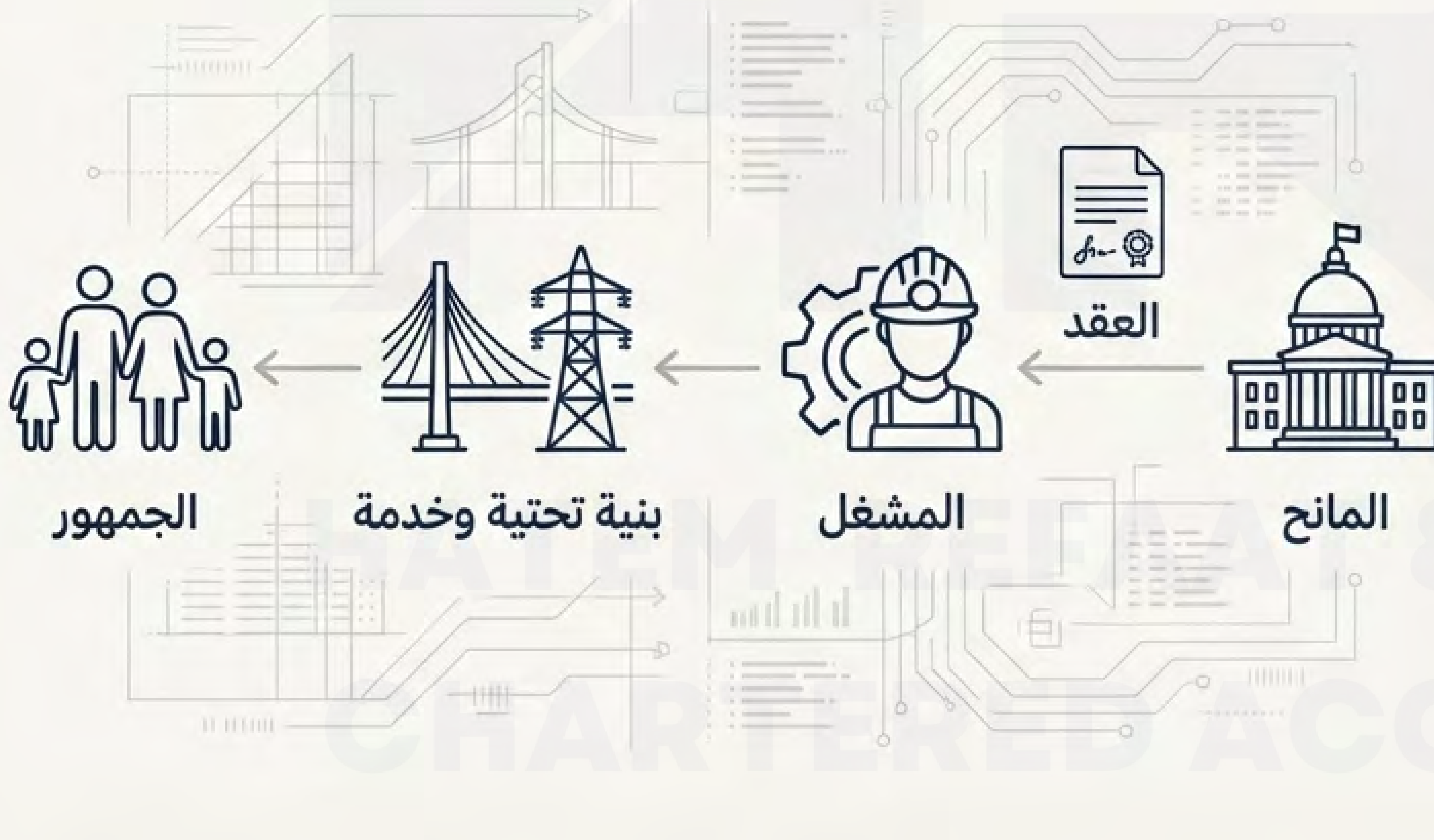
ما هو ترتيب امتياز الخدمة العامة؟

مقدمة موجزة: الانتقال من النموذج التقليدي لتمويل المشاريع العامة (من الموازنة العامة) إلى إشراك القطاع الخاص في التطوير، التمويل، التشييد، والتشغيل.

يتم وصف هذه الترتيبات غالباً بأسماء مثل: "بناء-تشغيل-نقل" أو "إعادة تأهيل-تشغيل-نقل".

تحديد الأطراف الرئيسية:

- **المانح (Grantor):** عادةً هيئة حكومية أو منشأة عامة مسؤولة عن الخدمة.
- **المشغل** (Operator): منشأة من القطاع الخاص تقوم بتشييد/تطوير البنية التحتية، ثم تشغيلها وصيانتها لتقديم خدمة عامة نيابة عن المانح لفترة محددة.



هل ينطبق التفسير؟ الشرط الأول: سيطرة المانح

هل يتحكم المانح في الخدمة المقدمة للجمهور؟

وفقاً للفقرة ٥ (أ)، يجب أن يتحكم المانح في أو ينظم أحدالجوانب التالية على الأقل:

سيطرة



المانح

ج.م

الأسعار: السعر الذي يتقاضاه المشغل.



العملاء: من يجب على المشغل تقديم الخدمات لهم.



الخدمات: طبيعة الخدمات التي يجب على المشغل تقديمها.

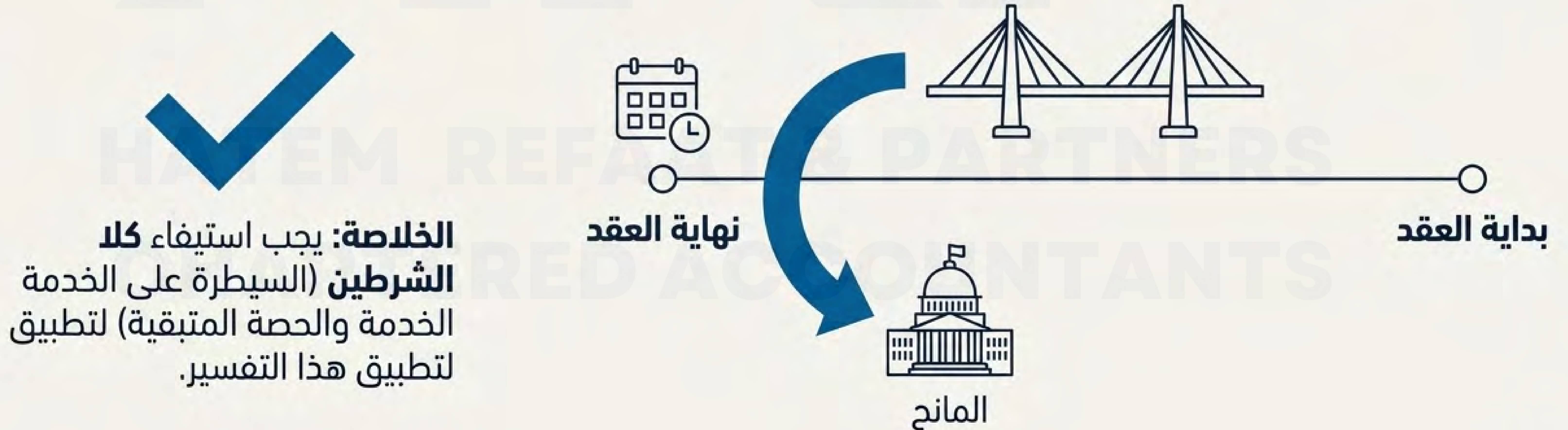
توضيح: لا يلزم أن يكون للمانح تحكم كامل في السعر. يكفي وجود آلية تنظيمية مثل وضع حد أقصى للأسعار أو تحديد آلية لتعديلها.

هل ينطبق التفسير؟ الشرط الثاني: الحصة المتبقية

هل يحتفظ المانح بحصة متبقية هامة في البنية التحتية؟

وفقاً للفقرة ٥ (ب)، يجب أن يتحكم المانح في أي **حصة متبقية هامة (significant residual interest)** في البنية التحتية في نهاية مدة الترتيب.

ماذا يعني التحكم؟ يتم من خلال الملكية، أو حق الانتفاع، أو أي وسيلة أخرى تمنع المشغل من بيع أو رهن الأصل وتعطي المن رصل وتعطي المانح حق الاستخدام المستمر.



الخلاصة: يجب استيفاء **كلا الشرطين** (السيطرة على الخدمة الخدمة والحصة المتبقية) لتطبيق لتطبيق هذا التفسير.

المبدأ المحاسبي الجوهري: الأصل ليس أصولاً ثابتة

وفقاً للفقرة (١١)، **لا يجوز** للمشغل إثبات البنية التحتية على أنها من أصوله الثابتة (عقارات، آلات، ومعدات).





السبب: المشغل لا يسيطر على البنية التحتية، بل له فقط حق الوصول إليها لتقديم الخدمة الخدمة العامة نيابة عن المانح وفقاً لشروط العقد.

الأصل الحقيقي: بدلاً من ذلك، يقوم المشغل **بإثبات أصل يمثل "الحق في الحصول على مقابل" نظير خدمات التشييد أو التحسين التي يقدمها.**

نقطة التحول: ما هي طبيعة المقابل الذي يحصل عليه المشغل؟

يتحدد **النموذج المحاسبي** بناءً على طبيعة حق المشغل في المقابل.



نموذج الأصل المالي (Financial Asset Model)

للمشغل **حق تعاقدي غير مشروط** في استلام نقد (أو أصل مالي آخر) من المانح أو بتوجيه منه. يكون المبلغ محدداً أو قابلاً للتحديد، ولا يوجد يوجد لدى المانح خيار لتجنب السداد.

المصدر: الفقرة (١٦)





نموذج الأصل غير الملموس (Intangible Asset Model)

للمشغل **حق (ترخيص)** في تحصيل مقابل مباشرة من مستخدمي الخدمة العامة. المقابل هنا ليس مضموناً ويعتمد على مدى استخدام الجمهور للخدمة.

المصدر: الفقرة (١٧)

المسار الأول: المحاسبة كأصل مالي

معالجة **الأصل المالي**

الإثبات الأولي (Initial Recognition):
يتم الاعتراف بالأصل المالي بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي.

القياس اللاحق (Subsequent Measurement):
يتم القياس اللاحق وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧):

- التكلفة المستهلكة (Amortized Cost)
- أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
- أو القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL)

إثبات الفائدة (Interest Recognition):
يتطلب معيار (٤٧) إثبات إيرادات الفائدة المحسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية في قائمة الربح أو الخسارة (الفقرة ٢٥).

إثبات الإيراد (Revenue Recognition):
يتم إثبات الإيرادات المتعلقة بخدمات التشييد وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

المسار الثاني: المحاسبة كأصل غير ملموس

معالجة الأصل غير الملموس

الإثبات الأولي (Initial Recognition):
يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس بالقيمة العادلة عند الإثبات الأولي (يتم قياسه مقابل الإيراد من خدمات التشييد).

القياس اللاحق (Subsequent Measurement):
يتم المحاسبة عنه لاحقاً وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
الملموسة".

- هذا يعني عادةً **إطفاء (amortization)** الأصل على مدار فترة الامتياز.

الاضمحلال (Impairment):
يخضع لاختبارات الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

إثبات الإيراد (Revenue Recognition):
يتم إثبات الإيرادات من رسوم المستخدمين (التي يتم تحصيلها من الجمهور) عند استحقاقها وفقاً لمعيار (٤٨).

النموذج المختلط: ماذا لو كان المقابل مزيجاً من الاثنين؟

في بعض الحالات، يحصل المشغل على مقابل جزئي في شكل أصل مالي (دفعة مضمونة من المانح) وجزئي في شكل أصل غير ملموس (الحق في تحصيل رسوم من المستخدمين).

القاعدة (الفقرة ١٨):

- يجب على المشغل المحاسبة عن كل مكون بشكل منفصل.
- يتم فصل المقابل المستلم أو المستحق إلى جزأين:



التمييز بين الخدمات:
التشييد مقابل التشغيل

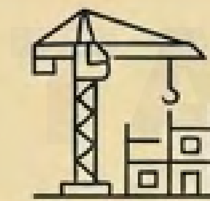
يجب على المشغل المحاسبة عن الإيرادات من الخدمات المختلفة بشكل منفصل، حيث أنها تمثل التزامات أداء متمايزة.

**خدمات التشييد أو التحسين (الفقرة ١٤):

- يتم المحاسبة عن الإيرادات وفقاً لمعيار (٤٨).
- عادةً ما يتم الاعتراف بها على مدار فترة التشييد.
- المقابل هو الأصل المالي أو الأصل غير الملموس الذي يتم إثباته.

**خدمات التشغيل (الفقرة ٢٠):

- يتم المحاسبة عن الإيرادات وفقاً لمعيار (٤٨).
- يتم الاعتراف بها خلال فترة التشغيل عند تقديم الخدمة.



مرحلة التشييد



مرحلة التشغيل

اعتبارات خاصة: تكاليف الاقتراض

يتم تحديد المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض بناءً على طبيعة الأصل الذي يحصل عليه المشغل (الفقرة ٢٢).

إذا كان الأصل الناتج هو:	فإن معالجة تكاليف الاقتراض تكون:
أصل غير ملموس	**تتم رسملتها (Capitalized)** خلال مرحلة خلال مرحلة التشييد، وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٤).
أصل مالي	**تُعالج كمصروف (Expensed)** في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

اعتبارات خاصة: التزامات الصيانة وإعادة الأصل لحالته لحالته

الالتزام (الفقرة ٢١): قد يلزم العقد المشغل بالتزامات محددة مثل:

- صيانة البنية التحتية إلى مستوى محدد من الصلاحية.
- أو إعادة البنية التحتية إلى حالة محددة عند تسليمها للمانح في نهاية الترتيب.

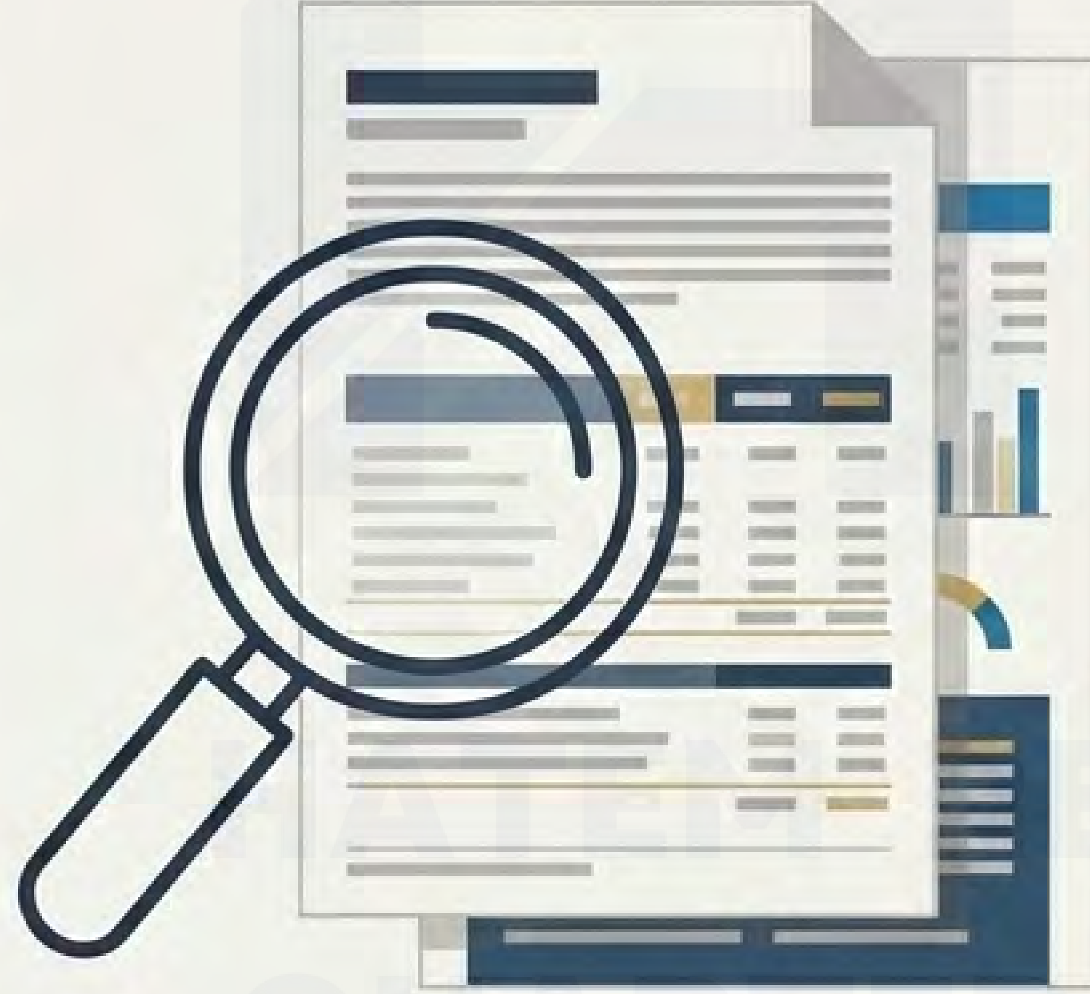


المعالجة المحاسبية:

- يجب على المشغل إثبات وقياس هذه الالتزامات التعاقدية كـ ***مخصص (Provision)**.
- يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".
- القياس يكون بـ "أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي".

متطلبات الإفصاح الرئيسية

يتطلب التفسير الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومدى ترتيبات امتياز الخدمة العامة. يجب الإفصاح عن كل ترتيب بشكل منفصل.



- ❑ وصف كامل للترتيب.
- ❑ الشروط الهامة للترتيب التي قد تؤثر على مبلغ وتوقيت وعدم تأكد التدفقات النقدية المستقبلية (مثل فترة الامتياز، أسس إعادة التسعير، إلخ).
- ❑ طبيعة ومدى الحقوق في استخدام أصول البنية التحتية.
- ❑ الالتزامات بتسليم أو الحقوق في استلام أصول في نهاية فترة الامتياز.
- ❑ المبالغ المثبتة في القوائم المالية كأصول مالية وأصول غير ملموسة.
- ❑ أي التزامات أخرى والتزامات محتملة.

ملخص رحلة القرار المحاسبي



تذكر: المحاسبة عن النموذج المختلط، المخصصات، والإفصاحات اللازمة.

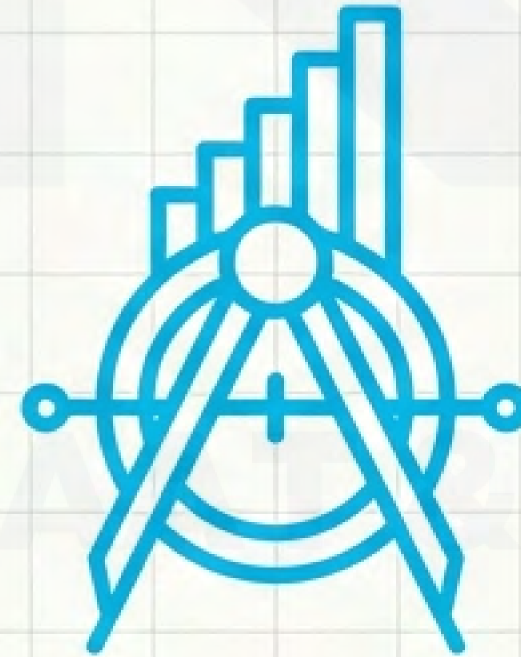
التحول الجوهري في المحاسبة: من الأصل المادي إلى الحق التعاقدي



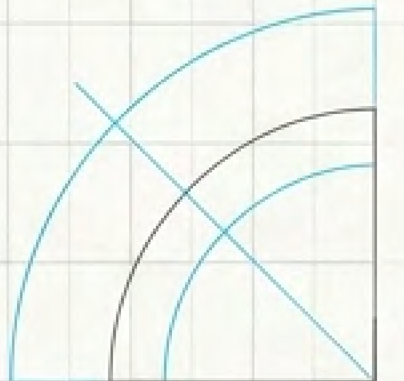
جوهر التفسير رقم (ا) هو **تحويل التركيز** المحاسبي. بدلاً من السؤال "من يمتلك الأصل المادي؟""، يصبح السؤال الأهم مدوق هو **""ما هي طبيعة في طبيعة والالتزامات التعاقدية للمشغل للمشغل؟"**.

المحاسبة الصحيحة تكمن في تحليل العقد، وليس فقط في حصر الأصول المادية.

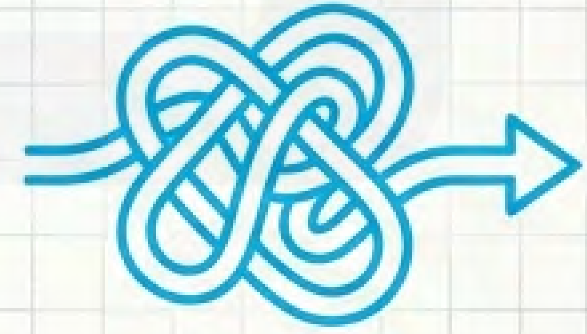
المخطط الأساسي للتقارير المالية: دليل إرشادي لمعيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



استناداً إلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الساري اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦.

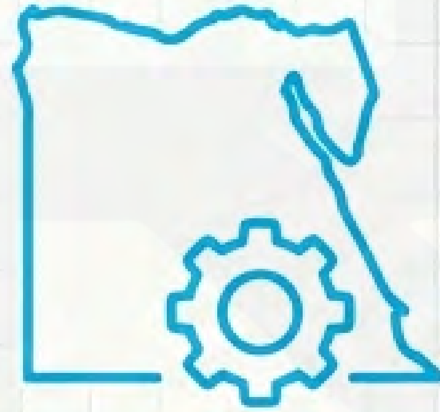


حجر الأساس: معيار مبسط وموثوق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



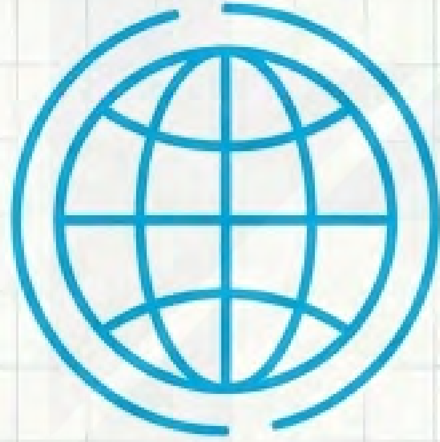
الهدف الأساسي

توفير إطار محاسبي مبسط وعالي الجودة يقلل من عبء إعداد التقارير المالية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون المساس بموثوقية المعلومات المالية.



التكييف المحلي

يتضمن المعيار تعديلات ومعالجات محاسبية محددة لتتوافق مع القوانين والمتطلبات المصرية، مما يجعله إطاراً عملياً للسوق المحلي.



الأصل الدولي

تم إعداد المعيار المصري طبقاً للمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

مسئولية الإدارة

تقع على عاتق إدارة المنشأة مسئولية إعداد قوائمها المالية ذات الأغراض العامة والالتزام الكامل بهذا المعيار.

هل ينطبق هذا المعيار على منشأتك؟ تحديد النطاق

يطبق هذا المعيار على أي منشأة تصدر "قوائم مالية ذات أغراض عامة" وتُصنّف كمنشأة صغيرة أو متوسطة الحجم.

لا يطبق هذا المعيار إذا كانت منشأتك:	
لها أوراق مالية مقيدة بالبورصة (أو في طريقها للقيد).	
خاضعة لقانون القطاع العام أو قطاع الأعمال العام.	
تزاول أحد الأنشطة المالية المتخصصة (البنوك، التأمين، التمويل العقاري، التوريق، صناديق الاستثمار، وغيرها من الأنشطة المحددة).	
يزيد مالها المستثمر عن ١٠٠ مليون جنيه مصري.	
يزيد دخلها (الإيرادات والمكاسب) عن ١٠٠ مليون جنيه مصري.	

التعامل مع العتبات المالية: قاعدة السنتين

ماذا يحدث عند تجاوز حد الـ ١٠٠ مليون جنيه للمال المستثمر أو الدخل؟



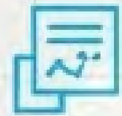
السنة الثالثة (وما بعدها)

...يجب على المنشأة التوقف عن استخدام هذا المعيار والتحول إلى معايير المحاسبة الكاملة.



السنة الثانية (السنة التالية)

إذا استمر التجاوز في نهاية هذه السنة...



السنة الأولى (سنة التجاوز)

تستمر المنشأة في تطبيق معيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ملاحظة هامة

بمجرد التوقف عن استخدام هذا المعيار، لا يجوز للمنشأة الرجوع إليه مرة أخرى.

المبادئ الأساسية: الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لكي تكون القوائم المالية مفيدة، يجب أن تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن جودة وموثوقية المعلومات.



المصداقية (Reliability): معلومات خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.



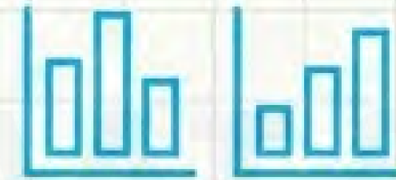
الملاءمة (Relevance): معلومات تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين.



القابلية للفهم (Understandability): معلومات واضحة للمستخدمين ذوي المعرفة المعقولة.



التوقيت المناسب (Timeliness): تقديم المعلومات في إطار زمني يسمح باتخاذ القرارات.



القابلية للمقارنة (Comparability): إمكانية مقارنة أداء المنشأة عبر الزمن ومع المنشآت الأخرى.



الجوهر قبل الشكل (Substance over Form): المحاسبة عن الواقع الاقتصادي وليس الشكل القانوني فقط.



الموازنة بين التكلفة والمنفعة (Balance between Benefit and Cost): يجب أن تفوق المنافع من المعلومات تكاليف الحصول عليها.

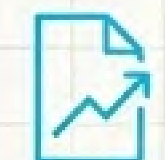
أساس الاستحقاق: يتم الاعتراف بالمعاملات عند حدوثها، وليس فقط عند قبض أو دفع النقدية.

المخرجات النهائية: مجموعة القوائم المالية الكاملة

يتطلب المعيار عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنوياً على الأقل، ويجب عرض كل قائمة بنفس المستوى من الأهمية.


قائمة المركز المالي في تاريخ القوائم المالية.

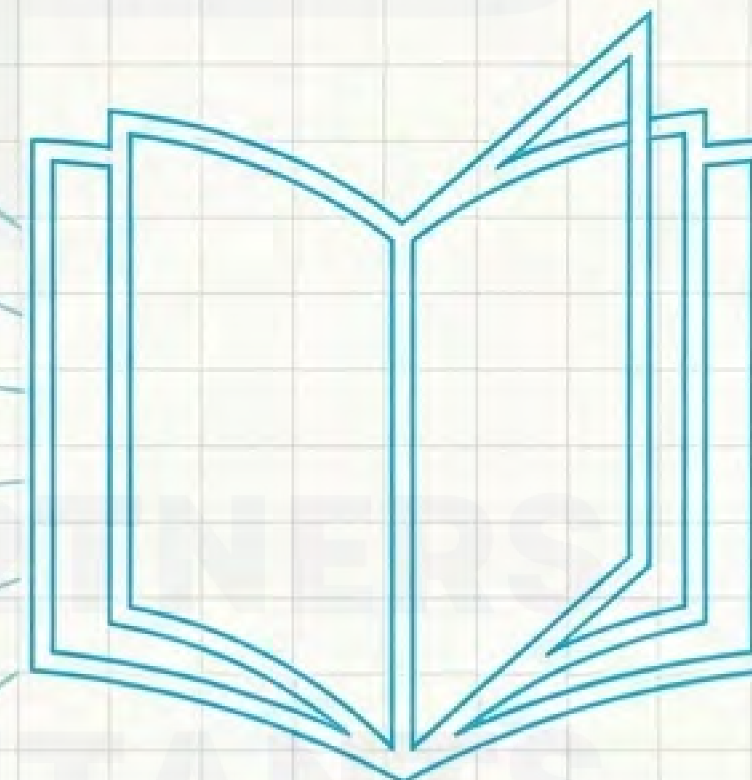

قائمة الأرباح أو الخسائر عن الفترة.


قائمة الدخل الشامل عن الفترة (يمكن دمجها دمجها مع قائمة الأرباح أو الخسائر).


قائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الفترة.

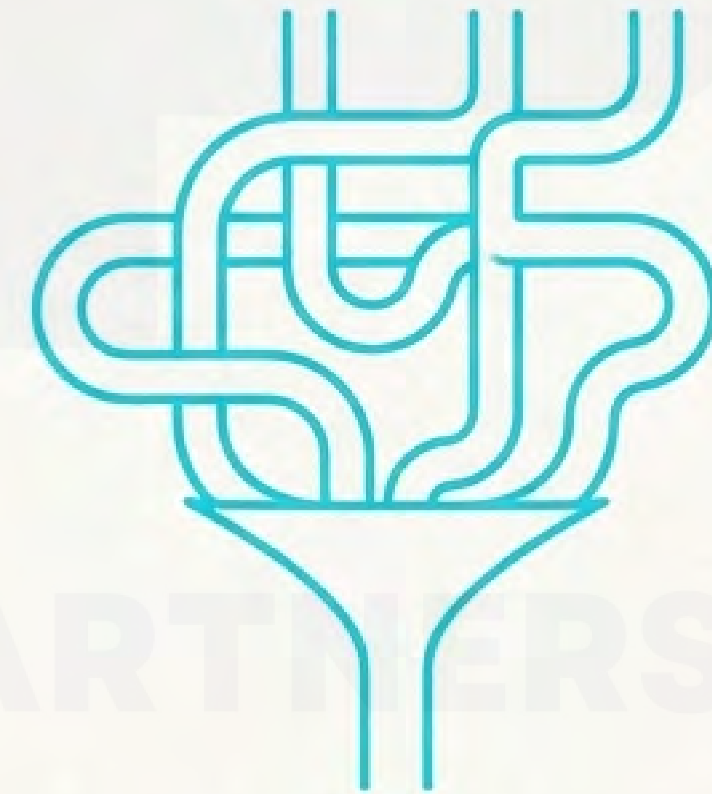

قائمة التدفقات النقدية عن الفترة.


الإيضاحات المتممة، متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.



مصمم للتبسيط (١): الموضوعات المستبعدة والمعالجات المبسطة

إلغاء المعالجات البديلة المعقدة



لم يسمح المعيار ببعض المعالجات البديلة المسموح بها في المعايير الكاملة، واكتفى بالمعالجات الأكثر بساطة والتي تناسب طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

موضوعات تم استبعادها لعدم ملاءمتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة



نصيب السهم في الأرباح
(Earnings per Share)



القوائم المالية الدورية
(Interim Financial Statements)



التقارير القطاعية
(Segment Reporting)



تبويب مستقل للأصول المحتفظ بها لغرض البيع
(Assets Held for Sale)

مصمم للتبسيط (٢): مبادئ قياس مبسطة للحسابات الرئيسية

الشهرة والأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدد

المعالجة: يتم استهلاكها دائماً على مدار عمرها الإنتاجي المقدر (أو ١٠ سنوات في حالة عدم القدرة على تقديره بدرجة من الثقة).



تكاليف البحوث والتطوير

المعالجة: يعترف بها كمصروفات عند تكبدها. لا يتم رسملتها.



الأصول الحيوية (Biological Assets)

المعالجة: يتم استخدام نموذج التكلفة –الإهالك–الاضمحلال، إلا إذا كان تحديد القيمة العادلة ممكناً بسهولة وبدون تكلفة أو جهد لا داعي لهما.



الأصول الثابتة وغير الملموسة

المعالجة: تتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطريقة الإهالك فقط عند وجود مؤشرات مؤثرة على تغيرها، وليس بشكل سنوي إلزامي.



البصمة المصرية: أهم نقاط الخروج عن المعيار الدولي

لفهم التطبيق الصحيح في مصر، يجب الانتباه إلى هذه الفروقات الجوهرية عن المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تكاليف الاقتراض (قسم ٢٥)



المعالجة المصرية:

سمح المعيار المصري برسملة تكاليف الاقتراض (إضافتها لتكلفة الأصل) عند توافر شروط الرسملة.

المقارنة الدولية:

المعيار الدولي نص على تحميلها كمصروفات.

التأجير (قسم ٢٠)



المعالجة المصرية:

تختلف المعالجة تماماً عن المعايير الدولية بسبب قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥.

(سيتم تفصيل ذلك في الشريحة التالية).

توزيعات الأرباح على العاملين ومجلس الإدارة (قسم ٥)



المعالجة المصرية:

لا تدرج كمصروف ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بل تثبت كتوزيع للربح.

السبب:

تطبيقاً للمتطلبات القانونية المصرية.

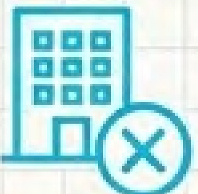
نظرة عن قرب: المعالجة المحاسبية الفريدة لعقود التأجير

بموجب قانون التأجير التمويلي المصري، تختلف معالجة عقود التأجير التمويلي بشكل جوهري.

في دفاتر المستأجر (Lessee)



يقوم المستأجر بتحميل قيمة الدفعات الإيجارية كمصروفات تخص الفترة في قائمة الأرباح أو الخسائر.



لا يتم رسملة الأصل في دفاتر المستأجر.

في دفاتر المؤجر (Lessor)



يحتفظ المؤجر بالأصل المستأجر في دفاتره كأصل ثابت.



يقوم المؤجر بإهلاك الأصل على مدار عمره الإنتاجي.



يسجل الإيرادات من عقد التأجير.

هذه المعالجة تمثل خروجاً كاملاً عن الممارسات الدولية السائدة في معالجة عقود التأجير التمويلي.

المخطط الكامل: خريطة أقسام المعيار الخمسة والثلاثين

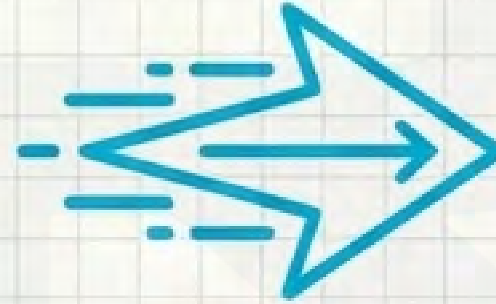
قسم ١: المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم	قسم ١٠: السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية	قسم ١٩: تجميع الأعمال والشهرة	قسم ٢٨: مزايا العاملين
قسم ٢: المفاهيم والمبادئ السائدة	قسم ١١: الأدوات المالية الأساسية	قسم ٢٠: التأجير	قسم ٢٩: ضرائب الدخل
قسم ٣: عرض القوائم المالية	قسم ١٢: إصدارات الأدوات المالية الأخرى	قسم ٢١: المخصصات والظروف المحتملة	قسم ٣٠: ترجمة العملات الأجنبية
قسم ٤: قائمة المركز المالي	قسم ١٣: المخزون	قسم ٢٢: الالتزامات وحقوق الملكية	قسم ٣١: ملغى
قسم ٥: قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة الدخل الشامل	قسم ١٤: الاستثمارات فى شركات شقيقة	قسم ٢٣: الإيراد	قسم ٣٢: الأحداث التى تقع بعد نهاية الفترة المالية
قسم ٦: قائمة التغيرات في حقوق الملكية	قسم ١٥: الاستثمارات فى المشروعات المشتركة	قسم ٢٤: المنح الحكومية	قسم ٣٣: الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة
قسم ٧: قائمة التدفقات النقدية	قسم ١٦: الاستثمار العقارى	قسم ٢٥: تكاليف الاقتراض	قسم ٣٤: الأنشطة المتخصصة
قسم ٨: الإيضاحات المتممة للقوائم المالية	قسم ١٧: الأصول الثابتة	قسم ٢٦: المدفوعات المبنية على أسهم	قسم ٣٥: التحول إلى تطبيق معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
قسم ٩: القوائم المالية المجمعة والمستقلة	قسم ١٨: الأصول غير الملموسة فيما عدا الشهرة	قسم ٢٧: اضمحلال الأصول	

خلاصة المخطط: نقاط أساسية للتطبيق السليم



أتقن الفروقات المصرية

ركز بشكل خاص على المعالجات المحاسبية الفريدة في مصر، خاصة فيما يتعلق بالتأجير، تكاليف الاقتراض، وتوزيعات الأرباح، فهذه هي نقاط الامتثال الحرجة.



استفد من التبسيطات

المعيار مصمم لتقليل العبء المحاسبي. استفد من المعالجات المبسعسطة في مجالات مثل تكاليف البحث والتطوير، الشهرة، ومراجعة الأصول الثابتة.



تحقق من نطاق التطبيق أولاً

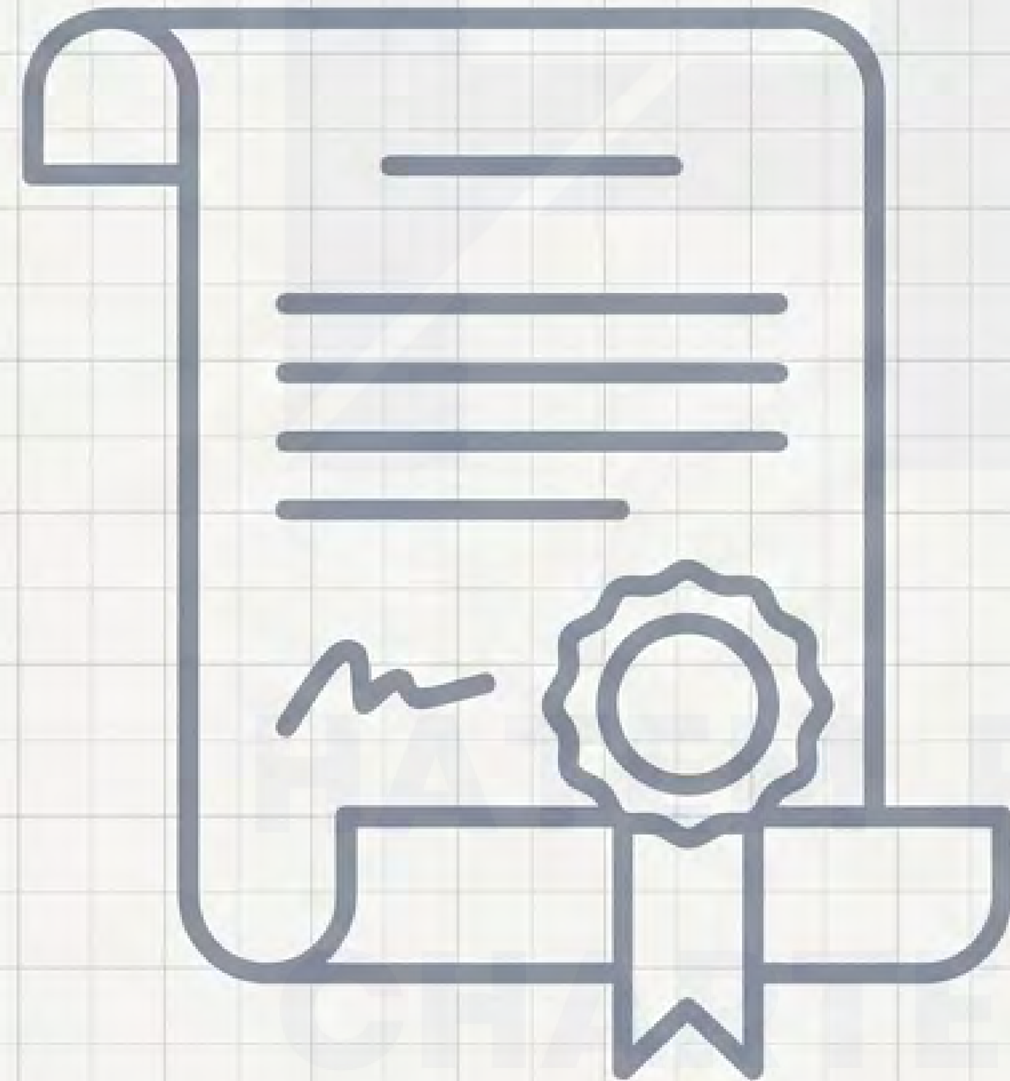
قبل البدء، تأكد من أن منشأتك تستوفي معايير التصنيف كمنشأة كمنشأة صغيرة أو متوسطة، مع الانتباه لمعايير الاستبعاد والعتبات المالية.

بناء الوضوح: دليل المصطلحات الأساسية لمعايير المحاسبة المصرية

استعراض لأهم التعريفات الواردة في قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015

مرجع للمهنيين والمستثمرين

الأساس التنظيمي: فهم مرجعية هذه المصطلحات



تستند جميع التعريفات الواردة في هذا الدليل إلى **قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015**، والذي أقر بإصدار معايير المحاسبة المصرية المحدثة.

هذا القرار حل محل المعايير السابقة الصادرة بالقرار الوزاري رقم 243 لسنة 2006، وبدأ العمل به اعتباراً من أول يناير 2016.

الهدف من هذا الدليل هو تحويل قائمة المصطلحات الفنية إلى إطار عمل منظم، مما يسهل فهمها وتطبيقها باستمرارية وثقة.

قرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015: بشأن إحلال 39 معيار محاسبي وإطار عام للمعايير

هيكل الدليل: من الأساسيات إلى المفاهيم المتقدمة



عدسة القياس والتقييم

استعراض المبادئ والأساليب المستخدمة لتحديد قيمة البنود في القوائم المالية.



محرك الأداء المالي

تحليل العناصر التي تعكس ربحية المنشأة وأنشطتها الرئيسية.



ركائز المركز المالي

فهم المكونات الأساسية للميزانية العمومية: الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية.

ركائز المركز المالي: الأصول



Classification by Liquidity

الأصل المتداول (Current Asset)

الأصل الذي يتوقع تحقيق قيمته أو بيعه أو استخدامه ضمن دورة التشغيل العادية للمنشأة، أو يحتفظ به للمتاجرة، أو يتوقع تحقيقه خلال اثني عشر شهرًا تاريخ القوائم المالية، أو هو نقدية أو ما في حكمها.

الأصل غير المتداول (Non-current Asset)

أي أصل لا يفي بتعريف الأصل المتداول.

The Foundation

الأصل (Asset)

مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن ينتج عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة.

Specific Asset Types

الأصل المالي (Financial Asset)

أي أصل يكون: (أ) نقدية، (ب) أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، (ج) حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي آخر، أو لتبادل أصول أو التزامات مالية بشروط يحتمل أن تكون في صالح المنشأة.

الأصل غير الملموس (Intangible Asset)

أصل قابل للتحديد ليس له وجود مادي، وغير نقدي.

ركائز المركز المالي: الالتزامات



The Core Concept

الالتزام (Liability)
تعهد حالي على المنشأة، نشأ عن أحداث سابقة، ويتطلب تسويته تدفقاً خارجاً لموارد تتضمن منافع اقتصادية.

Nature of Obligation

الالتزام القانوني (Legal Obligation)
التزام ينشأ عن: (أ) عقد، (ب) تشريع، أو (ج) أي أساس قانوني آخر.

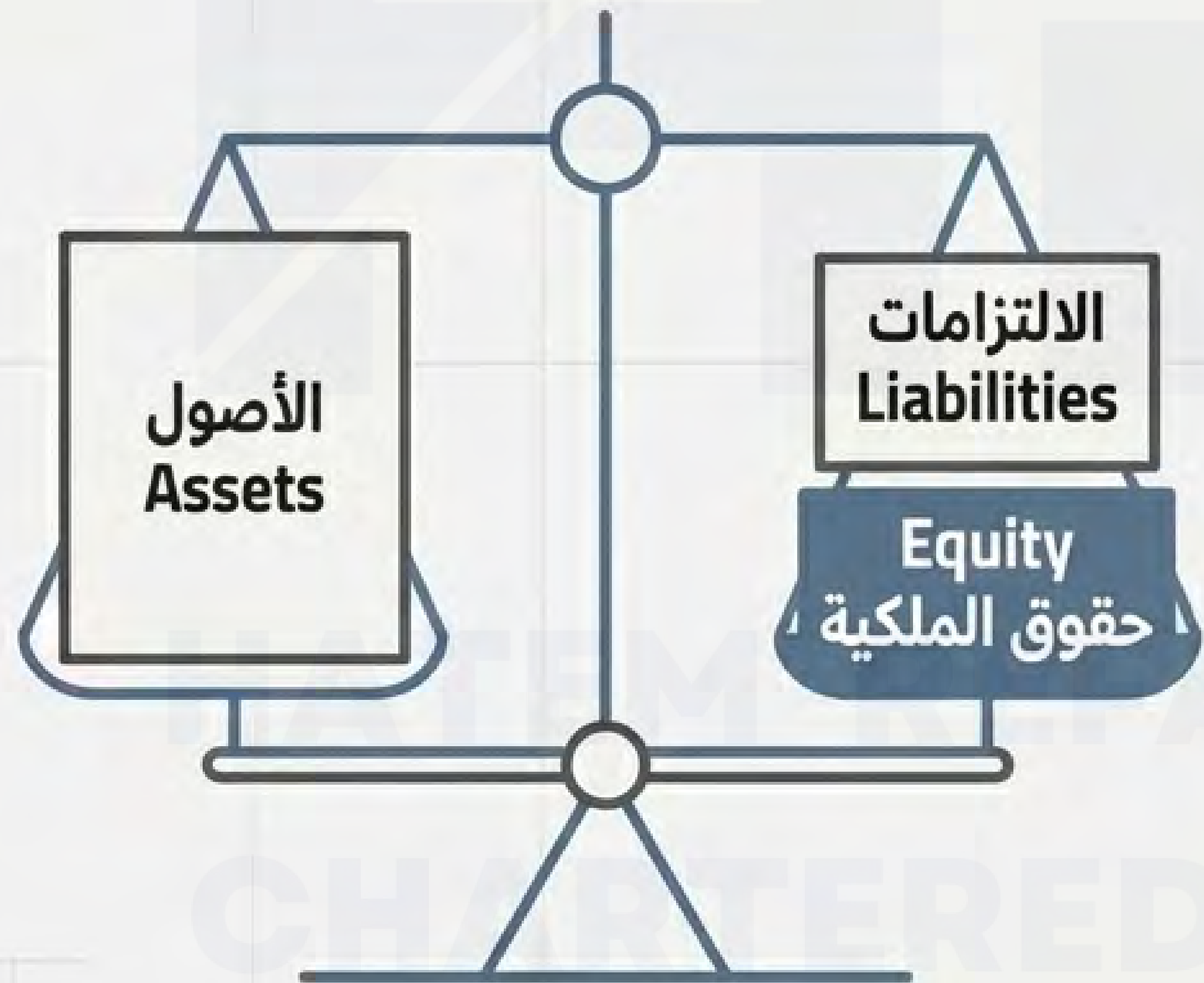
الالتزام الإنشاءي (Constructive Obligation)
التزام ينشأ عن تصرفات المنشأة عندما تكون قد أوضحت للأطراف الأخرى أنها ستقبل مسؤوليات معينة، ونتيجة لذلك، كونت المنشأة توقعاً لدى هذه الأطراف بأنها ستفي بمسؤولياتها.

Specific Liability Types

الالتزام المالي (Financial Liability)
أي التزام يكون تعاقدياً لـ: (أ) تسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى، أو (ب) تبادل أصول أو التزامات مالية بشروط يحتمل أن تكون في غير صالح المنشأة.

الالتزام المحتمل (Contingent Liability)
(أ) التزام محتمل ينشأ عن أحداث سابقة وسيتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي أو أكثر غير مؤكد، ليس بالكامل تحت سيطرة المنشأة.
أو (ب) التزام حالي لا يتم الاعتراف به لعدم ترجيح تدفق موارد لتسويته، أو لا يمكن قياس قيمته بدرجة كافية من الموثوقية.

ركائز المركز المالي: حقوق الملكية



حقوق الملكية (Equity)
المتبقي في أصول المنشأة بعد طرح جميع التزاماتها.

أداة حقوق الملكية (Equity instrument)
أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة بعد طرح جميع التزاماتها.

الأسهم العادية (Ordinary shares)
أداة حقوق ملكية تكون تالية في المرتبة لجميع أنواع أدوات حقوق الملكية الأخرى.

الحصة غير المسيطرة (Non-Controlling interest)
حقوق الملكية في شركة تابعة غير المنسوبة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الشركة الأم.

محرك الأداء المالي: قياس الربحية

الأداء (Performance):
العلاقة بين الإيرادات والمصروفات للمنشأة.
العلاقة بين الإيرادات والمصروفات للمنشأة.

الإيراد (Revenue):
إجمالي تدفق المنافع الاقتصادية الداخلة خلال الفترة، والناشئة عن الأنشطة العادية للمنشأة عندما تؤدي هذه التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادات المتعلقة بمساهمات الملاك.

الربح أو الخسارة (Profit or loss):
إجمالي الدخل مطروحاً منه المصروفات، بخلاف بنود الدخل الشامل الآخر.

الدخل الشامل الآخر (Other comprehensive Income):
بنود الدخل والمصروفات (بما في ذلك تسويات إعادة التصنيف) التي لا يتم الاعتراف بها ضمن الربح أو الخسارة وفقًا لما تتطلبه أو تسمح به معايير المحاسبة المصرية الأخرى.

الإيراد (Revenue)

المصروفات - الربح أو الخسارة (Profit or loss)

الدخل الشامل الآخر
(Other comprehensive Income)



محرك الأداء المالي: أنواع الأنشطة



أنشطة التشغيل (Operating activities)

الأنشطة الرئيسية المدرة للإيراد للمنشأة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل.



أنشطة الاستثمار (Investing activities)

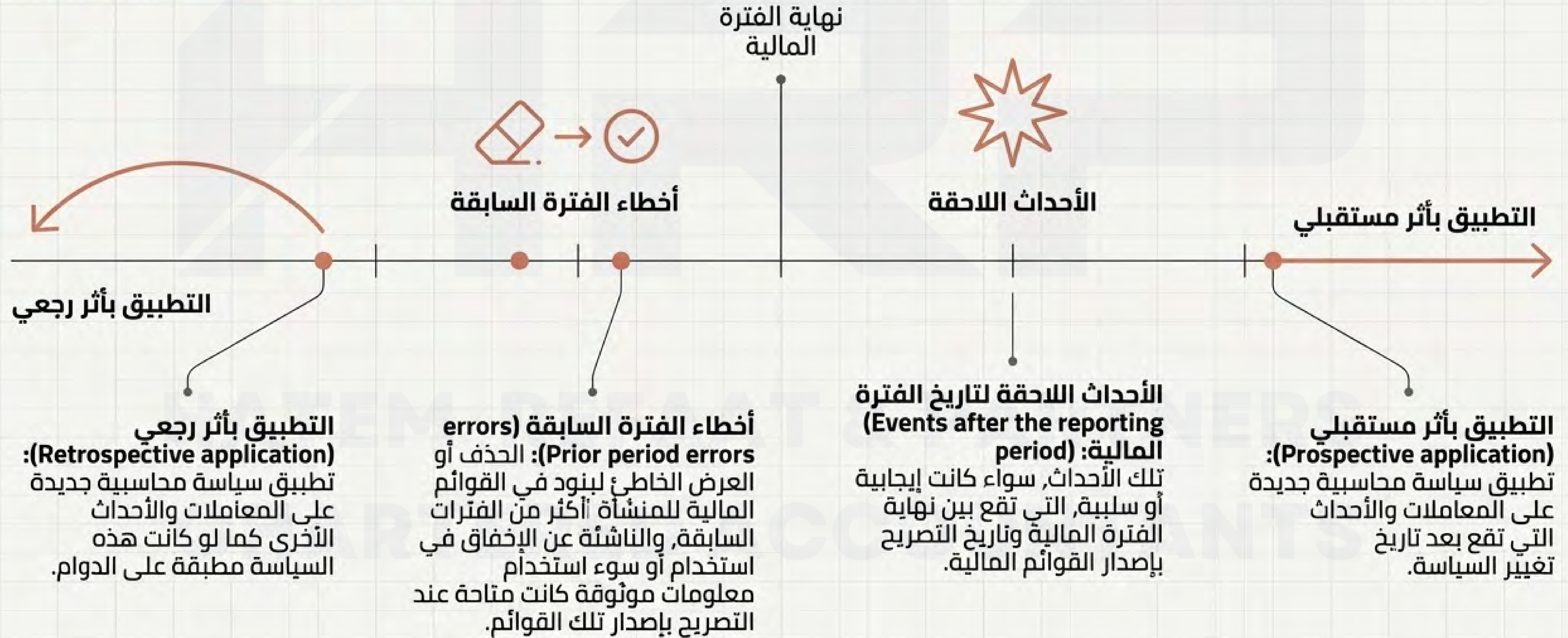
حيازة وتصريف الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات النقدية.



أنشطة التمويل (Financing activities)

الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم وتكوين حقوق الملكية والقروض للمنشأة.

محرك الأداء المالي:
التوقيت والتعديلات



التطبيق بأثر رجعي (Retrospective application): تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات والأحداث الأخرى كما لو كانت هذه السياسة مطبقة على الدوام.

أخطاء الفترة السابقة (Prior period errors): الحذف أو العرض الخاطئ لبنود في القوائم المالية للمنشأة لأكثر من الفترات السابقة، والناشئة عن الإخفاق في استخدام أو سوء استخدام معلومات موثوقة كانت متاحة عند التصريح بإصدار تلك القوائم.

الأحداث اللاحقة لتاريخ الفترة المالية (Events after the reporting period): تلك الأحداث، سواء كانت إيجابية أو سلبية، التي تقع بين نهاية الفترة المالية وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية.

التطبيق بأثر مستقبلي (Prospective application): تطبيق سياسة محاسبية جديدة على المعاملات والأحداث التي تقع بعد تاريخ تغيير السياسة.



عدسة القياس والتقييم: المبادئ الأساسية



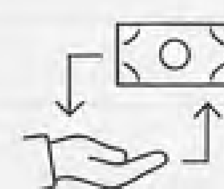
القياس (Measurement)

عملية تحديد المبالغ النقدية التي يتم بها إثبات عناصر القوائم المالية والاعتراف بها في الميزانية وقائمة الدخل.



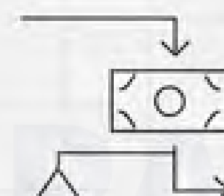
الاعتراف (Recognition)

عملية إدراج البند في الميزانية أو في قائمة الدخل الذي يفي بتعريف أحد العناصر ويستوفي معايير الاعتراف.



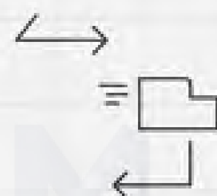
التكلفة الجارية (Current cost)

الأصول التي تظهر بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يجب دفعه إذا تم حيازة نفس الأصل أو أصل مماثل له في الوقت الحاضر.



التكلفة التاريخية (Historical cost)

يتم تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي دفع أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطي للحصول عليها في تاريخ حيازتها. ويتم تسجيل الالتزامات بالمبلغ المستلم مقابل الالتزام.



التكلفة (Cost)

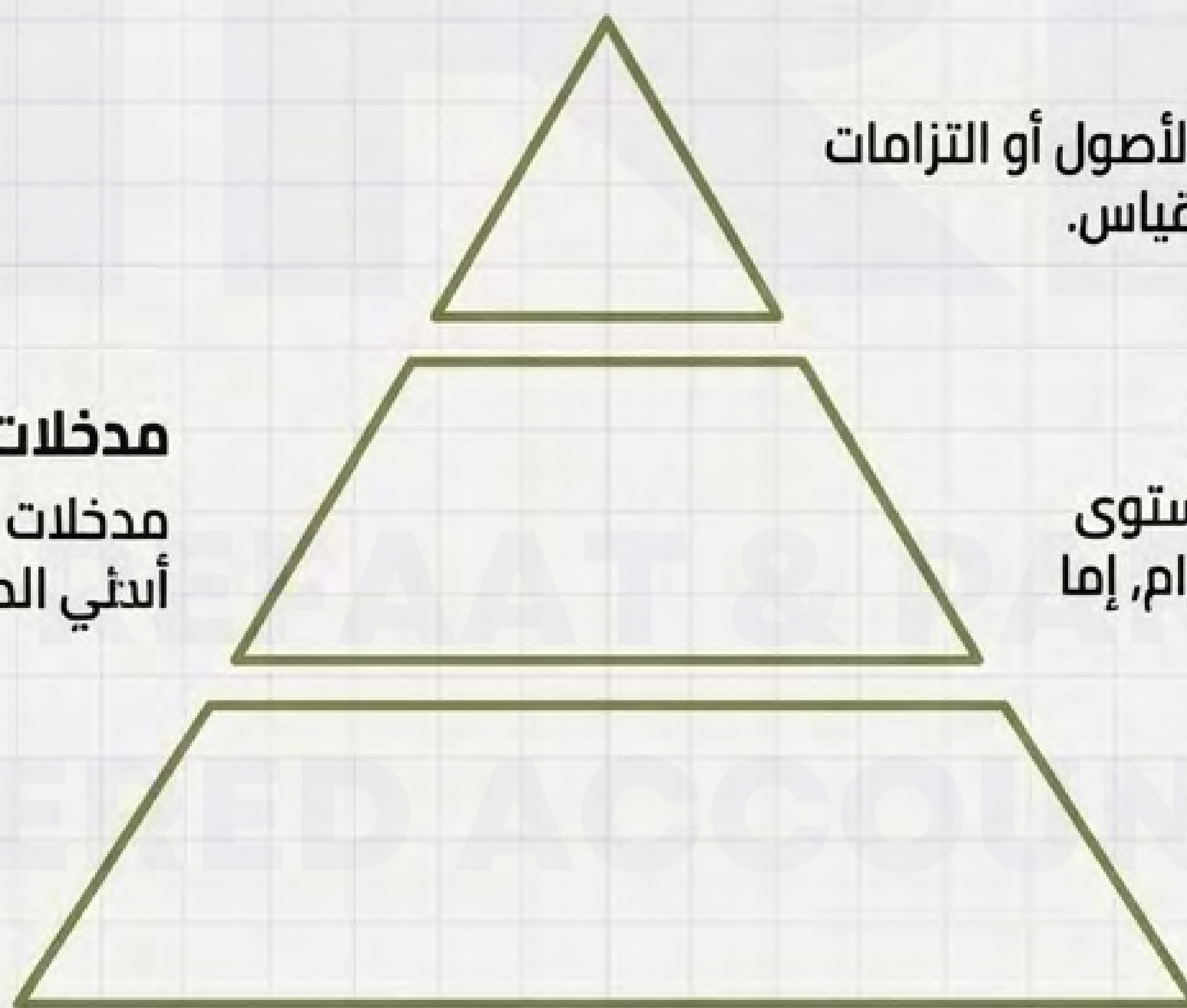
مبلغ النقدية أو ما في حكمها المدفوع أو القيمة العادلة لمقابل آخر تم تقديمه للحصول على أصل في تاريخ حيازته أو إنشائه.



عدسة القياس والتقييم: القيمة العادلة وتدرجها

القيمة العادلة (Fair value)

السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.



مدخلات المستوى الأول (Level 1 inputs)

الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مطابقة يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.

مدخلات المستوى الثاني (Level 2 inputs)

مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى الأول، والتي تكون قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

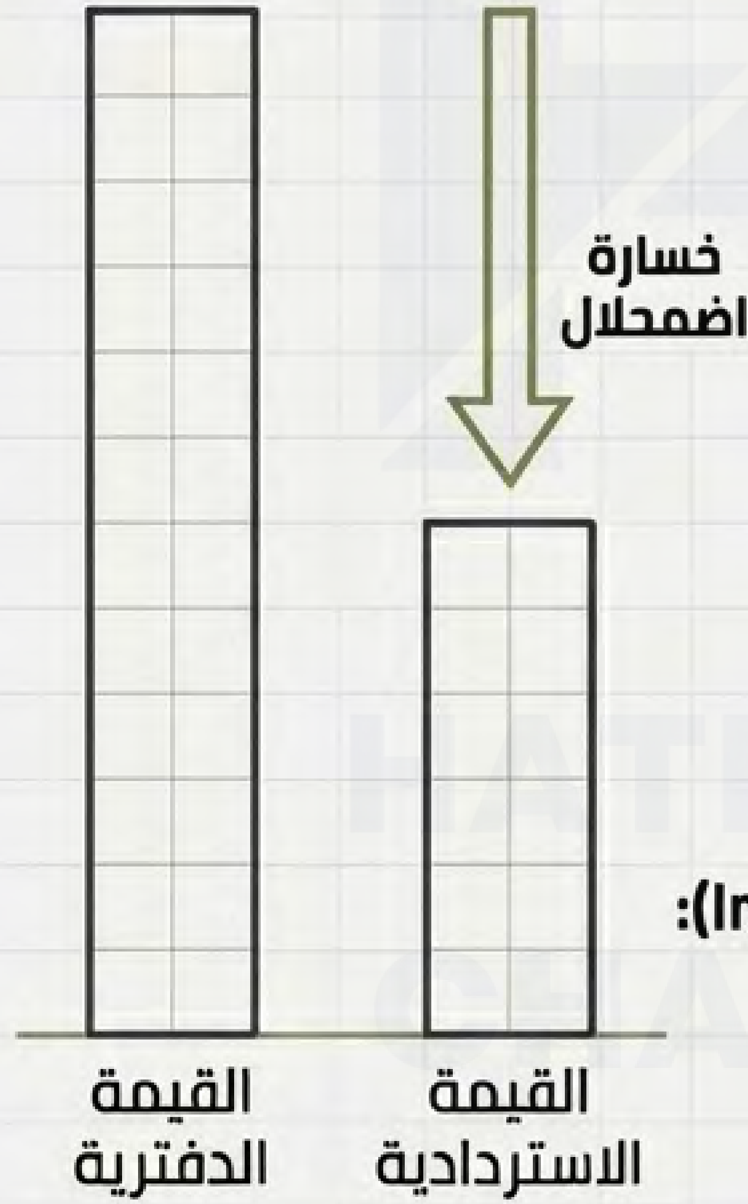
مدخلات المستوى الثالث (Level 3 inputs)

مدخلات غير قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام.

مدخلات (Level 3 inputs)

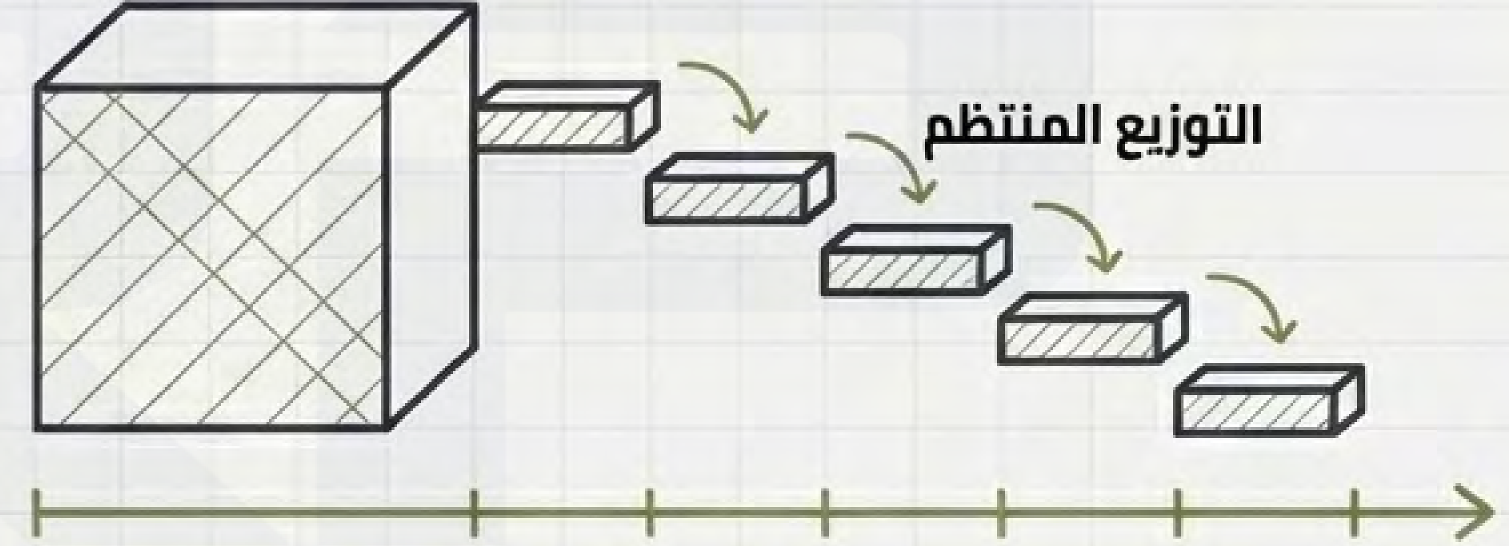
مدخلات تبيم التفلي للملاحظة للأصل أو الالتزام في أبدثي المساوت الامتتضل في أمقال المصيننة.

عدسة القياس والتقييم: انخفاض القيمة وتوزيعها



اضمحلال الأصل (Impairment):
عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن قيمته الأصل عن قيمته الاستردادية.

خسارة اضمحلال (Impairment loss):
مقدار الزيادة في القيمة الدفترية للأصل عن قيمته قيمته الاستردادية.



الإطفاء (Amortization):
التوزيع المنتظم للمبلغ القابل للإطفاء للأصل غير الملموس على مدار عمره الإنتاجي.

الإهلاك (Depreciation):
التوزيع المنتظم للمبلغ القابل للإهلاك للأصل على مدار عمره عمره الإنتاجي.



مفاهيم متخصصة: الأدوات المالية

الأداة المالية (Financial instrument): أي عقد ينتج عنه أصل مالي لمنشأة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

أداة التحوط (Hedging instrument): أداة مشتقة محددة أو أصل مالي أو التزام مالي (لغير المشتقات) يتم تحديد قيمته العادلة أو تدفقاته النقدية المستقبلية لتعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محدد يتم التحوط له.



الأصول المالية المتاحة للبيع (Available-for-sale financial assets):
الأصول المالية غير المشتقة التي يتم تحديدها على أنها متاحة للبيع, أو التي لا يتم تصنيفها ضمن: (أ) القروض والمديونيات, (ب) الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق, أو (ج) الأصول المالية المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مبادئ أساسية لتحقيق الوضوح المالي



الأهمية النسبية (Materiality)

تكون المعلومات ذات **أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها** يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على القوائم المالية.



الاستمرارية (Going concern)

يتم إعداد القوائم المالية على أساس افتراض أن المنشأة مستمرة ولن **تتوقف** أو **تصفي أنشطتها في** المستقبل المنظور.



قابلية الفهم (Understandability)

عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة تجعلها مفهومة للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية.



الحياد (Neutrality)

خلو المعلومات في القوائم المالية من التحيز.

الإطار المتكامل: بناء صورة مالية واضحة وموثوقة



إن فهم هذه المصطلحات ليس مجرد حفظ للتعريفات، بل هو امتلاك للأدوات اللازمة لبناء وتفسير القصة المالية لأي منشأة.

من خلال هذا الإطار المنظم، تكتسب الأرقام معنى، وتتحول البيانات إلى رؤى، مما يمكن المهنيين من اتخاذ قرارات مستنيرة وفقاً لروح ومقاصد **معايير المحاسبة المصرية**.

المعالجة المحاسبية لشهادات خفض الانبعاثات الكربونية

دليل عملي لفهم وتطبيق التفسير المحاسبي المصري رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤



صادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤

سوق جديدة تتشكل: لماذا الآن؟



الالتزام العالمي (Global Commitment)

انطلاقًا من مخرجات مؤتمر قمة المناخ (COP27) الذي استضافته مصر، مما وضع التنمية المستدامة في صميم الاستراتيجية الوطنية.



التطور التشريعي (Legislative Development)

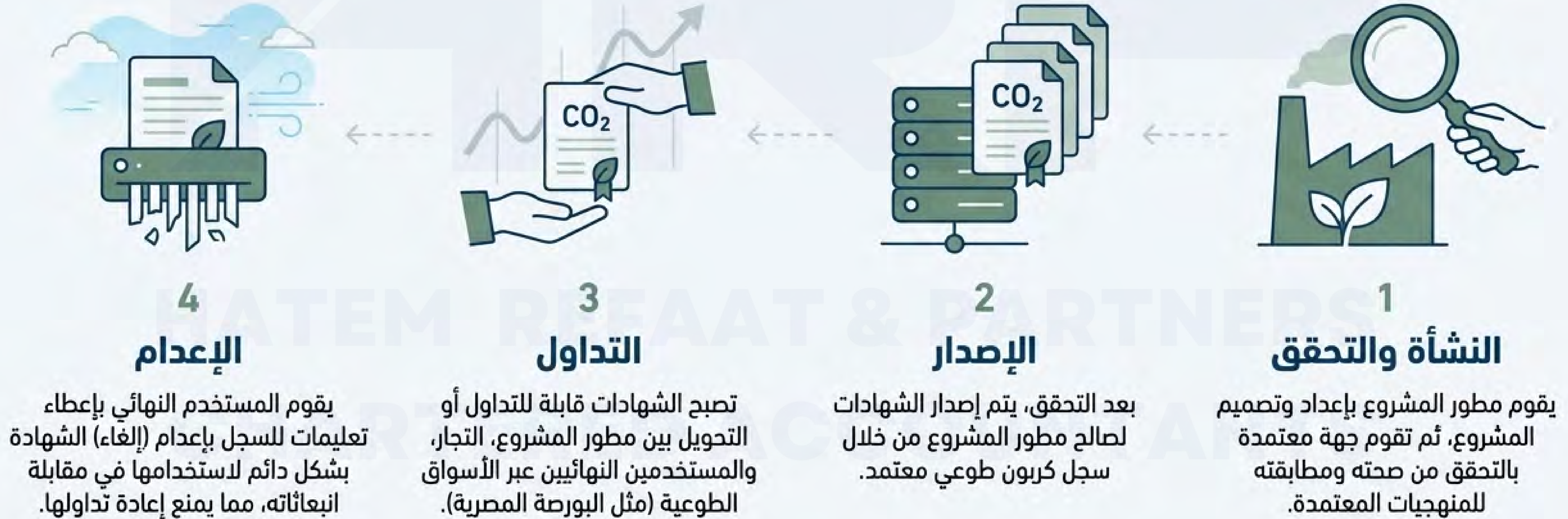
صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠٢٢ وقرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٦ لسنة ٢٠٢٤، الذي اعتبر هذه الشهاء أداة مالية قابلة للتداول بالبورصة المصرية.



الفرصة السوقية (Market Opportunity)

إطلاق أول سوق كربون طوعي (VCM) في أفريقيا بالبورصة المصرية، مما يخلق فئة أصول جديدة تتطلب معالجة محاسبية واضحة.

دورة حياة شهادة خفض الانبعاثات الكربونية



الأطراف الرئيسية في سوق الكربون الطوعي



مطور المشروعات (Project Developers)

الجهات المسؤولة عن تنفيذ مشروعات خفض الانبعاثات. قد يكون المطور هو مالك المشروع أو جهة ممولة غير مالكة.



جهات التحقق والمصادقة (Validation/Verification Bodies)

كيانات مستقلة تراجع وتتحقق من مطابقة المشروع للمعايير والمنهجيات المعتمدة.



سجالت الكربون الطوعية (Carbon Credits Registries)

أنظمة حفظ مركزية إلكترونية لإصدار وتسجيل وتتبع ملكية الشهادات.



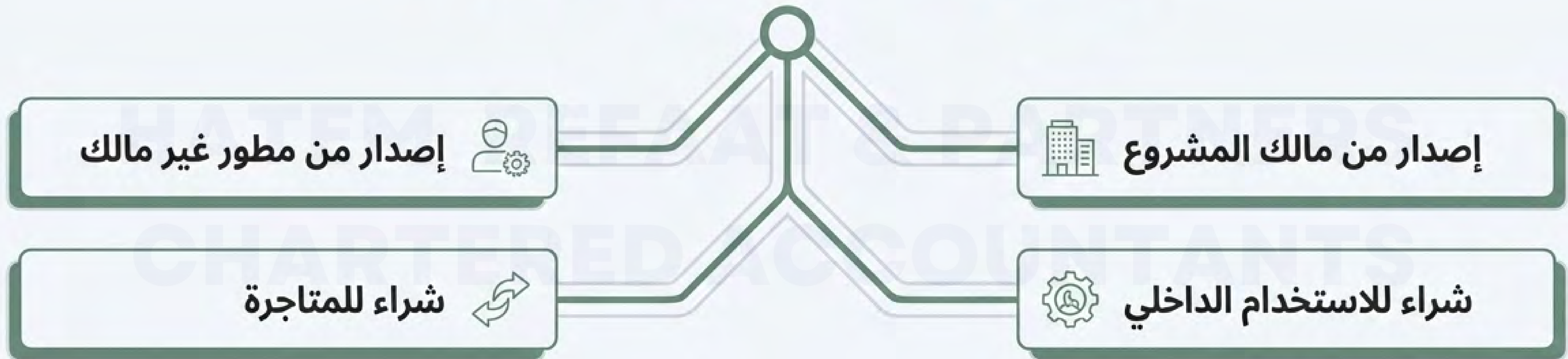
التجار (Traders)

الوسطاء الذين يتعاملون على الشهادات بيعًا وشراءً مقابل عمولة.

المبدأ الحاكم: الغرض التجاري يحدد كل شيء

ما هو الغرض من حيازة الشهادة؟

**المعالجة المحاسبية لا تعتمد على الشهادة نفسها، بل على الغرض من حيازتها.*



الحالة (أ): إصدار الشهادة لصالح مطور المشروع المالك له

المعالجة المحاسبية	لغرض الاستخدام الداخلي (Offsetting)	لغرض البيع (For Sale)
التصنيف	أصل غير ملموس	أداة مالية
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣)	معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
القياس الأولي	بالتكلفة الفعلية، ويُضاف مقابلها بند "احتياطي شهادات خفض الانبعاثات الكربونية" ضمن حقوق الملكية.	بالتكلفة الفعلية.
القياس اللاحق	نموذج التكلفة أو إعادة التقييم. أي إهلاك أو أو اضمحلال يُخفض به الاحتياطي المقابل.	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI)، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (P&L) إذا كانت مقيدة بالبورصة.
الاستبعاد من الدفاتر	تتم تسوية الرصيد مع الاحتياطي المقابل، وأي فروق تسوى في حساب الأرباح/الخسائر المرحلة.	وفقًا لقواعد استبعاد الأدوات المالية الواردة بالمعيار رقم (٤٧).

الحالة (ب): إصدار الشهادة لصالح مطور أو ممول غير مالك للمشروع

المعالجة المحاسبية	الوصف
التصنيف	أداة مالية
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
القياس الأولي	بالتكلفة الفعلية.
القياس اللاحق	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI)، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (P&L) إذا كانت مقيدة بالبورصة.
الاستبعاد من الدفاتر	وفقًا لقواعد استبعاد الأدوات المالية الواردة بالمعيار رقم (٤٧).

الحالة (ج): شراء الشهادات بهدف الاستخدام الداخلي والإلغاء (Offsetting)

المعالجة المحاسبية	الوصف
التصنيف	أصل غير ملموس
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣)
القياس الأولي	بتكلفة الاقتناء، شاملة كافة المصروفات والرسوم.
القياس اللاحق	يتم استهلاكها أو إثبات اضمحلالها على أساس سياسة الشركة وطبيعة الشهادات.
الاستبعاد من الدفاتر	عند الاستخدام، تتم تسوية رصيد الأصل غير الملموس ومعالجة الفرق في الأرباح/الخسائر.

الحالة (د): شراء الشهادات بهدف المتاجرة

المعالجة المحاسبية	الوصف
التصنيف	أداة مالية
المعيار المطبق	معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧)
القياس الأولي	بتكلفة الاقتناء، شاملة كافة المصروفات والرسوم.
القياس اللاحق	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (OCI)، أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (P&L) إذا كانت مقيدة بالبورصة.
الاستبعاد من الدفاتر	وفقًا لقواعد استبعاد الأدوات المالية الواردة بالمعيار رقم (٤٧).

متطلبات الإفصاح الإلزامية

قائمة الإفصاحات المطلوبة في الإيضاحات المتممة:

- ☑ **السياسات المحاسبية:** شرح مفصل للسياسات المطبقة لكل غرض من أغراض حيازة الشهادات.
- ☑ **طرق التقييم:** الإفصاح عن طرق التقييم وأسس التسعير المستخدمة، خاصة للقياس بالقيمة العادلة.
- ☑ **معلومات إضافية:** أي معلومات (مالية وغير مالية) لازمة لفهم الأرصدة المتعلقة بالشهادات.
- ☑ **تسوية الحركة:** عرض تسوية توضح حركة أرصدة الشهادات خلال الفترة (رصيد أول المدة، الإضافات، الاستبعادات، إعادة التقييم، الاضمحلال، رصيد آخر المدة).
- ☑ **أثر التغيرات:** الإفصاح عن أثر أي تغير في السياسات المحاسبية وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٥).

اعتبارات هامة أخرى



المعالجة الضريبية (Tax Treatment)

يجب مراعاة تطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل على جميع الحالات السابقة.



حالة تغيير الغرض (Change of Purpose)

في حالة تغيير الغرض من اقتناء الشهادات (مثلًا، من المتاجرة إلى الاستخدام الداخلي)، يجب تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥) - "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" لتسوية الأرصدة وعكس التغيير.

تاريخ التطبيق والنفاذ

تاريخ البدء الإلزامي
(Mandatory Effective Date)



يجب تطبيق هذا التفسير على الفترات المالية التي تبدأ **في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥**.

التطبيق المبكر
(Early Application)



يُسمح بالتطبيق المبكر.

في حالة التطبيق المبكر، يجب على المنشأة الإفصاح عن ذلك.

خريطة القرار: كيف تحدد المعالجة المحاسبية الصحيحة؟



الرسائل الأساسية



الغرض هو الأساس (Purpose is Paramount)

النية التجارية من حيازة الشهادة هي العامل الوحيد الذي يحدد ما إذا كانت ستُعامل كأصل غير ملموس أم كأداة مالية.



مساران واضحان (Two Core Pathways)

كل المعالجات تندرج تحت مسارين رئيسيين: معيار المحاسبة رقم (٢٣) للأصول غير الفير الملموسة (للاستخدام الداخلي)، أو معيار المحاسبة رقم (٤٧) للأدوات المالية (للمتاجرة والبيع).



الإفصاح أساس الشفافية (Disclosure is Mandatory)

الشفافية في القوائم المالية حول السياسات المتبعة وحركة الأرصدة ليست خيارًا، بل هي متطلب إلزامي للامتثال.

أسئلة وإجابات

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع لجنة معايير المحاسبة المصرية.

standards.committee@eas.gov.eg